

# إيقاظ الوستان من زلات اللسان



محمد تبركان

# إيقاظ الوَسْنَانِ مِنْ زَلَّاتِ اللِّسَانِ

محمد تبركان أبو عبد الله

( نشر: 1435 هـ - 2014 م )

بسم الله الرحمن الرحيم

### إيقاظ الوَسْنانِ مِنْ زَلَّاتِ اللِّسَانِ

جَزَى اللّهُ خَيْرًا مَنْ تَأَمَّلَ تَأَلِيفِي \* وَقَابَلَ بِالْإِغْضَاءِ نَحْوِي وَتَصْرِيفِي  
فَمَا لِي شَيْءٌ غَيْرَ أَنِّي إِحْتَصَرْتُهُ \* وَنَقَلُ كَلَامِ النَّاسِ فَنُ تَعْسِيفِي<sup>1</sup>

الحمد لله تعالى، الرحيم الرحمن، الذي ( علم القرآن. خلق الإنسان. علمه البيان )<sup>2</sup>.

والصلاة والسلام التامان الأكمالن على معلم الناس الخير، نبينا محمد بن عبد الله، أفصح من نطق بالضاد، وخير من جرى لسأته بالعربية من ولد معد بن عدنان ويعرب بن قحطان، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، وعلى من تبعهم بإحسان ما جنَّ ليل، وبزغ فجر، وأسفر صبح، وأشرقت شمس بضياء النهار.

وبعد، فهذا هو الكتاب الثاني من سلسلتي اللغوية: (إيقاظ الوَسْنانِ مِنْ زَلَّاتِ اللِّسَانِ) يُوضَعُ بين يديك - يا مَنْ عَزَّ عَلَيْهِ الحَرْفُ العَرَبِيُّ مِنْ أَنْ يُدْنَسَ أَوْ يُمْتَهَنَ!، وَيَا مَنْ لَمْ يَسْتَسْغِ العَرَبِيَّةَ أَنْ تُسْتَعْبَدَ فِي عَقْرِ دَارِهَا!، وَبَيْنَ أُنْبَاءِهَا العَقَّةَ! - هذا الإيقاظ المتعلق ببعض الكلم، كيف لفظ خطأ، ورسم غلطاً. وما وجه الصواب فيه، وكيف السبيل لدرك السنن العربي الفصيح له.

لقد جاء هذا الإيقاظ (المغلوب موع بأتباع الغالب)، ورطانة الأعاجم ملأ السمع والبصر!، في بلاد الإسلام؛ بل في بلاد العرب، بل في شبه الجزيرة العربية<sup>3</sup>!

1 - البيتان لا أذكر من أين أخذتهما!، وهما ضمن خمسة أبيات في البحور الزاخرة في علوم الآخرة (2/ 614 تحقيق: محمد

إبراهيم شلي شومان/دار غراس)، لكن برواية:

جزى الله خيراً من تأمل تأليفي \*\*\* وقابل بالإغضاء وضعي وتصنيفي  
فما لي شيء غير آتي جمعته \*\*\* وحررته من غير شينٍ وتحريفي  
وضمنته علماً نفسياً وكنت في \*\*\* مناقشتي كشافاً على كل ذي زيفي  
وقمت على ساق التقشُّف ضارِعاً \*\*\* إلى الله في الأسحار بالذل والخوف  
عسى خالقي يمحو ذنوبي بمنه \*\*\* ويمحني الرضوان من غير تعنيفي

2 - الرحمن/2 - 4 .

3 - قال العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله - في خصائص جزيرة العرب (ص 60 الفصل الخامس: الضمانات لحماية هذه الخصائص رقم 16): (لا تكون جزيرة العرب سرداباً للمولد وألسنة الأعجمين: بما أن لسان أهل هذه الجزيرة هو لسان العرب وبه نزل القرآن فهو لغة الإسلام ومفتاح المكتبة الإسلامية فإنه لا يجوز تهجين اللسان العربي، ويجب تنشيط حركة التصحيح للسان العرب وأن يكون أهلها في منأى عن هجنة اللسان وأن تبقى عروبه كلمة باقية في أعقابهم ينشرون في العالم تعريب اللسان ولا يمتد إليهم تعريب له بحال. واعتبر في الحال الحاضرة - على الرغم من لؤنة العجمة وهجنة العامية - فإنه لم يزل عندهم بقية صالحة من السليقة العربية فإذا قرؤوا

ألم يأن لنا - نحن العرب المسلمين - أن نستيقظَ من نومنا الطويل، ونتنبهَ من رقدتنا التي طال علينا أمدها؟  
 ألم يأن لنا أن تأخذنا في العربية الغيرة فننهضَ من كبوتنا لنعيدَ ماضيها التليد؟  
 أوليست اللغة هي قوام النهضة، وأُس الحضارة، وصمام الأمان للهوية الدينية، والتاريخية، والثقافية؟  
 لكن الأمل معقودٌ على نواصي الخلف بعد تضييع السلف للواجب المنوط بهم تُجاة هذه اللغة الشريفة  
 المشرفة، هذه اللغة التي من خلالها وحدها يُمكن للعبد أن يعقلَ عن الله تعالى مراده، وعن رسوله صلى الله عليه  
 وسلم خطابه؛ فيأتي بهما على الصواب؛ فيحصى بعد ذلك بالقبول، والرضى.  
 فحري بك - أيها اللبيب - أن تعرفَ لهذه اللغة (العربية) خطرَها؛ لتجدَ في طلبها، وتسعى حثيثاً في  
 تحصيلها، ثم تُشارك الآخريين (المرابطون على ثغور الضاد) في نهضتها.  
 إنني - وكلّ غيور - أبغي لهذه اللغة (العربية) أن تستعيدَ مكانتها في أممتنا أولاً، وبين سائر أمم الأرض ثانياً؛  
 لتتربّع على عرش العزة، والشموخ، كما كانت في سالف الأزمان، وغابر الأيام؛ فلا تدور دواليب العلوم إلا  
 مُفرداتها، ولا يجري على الناس جميعاً إلا ضاؤها.  
 هذا، وقد اشتملَ كتابي على جملة من الأخطاء، والأغلاط اللغوية، التي وُظفت في القديم، والحديث ضمنَ  
 قوالب من الألفاظ، والتراكيب المباشرة لسنن العرب في الخطاب، والكتاب، قد رغبتُ - من قديم - في جمعها،  
 ودراستها، ثم نشرها؛ لتكونَ كالنذير لما أغفلته، وتركته.  
 فإن وُفقتُ لما إليه قصدتُ فذلك من فضل الله علي؛ فله الحمدُ والشكر والفضلُ والمِنَّة، أولاً وآخراً، إن كانت  
 الأخرى؛ فإنني بالقصور مُقرٌّ، وعلى التَّقصير غيرُ مُصيرٍ. والكمالُ عزيز.

وكتب محمد تبركان مساء يوم الثلاثاء 18 من رجب الخير 1431هـ = 29 من جوان 2010م.

النص من كتاب أو سنة فهموا المعنى المراد باطمئنان بعيدين عن رسوم التدقيقات والإشكالات التي تُفسد المعنى ولا يُشير إليها المبني خلافاً  
 لغيرهم ممن خاضوا هذه المحالة فتششت منهم الأذهان وعميت عليهم الأفهام. والله المستعان.

**41- الإِنْسَانُ لَا الْإِنْسَانَةَ:** الإنسانُ لفظٌ يَقَعُ على الذَّكَرِ والأُنْثَى من بني آدم، كما يُقالُ: بَعِيرٌ، فَيَقَعُ على الجَمَلِ والنَّاقَةِ، فالجَمَلُ بمتزلة الرَّجُلِ يَخْتَصُّ بالذَّكَرِ، والنَّاقَةُ بمتزلةِ المرأةِ تَخْتَصُّ بالأُنْثَى. قالَ تعالى: (إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا) <sup>1</sup>. وقالَ عَزَّ شَأْنُهُ: ( خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ )<sup>2</sup>؛ فالإنسانُ في الآيتينِ يَعُمُّ الرَّجُلَ والمرأةَ. وعليه؛ فإنه يُقالُ للرَّجُلِ إنسانٌ، وللمرأةِ أيضًا إنسانٌ، ولا يُقالُ لها: إنسانَةٌ إلا في لغةٍ عاميَّةٍ كما في القاموس المحيط، فقد جاء فيه: (ص 531 الإنس): (والمرأةُ إنسانٌ، وبالهاءِ عاميَّة، وسُمِعَ في شعرٍ كأنه مُؤكَّدٌ)، ومثله قال في تاج العروس (15/ 409).

ومَّا يدلُّ على أن لفظَ الإنسانِ بغيرِ هاءِ يَقَعُ للمؤنَّثِ ما أنشدهُ <sup>3</sup> أحمدُ بنُ يحيى النَّحوي:

أَلَا أَيُّهَا النَّبِيَّتَانِ بِالْأَجْرَعِ الَّذِي \* بِأَسْفَلَ مَفْضَاهُ غَضًّا وَكَيْبُ

هَجَرْتُكُمَا هَجَرَ الْبُعْضِ وَفِيكُمَا \* مِنَ النَّاسِ إِنْسانٌ إِلَيَّ حَبِيبُ

وقد قرَّرَ المنعَ من ذلك في اللسان (6/ 13)، والصَّحاحُ (3/ 904 أنس)، وقال ابنُ السَّكِّيتِ في إصلاح المنطق (2/ 326): (وقال الأصمعيُّ: البعيرُ بمتزلةِ الإنسانِ يَكُونُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، يُقالُ للرَّجُلِ: هذا إنسانٌ، وللمرأةِ هذه إنسانٌ...).

وأما ابنُ قُتَيْبَةَ فقد أفرَدَ بابًا لِتَقْرِيرِ ذلك في أدبِ الكاتبِ (ص 227)، جاء فيه: (بابُ ما يَكُونُ للذكورِ والإناثِ، ولا عَلِمَ فيه للتأنيثِ إذا أُريدَ به المؤنَّثُ) ثمَّ أوردَ قولَ الأصمعيِّ.

ووردتْ هذه اللَّفْظَةُ (إنسان) للمؤنَّثِ على الاستعمالِ العربيِّ الصَّحِيحِ الفَصِيحِ في كاملِ المرِّدِ (2/ 9) وفيه: (... قال: فقال له ابنُ أبي عَتِيْقٍ: ما تُريدُ إلى امرأةٍ مسلمةٍ مُحْرَمَةٍ تَكْتُبُ إليها بهذا الشَّعْرِ؟ قال: فلمَّا كانَ بعدَ مُدَيِّدَةٍ، قال له ابنُ أبي ربيعة: أما عَلِمْتَ أنَّ الجوابَ جاءنا من ذلك الإنسانِ، فقال له: ما هو؟ فقال: كتبتُ...).

هذا وقد أجادَ ابنُ خالويه بيانَ مذهبِ العربِ بشأنِ تَوْظِيْفِ هذه اللَّفْظَةُ في كتابه إعرابِ ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص 43 - 44 سورة الطَّارِقِ)، قال - رحمه الله تعالى -: [والعربُ تقولُ للرَّجُلِ إنسانٌ، وللمرأةِ إنسانٌ]<sup>4</sup>، وربما أثبتوا الهاءَ تأكيداً لرفعِ اللَّبْسِ فقالوا: كَلَّمَ إنسانٌ إنسانَةً، قال الشاعر [أبو عليِّ الرِّذَوِيّ]<sup>1</sup>:

1 - الإِسراء/ 53.

2 - العلق/ 02.

3 - المَخْصَصُ (1/ 43 كتاب خلق الإنسان)، أمالي القالي (1/ 194).

4 - التَّكْمَلَةُ عن [التَّسْخِيتَيْنِ] م، ر. وعِبارة [التَّسْخِة] ر: (تقولُ العربُ للرَّجُلِ إنسانٌ وللمرأةِ كذلك).

- عن مصحِّح الكتاب عبد الرَّحِيمِ محمود - .

إِنْسَانَةٌ تَسْتَقِيكَ مِنْ إِنْسَانِهَا \* خَمْرًا حَلَالًا مُقْلَتَاهَا عِنْبُهُ

والعربُ تقولُ في تأكيدِ المؤنثِ [وإن لم يُحسبوا لبسًا]<sup>2</sup>: عَجُوزَةٌ، وَأَتَانَةٌ، وامرأةٌ أنثى، قالَ اللهُ تبارك وتعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً أَنْثَى)، كذلكَ قرأها ابنُ مسعودٍ<sup>3</sup>. وقالَ آخرونَ: معناه: تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً حَسَنَاءَ. يُقالُ امرأةٌ أنثى أي حَسَنَاءَ. وَمِنْ التَّأكِيدِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَةٌ. قالَ الشَّاعِرُ: فَلَمْ أَرَّ عَامًّا كَانَ أَكْثَرَ هَالِكًا \* وَوَجْهَهُ غُلَامٌ يُسْتَرَى وَغُلَامَةٌ

وَمَعْنَى يُسْتَرَى: يُخْتَارُ. [وقال آخر:

هَتَكُوا جَيْبٌ<sup>4</sup> فَتَاتِهِمْ \* لَمْ يُبَالُوا صَوْلَةَ الرَّجُلَةِ]<sup>5</sup>.

وعلى هذا السَّنَنِ في إثبات الهاء تأكيداً لرفع اللبسِ ما في الدرِّ المنثور (5/ 581): (وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عباسٍ في قوله: ("أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ" يقول: مثله أعطى الإنسانَ إنسانَةً، والحمارَ حمارَةً، والشاةَ شاةً، ثم هدى إلى الجماع).

وبعدُ، فلعلَّ قُصَارَى مَنْ أَجَازَ أَنْ يُقالَ لِلْمَرْأَةِ إِنْسَانَةٌ بِالْهَاءِ أَنْ يَحْتَجَّ ب:

#### 1. قول الشاعر:

إِنْسَانَةٌ الْحَيِّ أَمُّ أَدْمَانَةَ السَّمْرِ \* بِالنَّهْيِ رَقَصَهَا لَحْنٌ مِنَ الْوَتْرِ

البيتُ ذَكَرَهُ في معاهدِ التَّنْصِيصِ (1/ 305)، ودُمِيَةِ الْقَصْرِ (1/ 7)، والخِزَانَةِ (1/ 34)، والوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ (7/ 271)، وتاجِ العروسِ (15/ 410). وقد اختلفَ في نسبتهِ فقيلَ هو: لكاملِ المُنْتَفِيي<sup>6</sup> البدويِّ من أعرابِ عُسْفَانَ، وقيلَ: للعرجيِّ<sup>7</sup>، وقيلَ: للمجنون<sup>8</sup>، وقيلَ: لذي الرُّمَّةِ<sup>9</sup>، وقيلَ: للحسينِ بنِ عبدِ اللهِ الغزِّيِّ<sup>1</sup>.

1 - أفاده ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص 175 سورة العصر)، وفيه: (وأشدي أبو علي الرذوري (...، وعلّق عليه مصحح الكتاب بقوله: " وفي [النسخة] م: (الرذوري)، ولعل صوابه (الروذراوري) نسبة إلى روذراور: بلدة قرب همدان". وانظر له لبّ اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (1/ 38 باب الواو والراء).

2 - زيادة عن [النسخة] م - المصحح -

3 - تفسير الطبري (11/ 349 و 21/ 177 - 178 شاكر).

4 - كنى بجيها عن هنها - المصحح - .

5 - زيادة عن [النسخة] م - المصحح - .

6 - الوافي بالوفيات (7/ 270 - 271)، الخزانة (1/ 34)، معاهد التنصيص (1/ 305)، دمية القصر (1/ 7)، معجم

الأخطاء الشائعة (ص 30 رقم 48)، تاج العروس (15/ 410 ع2)، وفيه (الثقفي) بدل (المنتفقي).

7 - الخزانة (1/ 34)، معاهد التنصيص (1/ 305).

8 - الخزانة (1/ 34)، معاهد التنصيص (1/ 305).

9 - الخزانة (1/ 34)، معاهد التنصيص (1/ 305).

وعلى اعتبار أن قائله ممن يُستدلُّ بشعره في إثبات مفردات اللغة؛ فإن البيت يبقى فرداً في بابه؛ لانعدام ما يشهد له<sup>2</sup>، فهو في حكم الشاذ الذي يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه.

2. تَمْرِي بِإِنْسَانِهَا إِنْسَانَ مُقْلَتِهَا \* إِنْسَانَةٌ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ عَطْبُولُ

لم أقف على قائله، وقد ذكره في اللسان (6/ 13 ع2)، وتاج العروس (15/ 412 أنس<sup>3</sup>)، والعين (7/ 305 نسي)، والعباب الزاخر (ص23 حرف السين/أنس)، والمحكم (8/ 554 أن س)، وقواعد الشعر (1/ 57/ 57) وهو فيه لأعرابي!. ونسبه في معجم الأخطاء الشائعة (ص30) للمعجم الكبير، ولم تطله يدي!. فكيف يُستدلُّ به مع جهالة قائله؟!

3. شعر ابن سُكْرَةَ مُحَمَّد بن عبد الله أبي الحسن الهاشمي (ت: 385، وقيل: 384)، ذكره في تاريخ بغداد 5)

(465/ 6)، ونشوار المحاضرة (6/ 12) للقاضي التُّنُوخِي، وهو:

فِي وَجْهِ إِنْسَانَةٍ كَلَفْتُ بِهَا \* أَرْبَعَةَ مَا اجْتَمَعْنَ فِي أَحَدِ  
الْحَدِّ وَرَدَّ وَالصُّدُغُ غَالِيَةً \* وَالرِّيْقُ خَمْرٌ وَالتَّعْرُ مِنْ بَرْدِ  
لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ حُسْنِهَا بَدَعٌ \* تُودِعُ قَلْبِي وَدَائِعَ الكَمَدِ

وهو ساقطٌ من حيث جواز الاحتجاج به لما عُلِمَ من تأخره عن زمن الاعتبار. كما هو ملحوظٌ من تاريخ وفاة قائله.

4. قال في معجم الأخطاء الشائعة (ص30 رقم 48): (وأنا من رأي صاحب التاج من حيث جواز استعمال

كلمة إنسانة، لأنني أحبُّ القياسَ، ولا أميلُ إلى الشذوذ).

كذا قال - رعاه الله -!، ولم أتبين وجه القياس، ولا المراد من الشذوذ. فالقياسُ على ما لم يستقرَّ ثباته، ولا له أصلٌ في اللغة ردُّ، والشذوذُ إنما يُتصوَّرُ في اعتبار اللَّفْظِ من غير أن يُسمعَ من العرب الأقحاح، ولا هو مسطورٌ في محكم التتزيل، ولا في معتبر الأحاديث!.

5. لَقَدْ كَسْتَنِي فِي الْهَوَى \* مَلَابَسَ الصَّبِّ الْغَزْلُ

إِنْسَانَةٌ فَتَانَةٌ \* بَدْرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجَلُ

1 - الخزانة (1/ 34)، معاهد التنصيص (1/ 305).

2 - ذا في حدود علمي.

3 - وفيه: (كذا في التكملة...).

إِذَا زَنْتُ عَيْنِي بِهَا \* فَبِالدُّمُوعِ تَغْتَسِلُ

الأبياتُ ذكرها صاحبُ القاموس المحيط (ص531)، وقد أشار إلى عدم جواز الاحتجاج بها بقوله: (سَمِعَ فِي شِعْرٍ كَأَنَّهُ مُوَلَّدٌ). وقد نُسِبَتْ صِرَاحَةً لِأَبِي مَنْصُورِ الثَّعَالِبِيِّ فِي:

- الوافي بالوفيات (21/ 14) عند ترجمة أبي الفرج ابن هندو علي بن الحسين الكاتب الأديب الشاعر.

- عيون الأنباء في طبقات الأطباء (1/ 430).

- بيتيمة الدهر (3/ 363).

قال الزبيدي في تاج العروس (15/ 410): (... ولما رأى بعضُ المحشّين إيرادَه<sup>1</sup> هذه الأبيات ظنَّ أنّها من باب الاستدلال، فاعترضَ عليه بقوله: لا وجهَ لإيراده وتشكُّكه فيه. وأجيبَ عنه بأنّه قد قال: إنَّ الثَّعَالِبِيَّ من أئمّة اللّغة الثَّقَاتِ. وهذا غلطٌ ظاهرٌ، وتوهُمٌ باطلٌ، إذ المصنّفُ لم يأتِ به دليلاً، ولا أنشده على أنّه شاهدٌ، بل ذكره على أنّه مُوَلَّدٌ ليس للعامة أن يستدلوا به، فتأمل. حقَّقه شيخنا...).

6. وفي تاج العروس (15/ 410): (وحكى الصَّفديُّ في شرح لامية العجم أنّ ابنَ المستكفي اجتمعَ بالمتنبّي

بمصر، وروى عنه قوله:

لَاعَبْتُ بِالخَاتِمِ إِنْسَانَةً... كَمَثَلِ بَدْرِ فِي الدُّجَى النَّاجِمِ

وَكَلَّمَا حَاوَلْتُ أَخْذِي لَهُ... مِنْ الْبَنَانِ الْمُتَرْفِ النَّاعِمِ

أَلْقَتْهُ فِي فِيهَا فَقُلْتُ انظُرُوا... قَدْ أَخَفَّتِ الْخَاتِمَ فِي الْخَاتِمِ

وهي في الوافي بالوفيات (1/ 424) ترجمة ابن المستكفي بالله، قال الصَّفديُّ: (قال<sup>2</sup>: أنشدني المتنبّي لنفسه

" السَّرِيع " ... ) فذكرَ هذه الأبيات الثلاثة مع اختلافٍ يسيرٍ في بعض ألفاظها.

لكن، شعر المتنبّي لا يُستدلُّ به على إثبات الألفاظ العربية، وإنما يُستدلُّ للمعاني به، ثمّ إنني لم أفهم على هذه

الأبيات في ديوانه طبع دار الكتاب العربي، مراجعة الشيخ البقاعي!، لكنّها في ديوان الشاب الظريف (1/ 501)،

ونُسبت في الوافي بالوفيات (2/ 252)، وفوات الوفيات (1/ 42) لإبراهيم بن كيغغ.

7. وفي الصّحّيحين (7/ 36 - 37 رقم 3358 فتح) و (8/ 123/15 - 125 نووي)، واللفظ له

في

قصة الخليل إبراهيم عليه السلام وزوجه سارة مع أحد الجبابرة، وفيه قال الجبارُ لإبراهيم عليه السلام: (إنك أتيتني

بشيطانٍ ولم تأتني بإنسانٍ؛ أخرجها من أرضي، وأعطها هاجر).

1 - يعني: الثعاليبي.

2 - يعني: ابن المستكفي محمد بن عبد الله أبا الحسن.



كذا، (بإنسان) من غير "هاء"؛ مما يُوحى بضبط الرواة، وعدم تصرّفهم في اللفظ، طردًا لقاعدة جواز الرواية بالمعنى.

8. وفي (من عاش بعد الموت 1/ 55): (... إذ جاءت إنسانة سوداء مُتِنِّتة الريح ...).

وفي (إثبات عذاب القبر 1/ 106 رقم 162): (عن أبي هريرة أن إنسانًا أسودًا أو إنسانة سوداء كانت تُقْمُ

المسجد أو يَقْمُ فماتت أو مات). مُخرَجٌ في الصحيحين من حديث حماد بن زيد.

وعلمي ليس في الصحيح بلفظ: (إنسانة) ولا (الإنسانة).

9. وفي الفصل للوصل المُدرَج (2/ 635): (عن أبي هريرة [رضي الله عنه] أن إنسانًا أسودًا أو إنسانة سوداء

كانت تُقْمُ المسجد فماتت أو مات. ففقدَها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم؛ فقال: ما فعلَ ذاكَ الإنسانُ؟ قالوا:

ماتت أو مات. قال: فهلاً كنتم آذنتُموني بها! فكأنهم صَعَرُوا أمرها، فقال: دُلُونِي على قبرها، فصلّى عليها).

وهذا الحديث مُخرَجٌ في كثيرٍ مِنَ الدَّوَابِّ الحديثية<sup>1</sup> كالبخاري (438، 440، 1251)، ومسلم

(1588)، وابن ماجه (1516، 1522)، وأحمد (8280)، وأبي داود (2788). وفيها لفظة: سوداء أو

امرأة سوداء بدلًا من لفظة: إنسانة أو الإنسانة؛ مما يُوحى بأن الأحاديث التي رُوِيَتْ فيها لفظة: (إنسانة) و

(الإنسانة) على قَلْبِهَا إنما رُوِيَتْ بالمعنى.

ولما خرَّجَ العلامةُ الألبانيُّ هذا الحديثَ في كتابه "أحكام الجنائز وبدعها" (ص 113 - 114) لم يذكر أيَّ

روايةٍ مشتملةٍ على لفظ "إنسانة" أو "الإنسانة".

10. وفي مسند أحمد (1/ 360/ 3390 مسند بني هاشم) واللفظُ له، وتفسير الطبري (13/ 229 -

230)، وتاريخه (1/ 154) حدَّثنا إسماعيل حدَّثنا أيوب قال: أُنبئتُ عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس:

(فجاءَ المَلِكُ بها حتَّى انتهى إلى موضعٍ زمزمٍ فضربَ بعقبه ففارتَ عينا فَعَجَلَتْ الإنسانة فجعَلَتْ تُقَدِّحُ في

سَنَّتِهَا. فقالَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: رَحِمَ اللهُ أمَّ إسماعيلَ لولا أنَّها عَجَلَتْ لكانتَ زمزمُ عينا معينا).

وهو في الصحيح (4/ 232 - 234 رقم 1669). ولعله مروى بالمعنى كما قال الشيخ أحمد شاکر فيما

نقله عنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد<sup>2</sup>.

1 - خرَّجَه الألبانيُّ في أحكام الجنائز (ص 113 - 114).

2 - نصَّ تعليق الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين ... ونقله ابن كثير في البداية [1/ 180] مطوَّلا عن

البخاري ثم قال: وهذا الحديث من كلام ابن عباس وموشح برفع بعضه وفي بعضه غرابة وكأَنه ممَّا تلقَّاه ابن عباس من الإسرائيليات. وتعبَّه

أحمد شاکر فقال: وهذا عجبٌ منه فما كان ابن عباس ممَّن يتلقَّى الإسرائيليات، ثمَّ سياق الحديث يفهم منه ضمنا أَنه مرفوع كلُّه، ثمَّ لو

11. قال العباسُ بنُ الأحنف (ت: 193 العصر العباسي):

إِنْسَانَةٌ عَرَضَتْ عَلَيَّ وَصَالَهَا \* دَسَّتْ إِلَيَّ رَسُولَهَا بِكِتَابِ

وهو من سگان الحواضر، وقد عَلِمْتَ سنة وفاته؛ فلا يُحتجُّ بشعره.

ويراجع:

1. الحيوان (2/ 285).
2. معجم الأخطاء الشائعة (ص 30 رقم 48).
3. المزهري (1/ 253)<sup>1</sup>.
4. المعجم الوسيط (ص 29 ع 3).
5. العين (7/ 305).
6. غريب<sup>2</sup> ألفاظ التنبيه (1/ 166).
7. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص 131 سورة التين).
8. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (ص 621 رقم 1784).
9. المصباح المنير (ص 21).
10. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (1/ 273).
11. عمدة القاري بشرح صحيح البخاري (2/ 225) و (3/ 114).
12. معجم متن اللغة (1/ 212 ع 2).
13. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ص 65).
14. تفسير الطبري (11/ 349 هامش 2 و 21/ 177 - 178 شاكر).

سَلَّمْنَا أَنْ أَكْثَرَهُ مَوْقُوفٌ مَا كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ أَوْ شَبَهَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، بَلْ يَكُونُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ مِمَّا عَرَفْتَهُ قَرِيشٌ وَتَدَاوَلْتَهُ عَلَى مَرِّ السَّنِينَ مِنْ تَارِيخِ حَدِيثِهِمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ خَطَأً، وَبَعْضُهُ صَوَابًا. وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ عِنْدِي أَنَّهُ مَرْفُوعٌ كُلُّهُ فِي الْمَعْنَى.

1 - نقل السيوطي في هذا الكتاب (2/ 197) عن ابن خالويه في كتاب "ليس": الإنسان يقع على الرجل والمرأة، والفرس يقع على الذكر... وسُمع إنسانة وبعيرة ولا نظيرَ لهما". ولم أر هذا الثقل في نسختي لكتاب (ليس) بتحقيق: د. أحمد عبد الغفور عطار، طبع المكتبة الجامعية 2004، لكن قال سالم الكرنكاوي في آخر كتاب ابن خالويه "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" عند ترجمته للمؤلف (ص 246): "ولابن خالويه من التصانيف "كتاب ليس" وهو كتاب قد طُبِعَ منه نبذة يسيرة وضاع أكثره...".

ويؤيده أن السيوطي نفسه قال في المزهري (ص 475 محمد عبد الرحيم): (التوع الأربعون/ معرفة الأشباه والتظائر: ... وقد ألف ابن خالويه كتاباً حافلاً في ثلاثة مجلدات ضخمة سماه "كتاب ليس" موضوعه: ليس في اللغة كذا إلا كذا، وقد طالعه قديماً، وانتقيت منه فوائده، وليس هو بحاضر عني الآن. وتعقب عليه الحافظ مغلطاي مواضع منه في مجلد سماه: "الميس على ليس").

2 - الكتاب طبع باسم آخر هو: (تحرير ألفاظ التنبيه).

**42 - صَحْفِيٌّ لَا صُحْفِيٌّ، وَصَحْفِيٌّ لَا صَحَافِيٌّ:** الصَّحْفِيُّ: مُحرَّكَةٌ، مَنْ يأخذُ العلمَ من الصَّحِيفَةِ لا عن أستاذ، وقيل: مَنْ يُخطيءُ في قراءةِ الصَّحِيفَةِ. ولقد شاعَ إطلاقُها في عصرنا على مَنْ يُزاوِلُ مهنةَ<sup>1</sup> الصَّحَافَةِ.

قال ابن سَلَامٍ الجُمَحِيُّ في طبقاتِ فحولِ الشُّعراءِ (1/ 4 شاكر): (وليس لأحدٍ - إذا أجمعَ أهلُ العلمِ والرِّوايةِ الصَّحِيفَةَ على إبطالِ شيءٍ منه - أن يقبلَ من صَحِيفَةٍ، ولا يُروى عن صُحْفِيٍّ<sup>2</sup>).

وفي أخبارِ المُصَحِّفِينَ (ص 37 رقم 2) (... ثنا أبو مُسَهَّر، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ عبد العزيزِ التَّنُوخِيَّ يقول: كان يُقالُ: لا تَحْمِلُوا العِلْمَ عن صَحْفِيٍّ، ولا تَأْخُذُوا القرآنَ عن مُصَحِّفِيٍّ).

وفي المصباحِ المنيرِ (ص 200 ص ح ف): (رَجُلٌ صَحْفِيٌّ بِفَتْحَتَيْنِ وَمَعْنَاهُ: يأخذُ العِلْمَ مِنْهَا دُونَ المَشَايخِ كَمَا يُنسَبُ إلى حَنِيفَةٍ وَبَجِيلَةٍ حَنْفِيٌّ وَبَجَلِيٌّ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ وَالجَمْعُ صُحُفٌ بضمَّتَيْنِ وَصَحَافٌ مِثْلُ كَرِيمٍ وَكَرَائِمٍ).

وقال الخليلُ بنُ أحمدَ في كتابِ العينِ: (3/ 120 باب الحاءِ والصَّادِ والفاءِ معهما): (والصَّحْفِيُّ: المُصَحِّفُ، وهو الَّذي يَروي الخَطَأَ عن قِراءةِ الصُّحُفِ بأشباهِ الحُرُوفِ).

ولا تَقُلُ: صُحْفِيٌّ؛ لأنَّ ما كانَ على وزنِ فَعِيلَةٍ يُلتزَمُ في النِّسبةِ إليه وزنُ فَعَلِيٍّ على ما هو الرَّاجحُ من مذاهبِ العلماءِ، قالَ في شرحِ الأشمونيِّ ضمنَ مبحثِ النِّسبِ (3/ 732): ("وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةٍ أُلْتزِمَ" أي أُلْتزِمَ في النِّسبةِ إلى فَعِيلَةٍ حذَفُ التَّاءِ والياءِ وفتحِ العينِ، كقولهم في النِّسبةِ إلى حَنِيفَةٍ: حَنْفِيٌّ، وإلى بَجِيلَةٍ: بَجَلِيٌّ، وإلى صَحِيفَةٍ: صَحْفِيٌّ، حذَفوا تاءَ التَّائِيثِ أوَّلًا، ثمَّ حذَفوا الياءَ، ثمَّ قَلَبُوا الكسَرَ فَتَحًا ...).

وفي معجمِ القواعدِ العربيَّةِ (ص 499 باب التَّوْنِ/النِّسبِ): (4- ما يُحذفُ لِياءِ النِّسبِ مِمَّا يَتَّصِلُ بِالآخرِ: ... 2/ ياءُ فَعِيلَةٍ بشرطِ صحَّةِ العينِ، وانتفاءِ التَّضْعِيفِ، تقولُ في "حَنِيفَةٍ": حَنْفِيٌّ، وتقولُ في "مَدِينَةٍ": مَدَنِيٌّ، وفي "صَحِيفَةٍ": صَحْفِيٌّ، وفي "طَبِيعَةٍ": طَبِيعِيٌّ، وفي "بَدِيهَةٍ": بَدَهِيٌّ. وشذَّ قولهم في "سَلِيقَةٍ": سَلِيقِيٌّ كما قال<sup>3</sup>:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ... وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأَعْرِبُ

وفي تاجِ العروسِ قالَ الزَّبيديُّ (24/ 6): (والصَّحْفِيُّ مُحرَّكَةٌ من يُخطئُ في قِراءةِ الصَّحِيفَةِ وَقَوْلُ العامَّةِ: الصُّحْفِيُّ بضمَّتَيْنِ لَحْنٌ؛ والنِّسبةُ إلى الجَمْعِ نِسبةٌ إلى الواحدِ؛ لأنَّ العَرَضَ الدَّلالةَ على الجِنْسِ والواحدُ يَكْفِي في ذلك). وبذا علَّلَهُ<sup>1</sup> في المصباحِ المنيرِ (ص 419).

1 - بفتح الميم، وقيل: المهنة بالكسر لغة، وأنكرها الأصمعي، وقال: الكلام الفتح . - المصباح المنير (ص 346) -

2 - كذا ضبطها محقق الكتاب العلامة محمود شاكر (صُحْفِيٌّ)!

3 - في الهامش: ويظهر أن البيت مُحدث. وقد أورده اللسان (10/ 161)، والتهامة (2/ 391)، والفائق (2/ 195)،

وغريب الخطابي (3/ 60)، وتاج العروس (25/ 460 س ل ق).

وقال الحريري في دُرَّةِ الغَوَاصِّ (ص183 رقم 146): (والصَّوَابُ عند التَّحْوِينِ البَصْرِيِّينَ أَن يُوقَعَ النَّسَبُ إلى واحدةِ الصُّحُفِ وهي صَحِيفَةٌ فيُقَالُ صَحْفِيٌّ، كما يُقالُ في النَّسَبِ إلى حَنِيفَةَ حَفْفِيٌّ؛ لأنَّهم لا يرونَ النَّسَبَ إلا إلى واحدِ الجُمُوعِ، كما يُقالُ في النَّسَبِ إلى الفرائضِ فَرَضِيٌّ، وإلى المقارِضِ مَقْرَاضِيٌّ)<sup>2</sup>.  
وأما في معجم الأخطاء الشائعة (ص139 رقم 570) فقد قال: (ويُخَطِّطُونَ مَنْ يَقُولُ: صُحْفِيٌّ، ويقولون: إِنَّ الصَّوَابَ هو: صَحْفِيٌّ؛ لأنَّ البَصْرِيِّينَ يرونَ أَن نَسَبَ إلى الجُمُوعِ، بعد أَن نُحَوِّلَهُ إلى المفردِ. ولكنَّ الكوفيِّينَ يُجيزونَ النَّسَبَ إلى جمعِ التَّكْسِيرِ في جميعِ الأحوالِ، سواءَ أَكانَ اللَّبْسُ مأمونًا عند النَّسَبِ إلى مفردِهِ أم غيرَ مأمونٍ؛ لذا يَصِحُّ أَن نقولَ: صُحْفِيٌّ على رأيِ الكوفيِّينَ، وصَحْفِيٌّ على رأيِ البَصْرِيِّينَ والكوفيِّينَ معًا). وبنحو هذا الكلام قال في (ص84 - 85 رقم 299).

وقال في (ص85) "... وحجَّةُ الكوفيِّينَ أَنَّ السَّماعَ الكَثِيرَ يُؤَيِّدُ دَعوَاهُم - وقد نقلوا من أمثله عشرات -، وأنَّ النَّسَبَ إلى المفردِ يُوقَعُ في اللَّبْسِ كثيرًا".

كذا، وهي دَعوى عَرِيضَةٌ، لم يُورِدْ لها شاهدًا واحدًا من هذه (العشرات)، من معتبرِ كلامِ العرب؛ ولو صَحَّحتْ فلا مَناصَ من قَبولِ رأيِ الكوفيِّينَ مِن غيرِ تَرَدُّدٍ.

وضابطه ما قاله في المصباح المنير (ص162 س ح ل): (... فيُقَالُ أَتَوَابٌ سَحْوَلِيَّةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سُحْوَلِيَّةٌ بِالضَّمِّ نِسْبَةً إلى الجَمْعِ وَهُوَ غَلَطٌ لِأَنَّ النَّسْبَةَ إلى الجَمْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلمًا وَكَانَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ تُرَدُّ إلى الواحِدِ بِالِاتِّفَاقِ).

وأما قولهم في النَّسَبِ: (الأنصاري والأنباري والأعرابي فلجريها مجرى القبائل كأنماري وضبابي وكلابي، ومنه المعافري والمدائني)<sup>3</sup>. (وإنما جازت النسبة إلى الجمع بصفته لأنه خرج عن معنى الجمع بكونه اسما وإلا فالأصل أن يُرَدَّ الجَمْعُ إلى الصَّحِيحِ الواحدِ ثم يُنَسَبُ إليه)<sup>4</sup>.

نعم، لو خِيفَ من اللَّبْسِ حالَ النَّسَبِ إلى المفردِ فلا ضيِّرَ من إعمالِ مذهبِ الكوفيِّينَ، وإلا فلا. ولعلَّ هذا الخوفُ هو الَّذي دفعَ بجمعِ اللُّغةِ القاهريِ إلى تجويزِ النسبةِ إلى الجَمْعِ مطلقًا<sup>5</sup>.

1 - قال السُّيوطيُّ في تدرِيبِ الرَّاوي (2/ 208): (... لأنَّ النَّسْبَةَ إلى الجَمْعِ تُرَدُّ إلى الواحدِ كما تقرَّرَ في علمِ التَّصريفِ، تقولُ في الفرائضِ: فَرَضِيٌّ؛ وَوُكِّنَتْهُ أَنَّ المرادَ النَّسْبَةَ إلى هذا التَّوَجُّعِ، وَخُصُوصِيَّةَ الجَمْعِ مُلغاةً، مع أَنَّها مُؤَدِّيَةٌ إلى التَّنْقُلِ).

2 - تَمَّةُ كلامِ الحريريِّ في الدُّرَّةِ (ص183) لمعرفة بعض ما خرج عن هذه القاعدة من الاستثناءات.

3 - المَفصَّلُ في صنعة الإعراب (1/ 264) النَّسْبَةُ إلى الجَمْعِ).

4 - الكَلِّيَّاتُ (1/ 1435) فصل التَّوَنِ).

5 - التَّحُوُّ الوافي (4/ 742 - 743 الهامش 2)، وأخطاء اللُّغةِ العربيَّةِ المعاصرة عند الكُتَّابِ والإذاعيِّينَ (ص66 - 67) الفصل

الثالث 3- أخطاء النَّسَبِ وَتَجَوُّزَاتِهِ).

وأما الصَّحَافَةُ<sup>1</sup>: بكسر الصَّادِ فهي مَهْنَةٌ مَنْ يَجْمَعُ الْأَخْبَارَ وَالْآرَاءَ، وَيَنْشُرُهَا فِي صَحِيفَةٍ (جريدة) أو مجلَّة. والنَّسْبَةُ إِلَيْهَا صِحَافِيٌّ بِالْكَسْرِ، وَلَا تُقْلُ: الصَّحَافَةُ، وَلَا الصَّحَافِيٌّ بفتح الصَّادِ؛ لأنَّ وزن (فَعَالَةٌ) موضوعٌ في اللُّغَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَزَاوِلَةِ الْمَهْنَةِ كَالْحِدَادَةِ وَالنَّجَارَةِ، وَالْمِلَاحَةِ، وَالْجِزَارَةِ، وَالْحِلَاقَةِ.

نعم، خَلَّتْ المعاجمُ من ذِكْرِهَا - أعني الصَّحَافَةُ -؛ لِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الهامشِ، وَلَكِنَّ القياسَ مُطَرِّدٌ فِيهَا. فكَمَا أَنَّ الْأَفْظَاظَ الْعَرَبِيَّةَ تُثَبَّتُ بِالسَّمَاعِ وَهُوَ الْأَصْلُ، فَإِنَّهَا تُثَبَّتُ كَذَلِكَ بِالْقِيَاسِ<sup>2</sup> عَلَى مَا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ.

### ويراجع:

1. أخطاء ألفناها (ص125).
2. أدب الكاتب (ص220 - 221 تقويم اليد).
3. أساس البلاغة (ص249).
4. تصحيفات المحدثين (ص24).
5. التوقيف على مهمات التعاريف (1/ 449).
6. سير أعلام النبلاء (16/ 303 ترجمة الجلودي).
7. الشافية (1/ 36، 42).
8. القاموس المحيط (ص826 فصل الصاد).
9. كيف تكون فصيحاً؟ (ص42).
10. لسان العرب (9/ 187).
11. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (ص369 رقم 1079).
12. المغرب (1/ 467).
13. نصوص في فقه اللغة (1/ 442، 452، 461).

1 - هي لفظة مُحَدَّثَةٌ كَمَا فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص508)، وَمُوَلَّدَةٌ كَمَا فِي اللِّسَانِ (9/ 187).

2 - قَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ فِي الْخِصَائِصِ (1/ 357): (بَابُ فِي أَنْ مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ).

43- مُعَلَّقٌ لَا مَعْلُوقٌ: قال أبو الأسود الدؤلي<sup>1</sup> من البسيط:

وَلَا أَقُولُ لِقَدْرِ الْقَوْمِ قَدْ غَلَيْتُ... وَلَا أَقُولُ لِبَابِ الدَّارِ مَعْلُوقٌ  
لَكِنْ أَقُولُ لِبَابِي مُعَلَّقٌ وَغَلَّتْ... قَدْرِي وَقَابَلَهَا دَنْ وَإِبْرِيْقُ

أي إنه فصيحٌ لا يلحن. وهو كلامُ العرب، قال الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُعْلِقُهَا... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بِنَ عَمَّارٍ<sup>2</sup>

وقال أيضا:

فَتَحْنَا بِإِذْنِ اللَّهِ كُلَّ مَدِينَةٍ... مِنْ الْهِنْدِ أَوْ بَابٍ مِنَ الرُّومِ مُعَلَّقٌ

وقال جرير<sup>3</sup>:

نَحْنُ الْحَمَاءُ بِكُلِّ نَعْرٍ يَتَّقَى... وَبِنَا يُفْرَجُ كُلُّ بَابٍ مُعَلَّقٌ

وقال الشافعي<sup>4</sup>:

الْجَدُّ يُدْنِي كُلَّ أَمْرٍ شَاسِعٍ... وَالْجَدُّ يَفْتَحُ كُلَّ بَابٍ مُعَلَّقٌ

فلا تقل: غَلَيْتُ<sup>5</sup> القَدْرُ، ولا بابٌ مَعْلُوقٌ وإن حكاها ابنُ دُرَيْدٍ عن أبي زيد؛ لأنَّه من لحنِ العامَّة، وهو قبسٌ

كما في المزهري (1/ 252)، ولثَغَّةٌ أو لُغِيَّةٌ رديئةٌ في أغلقه كما في القاموس المحيط (ص 915 فصل الغين)، ونادرة... وردية متروكة كما في اللسان (10/ 291)، والصَّحاح (4/ 1538 غلق)، ومختاره (ص 479)، ولغَّةٌ قليلةٌ كما في المصباح المنير (ص 269 غ ل ق)، ولثَغَّةٌ أو لُغِيَّةٌ رديئة متروكة... أو نادرة كما في تاج العروس (26/ 258).

بل تقول: غَلَّتِ القَدْرُ، وأغلقَ البابَ فهو مُعَلَّقٌ.

لقد منعَ منه الفحول من علماء العربية، والعُدول من نَقَلَةِ اللُّغَةِ.

1 - في نقعة الصَّدْبَانِ فيما جاء على الفَعْلَانِ (ص 73): (وأشَدُّ ابنِ السَّكَيْتِ لأبي الأسود الدُّؤليّ، ولم أجدَه في شعره).

كيف!، وهو في ديوانه (ص 353 المقطوعة 27)، ونسبها إليه كلُّ من السُّبُوْطِيّ في المزهري (1/ 252)، والزُّبَيْدِيّ في تاج العروس (18/ 72) و (26/ 259) و (39/ 184)، وابن منظور في اللسان (10/ 291، 15/ 134)، والجوهريّ في الصَّحاح (4/ 1538 غلق).

2 - قال أبو حاتم السُّجِسْتَانِيّ: يريدُ أبا عَمْرٍو بنَ العلاء، كما في اللسان (10/ 291)، وتاج العروس (26/ 259).

3 - ديوانه (3/ 936 المقطوعة 31 رقم 7).

4 - البيت ضمن عشرة أبيات منسوبة للإمام الشافعيّ - رحمه الله تعالى - تروى تحريجه في كتابي (تأصيل شعر الشافعيّ ص 102 -

103 دار الإمام مالك).

5 - في مختار الصَّحاح (ص 480): غَلَّتِ القَدْرُ من باب رَمَى. وفي المصباح المنير (ص 269): من باب ضَرَبَ.

6 - جُلُّ المعاجم تقول: إنَّ الفعلَ الماضي هو غَلَى، وليس غَلِي - معجم الأخطاء الشائعة (ص 189) - .

قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (1/ 188، 190): (باب ما جاء على فَعَلْتُ بالفتح مما تكسرُه العامَّة أو تَضُمُّهُ وقد يَجِيءُ بعضُه لغة إلا أن الفصيح الفتح ... ويقال: قد غَلَّتِ القِدْرُ تَعْلِيًّا وَغَلِيَانًا [بفتحيتين] ولا يقال: غَلِيَتْ. وقال في باب ما يُتَكَلَّمُ بأفَعَلْتُ مما يَتَكَلَّمُ فيه العامَّة بفَعَلْتُ (1/ 227): "... وقد أَغْلَقْتُ البابَ فهو مُعْلَقٌ ولا يُقال: مَعْلُوقٌ، وقد أَقْفَلْتُهُ فهو مُقْفَلٌ ولا يُقال: مَقْفُولٌ".

وقال ثعلب في الفصيح (ص79): " باب أفعل: ... وَأَغْلَقْتُ البابَ فهو مُعْلَقٌ، وَأَقْفَلْتُهُ فهو مُقْفَلٌ".

وفي أدب الكاتب (ص284، 286): (باب ما يُهَمَزُ من الأفعال والأسماء والعوامُّ تُبَدِّلُ الهمزة فيه أو تُسْقِطُهَا ... وَأَغْلَقْتُ البابَ، وَأَقْفَلْتُهُ، ولا يُقال: غَلَفْتُهُ، ولا قَفَلْتُهُ".

وبعد، فتأمل معي - أخي القاريء - ما خَلَصَ إليه في معجم الأخطاء الشائعة (ص189) فقد جاء فيه ما نَصَّه: "... لذا لا أرى بأساً في أن نقول: هذا البابُ مُعْلَقٌ ومُعْلَقٌ ومَعْلُوقٌ". قال ذلك اعتماداً على ما حكاه ابنُ دريد عن أبي زيد من أنه جَوَّزَ ذلك. وهو - سلّمه الله - لم يُوردُ شاهداً واحداً يُؤَيِّدُ ما ذهب إليه من كلام الله أو رسوله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم أو لغة العرب؟!، سوى نقولاتٍ عن بعضِ أعلام اللّغة، وعلماء العربيّة. وهي كما علمت عاريةٌ عمّا يشهد لها من كلام العرب سماعاً وقياساً.

### وُجُوه:

1. الجامع لأحكام القرآن (3/ 413) و (5/ 107).
2. حاشية السندي على البخاري (59 كتاب بدء الوحي).
3. عمدة القاري بشرح صحيح البخاري (15/ 167).
4. لسان العرب (15/ 134).
5. معجم الأخطاء الشائعة (ص188 - 189).
6. معجم الأغلط اللغوية المعاصرة (ص489 رقم 1415).
7. معجم المقاييس في اللّغة (4/ 390 - 391 غلق).
8. المعجم الوسيط (ص659).
9. المغرب في ترتيب المعرب (2/ 108).
10. مفردات الرّاعب (ص364 غلق).
11. نغمة الصّديان فيما جاء على الفعلان (1/ 73 - 74).

44 - زَعَمَ - الزَّعَمُ: الزَّعَمُ مُثَلَّثَةٌ<sup>1</sup>، القولُ الباطلُ، وأكثرُ ما يُقالُ فيما يُشكُّ فيه؛ فلا تُستعملُ فيما تَسْتَيِقِنُ،

يُؤيِّدُ هذا المذهبُ أنه:

أ- لم يأت في القرآن إلا في محلِّ الذَّمِّ، كما نبّه عليه المناوي في التّوقيفِ على مهمّات التّعاريف (1/ 386)، والرّاغب في مفرداته (ص 281 زعم)، والعلامة بكر أبو زيد في معجم المناهي اللفظية (ص 290 - 291)، والألباني في الصحيحة (2/ 523 - 524).

ب- ما درج عليه جمهور العرب في كلامهم نظماً ونثراً.

ت- ما ثبت بالنقل الصحيح عن علماء العربية، وُعدول نقلة اللغة.

ومن هذا الأخير:

✓ ما حكاه الزبيدي في تاج العروس (32/ 312) وغيره<sup>2</sup> عن الليث قوله: "سمعت أهل العربية يقولون: إذا قيل: ذكر فلانٌ كذا وكذا فإنما يقال ذلك لأمرٍ يُستيقن أنه حقٌّ، وإذا شكَّ فيه فلم يُدرَ لعله كذبٌ أو باطلٌ قيل: زعم".

✓ ثمَّ أورد نقلاً آخر عن ابن خالويه هذا نصّه: قال ابن خالويه: الزَّعَمُ يُستعملُ فيما يُذَمُّ كقوله تعالى: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ

كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا... ﴾<sup>3</sup> حتّى قال بعضُ المفسّرين: الزَّعَمُ أصلُه (الكذبُ) "...".، وزاد في اللسان (12/ 266): " ولم يجيء فيما يُحمَدُ إلا في بيتين ...".

✓ وفي أساس البلاغة (ص 192) قال الرّخشي: "وأكثرُ ما يُستعملُ في الباطل".

✓ وفي الصّحاح (5/ 1942 زعم)، واللسان (12/ 265)، قال ابن السّكيت: " ويُقالُ للأمر الذي لا يُوثَقُ به:

مَزَعَمٌ أي يَزَعُمُ هذا أنه كذا، ويزعمُ هذا أنه كذا".

✓ وفي المصباح المنير (ص 154)، قال الأزهري<sup>4</sup>: "وأكثرُ ما يكونُ الزَّعَمُ فيما يُشكُّ فيه، ولا يتحقّق"، ثمَّ أورد عن

المرزوقي قوله: "أكثرُ ما يُستعملُ فيما كان باطلاً أو فيه ارتيابٌ".

1 - كما في اللسان (12/ 264)، والصّحاح (5/ 1941 زعم)، ومختاره (ص 272)، والقاموس المحيط (ص 1117

الزَّعَمُ)، وتاج العروس (32/ 312)، والمصباح المنير (ص 154 ز ع م).

2 - أعني ابن المنظور في اللسان (12/ 264 ع 2).

3 - التّغابن/7.

4 - وفي اللسان (12/ 267): قال شمر.



✓ وفي اللسان (12/ 264): " قال الأزهري: الرجل من العرب إذا حدثَ عَمَّنْ لا يُحَقِّقُ قولَه يقول: ولا زَعَمَاتِهِ".

✓ ونقل عن ابن القوطيَّة: " زَعَمَ زَعَمًا، قال خيرًا ولا يدري أحقُّ هو أم باطلٌ ".  
✓ وعن الخطابيِّ قوله: " ولهذا قيل: زَعَمَ مَطِيَّةُ الكذب. وزَعَمَ غيرَ مَزَعَمٍ، قال غيرَ مَقُولٍ صالحٍ، وإدَّعى ما لم يُمكن ".

✓ وفي اللسان (12/ 264): " وقالوا: هذا ولا زَعَمَتِكَ، ولا زَعَمَاتِكَ، يذهبُ إلى ردِّ قولِه ".

✓ وقال في (12/ 267): " وقال شُرَيْحٌ<sup>1</sup>: زعموا كُنية الكذب"<sup>2</sup>.

✓ وفي فتح القدير (5/ 236): " قال شُرَيْحٌ: لِكُلِّ شيءٍ كُنيةٌ، وكُنيةُ الكذبِ زَعَمُوا ".

✓ وفي الفائق (2/ 111): " قال أبو زيد: رجلٌ مُزَاعِمٌ، لِمَنْ لا يُوثِقُ به ".

وبعدُ، فلنستعرضُ الآنَ بعضَ منظومِ كلامِ العربِ في هذا المقام:

❖ قال جرير<sup>3</sup>:

زعمَ الفرزدقُ أن سَيَقْتُلُ مَرَبَعًا! ... أبشِرُ بطولِ سَلامَةٍ يا مَرَبَعُ

❖ قال عوف القوافي<sup>4</sup>:

سأُكذِبُ مَنْ قد قالَ يزعمُ أنني ... إذا قلتُ قولاً لا أُجيدُ القوافيا

❖ قال الشاعر<sup>5</sup>:

زعمَ ابنُ سَيِّئَةِ البنانِ بأنِّي ... لَدِمَ لآخِذَ أَرَبَعًا بالأشقرِ

❖ وأنشد ابن الأعرابي<sup>6</sup>:

فتعدَّيتُ خَشَاةً أن يرى ... ظالمٌ أنِّي كما كان زَعَمٌ

❖ وقال الشاعر<sup>7</sup>:

1 - ويُروى عن ابن عمر كما في روح المعاني (28/ 122).

2 - رواه ابن سعد في الطبقات (6/ 141) .

3 - ديوانه (3/ 916) المقطوعة 27 رقم (82)، اللسان (8/ 112)، طبقات فحول الشعراء (2/ 409)، مغني اللبيب (1/

30/ رقم 37).

4 - تاج العروس (24/ 194).

5 - المصدر السابق (33/ 417).

6 - السابق (14/ 229).

7 - معجم المقاييس في اللغة (3/ 10) زعم).

زَعَمَتْ غُدَانَةٌ أَنَّ فِيهَا سَيِّدًا ... ضَخْمًا يُوَارِيهِ جَنَاحُ الْجُنْدُبِ

❖ قال أبو ذؤيب الهذلي<sup>1</sup>:

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ... فأني شريتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجهلِ

❖ قال أبو أمية الحنفي<sup>2</sup>:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبًا

❖ وأنشد<sup>3</sup>:

أَيُّهَا الرَّاعِمُ مَا تَزَعَّمَا.

❖ وقال كعب بن مالك رضي الله عنه<sup>4</sup>:

زَعَمَتْ سَخِينَةٌ أَنَّ سَتَعْلِبُ رَبَّهَا ... وَلِكَيْلَبِنٍ مُعَالِبُ الْعَلَابِ

❖ وقال كثير عزة<sup>5</sup>:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

إلى أبياتٍ كثيرةٍ ... زَحَرَتْ بِهَا دَوَاوِينُ الشُّعْرَاءِ، وَأَسْفَارُ كِبَارِ الأَدْبَاءِ.

وأما الأحاديثُ النَّبَوِيَّةُ فقد جاءَ في:

✓ الفائق (2/ 111)، واللسان (12/ 267)، والنهاية (2/ 303) واللفظ له: (ومنه [أي الزعمات التي

لا

يُوثَقُ بِهَا] الحديث<sup>6</sup>: بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ زَعَمُوا ... وإِنَّمَا يُقَالُ زَعَمُوا فِي حَدِيثٍ لَا سَنَدَ لَهُ، وَلَا ثَبَتَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُحْكَى عَلَى الأُلْسُنِ عَلَى سَبِيلِ البَلَاغِ فَذُمَ مِنَ الحَدِيثِ مَا كَانَ هَذَا سَبِيلَهُ).

1 - اللسان (12/ 264)، تخلص الشواهد (ص428).

2 - تخلص الشواهد (ص428)، أوضح المسالك (2/ 38 رقم 175)، معجم القواعد العربية (ص259 كتاب الزاي -

زعم).

3 - اللسان (12/ 265).

4 - تاج العروس (24/ 375) و (35/ 176)، وهو في ديوانه (ص182 المقطوعة 7 رقم 21) برواية:

جَاءَتْ سَخِينَةٌ كَيْ تُغَالِبَ رَبَّهَا ... فَلِكَيْلَبِنٍ مُعَالِبُ الْعَلَابِ

5 - ديوان (ص461 إحسان عباس)، تخلص الشواهد (ص428)، ومعجم القواعد العربية (ص259 كتاب الزاي - زعم).

6 - رواه أبو داود [4/ 294] رقم 4972 محمد محي الدين عبد الحميد، وغيره. أفاده في معجم المناهي اللفظية

(ص290). وقال في الفتح (10/ 551): "أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات". وهو في الصحيحة (2/ 522 رقم 866)،

وصحيح الجامع (1/ 547 رقم 2846).

✓ وفي النهاية (2/ 303)، واللسان (12/ 267): " ... ذكر أيوب عليه السلام فقال: كان إذا مرَّ

برجلين

يَتَزَاغَمَانِ فَيَذَكُرَانِ اللَّهَ كَفَّرَ عَنْهُمَا، أَي يَتَدَاغِيَانِ شَيْئًا فَيَخْتَلِفَانِ فِيهِ فَيَحْلِفَانِ عَلَيْهِ. كَانَ [عَلَيْهِ السَّلَام] يُكْفِّرُ عَنْهُمَا لِأَجْلِ حَلْفِهِمَا. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا يَتَحَادَثَانِ بِالزَّعْمَاتِ وَهِيَ مَا لَا يُوثَقُ بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ."

والخلاصة أن هذا اللفظ يَرِدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَعَانٍ ثَلَاثٍ أَوْجَزَهَا الْفَيْوُمِيُّ فِي مَصْبَاحِهِ الْمُنِيرِ (1/ 253)، وَمِنْ

قَبْلِهِ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِهِ (12/ 264) وَزَادَ عَلَيْهَا ابْنُ بَرِّي قَوْلًا رَابِعًا<sup>1</sup>، وَهِيَ:

1. زَعَمَ أَي قَالَ، وَذَكَرَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: زَعَمَتِ الْحَنْفِيَّةُ، وَزَعَمَ سَبِيوِيَهُ، أَي قَالَ؛ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ تُسْقِطَ

السَّمَاءَ

كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾<sup>2</sup>، أَي كَمَا أَخْبَرْتَ. قَالَ الْأَلُوسِيُّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي (5/ 67): " وَقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ الْحَقِّ ... "

2. زَعَمَ أَي ظَنَّ، يُقَالُ: فِي زَعْمِي كَذَا أَي فِي ظَنِّي.

3. زَعَمَ أَي إِعْتَقَدَ وَاسْتَيْقَنَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا﴾<sup>3</sup>، يَعْنِي: الْإِعْتِقَادَ

وَالِاسْتَيْقَانَ

الْفَاسِدِ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ لَكِنَّهُ مُسْتَوْحَى مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

وَقَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ الْمَحْقُوقِ أَيْحَانًا، وَفِيهِ أَحَادِيثٌ ثَابِتَةٌ، نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (ص 1117 الزَّعَمَ)،

وَالْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (1/ 253)، وَرُوحِ الْمَعَانِي (5/ 67)، وَتَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ (ص 429)، وَمَعْجَمِ الْمُنَاهِي اللَّفْظِيَّةِ (ص 290 - 291).

4. زَعَمَ أَي كَفَلَ وَضَمَّنَ، وَالزَّعِيمُ: الْكَفِيلُ، وَالضَّامِنُ. قَالَ تَعَالَى: (وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)<sup>4</sup>.

وَأَمَّا زَعَمَ بِمَعْنَى طَمِعَ فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ، وَشَاهِدُهُ قَوْلُ عَنْتَرَةَ بْنِ شَدَّادِ الْعَبْسِيِّ<sup>5</sup>:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا... زَعَمًا، وَرَبُّ الْبَيْتِ، لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

1 - اللسان (12/ 265 - 266).

2 - الإسراء/92.

3 - التغابن/7.

4 - يوسف/72.

5 - ديوانه (ص 187 رقم 10)، اللسان (12/ 267)، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (2/ 484 رقم 10)،

مجالس ثعلب (ص 200) من غير نسبة.

فبالنظر إلى هذه الاستعمالات المروية عن العرب يُمكن الخُلوص إلى التّسليم بما قاله التّوويّ في شرحه على مسلم (5/ 76): ( وقد قدّمنا بيان هذه المسألة في أوائل هذا الشّرح، وأنّ الزّعم يُطلقُ على القولِ المُحقّق والكذب وعلى المشكوكِ فيه ويُنزّلُ في كلِّ مَوْضِعٍ على ما يليقُ به). وممثله قال ابنُ حجر في الفتح (2/ 324)، ولعلّه أخذه عنه.

لكنّ الغالبَ في الاستعمالِ على ما سبقَ تقريرُهُ هو: القولُ الباطلُ، والاعتقادُ الفاسدُ أو المشكوكُ فيه؛ فإنّ أُسْتَعْمِلَ في غيرِ هذا المعنى احتِجَاجٌ إلى قرينةٍ أو اصطلاحٍ خاص. وقد كان لبعض الفضلاء مثل هذا الاصطلاح أفصحوا عنه في ثنايا كتبهم، أو عُرِفَ عنهم ذلك بالاستقراء، منهم:

- الحافظ عاصم بن سليمان الأحمول: إذا قال: (زعم) فهو الذي ليس يُشكُّ عنده<sup>1</sup>.
- سيبويه في (الكتاب) حيث إنّه أكثر من قوله فيه: زعم الخليل كذا، في أشياء يَرْتَضِيهَا<sup>2</sup>.

### ويراجع:

1. الإفصاح في فقه اللّغة (ص 119 ع 1).
2. تخلص الشّواهد وتلخيص الفوائد (ص 427 - 430).
3. التّعريفات (1/ 152).
4. تفسير البيضاوي (5/ 345).
5. تفسير الثّعالبي (1/ 385).
6. روح المعاني (7/ 225).
7. زاد المسير (3/ 129).
8. عون المعبود (13/ 214 - 215).
9. العين (1/ 364).
10. الفائق في غريب الحديث (3/ 319).
11. فتح الباري (1/ 206، 311 كتاب العلم) و (2/ 590، 613 كتاب الأذان) و (12/ 188 كتاب الأدب).
12. الفروق اللّغويّة (735 حرف الحاء/الفرق بين الحسبان والزّعم).

1 - معجم المناهي اللفظية (ص 291).

2 - روح المعاني (5/ 67)، شرح التّوويّ على مسلم (1/ 169 - 170 رقم 10)، فتح الباري (1/ 206 و 12/ 188 دار الفكر).

13. القاموس المحيط (ص 1117 الزعم).
  14. مجمع الحکم والأمثال (كتاب الزّاي/3- الشرّ والبغي).
  15. معجم القواعد العربيّة (ص 259 كتاب الزّاي - زعم).
  16. المعجم الوسيط (ص 394).
  17. النّهاية (1/ 194، 196، 252، 319).
-

**45- المُتَوَفَّى<sup>1</sup> أم المُتَوَفَّى<sup>2</sup>:** أمّا الأوّل على (صيغة اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي)<sup>3</sup>: وهو الله تعالى، الذي يَتَوَفَّى الأنفسَ حين موتها. قال عزّ شأنه: ( اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى )<sup>4</sup>.  
 وأمّا الثاني (على صيغة اسم المفعول من غير الفعل الثلاثي)<sup>5</sup>: وهو الإنسان الذي استوفى الله عزّ وجلّ مدّة حياته، فلم يبقَ له منها شيءٌ؛ فحلَّ أجله لانقضاء عُمره.  
 ذا، هو الفارق بين اللَّفظتين في لسان العرب، وبينهما من التّباين في الدّلالة ما علمت من التّباين بين الخالق والمخلوق.

وعليه؛ فاحذرْ زلّةً من لَحْمَةٍ بين شِدْقَيْنِ تجمع في رَسْمِهَا بين دَلالتين.  
 وقد وقعت فيه لطائف يحسُن إيرادها وهي:

1. حُكِي<sup>6</sup> أنّ بعضهم حضرَ جنازةً فسأله بعضُ الفضلاء وقال: مَنْ المُتَوَفَّى؟ بكسر الفاء [المُشَدَّدَة]، فقال: الله

تعالى، فأنكرَ ذلك إلى أن بُيِّنَ له الغلط. وقال: قُلْ: مَنْ المُتَوَفَّى بفتح الفاء [المُشَدَّدَة].

وبعضهم يذكر أن المسؤول هو: عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

2. " ومما يُذكرُ في هذا السِّياق كذلك ما رواه أحد اللُّغويين قال: مررتُ في طريقي فرأيتُ جنازةً تُشيعُ، وسمعتُ

رجلاً يسألُ: مَنْ المُتَوَفَّى (بالياء)، فقلت له: اللهُ سبحانه وتعالى؛ فضربتُ حتّى كِدْتُ أموتُ "7.

3. وفي محاضرات الأدباء (1/ 1/ 66) قال الأصبهاني: " ومرّ رجلٌ بدارِ ميّتٍ فقال: مَنْ المُتَوَفَّى؟ فقال له

رجلٌ: اللهُ. فقال له: يا كافر، اللهُ يموتُ؟ فقال: لعلك تُريدُ المُتَوَفَّى؟. "

1 - بكسر الفاء المُشَدَّدَة وآخره ياء.

2 - بفتح الياء المُشَدَّدَة وآخره ألف مقصورة.

3 - يُصاغُ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل

آخره نحو: تَوَفَّى يُتَوَفَّى مُتَوَفَّى. - بتصرُّف يسير من ملحق درّة الغوّاص ص 290 هامش 1 -

4 - الرُّمُر/42.

5 - يُصاغُ اسم المفعول من غير الثلاثي على وزن مضارعه المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل

آخره نحو: تَوَفَّى يُتَوَفَّى مُتَوَفَّى. - بتصرُّف يسير من ملحق درّة الغوّاص ص 290 هامش 3 -

6 - نقلا عن معجم المناهي اللَّفظيّة (ص 492). وانظره في محاضرات الأدباء (1/ 1/ 66)، والوافي بالوفيات (1/ 54) المقدّمة -

الفصل الثامن).

7 - نقلا عن درّة الغوّاص (ص 290).

هذا، وقد أجاز في معجم الأخطاء الشائعة (ص271) على مَضَض أن يُقال: تَوَفَّى فلان<sup>1</sup> إِعْتِمَادًا على:  
أ- أن الإمام عليًا رضي الله عنه يقرأ الآية الكريمة 234 من سورة البقرة: ( وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ... )  
بالبناء

للفاعل.

والجواب: أن معنى الآية الكريمة على قراءة البناء للمعلوم هو: استيفاء الأجل، والفعل تَوَفَّى هو من تَوَفَّيَةِ  
العَدَدِ، وليس من الوفاة، يَدُلُّ على ذلك أمورٌ منها:

✓ ما جاء في ملحق دُرَّةِ الغَوَاصِّ (ص290): " ومنه قول منظور الوبري<sup>2</sup>:

إِنَّ بَنِي الْأَدْرَدِ لَيَسُؤُوا مِنْ أَحَدٍ ... وَلَا تَوَفَّاهُمْ قُرَيْشٌ فِي الْعَدَدِ

ونظيره قوله تعالى: ( قُلْ يَتَوَفَّاهُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ )<sup>3</sup>، وهو من تَوَفَّيَةِ  
العَدَدِ، وليس من الوفاة، أي يَقْبِضُ أرواحكم أجمعين بأمر ربِّه، فلا يُنْقِصُ واحدًا منكم، كأن تقول: تَوَفَّيْتُ مِنْ  
فلانٍ مالي واستَوْفَيْتُهُ، أي: لم يَبْقَ لي عليه شيءٌ منه ... "

✓ وقال في المعجم الوسيط (ص1047): " تَوَفَّى ... فلانٌ حقَّه: أخذه وإفياً. ويُقال: تَوَفَّيْتُ مِنْهُ مالي: لم

يَبْقَ

عليه منه شيءٌ. و [تَوَفَّى] المَدَّةُ: بَلَغَهَا واستَكْمَلَهَا. وتَوَفَّى عَدَدَ القومِ: عَدَّاهُمْ كُلَّهُمْ ".

✓ قال العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظية (492): " وفي قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ

يَتَوَفَّوْنَ

مِنْكُمْ ... ﴾<sup>4</sup> قراءتان، بالبناء للمعلوم وللمجهول. وأنها على قراءة المبني للمعلوم (يَتَوَفَّوْنَ). بمعنى (استيفاء الأجل)  
قاله ابن النحاس<sup>5</sup> وغيره. والله أعلم "

ب- أن الوجه في تَخْطِئَةِ العامِّي كونه ليس من أهل القصد والتأويل، أي أن الإمام حَدَّثَ السَّائِلَ بما يَقْتَضِيهِ  
الحال، وما يَسْتَوْعِبُهُ لُبه.

والجواب:

✓ أن الرواية ورد فيها: " بعض الفضلاء". فلا يمكن اعتبار الرجل من عوام الناس.

1 - التسليم بهذا التركيب اللغوي يعني الإقرار بجواز أن يُقال للإنسان الميِّت: المَتَوَفَّى !؟.

2 - لسان العرب (15/ 400) وفي .

3 - السجدة/11. وقد حدث في هذا الموضوع خطأ غير مقصود من المحقق؛ حيث أحال إلى سورة (فُصِّلَتْ) بدل (السجدة) .

4 - البقرة/234.

5 - في معاني القرآن (1/ 222).

✓ أن الأصل في كلام الإمام رضي الله عنه أن يُحمَلَ على حقيقته، وذلك باعتبار ما بدر منه تقوياً للسان  
ذاك

الرجل الفاضل. وأما العُدول به إلى ضرب من التَّأويل فليس يُقبلُ إلا إذا دلَّ عليه المقام، أو بعضُ قرائن الأحوال.  
وللعلامة الألباني<sup>1</sup> التفاتة طيبة، وتأصيل شرعي لهذه المسألة، قال - رحمه الله تعالى - : (فلانٌ تَوَفَّى: أي  
استوفى أجله. وخيرٌ منه أن يُقال: فلانٌ تَوَفَّاهُ اللهُ؛ لأنَّ الأوَّلَ فيه إبهامٌ، والكلام من الموهِّمات ليس من أدب الإسلام،  
وهو يحتاج إلى تأويل، والكلام المؤوَّل لا حاجة إليه ما دامَ أن في الكلام سَعَةً في التعبير السَّليم. قال عليه الصَّلاة  
والسَّلام: " لا تَكَلِّمَنَّ بِكَلَامٍ تَعْتَدِرُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ " <sup>2</sup>.

وإِرجاع:

1. أخطاء ألفناها (ص 185).
2. أخطاء شائعة للتبقي سليمان بن عبد الله - المجموعة الخامسة.
3. أساس البلاغة (ص 505).
4. الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ (ص 46).
5. تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة (ص 20 رقم 33).
6. درة الغواص (ص 289 - 290 رقم 33 الملحق).
7. الصحاح (6/ 2526 وفي).
8. غريب القرآن (ص 221).
9. لسان العرب (15/ 400).
10. مختار الصحاح (ص 731).
11. معجم الأخطاء الشائعة (ص 271 رقم 1165).
12. المعجم الوسيط (ص 1047 ع 3).

1 - سلسلة الهدى والنور: شريط سمعي رقم 92/الوجه الأوَّل، بعنوان: حكم الأذان.

2 - الصَّحِيحة (1/ 758/2 رقم 401).



**46 - سَوَّغَ لَا بَرَّرَ، وَ التَّسْوِغُ لَا التَّبْرِيرُ:** لقد شاعَ على ألسنة الناطقين بالضادِ توظيفُ هذه الكلمات (بَرَّرَ - التَّبْرِير - مُبَرَّرٌ - مُبَرِّرٌ) بدلاً من (سَوَّغَ - التَّسْوِغُ - مُسَوِّغٌ - مُسَوِّغَةٌ). رُغِمَ أن هذه الألفاظ الأخيرة تُعتبرُ من صُلبِ كلابِ العرب؛ لما لها من الشواهد الكثيرة نظماً ونثراً.

بينما كلمة (بَرَّرَ)<sup>1</sup> تعتبرُ لفظةً مُحدثةً كما في المعجم الوسيط (ص 48 ع3)؛ ولذلك أنكرها بعضُ الأفاضل تصريحاً أو تلميحاً، فمنهم:

1. العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظية (ص 403) فقد جاء فيه قوله - رحمه الله تعالى - : ( ... مع أن لفظ: " تُبَرِّرُ " هنا غير فصيح في اللسان. والله أعلم).

2. محبوب محمد موسى في تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة (1/ 20 رقم 34)، فقد أبان - وفقه الله -

عن

المانع من عدم جواز استعمال كلمة " تَبْرِير " عوضاً عن كلمة تسويغ. ولنقرأ معاً مرقوم كلامه بحروفه، قال: ( ... ) فالْحُجَّةُ لدى الأستاذ<sup>2</sup>، ولدى الجمع<sup>3</sup> واهية، وهي وجود (بَرَّ حَجُّ فلانٍ)، بمعنى (قُبِلَ)؛ فأين هذا المعنى من (التَّبْرِيرُ) بمعنى (التَّسْوِغُ)؟. نقول: لقد سَوَّغَ لي فلانٌ هذا الأمرَ، أي حسَّنه عندي وزينته لي حتى أصبح سائغاً لدي. فإذا كانت مادة (سَوَّغَ) جاهزة، فلماذا لا أستخدمها؟، ولماذا أستخدم كلمة تَبْرِير التي لا تفيد عند القائلين بما إلاَّ تحسين الأمر المرفوض والدِّفاع عنه ومحاولة الإرغام على قبوله أو التَّغاضي عن قبحه؟، بينما يُعطينا التَّسْوِغُ هذا وأكثر، فهو يعني تزيين القبيح، ويعني أيضاً (القبول) للأمر الحسن فالشيء السائغُ مقبولٌ لذاته، والقبيحُ في حاجة إلى مَنْ<sup>4</sup> يُسَوِّغُهُ.

أما (بَرَّ حَجُّ فلانٍ) فلا نفهم منها إلاَّ أنه حجَّ (مبرور) أي مقبول؛ فأيةُ علاقة تربطه بمعنى التَّحَايِلِ على تحسين القبيح؟.

نحن نحترم مجمع لغتنا الموقر، ونحترم كلَّ مَنْ يُدلي بدلوه في بئر النهوض بها ... ولكنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتبع.

1 - وما اشتقَّ منها نحو: (مُبَرِّرٌ) و (مُبَرَّرٌ) و (تَبْرِيرٌ).

2 - هو: محمد خليفة التُّونسي.

3 - مجمع اللغة القاهري في المعجم الوسيط (ص 48 ع3).

4 - كذا!، ولعلَّ الأصوب: (ما) بدل (مَنْ).

3. الشيخ سلمان بن فهد العودة في (ضوابط للدراسات الفقهية الباب الأول 8/ الفصل الثاني: الهامش 10)،

فقد

جاء فيه قوله - حفظه الله - بعد توظيفه لكلمة (تبرير): ( يرى بعضُ الباحثين منع استعمال هذه الكلمة - لغة ويستعمل عوضاً عنها كلمة "تسويغ").

**لفت نظر:** لا يَلْتَبَسَنَّ عَلَيْكَ - أَيُّهَا اللَّيْب - ورود هذه الكلمة (تبرير) في بعض مصادر اللغة كاللسان (4

88/ تبر)، وتاج العروس؛ فتظنُّ أنَّ لها أصلاً في العربية، والأمر بخلاف ذلك.

قال الزبيدي رحمه الله (10/ 514 حبر): (و كذلك قولهم: ما أغنى عني حبراً أي شيئاً. وحكى سيبويه:

ما أصاب منه حبراً، ولا تبريراً، ولا حوروراً أي ما أصاب منه شيئاً).

وقال في (10/ 277 تبر): (وقولهم: ما أصبتُ منه تبريراً بالفتح أي: شيئاً، لا يُستعمل إلا في النفي. مثل به

سيبويه، وفسره السيرافي).

وفي بعض المصادر<sup>1</sup> (تبريراً) بدل (تبريراً).

**ويراجع:**

1. أساس البلاغة (ص 224 - 225).

2. تاج العروس (10/ 514 حبر) و (22/ 507 - 509 سوغ).

3. تفسير التحرير والتنوير (3/ 200 آل عمران/20)<sup>2</sup>.

4. الفرق بين الحروف الخمسة (ص 479، 810).

5. مختار الصحاح (ص 321).

6. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (ص 52 رقم 153).

7. مفردات الراغب (ص 40 - 41 بر) و (ص 249 ساغ).

8. النّهاية (2/ 422 حرف السين - ساغ).

1 - لسان العرب (1/ 416 و 2/ 751 دار المعارف) و (2/ 13 و 3/ 18 دار إحياء التراث العربي) و (5/ 156،

233 بولاق) و (4/ 88، 161 دار صادر)، الأصول في النحو لابن السراج (3/ 213).

2 - وفيه توظيف لكلمة (تبرير) بدلا من (تسويغ). ثم إن إحصاء أسماء المصادر والمراجع المشتملة على مثل هذا التوظيف أمرٌ

متعذرٌ؛ لكنّها !.

**47- العضو الرئيس، والأعضاء الرئيسية:** وأما قولهم: العضو الرئيسي، والأعضاء الرئيسية، بزيادة ياء مشددة آخره، فإحاله لحنًا يجب صون اللسان منه؛ لأنها حشو لا معنى لها. وقد جرى على هذا السنن في رسم هذه اللفظة، أعني: الرئيس والرئيسة، بعض من يُشار إليه من أئمة اللغة، وأفاضل العلماء، منهم:

1. الإمام الهمام محمد مرتضى الزبيدي في: تاج العروس (104/16 رأس)، فقد جاء فيه قوله: (ومن

المجاز:

الأعضاء الرئيسية وهي أربعة عند الأطباء: القلب والدماغ والكبد، فهذه الثلاثة رئيسة من حيث الشخص، على معنى أن وجوده بدونها أو بدون واحد منها لا يمكن. والرابع: الأثنان وكونه رئيساً من حيث النوع على معنى أنه إذا فات فات النوع. ومن قال: إن الأعضاء الرئيسية هي الأنف واللسان والذکر فقد سها).

2. الإمام الصاغانى الحسن بن محمد في: العباب الزاخر (ص 179 حرف السين/رأس)، وقد جاء فيه قوله:

(والأعضاء الرئيسية عند الأطباء أربعة: القلب والدماغ والكبد والأثنان، ويُقال للثلاثة المتقدمة: رئيسة من حيث الشخص، على معنى أن وجوده بدونها أو بدون واحد منها لا يمكن، والرابع: رئيس من حيث النوع على معنى أنه إذا فات فات النوع، ومن قال إن الأعضاء الرئيسية هي الأنف واللسان والذکر فقد سها).

3. ابن سيدة في المحكم (1/ 35 المقدمة): (فلما رأى أيده الله تلك الكتب المصنفة في هذه اللغة الرئيسية،

الرأفة

التفيسة، لم يرضها أسلاكاً لتومها، ولا أفلاكاً لطوالع نجومها).

4. أبو حيان التوحيدى في الإمتاع والمؤانسة [2/ 42 الليلة 17]: (ولكل واحد من الحيوان ثلاثة أرواح

في

ثلاثة أعضاء رئيسة: نفسية في الدماغ، وحيوانية في القلب، وطبيعية في الكبد).

5. الخوارزمي في مفاتيح العلوم (ص 204 الباب الثالث في الطب/الفصل الثامن).

6. التعالبي الطرائف<sup>1</sup>.

7. اليازجي في مجمع البحرين<sup>2</sup>.

8. أدورد لاين في مد القاموس<sup>3</sup>.

1 - معجم الأخطاء الشائعة (ص 98 رقم 369).

2 - معجم الأخطاء الشائعة (ص 98 رقم 369).

3 - معجم الأخطاء الشائعة (ص 98 رقم 369).

9. أصحابُ الفُضيلةِ في المعجم الوسيط (ص319 ع3): (والأعضاءُ الرَّئِيسَةُ: هي التي لا يعيشُ الإنسانُ

بفقد

واحدٍ منها، وهي القلبُ، والدِّماغُ، والكبدُ، والرِّتَّانُ، والكُلَيْتانُ. ويقالُ: مسألةٌ رِئِيسَةٌ: أساسِيَّةٌ).

10. عبد السَّلام محمد هارون في تقديمه لكتاب الحيوان للجاحظ (18/1)، وقد جاء فيه قوله: (فوضح لي

أنَّ

صاحبه اعتمد في تأليفه على أمورٍ خمسةٍ رِئِيسَةٍ).

11. العدناني في معجم الأخطاء الشائعة (ص98 رقم 369).

نعم، لقد تراجع العدناني في معجم الأغلط اللغويَّة المعاصرة (ص244 ع702) عن تخطئة من يستعمل:

(الرَّئِيسِيّ) بدل (الرَّئِيسِ)، و(الرَّئِيسِيَّة) بدل (الرَّئِيسَةُ)؛ لأنَّ مجمع اللُّغة القاهريّ أقرَّ في دورته الثامنة والثلاثين<sup>1</sup>

استعمال كلمة (رِئِيسِيّ). ومما جاء فيها قولهم: (يستعمل بعضُ الكتابِ: العُضُوَّ الرَّئِيسِيّ، أو الشَّخصِيَّاتُ الرَّئِيسِيَّةُ،

ويُنكِرُ ذلك كثيرٌ. وترى اللُّجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوبُ إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته

أفرادٌ متعدِّدة<sup>2</sup>. ثمَّ علَّق العدناني على قرارِ المجمع هذا بقوله: (ولستُ أدري لماذا سوَّغوا هذا الاستعمال

مَشروطاً. وأرى أحدَ أمرين:

1. إمَّا أن نُجيزَ قولَ الأعضاء الرَّئِيسِيَّة دون قيد أو شرط، حُبًّا في تسهيل الأمور، واجتناباً لتعقيدها بذلك

الشَّرط

الَّذي يجعلُ المرءَ يقفُ هنيهةً حائراً إزاءه.

2. أو نكتفي بقول: الأعضاء الرَّئِيسَةُ، كما تقول أمهات<sup>3</sup> معاجمنا. فما رأيُ مجامعنا الموقَّرة؟).

وتأمَّل معي اقتراحه الأوَّل، والذي قيدهُ بقوله: (حُبًّا في تسهيل الأمور)!. وكأنَّ الأمرَ دائرٌ بين ما هو سهلٌ في

الاستعمال، وما هو عَسِرٌ فيه. وذا يُوجي بأنَّ كلا الاستعمالين جائزان في العربيَّة، والأمرُ بخلاف ذلك.

وأما اقتراحه الثاني فهو الَّذي سبقَ تقريره واعتمادهُ من غير قيد المجمع.

1 - عُقدَ المؤتمر بين 7 و21 من شُباط عام 1972. - أفاده في معجم الأغلط اللغويَّة المعاصرة (ص244) -

2 - نقلاً عن معجم الأغلط اللغويَّة المعاصرة (ص244).

3 - الأرجح في الاستعمال الأوضح أن يُقال: أمَّاتٌ لِمَن لا يعقل، وأمَّهاتٌ لِمَن يعقل. ويراجع له: إيقاظ الوَسنان من زلَّات

اللِّسان (ص16 رقم 7).

**48- وَحَىٰ بِيحِي وَحِيًّا وَتَوَخَّى يَتَوَخَّى تَوَخَّيًّا:** أصل الوَخْيُ هو القَصْدُ، ولا يُستعمل في اللُّغة إلا في الخير. واستعماله في غيره<sup>1</sup> خروجٌ عن أوضاع اللُّغة ومناهج الكَلِم عند العرب. قال أبو منصور الثعالبي في فقه اللُّغة (ص118): (التَّوَخَّى طلبُ الرِّضَا والخَيْرِ والمَسْرَةِ، ولا يُقال: تَوَخَّى شَرًّا)، وقال في: (ص202): (الطَّلَبُ عامٌّ، والتَّوَخَّى في الخير خاصٌّ). وفي اللسان (15/ 382) قال الثعالبي: (والتَّوَخَّى بمعنى التَّحَرِّي للحقِّ مأخوذٌ من هذا). وفي الصَّحاح (6/ 2521 وحي)، واللسان (15/ 383 ع2): (وتَوَخَّيْتُ مَرَضَاتِكَ أَي تَحَرَّيْتُ وَقَصَدْتُ).

وبنحوه قال في مختار الرَّاзи (ص714).

وفي تاج العروس (10/ 386): (" وَتَوَخَّى رِضَاهُ "، وكذا مَحَبَّتُهُ إِذَا " تَحَرَّاهُ " وقصدَ إليه، وتعمدَ فعله ... وفي شرح أمالي القالي لأبي عُبيد البكري: التَّوَخَّى طلبُ الأفضل في الخير. نقله شيخنا). وقال ابن المقفَّع في الأدب الكبير (ص75): (واعلم أنَّ مالِكَ لا يُغني النَّاسَ كلَّهم فأخصُّصْ به أهلَ الحقِّ، وأنَّ كرامتَكَ لا تُطبِّقُ العامَّةَ كلَّها فتوخَّ بها أهلَ الفضلِ). وقال في الأدب الصَّغير (ص43): (إنَّ للسُّلطانِ المُقسطِ حقًّا لا يصلحُ بخاصَّةٍ ولا عامَّةٍ أمرٌ إلا بإرادته، فذو اللبِّ حَقِيقٌ أنْ يُخْلِصَ لَهُمُ التَّصِيحَةَ ... وَيَتَوَخَّى مَرَضَاتِهِمْ). وفي أحاديث سيِّد الخلقِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وردتْ هذه الكلمة في كثيرٍ من صحاح مَرَوِيَّاتِهِ، فمنها ما جاء في:

1. تاج العروس (10/ 386)، واللسان (15/ 383): (وفي الحديث قال لهما: اذْهَبَا فَتَوَخَّيَا، وَاسْتَهِيَا أَي

إقْصِدَا الحَقَّ فِيمَا تَصْنَعَانِهِ مِنَ القِسْمَةِ، وَلِيَأْخُذْ كُلُّ مِنْكُمَا مَا تُخْرِجُهُ القُرْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ<sup>2</sup>). هكذا وردت الروايةُ فيهما باختصارٍ، وهي بتمامها في:

2. سنن أبي داود (5/ 9/ 363 عون المعبود): (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ [رضي الله عنها] قَالَتْ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ

1 - أعني: في السوءِ والشَّرِّ وما لا ينبغي.

2 - في اللسان: (من القسمة) بدل (من الشئ).

عليه وسلّم رجُلانِ يَخْتَصِمَانِ فِي مَوَارِيثَ لَهُمَا لَمْ تَكُنْ لَهُمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا دَعَوَاهُمَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ<sup>1</sup> فَبَكَى الرَّجُلَانِ وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: حَقِّي لَكَ. فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَا إِذْ فَعَلْتُمَا مَا فَعَلْتُمَا فَاقْتَسِمَا وَتَوَخَّيَا الْحَقَّ ثُمَّ اسْتَهَمَا ثُمَّ تَحَالَلا<sup>2</sup>.

3. وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم لم يكن يتوَخَّى فَضْلَ يَوْمٍ على يَوْمٍ بعد

رمضان

إلا عاشوراء. رواه الطبراني في الأوسط<sup>3</sup>.

4. وعن أنس بن مالك [رضي الله عنه] أنّ أعرابياً أتى بابَ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم فألَقَمَ عَيْنَهُ

حُصَاةً

البابِ فَبَصُرَ به النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم فتَوَخَّاهُ<sup>4</sup> بِجَدِيدَةٍ أو بَعُودٍ لِيَفْقَأَ عَيْنَهُ، فلَمَّا أن بَصُرَ انْقَمَعَ. فقال له النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: (أما إنك لو ثبت لَفَقَأْتُ عَيْنَكَ)<sup>5</sup>.

ومن منظوم كلام العرب المتضمن توظيف هذه الكلمة نقرأ في:

1. اللسان (1/ 571)، وتاج العروس (3/ 295)، والمستقصى في أمثال العرب (1/ 180)<sup>6</sup> قول

الشاعر أسد

ابن ناعصة<sup>7</sup> - من الطويل - يذكر لقاء عبید بن الأبرص النعمان يوم بُؤسِه:

أَلَا أَلْبِغَا فِتْيَانَ دُودَانَ أَنَّنِي... ضَرَبْتُ عَبِيداً مَضْرِبَ الظَّرْبَانِ  
غَدَاةً تَوَخَّى الْمَلِكُ يَلْتَمِسُ الْحِبَا... فَصَادَفَ نَحْساً كَانَ كَالدَّبْرَانِ

2. تاريخ دمشق (51/ 438) قول ابن دُرَيْدٍ مُحَمَّد بن الحسن أبي بكر الأزدي يَرِثِي أبا عبد الله الشافعي:

تَوَخَّى الْهُدَى وَاسْتَنْقَذَتْهُ يَدُ التَّقَى \* مِنَ الزَّيْغِ إِنَّ الزَّيْغَ لِلْمَرءِ صَارِعٌ

3. محاضرات الأدباء (2/ 3/ 108) قال البُحْثَرِي:

1 - يعني قوله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأُضْيَى لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ فَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَحِبِّهِ بِشَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ).

2 - مسند أحمد (13/ باقي مسند الأنصار رقم 25492).

3 - صحيح الترغيب والترهيب (ج1 رقم 1020): حسن لغيره.

4 - أي طلبه وتحرّاه ليُفْقَأَ عَيْنَهُ؛ وفي ذلك خيرٌ له، وشرٌّ عليه.

5 - رواه النسائي في كتاب القسامة (4/ 8/ 60)، وهو في صحيح الترغيب والترهيب (ج3 رقم 2729).

6 - وفيه البيت الثاني فقط.

7 - وهو الذي قتل عبید بن الأبرص بأمر النعمان. - تاج العروس (18/ 183) -

أَعِيدِي فِيَّ نَظْرَةَ مُسْتَتِيبٍ... تَوَخَّي الأَجْرَ أَوْ كَرِهَ الأَثَمًا

وانظر له:

1. أساس البلاغة (ص 494).
  2. القاموس المحيط (ص 1342 الوحي).
  3. المزهرة (1 / 337).
  4. المعجم الوسيط (ص 1020 ع 1).
  5. المغرب في ترتيب المعرب (2 / 345).
-

**49- بادِيءٌ بَدَأَ:** وأما قولهم: بادِيءٌ ذِي بَدَأٍ، فَلَحْنٌ لَا مُسَوِّغَ لَهُ فِي رَأْيِي<sup>1</sup>، وإليك بيان ذلك:

قال في أساس البلاغة (ص 16 ع 3): (وافعلُ هذا بَدَأًا، وَبَادِيءٌ بَدَأَ، وَبَادِيءٌ بَدِيءٌ).

وقال في اللسان (1/ 27 - 28): (والبَدءُ والبَدِيءُ: الأَوَّلُ، ومنه قولهم: أَفَعَلَهُ بَادِيءٌ بَدَأَ عَلَى [وَزْنِ] فَعَلٍ، وَبَادِيءٌ بَدِيءٌ، عَلَى [وَزْنِ] فَعِيلٍ أَي: أَوَّلَ شَيْءٍ، والياءُ من بَادِيءٍ ساكنةٌ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، هَكَذَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ. قَالَ: وَرَبِّمَا تَرَكَوا هَمْزَهُ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ عَلَى مَا نَذَرَهُ فِي بَابِ المَعْتَلِّ... قَالُوا: أَفَعَلَهُ بَدَأًا، وَأَوَّلَ بَدَأَ عَنِ ثَعْلَبِ، وَبَادِيءٌ بَدَأَ، وَبَادِيءٌ بَدِيءٌ لَا يُهْمَزُ. قَالَ: وَهَذَا نَادِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّخْفِيفِ القِيَاسِيُّ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا ذُكِرَ هَهُنَا. وَقَالَ اللُّحْيَانِيُّ: أَمَّا بَادِيءٌ بَدَأَ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللّٰهَ، وَبَادِيءٌ بَدَأَ، وَبَادِيءٌ بَدَأَ، وَبَدَأَ بَدَأَ، وَبَدَأَ بَدَأَ، وَبَادِيءٌ بَدَوُ، وَبَادِيءٌ بَدَأَ، أَي أَمَّا بَدَأَ الرَّأْيِ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللّٰهَ. وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ أَصُولِ الصَّحَّاحِ يَقُولُ: أَفَعَلَهُ بَدَأَ ذِي بَدَأٍ، وَبَدَأَ ذِي بَدَأَ، وَبَدَأَ ذِي بَدِيءٍ، وَبَدَأَ بَدِيءٍ، وَبَدَأَ بَدِيءٍ، وَبَدِيءٌ بَدِيءٌ عَلَى [وَزْنِ] فَعَلٍ، وَبَادِيءٌ بَدِيءٌ عَلَى [وَزْنِ] فَعِيلٍ، وَبَادِيءٌ بَدِيءٌ عَلَى [وَزْنِ] فَعَلٍ، وَبَدِيءٌ ذِي بَدِيءٍ أَي أَوَّلَ أَوَّلٍ).

وقال في (1/ 80 ع 2): ( قَالَ أَبُو نُخَيْلَةَ السَّعْدِيُّ:

وَقَدْ عَلَّنِي ذُرَّةُ بَادِيءِ بَدِيءٍ... وَرَيْئَةٌ تَنْهَضُ بِالتَّشْدِيدِ<sup>2</sup>

بَادِيءِ بَدِيءٍ: أَي أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ، مِنْ بَدَأَ، فَتَرَكَ الهمزَ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَطَلَبِ التَّخْفِيفِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَدَأَ يَبْدُو، إِذَا ظَهَرَ).

وقال في (14/ 65): (وأنشد:

أَضْحَى لِخَالِي شَبَّهِي بَادِيءِ بَدِيءٍ \* وَصَارَ لِلْفَحْلِ لِسَانِي وَيَدِي).

وفي القاموس المحيط (ص 1262): (وَفَعَلَهُ بَادِيءٌ بَدِيءٌ، وَبَادِيءٌ بَدِيءٌ، وَبَادِيءٌ بَدَأَ: أَصْلُهَا الهمزةُ، وَذُكِرَتْ بُلْغَاتِهَا).

وعلى ما سبق إيراده من منقول كلام العلم بالعربية، وما تركنا من كلامهم في مفردات هذه المسألة مما أشرت إليه فيما يأتي بقولي: (ويراجع) يُمكن اعتبار هذه الصيغة (بَادِيءٌ بَدَأَ، وما جرى مجراها) قد وردت بصيغ مختلفة، ولعلها تنحصر فيما يلي:

<sup>1</sup> - إِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللّٰهَ العَظِيمَ إِنْ كُنْتُ قَصِدْتُ بِقَوْلِي: (رَأْيِي) فِي هَذَا الوَضعِ وَغَيرِهِ مِضَاهَاةَ آراءِ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ. كَلًّا، وَلَكِنَّهَا الكِتابَةُ

تَضَطَّرُّ صَاحِبِهَا إِلَى تَوْضِيفِ مِثْلِ هَذِهِ الكَلِمَاتِ لِلتَّمْيِيزِ. وَرَحِمَ اللّٰهُ امْرَأً عَرَفَ قَدْرَهُ؛ فَلِزَمَهُ .

<sup>2</sup> - قَالَ ابْنُ بَرِّي: صَوَابُهُ، تَنْهَضُ فِي تَشْدِيدٍ - اللِّسَانُ (7/ 245 ع 2) - .



20) بَدَأَةٌ بَدِيٍّ.	10) بَدَأَةٌ بَدَأَةٌ.	1) بَادِيٌّ بَدِيٍّ.
21) بَدِيٌّ بَدِيٍّ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ.	11) بَادِيٌّ بَدُوٌّ.	2) بَادِيٌّ بَدِيٍّ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ.
22) بَادِيٌّ بَدِيٍّ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ.	12) بَادِيٌّ بَدَاً.	3) بَادِيٌّ بَدِيٌّ كَغَنِيٍّ لَا يُهْمَزُ.
23) بَادِيٌّ بَدِيٍّ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ.	13) بَادِيٌّ بَدَاً.	4) بَادِيٌّ بَدِيٍّ.
24) بَدِيٌّ ذِي بَدِيٍّ.	14) بَادِيٌّ بَدَاءً كَسْمَاءٍ.	5) بَادِيٌّ بَدِيٍّ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ.
	15) بَادِيٌّ بَدِيٍّ كَكَتِفٍ.	6) بَادِيٌّ بَدَأَةٌ.
	16) بَادِيٌّ بَدِيٍّ كَشَجٍ.	7) بَادِيٌّ بَدَاءً.
	17) بَدَأَةٌ ذِي بَدِيٍّ.	8) بَدَاً بَدِيٍّ.
	18) بَدَأَةٌ ذِي بَدَأَةٍ.	9) بَدَأَةٌ ذِي بَدِيٍّ يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ.
	19) بَدَأَةٌ ذِي بَدِيٍّ.	

هذه الصيغ أكثر ما نُقِلَ، والأمر كما قال الزبيدي في تاج العروس (1/ 139 بدأ): (والنسخ في هذا الموضع مع اختلاف شديد ومصادمة بعضها مع بعض فليكن الناظر على حذر منها).  
والملاحظ في جميع هذه النقول عدم ورود هذه الصيغة (باديٍّ ذي بدئ)، التي شُغِفَ بها أكثر الناطقين بالضاد!

نعم، لقد نُقِلَ ما هو قريبٌ منها نحو قولهم: بَدَأَةٌ ذِي بَدِيٍّ، وَبَدَأَةٌ ذِي بَدِيٍّ، وَبَدِيٌّ ذِي بَدِيٍّ، ولكن، يُعَوِّزُهَا ما يشهد لها من كلام العرب. وهذا بخلاف الصيغ التي خلت من كلمة (ذي) في تركيبها، فقد سبق إيراد بعض ما يشهد لها.

ثم، ما الفائدة من إقحام هذه الكلمة (ذي)، وأي معنى زائد أفادته في تلك التراكيب؟

إنني أخشى - إن عدم ما يشهد لها من كلام العرب - أن تكون حشواً في الكلام تنبو عنه لغة العرب، وترفع عن احتضان مثل هذا التندني في صيغ الكلام، وهي ما هي من لغة شريفة، بديعة الألفاظ والتراكيب؛ تمامة عن مكنون الضمائر، إلى ما حباها الله تعالى من جمال آخاذ، لا يكاد يحيط بأسرارها، وعجيب مبانيها، وأفانين أساليبها، إلا نبي كريم.

ولعل في صرف النظر إلى ما سطرته يراعة الإمام الفذ ابن جني في كتابه العُجاب (الخصائص) ما فيه مقنعاً لما أحت إليه. والله تعالى أعلم.

## ويراجع:

1. أخطاء ألفناها (ص26).
  2. تاج العروس (1/ 139).
  3. تهذيب اللغة (14 / 204 بدأ).
  4. الصحاح (1/ 35 بدأ).
  5. العباب الزاخر (1/ 23 بدأ).
  6. غريب القرآن (ص42).
  7. كيف تكون فصيحاً؟ (ص54).
  8. لسان العرب (14/ 66 - 67).
  9. المحيط في اللغة (9/ 375 بدأ).
  10. المخصّص (4/ 260).
  11. المعجم الوسيط (ص42 ع2).
  12. المفصل في صنعة الإعراب (ص223).
  13. التّهاية (1/ 109).
-

**50- رَجَالٌ بُؤْسٌ أَوْ بُؤْسٌ أَوْ بَائِسُونَ لَا بُؤْسَاءَ:** يجمعون (بَائِس) على (بُؤْسَاء)، والصَّوَابُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى (بُؤْسٌ) زِنَةٌ حُمْزٌ وَخُضْرٌ أَوْ (بَائِسُونَ) أَوْ (بُؤْسٌ) زِنَةٌ رُتَعٌ. تقول: بَيْسَ الرَّجُلُ بِالْكَسْرِ يَبُؤَسُ بُؤْسًا، وَبُؤْسًا، وَبَيْسًا: اِفْتَقَرَ وَاشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ فَهُوَ بَائِسٌ؛ فَالْبَائِسُ هُوَ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ بَلِيَّةٌ أَوْ عُدْمٌ يُرْحَمُ لِمَا بِهِ.

أَمَّا الْبُؤْسَاءُ فَهُوَ جَمْعُ بَيْسٍ عَلَى فَعِيلٍ وَهُوَ الشُّجَاعُ، تقولُ منه: بُؤْسَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ فَهُوَ بَيْسٌ كَفَعِيلِ أَي شُجَاعٌ، وَعَدَابٌ بَيْسٌ أَي شَدِيدٌ، قَالَ تَعَالَى: (وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابٍ بَيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ)<sup>1</sup>. فانظر - يارعاك الله - كم بينهما من التباين في المعنى، ومع ذلك لا تكادُ تقرأ أو تسمع<sup>2</sup> (البؤساء) إلا على معنى: مَنْ اِفْتَقَرَ وَاشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ. فَلِلَّهِ أَشْكَو غَرَبَةَ الْعَرَبِيَّةِ بَيْنَ أَهْلِهَا!

وهذا التوظيف المباين لسنن العرب ليس وليد العصر بل هو غلطٌ قديمٌ وقع فيه بعض رجال العلم الكبار،

ويراجع لذلك:

1. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (3/ 128 سطر 19)، ونقله عنه في:

أ- أضواء البيان (1/ 114 سورة البقرة).

2. حلية طالب العلم (ص 35).

وكذا:

1. صاحب كتاب (إمام البؤساء)<sup>3</sup> الشاعر المصري محمد محمد عبد الجيد إمام العبد.

2. ولشاعر النيل حافظ إبراهيم كتاب (البؤساء)<sup>4</sup> ترجم به جزءين من ال miserables ليفيكتور هيجو<sup>5</sup>.

3. ولطالينوس بن مترى عبدة قصة مترجمة باسم (البؤساء)<sup>6</sup>.

وبعد، فإليك بعض ما يشهد لهذا الجمع (بَائِس على بُؤْس و بُؤْس):

أ- ما قاله عبد الله بن عمر العبلي كما في: التّعازي والمراثي للمبرد (ص 98):

( فَكَمَ مِنْ كَوَابٍ بَوَاكِي الْعِيُو... نِ حُزْنًا وَمِنْ صَبِيَّةٍ بُؤْسِ )

ب- وفي اللسان (6/ 21) قال تَابَّطُ شَرًّا:

( قَدْ ضِيقْتُ مِنْ حُبِّهَا مَا لَا يُضَيِّقُنِي \* حَتَّى عُدِدْتُ مِنَ الْبُؤْسِ الْمَسَاكِينِ )

1 - الأعراف/165.

2 - أعني: في زماننا.

3 - الأعلام (6/ 40) محمد إمام العبد).

4 - قال في معجم الأخطاء الشائعة: (وقد أخطأ حافظ إبراهيم عندما ترجم كتاب فيكتور هوجو، ووضع (البؤساء) عنواناً له.

5 - الأعلام (6/ 76) حافظ إبراهيم).

6 - الأعلام (3/ 219) طالينوس عبده).

قال ابنُ سيدة: يجوزُ أن يكونَ عنيَ به جمعُ البائس، ويجوزُ أن يكونَ من ذوي البؤس؛ فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَه)

ت- وفي اللسان (9/ 6 ع1): (وأنشدَ ابنُ برِّي:

تَرَى صَوَاهُ فِيمَا وَجُلْسًا \* كَمَا رَأَيْتَ الْأَسْفَاءَ الْبُؤْسَا).

**وُيُراجِع:**

1. أساس البلاغة (ص14 ع1).
2. تطهير اللّغة (1/ 2/ 30 - 31 رقم 554).
3. الجامع في تاريخ الأدب العربيّ (ص141 الأدب الحديث/ حافظ إبراهيم).
4. العين (7/ 316 - 317).
5. القاموس المحيط (ص532 البأس).
6. اللسان (6/ 20).
7. المصباح المنير (ص45).
8. معجم الأخطاء الشائعة (ص33 رقم 57).
9. المعجم الوسيط (ص36 ع3).
10. المغرب في ترتيب المعرب (1/ 54).
11. النّهاية (1/ 89).

**51- الحِدَاةُ لَا الحِدَاةُ:** الحِدَاةُ<sup>1</sup> بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزةٌ على مثال عِنَبَةٍ، طائرٌ خبيثٌ من الجوارح، كُنِيتهُ أبو الخُطّاف وأبو الصَّلْت، يَنْقُضُ على الجرذان والدّواجن والأطعمة ونحوها<sup>1</sup>، يُجمَعُ بحذفِ الهاءِ على حِدَا كَعِنَبٍ، وحِدَاةٍ<sup>2</sup>، وحِدَانٍ بالكسر<sup>3</sup> زينةٌ غزّيلان.

<sup>1</sup> - وحِدَاةُ اسمُ قبيلةٍ كما في اللسان (1/ 55 ع2)، وتَهْدِيبُ اللّغة (5/ 188 باب الحاء والدال)، والصّحاح (1/ 43 حدأ).

وقد أذنت الشريعة في قتله في الحِلِّ والحَرَمِ.

قال في تاج العروس (1/ 188): (قال الجوهري<sup>4</sup>، والصَّاغانيُّ: ولا تقل الحِدَاةَ) بفتح الحاء، وكذا قال ابن السكيت<sup>5</sup> كما في تهذيب اللغة (5/ 187 - 188 باب الحاء والدال)؛ لأنها بهذا الضبط: الفأس ذات الرأسين، وتُجمَعُ على حدًّا مثل قَصَبَةٍ وقَصَبٍ.

وفي العين (3/ 279)، واللَّسان (1/ 54 ع2)، وتهذيب اللغة (5/ 187 باب الحاء والدال) قال الشَّمَّاخ<sup>6</sup> يَصِفُ إِبْلًا حِدَادَ الْأَسْنَانِ (الوافر):

يُبَاكِرُنَ الْعِضَاءَ بِمُقْتَعَاتٍ \* نَوَاجِذُهُنَّ كَالْحِدَاةِ الْوَقِيعِ

وقد نبه على هذا الغلط الواقع في مصنفات بعض المحدثين الإمام أبو سليمان الخطابي في: إصلاح غلط المحدثين (ص 114 - 115 رقم 70): وقد جاء فيه قوله - رحمه الله تعالى - : (قوله صلى الله عليه وسلم: "خَمَسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ"<sup>7</sup>، فذكرَ الحِدَاةَ. يرويه بعضُ الرواة: الحِدَاةُ مفتوحة الحاء [ساكنة الألف]<sup>8</sup>، وإنما هي الحِدَاةُ مكسورة الحاء غير مَمْدُودَةٍ مهموزة).

قال ثعلب في الفصيح (ص 117): ([بابُ المكسور أوله] وهي الحِدَاةُ، وجمعها حِدَاةٌ غيرُ ممدود). وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص 303): ([باب ما جاء مكسورا، والعامَّة تفتحه] ... وهي الحِدَاةُ للطائر - مكسورة الحاء مهموزة -).

وفي (الحِدَاةُ) بكسر الحاء للطائر، وردت أحاديثٌ صحاحٌ منها:

1 - في كتاب العين (3/ 278 باب الحاء والدال): (الحِدَاةُ: طائرٌ يصيدُ الجرذانَ، ويُقال إنَّها كانت تصيدُ لسليمان بن داود، وكانت أصيد الطَّير، فانقطع عنه الصَّيْدُ لدعوة سليمان: " رَبُّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي " ... ) ونحوه في اللسان (1/ 54 ع2)، وتهذيب اللغة (5/ 188 باب الحاء والدال). وقال في الزَّاهر (1/ 190): (هو هذا المُصَرِّصُ الذي يصيدُ الفأرَ، ويقعُ على الجيف ...).

2 - في اللسان (1/ 54 ع2): (وحداءٌ نادرة)، ونحوه عن ابن سيده في تاج العروس (1/ 189).

3 - قال في تاج العروس (1/ 189): (أورده ابن قتيبة).

4 - الصَّحاح (1/ 43 حدأ).

5 - إصلاح المنطق (1/ 147).

6 - ديوانه (ص 220 المقطوعة 10 رقم 3).

7 - الحديث في صحيح مسلم (4/ 8/ 113 - 117 الأرقام 66، 71، 72، 73، 74، 76، 77 نوي)

وغيره، وذكره في اللسان (1/ 54)، والتهامة (3/ 529)، وتاج العروس (26/ 304) و (28/ 327)، والفائق (1/ 343) الفاء مع السَّين).

8 - قال محققه: ما بين المعقوفين زيادة من [النسخة] ب . - ص 115 هامش 717 -

أ- حديث: (خمسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَاةُ، وَالْعُرَابُ، وَالْفَارَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالكَلْبُ الْعَقُورُ - وفي لَفْظٍ -  
الْحَيَّةُ مَكَانَ الْعَقْرَبِ)<sup>1</sup>.

ب- وحديث المرأة السوداء التي كانت تدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكانت تُكثر أن تتمثل بهذا البيت:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَايِبِ رَبِّنَا \* عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ نَجَّانِي

فسألوها عن ذلك فقالت: كان عرسٌ، وفُقدَ وشاحٌ فاتهموها به، ففتشوها فقالت عجوزٌ: فتشوا فاتهموها فجاءت الحِدَاةُ بالوشاح فألقته إليهم<sup>2</sup>.  
لكن يشكل على ما سبق ما أورده في:

أ- اللسان (1/ 54 ع2): [قال في] التهذيب: وربما فتحوا الحاء فقالوا حَدَاةٌ وَحَدَاً، والكسر أجود).

ب- اللسان (1/ 55 ع1)<sup>3</sup>: (وروى ابن السكيت عن الفراء وابن الأعرابي أنهما قالا: الحِدَاةُ بفتح الحاء، والجمع

الْحَدَاةُ، وأنشد بيت الشَّماخ بفتح الحاء، قال: والبصريون على حَدَاةٍ بالكسر في الفأس، والكوفيون على حَدَاةٍ، وقيل: الحِدَاةُ الفأسُ العظيمة، وقيل: الحِدَاةُ رُؤُوسُ الْفُرُوسِ، والحِدَاةُ نَصْلُ السَّهْمِ).

وجوابه ما في تاج العروس (1/ 188) قال الزبيدي: (ونقل أبو حيان فيه الفتح عن العرب، ونقل شُراح الفصيح عن ابن الأعرابي أنه يُقال: حَدَاةٌ وَحَدَاً بالفتح فيهما للفأس وللطائر جميعاً، وحكاه ابن الأنباري أيضاً<sup>4</sup>، وقال: الكسر في الطائر أجود ج حَدَاً مثال حَبْرَةٍ وَحَبْرٍ، وَعِنَبَةٍ وَعِنَبٍ وهو بناءٌ نادرٌ؛ لأنَّ الأغلب على هذا البناء الجمع نحو قِرْدٍ وَقِرْدَةٍ، إلاَّ أنه قد جاء للواحد، وهو قليل. حَقَّقَهُ الجوهري).

1 - متفق عليه، وقد ذكره في النهاية (1/ 349 الحاء)، وفي إصلاح غلط المحدثين، وقد مرَّ.

2 - الحديث ذكره في: اللسان (2/ 633)، والتهذيب (5/ 187 الواو)، والفتاوى (4/ 63) وفيه: (الوشحُ ضربٌ من الحلبيِّ

وجمعه وُشْحٌ، ومنه تَوَشَّحَ بالثوبِ وَأَتَشَّحَ به). وهو في صحيح البخاري (2/ 101 رقم 439 و 532/7 رقم 3835 فتح).

3 - جلَّ ما نقله صاحب اللسان هو من كلام الأزهري في تهذيبه (5/ 188 باب الحاء والدال).

4 - تهذيب اللغة (5/ 187 باب الحاء والدال).

**ولك بعد أن تُراجع:**

1. أدب الكاتب (ص151 ، 249).
2. أساس البلاغة (ص75).
3. إصلاح المنطق (1 / 147، 149).
4. تحرير ألفاظ التنبيه (ص170).
5. تحفة الأحوذِيّ شرح جامع الترمذِيّ (3 / 503).
6. الزّاهر (1 / 190).
7. شرح الزّرْقاني على الموطأ (2 / 383 رقم 28).
8. شرح النوويّ على صحيح مسلم (8 / 91).
9. الصّحاح (1 / 43 حدأ).
10. عمدة القاري (4 / 197).
11. العين (3 / 278 - 279).
12. غريب الحديث لابن قتيبة (1 / 528).
13. القاموس المحيط (ص37 الحدأة).
14. اللّسان (14 / 169 ع1).
15. مختار الصّحاح (ص125).
16. المصباح المنير (ص79).
17. معجم المقاييس في اللّغة (2 / 35 - 36 حدأ).
18. المعجم الوسيط (ص159 ع2).
19. النّهاية (1 / 349 - 355).

**52- خُلُوفٌ لا خُلُوفٌ:** ثبت في الصحيحين<sup>1</sup> وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ). كذا (لَخُلُوفٌ) بضم الخاء، وأما من رواه من المحدثين والفقهاء (لَخُلُوفٌ) بفتح الخاء فغلطٌ يجب الاحترازُ منه، وصيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من معرَّته؛ لمُنابذته لكلام العرب، وفصيح اللغة.

على أن العلماء - رحمهم الله تعالى - قد تَبهوا عليه، وأعدروا إلى الله بذلك؛ فلا يسوغُ والحال كذلك أن ننع في هذا الغلط، وأمثاله مما يتعلَّقُ بألفاظ الأحاديث النبوية الشريفة. فمن هؤلاء العلماء:

1. الخطابي في إصلاح غلط المحدثين، وقد جاء فيه قوله (ص 101 - 102 رقم 58 الرديني): (لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ. أصحابُ الحديث يقولون: خُلُوفٌ بفتح الخاء، وإثما هو خُلُوفٌ مضموم الخاء، مصدر خَلَفَ فَمُهُ يَخْلُفُ خُلُوفًا: إِذَا تَغَيَّرَ. فَأَمَّا الْخُلُوفُ فَهُوَ الَّذِي يَعْدُ ثُمَّ يُخْلِفُ. قَالَ النَّمِرُ بْنُ تَوَلِّبٍ<sup>2</sup>: جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَمْرَةَ ابْنَةَ نَوْفَلٍ \* جَزَاءَ خُلُوفٍ بِالْخِلَافَةِ<sup>3</sup> كَاذِبٍ )

2. الزبيدي في تاج العروس (23/ 266): (خَلَفَ فَمِ الصَّائِمِ خُلُوفًا وَخُلُوفَةً بضمهما على الصواب ولو أن

إطلاق

المصنف يقتضي فتحهما وعلى الأول اقتصر الجوهري<sup>4</sup>، وكذا خلفه بالكسر كما في اللسان<sup>5</sup>: تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: "لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ"، قال شيخنا: الخُلُوفُ بِالضَّمِّ بِمَعْنَى<sup>6</sup> تَغْيِيرِ الْفَمِ، هُوَ الْمَشْهُورُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ أئمةُ اللغة، وحكى بعضُ الفقهاء والمحدثين فتحها، واقتصر عليه الديميري في شرح المنهاج،

1 - صحيح البخاري (4/ 594 رقم 1894 و 4/ 612 رقم 1904 فتح)، مسلم (4/ 8/ 31 رقم 163 - 165 نووي)، اللسان (9/ 93)، تاج العروس (23/ 266)، معجم المقاييس في اللغة (2/ 212 خلف)، المصباح المنير (ص 340)، غريب الحديث لابن الجوزي (1/ 298)، النهاية (2/ 67)، الفائق (1/ 387)، جهمرة اللغة (2/ 237 خ ف ل).

2 - البيت في ديوانه (ص 41 المقطوعة 6 رقم 1)، و: اللسان (11/ 499)، ومعجم المقاييس في اللغة (4/ 376 باب الغين واللام وما معها)، وغريب الحديث لابن سلام (1/ 199)، والأغاني (22/ 277)، وإصلاح المنطق (1/ 266).

3 - رواية الديوان (ص 41) ومعجم المقاييس (4/ 376): (مُغَلٌّ بِالْأَمَانَةِ) بَدَلِ (خُلُوفٍ بِالْخِلَافَةِ).

4 - في الصحاح (4/ 1356 خلف).

5 - (9/ 82).

6 - قال أبو عبيد: الخُلُوفُ تَغْيِيرُ طَعْمِ الْفَمِ لِتَأَخُّرِ الطَّعَامِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ: وَمَا

أَرَبُّكَ إِلَى خُلُوفٍ فِيهَا). - اللسان 9/ 82 -



وَأُظِنُّهُ غَلَطًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: الْفَتْحُ لَعَةٌ رَدِيئَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي رِوَايَةٍ: " خِلْفَةٌ فَمِ الصَّائِمِ "، وَسُئِلَ<sup>1</sup> عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَقَالَ: " وَمَا أَرُبُّكَ إِلَّا إِلَى خُلُوفٍ فِيهَا؟ ".

وقال في (20/ 5831): (خَلَفَ فُوهُ خُلُوفًا وَخُلُوفَةً بَضْمَهُمَا: إِذَا تَغَيَّرَ... وَضَمُّ الْمَصْدَرَيْنِ كَمَا ضَبَطَهُمَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْأُئِمَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ آنِفًا).

3. ابن منظور، ونورد له فقرات من معجمه الفذ (لسان العرب) تُثبت صحّة هذا الضبط (الخُلوْف) بضمّ

الخاء، قال

— رحمه الله تعالى — في: (92/9 - 93 خلف):

— وَخَلَفَ اللَّبْنُ وَغَيْرُهُ وَخَلَفَ يَخْلُفُ خُلُوفًا فِيهِمَا: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ.

— وَخَلَفَ اللَّبْنُ يَخْلُفُ خُلُوفًا إِذَا أُطِيلَ انْقَاعُهُ حَتَّى يَفْسُدَ.

— وَخَلَفَ فُوهُ يَخْلُفُ خُلُوفًا وَخُلُوفَةً.

— وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ خَلَفَ الطَّعَامُ وَالْفَمُّ وَمَا أَشْبَهَهُمَا يَخْلُفُ خُلُوفًا: إِذَا تَغَيَّرَ.

— وَخَلَفَ فَمُّ الصَّائِمِ خُلُوفًا أَي تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ.

— وَخَلَفَ فَمُهُ يَخْلُفُ خِلْفَةً وَخُلُوفًا.

— قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْخُلُوفُ تَغَيَّرَ طَعْمُ الْفَمِ لِتَأَخَّرِ الطَّعَامِ.

— وَيُقَالُ: خَلَفَتْ نَفْسُهُ عَنِ الطَّعَامِ فَهِيَ تَخْلُفُ خُلُوفًا إِذَا أَضْرَبَتْ عَنِ الطَّعَامِ مِنْ مَرَضٍ.

— وَيُقَالُ: خَلَفَ الرَّجُلُ عَنِ خُلُقِ أَبِيهِ يَخْلُفُ خُلُوفًا إِذَا تَغَيَّرَ عَنْهُ.

4. ابن الجوزي في غريب الحديث (1/ 298): (قوله لخُلوْف فم الصائم، الخاء مضمومة، وهو تغيُّره

بالصوم).

5. ابن حجر في فتح الباري (4/ 596): (قوله: (لخُلوْف) بضمّ المُعْجَمَةِ وَاللَّامِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَهَا فَاء،

قال

عِيَاضُ: هَذِهِ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ، وَبَعْضُ الشُّيُوخِ يَقُولُهُ بِفَتْحِ الْخَاءِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهُوَ خَطَأٌ، وَحَكَى الْقَابِسِيُّ

الْوَجْهَيْنِ، وَبَالَغَ التَّوَوُّيُّ فِي " شَرْحِ الْمُهَذَّبِ " <sup>2</sup> فَقَالَ لَا يَجُوزُ فَتْحُ الْخَاءِ، وَاحْتَجَّ غَيْرُهُ لِذَلِكَ بِأَنَّ الْمَصَادِرَ الَّتِي

جَاءَتْ عَلَى فَعُولٍ - بَفَتْحِ أَوَّلِهِ - قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا سَبِيحُوهُ وَغَيْرُهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَغَيُّرَ رَائِحَةِ فَمِ الصَّائِمِ بِسَبَبِ الصِّيَامِ).

1 - أخرجه عبد الرزاق في المصنّف (4/ 187 رقم 7428)، وذكره ابن حزم في المحلّى (6/ 209) بزيادة: (دعها حتّى

تُفْطِرَ)، وهو في اللسان (9/ 82)، وتاج العروس (23/ 266، 358)، والتهامية (2/ 67)، وغريب الحديث لابن الجوزي (1/ 298).

2 - (1/ 275 باب السّواك).

6. التّوويّ في المنهاج<sup>1</sup> (4/ 8/ 29 - 30): (قوله صلى الله عليه وسلم: " لَخُلْفَةٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ "، وَفِي رِوَايَةٍ: (لَخُلُوفٌ) وَهُوَ بَضْمُ الْخَاءِ فِيهِمَا وَهُوَ تَغْيِيرُ رَائِحَةِ الْفَمِ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِيهِ بَضْمُ الْخَاءِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي كُتُبِ اللَّغَةِ، وَقَالَ الْقَاضِي: الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ بَضْمُ الْخَاءِ، قَالَ: وَكَثِيرٌ مِنَ الشُّيُوخِ يَرَوِيهِ بِفَتْحِهَا، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهُوَ خَطَأً. قَالَ الْقَاضِي: وَحُكِيَ عَنِ الْفَارِسِيِّ فِيهِ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ، وَقَالَ: أَهْلُ الْمَشْرِقِ يَقُولُونَهُ بِالْوَجْهَيْنِ، وَالصَّوَابُ: الضَّمُّ...)

7. الصّبّان محمد بن عليّ في حاشيته على شرح الأشمويّ عليّ بن محمد على ألفية ابن مالك، وفيها يقول: (1)

165 المقدمة): (قوله: " لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ " بضمّ الخاء وقد تُفتحُ لكنّ الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ: أي تغيير رائحته بعد الزوال).

وعلى نحو هذا البيان جرى أصحابُ الفضيحة في المعجم الوسيط (ص 250 ع 3).

ومعنى<sup>2</sup> (الخُلُوف): بضمّ الخاء هو تغيير طعم الفم ورائحته لخلو المعدة بسبب الإمساك عن الطّعام. وهو من حد<sup>3</sup> نصرَ يَنْصُرُ، ورُوِيَ خَلْفَ كَكْرَمَ يَكْرُمُ، خُلُوفًا فِيهِمَا. وَأَخْلَفَ فُوهُ لُغَةً فِي خَلْفَ. وفي أصل اشتقاقها<sup>4</sup> قال في النهاية (2/ 67) حرف الخاء): (الخِلْفَةُ بالكسر: تَغْيِيرُ رِيحِ الْفَمِ وَأَصْلُهَا فِي النَّبَاتِ أَنْ يَنْبُتَ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهَا رَائِحَةٌ حَدَثَتْ بَعْدَ الرَّائِحَةِ الْأُولَى. يُقَالُ خَلْفَ فَمُهُ يَخْلُفُ خِلْفَةً وَخُلُوفًا، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: " لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ").

و يُرَاجَع:

1. أساس البلاغة (ص 119 ع 2).
2. إعراب المحيط (سورة التوبة/ 81).
3. تاج العروس (23/ 266 خلف).
4. جمهرة اللغة (2/ 237 خ ف ل).
5. الصّحاح (4/ 1356 خلف).
6. العُباب الزّاخر (ص 168 حرف الفاء/خلف).
7. عمدة القاري (10/ 277 - 278) و (25/ 156 - 157).

1 - شرح صحيح مسلم .

2 - اللّسان (9/ 92)، الزّاهر (1/ 167)، تحفة الأحمديّ (3/ 360 كتاب الصّوم)، فيض القدير (2/ 308).

3 - تاج العروس (23/ 266).

4 - اللّسان (9/ 93).

8. العين (4/ 265، 267).
  9. الفائق (1/ 387).
  10. فقه اللّغة (ص80).
  11. فيض القاري (4/ 251 رقم 5199).
  12. القاموس المحيط (ص808 خلف).
  13. اللّسان (9/ 92 - 93).
  14. مجمع الأمثال والحكم (1/ 247، 253).
  15. المحكم والمحيط الأعظم (5/ 203 الخاء والّلام والفاء).
  16. المحيط في اللّغة (4/ 345 - 346 خلف).
  17. مختار الصّحاح (ص186 ع2).
  18. مرقاة المفاتيح (4/ 461).
  19. معجم المقاييس في اللّغة (2/ 210 - 213 خلف).
  20. التّهاية (2/ 67).
-

**53- إِنْ أَنْ اللَّهَ أَعَانِي عَلَيْهِ فَ(أَسْلَمَ) لَا فَ(أَسْلَمَ):** ثبت في صحيح مسلم<sup>1</sup> (9/ 17/ 157 نووي)، وغيره من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينَهُ مِنَ الْجِنِّ قَالُوا: وَإِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِيَّايَ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَعَانِي عَلَيْهِ فَاسْلَمَ فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ... غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَرِينُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ).

وفيه أيضا (9/ 17/ 158 نووي): (أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَتْهُ<sup>2</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا قَالَتْ: فَغَرْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ؛ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةَ أَعْرَتِ؟ فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَعَارُ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ مَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: وَمَعَكَ<sup>3</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنْ رَبِّي أَعَانِي عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ).

وقد اختلف العلماء في ضبط كلمة (أَسْلَمَ) في الحديثين، وهي بفتح الميم أم بضمها؟ فعلى:

1. رواية الفتح (فَأَسْلَمَ) بصيغة الفعل الماضي، واختارها الجمهور، وهي تحتمل معنيين وهما:

أ- أي صار الشيطانُ المقارنُ له مُسْلِماً، فسَلِمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من شرِّه. واعتبر ذلك خصوصية<sup>4</sup> له عليه الصلاة والسلام.

ب- أي انقاد وكف عن وسوستي.

2. الضم (فَأَسْلَمَ) بصيغة المضارع، والهزمة للمتكلم على أنه فعلٌ مستقبلٌ أي: أَسْلَمَ أَنَا من وسوسته ومن شرِّه.

واختارها سفيان بن عيينة، وكان يقول: الشيطانُ لَا يُسْلِمُ.

1 - الحديث بروايته في مسند أحمد (1/ 257 رقم 2323) عن ابن عباس، و (1/ 385 رقم 3648)، (1/ 397 رقم 3779)، (1/ 401 رقم 3802)، (1/ 460 رقم 4392) جميعها عن ابن مسعود، و (3/ 309 رقم 14364) عن جابر، و (6/ 115 رقم 24889) عن عائشة، والتسائي (7/ 72 رقم 3960 السيوطي)، والترمذي (3/ 475 رقم 1172)، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 330 رقم 661)، وقال فيه العلامة الألباني: ضعيف، ومسند البزار (5/ 254 رقم 1871)، وسنن الدارمي (2/ 396 رقم 2734)، وصحيح ابن حبان (14/ 326 رقم 6416).

2 - يعني: عروة بن الزبير.

3 - ورد في الإصابة (1/ 24 رقم 22) أن اسمه أبيض الجني، لكن قال فيه ابن حجر: (وقع ذكره في كتاب السنن لأبي علي ابن الأشعث أحد المتروكين المتهمين فأخرج إسناده من طريق أهل البيت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة: "أخزى الله شيطانك الحديث، وفيه: "ولكن الله أعانني عليه حتى أسلم"، واسمه أبيض وهو في الجنة).

4 - الخصائص الكبرى للسيوطي (2/ 189).

واستشكل بعضهم ذلك فلم يدرِ صوابه من خطئه كما في السنّة للخلال (1/ 190 - 191): (203-  
قال أبو عبد الله: لا أدري هو يسلم منه أو إبليس أسلم. قلت: إن قوماً يقولون: إن النبي صلى الله عليه وسلم يسلم  
منه. قال: لا أدري).

والخلاف فيه قديم بين العلماء، ولنقتصر على ما جاء في:

• إصلاح غلط المحدثين (ص 135 - 136 رقم 96 الرديني) قال الخطابي: (عامّة الرواة يقولون: فأسلم  
على

مذهب الفعل الماضي، يريدون أن الشيطان قد أسلم [إلا سفيان بن عيينة، فإنه يقول فأسلم]<sup>1</sup>، وإنما المعنى: أسلم  
من شرّه، وكان يقول: الشيطان لا يسلم).

• التّهاية (2/ 395): (وفيه: ما من آدمي إلا ومعه شيطان. قيل: ومعك؟ قال: نعم، ولكن الله أعاني عليه  
فأسلم. وفي رواية: حتى أسلم، أي: إنقاد وكف عن وسوستي. وقيل: دخل في الإسلام؛ فسلمت من شرّه. وقيل: إنما  
هو فأسلم بضم الميم، على أنه فعل مستقبل، أي: أسلم أنا منه، ومن شرّه).

• شرح النووي على صحيح مسلم (17/ 157): (" فأسلم " برفع الميم وفتحها، وهما روايتان  
مشهورتان، فمن

رفع قال معناه: أسلم أنا من شرّه وفتنته، ومن فتح قال: إن القرين أسلم، من الإسلام، وصار مؤمناً لا يأمرني إلا  
بخير).

• شرح السيوطي على سنن النسائي (7/ 72): (" ولكن الله أعاني عليه فأسلم ": قال أبو البقاء في  
إعرابه: يُروى بالفتح لأنه فعل ماضٍ قال: فأسلم شيطاني أي انقاد لأمر الله تعالى، وبالرفع أي فأنا أسلم منه. وهو  
فعل مستقبل يحكى به الحال).

• ذم الهوى (1/ 174 - 175): (وجهور الرواة يروون هذا الحديث: أعاني عليه فأسلم على مذهب  
الفعل

الماضي، يريدون أن الشيطان قد أسلم إلا سفيان بن عيينة فإنه يقول: فأسلم أنا من شرّه، وكان يقول: الشيطان لا  
يسلم...).

قال ابن عاشور في التحرير والتنوير (9/ 230 الأعراف/ 200): (وأحسب أن سبب الاختلاف في الرواية  
أن النبي صلى الله عليه وسلم نطق به موقوفاً عليه...).

وهذا أمرٌ محتملٌ، لكنني أحسب أن الخلاف فيه لم يظهر إلا زمن سفيان بن عيينة (ت: 198هـ)<sup>1</sup>، ولم  
يعرف قبل ذلك إلى زمن الصحابة، إذ لو وقع لثقل كما نُقل اختلافهم في قراءة القرآن، والله أعلم.

1 - قال محققه الرديني: ما بين المعوقين زيادة من: [النسختين] (ب)، (ج).

ولعلّ الصّحيح المختار رواية الفتح وهي رواية الجمهور<sup>2</sup>، وعمامة الرواة<sup>3</sup>، ويشهد لها تقارير بعض الأعلام في مصنفاتهم، قال في:

1. ذمّ الهوى (174/ 1 - 175): (وهذا الذي ذهب إليه سفيانٌ مذهبٌ حسنٌ يُظهر أثرَ المجاهدة، إلاّ أنّ مُسلماً قد روى في صحيحه من حديث ابن مسعودٍ قال: قالَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: (ما منكم من أحدٍ إلاّ وُكِّلَ به قريئُهُ من الجنِّ، وقريئُهُ من الملائكة. قالوا: وإياك يا رسولَ الله؟ قال: وإيائي، ولكنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أعانني فأسلم؛ فلا يأمرني إلاّ بخيرٍ). وهذا يدلُّ على أنّ الشَّيطانَ أسلم؛ لأنَّه لو لم يُسَلِّمْ لما كان يأمرُ بالخير، وكفى بهذا ردًّا لقول ابن عيينة).

2. السنَّة للخلال (190/ 1 - 191): (204 - سألتُ أحمدَ بنَ يحيى النَّحويَّ ثعلب عن قوله: (إلاّ أنّ الله

أعاني عليه)، الراوي الشَّيطانُ أسلم، أو النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم قال: أنا أسلمٌ منه؟ قال: الشَّيطانُ أسلم. إسنادٌ هذا القول صحيح).

3. الإبانة (64/ 2 رقم 1471): (سمعتُ أبا عمرَ محمَّد بن عبد الواحد النَّحوي يقول: سئلَ ثعلبٌ عن

معنى

قول النَّبيِّ [صَلَّى اللهُ عليه وسلّم: ] إلاّ أنّ اللهَ أعاني عليه فأسلم. الشَّيطانُ أسلم، أو النَّبيُّ يَسَلِّمُ من الشَّيطان؟ فقال: الشَّيطانُ أسلم).

4. الإفصاح عن أحاديث النَّكاح (ص 174 - 175 رقم 127): (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن

النَّبيِّ

صَلَّى اللهُ عليه وسلّم أنّه قال: فَضَّلْتُ على آدمَ بخصلتين: كانت زوجته عَوْنًا له على المعصية، وأزواجي أعوانٌ لي على الطَّاعة. وكان شيطانُهُ كافرًا، وشيطاني مسلمًا، لا يأمر إلاّ بخير. رواه الخطيب في تاريخه<sup>4</sup>، لكن فيه من قال ابن عديّ فيه: إنَّه كان يضع الحديث<sup>5</sup>، وبفرض صحَّته فيه دلالة على أنّ (أسلم) في خبر مسلم<sup>6</sup>: ما منكم من أحدٍ إلاّ وُكِّلَ به قريئُهُ من الجنِّ. قالوا: وإياك يا رسولَ الله، قال: وإيائي، إلاّ أنّ اللهَ أعاني عليه فأسلم فلا يأمرني إلاّ

1 - السَّير (8/ 470).

2 - ذمّ الهوى (174/ 1 - 175).

3 - إصلاح غلط المحدثين (ص 136).

4 - تاريخ بغداد (3/ 331)، ولسان العرب (12/ 294 ع 1)، والنَّهاية (2/ 985). وقال عنه العلامة الألباني في الضَّعيفة

(3/ 220 رقم 1100): موضوع.

5 - يعني: محمَّد بن وليد بن أبان أبو الوليد القلانسي البغدادي كما في الضَّعيفة (3/ 220).

6 - (9/ 17/ 157 نووي).

بخير. بفتح الميم من الإسلام، وإن ورد بضمها من السلامة. ومن ثمَّ عدَّ من خصائصه<sup>1</sup> صلى الله عليه وسلم إسلام قرينه).

5. صحيح ابن حبان (6/ 86 رقم 6304)، وفيه: (قال أبو حاتم: في هذا الخبر دليلٌ على أن شيطانَ

المصطفى

[صلى الله عليه وسلم] أسلم حتى لم يأمره إلا بخير، لا أنه كان يسلم منه وإن كان كافرا).

6. شرح النووي على صحيح مسلم (9/ 17/ 157 - 158): (واختلفوا في الأرجح منهما، فقالَ

الخطابي:

الصحيح المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتح، وهو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم: فلا يأمرني إلا

بخير).

7. ثحفة الأحوذى (4/ 282): ("فأسلم" بصيغة الماضي أي استسلم وانقاد، وبصيغة المضارع<sup>2</sup>

المتكلم أي

أسلم أنا منه. قال في المجمع: وهما روايتان مشهورتان... (يعني فأسلم أنا منه) يعني قوله فأسلم بصيغة المضارع

المتكلم. (قال سفيان: فالشيطان لا يسلم) يعني قوله: فأسلم، ليس بصيغة الماضي حتى يثبت إسلام الشيطان فإن

الشيطان لا يسلم. قال في المجمع: وهو ضعيف: فإن الله تعالى على كل شيء قدير، فلا يبعد تخصيصه من فضله

بإسلام قرينه انتهى).

8. مجموع فتاوى ابن تيمية (17/ 506): (وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

" ما

منكم من أحدٍ إلا وقد وكل به قرينه من الملائكة، وقرينه من الجن. قالوا: وإياك يا رسول الله! قال: وإيائي، إلا أن

الله أعانني عليه فأسلم. وفي رواية: فلا يأمرني إلا بخير"، أي: استسلم وانقاد. وكان ابن عيينة يرويه فأسلم بالضم،

ويقول: إن الشيطان لا يسلم. لكن قوله في الرواية الأخرى: فلا يأمرني إلا بخير؛ دل على أنه لم يبق يأمره بالشر،

وهذا إسلامه، وإن كان ذلك كناية عن خضوعه وذليته لا عن إيمانه بالله، كما يقهر الرجل عدوه الظاهر ويأسره،

وقد عرف العدو المهور أن ذلك القاهر يعرف ما يشير به عليه من الشر. فلا يقبله بل يعاقبه على ذلك فيحتاج

لانتقاره معه إلى أنه لا يشير عليه إلا بخير لذليته وعجزه لا لصالحه ودينه؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: " إلا أن

الله أعانني عليه فلا يأمرني إلا بخير".

ويراجع:

1 - الخصائص الكبرى (2/ 282) باب اختصاصه صلى الله عليه وسلم بإسلام قرينه وبأن أزواجه عون له).

2 - فأسلم.

1. إحياء علوم الدين (2/ 19).
  2. تلبس إبليس (ص43 - 44 ذكر الإعلام بأن مع كل إنسان شيطان).
  3. الجامع لأحكام القرآن (7/ 66/ 67).
  4. حاشية السندي على سنن النسائي (4/ 7/ 72 - 74).
  5. سنن الترمذي (3/ 475 رقم 1172 فؤاد عبد الباقي).
  6. كشف الخفاء (2/ 252 رقم 2242).
  7. لسان العرب (12/ 294).
  8. مرقاة المفاتيح (1/ 257).
  9. التّهاية (2/ 395).
  10. الوفا بتعريف فضائل المصطفى لابن الجوزي (أمّهات معجزاته [صلّى الله عليه وسلّم]/الباب 23).
-



**54- بئرُ ذِي أَرُوَانَ أو بئرُ ذِي ذَرُوَانَ:** ذَرُوَانَ على مِثَالِ فَعْلَان، اسْمُ بئرٍ معروفةٍ بالمدينة في بستان<sup>1</sup> بني زُرَيْقٍ من الأنصار، وهي التي دُفِنَ فيها عُقْدُ السَّحْرِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وكان الذي تَوَلَّى هذا الجُرْمَ في حَقِّ سَيِّدِ الخَلْقِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبِيدُ بنِ الأَعصَمِ اليَهُودِيَّ. ولا غرورَ في ذلك فالشَّيْءُ من مَعَدَنِهِ لا يُسْتَعْرَبُ، فهو من السَّسَلِ الخَبِيثِ قَتَلَهُ الأنبياءُ: زكريَّا ويحيى والمسيح ابن مريم<sup>2</sup> عليهم جميعا صلاةُ اللهِ وسلامُهُ، وقد ثبت<sup>3</sup> ذلك في صحيح البخاريِّ ومسلم وغيرهما من دواوين السنَّة المشرَّفة.

والملاحظُ من سياق هذه الأحاديث الشريفة هو ذلك التباينُ في اسم البئر التي دُفِنَ فيها عُقْدُ السَّحْرِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ويُمكنُ حصر اختلافهم<sup>4</sup> فيها حسب ورودها في الأحاديث على النحو التالي:

1. بئر ذَرُوَانَ ← خ - حم.

2. بئر ذِي أَرُوَانَ ← خ - م - جه.

3. ذَرُوَانَ ← خ.

4. ذِي أَرُوَانَ ← حم.

5. ذِي ذَرُوَانَ ← ابن سعد.

1 - في معجم البلدان (1/ 299)، والنسبة إلى المواضع والبلدان (ص325 حرف الذال المعجمة): (في منازل بني زريق بالمدينة)، وفي معجم ما استعجم (2/ 611 - 612): (في دور بني زريق).

2 - نعم، لم يقتلوا المسيح ابن مريم عليه السلام ولكن شُبِّهَ لهم ذلك، ورفع الله إليه. ولكنهم - لعنهم الله - يُعتبرون في حكم مَنْ قتلته عليه السلام؛ لقصدتهم ذلك، وعزمهم عليه.

3 - صحيح البخاري (11/ 384 رقم 5763 فتح) ← بئر ذَرُوَانَ .

صحيح البخاري (11/ 397 - 398 رقم 5765 فتح) ← بئر ذَرُوَانَ .

صحيح البخاري (11/ 401 رقم 5766 فتح) ← بئر ذِي أَرُوَانَ .

صحيح البخاري (6/ 486 رقم 3268 فتح) ← بئر ذَرُوَانَ .

صحيح البخاري (12/ 100 رقم 6063 فتح) ← بئر ذَرُوَانَ .

صحيح البخاري (12/ 488 رقم 6391 فتح) ← في ذَرُوَانَ.

صحيح مسلم (7/ 14/ 177 نووي) ← بئر ذِي أَرُوَانَ .

سنن ابن ماجه (2/ 1173 رقم 3535) ← بئر ذِي أَرُوَانَ .

مسند أحمد (6/ 96 رقم 24694 باقي مسند الأنصار/عائشة) ← ذِي أَرُوَانَ .

مسند أحمد (6/ 63 رقم 24392 و 24393) ← بئر ذَرُوَانَ .

الطبقات الكبرى لابن سعد (2/ 196) ← ذِي ذَرُوَانَ .

الطبقات الكبرى لابن سعد (2/ 199) ← بئر كذا وكذا .

والحديث خرَّجه العلامة الألباني - رحمه الله - في مختصر صحيح مسلم (ص375 هامش 6).

4 - انظر الهامش رقم 3.

6. بئر كذا وكذا ← ابن سعد.

وضُبطت في بعض المصادر ب:

7. ذَرَوَان ← القاموس المحيط، ومعجم البلدان، والتسبة إلى المواضع والبلدان، وعمدة القاري.

8. ذِي أَوَانَ ← معجم البلدان، وعمدة القاري، والسيرة الحلبية، وفتح الباري.

والمختار من حيث اللغة هو ما ثبت في صحيح مسلم أعني: (أَرَوَانَ)؛ لأنه الأصل كما في الصحاح (6)

2267/ أرا)، والفائق (1/ 38 و 2/ 353)، وغريب ابن الجوزي (1/ 20)، والمصباح المنير (ص369).

وفي فتح الباري (11/ 393 - 394) تحرير نفيس في بيان علّة هذا الاختيار قال - رحمه الله -:

(وَذَرَوَانَ بفتح الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ فَتَحَّهَا وَأَنَّهُ قَرَأَهُ كَذَلِكَ قَالَ: وَلَكِنَّهُ بِالسُّكُونِ أَشْبَهَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ " فِي بئرِ ذِي أَرَوَانَ " وَيَأْتِي فِي رِوَايَةِ أَبِي ضَمْرَةَ فِي الدَّعَوَاتِ مِثْلَهُ، وَفِي نُسخَةِ الصَّغَانِيِّ لَكِنْ بِغَيْرِ لَفْظِ بئرٍ، وَلِغَيْرِهِ " فِي ذَرَوَانَ ". وَذَرَوَانَ بئرٌ فِي بَنِي زُرَيْقٍ، فَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: " بئرِ ذَرَوَانَ " مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ رِوَايَةَ ابْنِ نُمَيْرٍ بِأَنَّ الْأَصْلَ " بئرِ ذِي أَرَوَانَ " ثُمَّ لِكَثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ سَهَّلَتِ الْهَمْزَةَ فَصَارَتْ " ذَرَوَانَ "، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ عُبَيْدَ الْبَكْرِيَّ<sup>1</sup> صَوَّبَ أَنَّ اسْمَ الْبئرِ " أَرَوَانَ " بِالْهَمْزِ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ " ذَرَوَانَ " أخطأ. وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَطِئاً عَلَى مَا وَجَّهْتَهُ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ وَهَيْبٍ، وَكَذَا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ " بئرِ أَرَوَانَ " كَمَا قَالَ الْبَكْرِيُّ، فَكَأَنَّ رِوَايَةَ الْأَصْبَلِيِّ كَانَتْ مِثْلَهَا فَسَقَطَتْ مِنْهَا الرَّاءُ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْأَصْبَلِيِّ فِيمَا حَكَاهُ عِيَاضٌ " فِي بئرِ ذِي أَوَانَ " بِغَيْرِ رَاءٍ. قَالَ عِيَاضٌ: هُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّ هَذَا مَوْضِعَ آخِرٍ عَلَى سَاعَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ الَّذِي بُنِيَ فِيهِ مَسْجِدُ الضَّرَّارِ).

وجودها التّوويُّ في شرحه على صحيح مسلم (7/ 14/ 177)، ونقل تصويها عن الأصمعيّ وابن

قتيبة. لكنّ هذا الأخير اختار ضبطها بالتحريك<sup>2</sup> أي: أَرَوَانَ.

نعم، ولا يجوز تخطفة غيرها لاحتمالها التّأويل كما سبق عن ابن حجر، غير رواية (ذي أَوَانَ) فهي خطأ

محض.

أمّا تغليط<sup>3</sup> الأصمعيّ من يقول " ذَرَوَانَ " فلعله محمول على اعتبار أصل الوضْع اللّغويّ لاسم هذه البئر وهو

" أَرَوَانَ "، وليس فيه ردّ للروايات الثابتة في ذلك، قال في معجم ما استعجم (2/ 611 - 612) الذال والراء:

1 - عمدة القاري (21/ 277).

2 - القاموس المحيط (ص1285)، ومعجم البلدان (1/ 299)، والتسبة إلى المواضع والبلدان (ص325 حرف الذال المعجمة)،

وفتح الباري (11/ 393)، وعمدة القاري (21/ 277).

3 - لسان العرب (13/ 192)، وإصلاح غلط المحدثين (ص90 - 91)، ومعجم ما استعجم (2/ 611 - 612)،

وغريب الحديث لابن قتيبة (1/ 419)، والتسبة إلى المواضع والبلدان (ص325 حرف الذال المعجمة)، ومعجم البلدان (1/ 299)،

وعمدة القاري (21/ 277).

(وذكر البخاري أيضاً هذا الحديث في آخر كتاب الدعاء، وقال فيه: وبئر ذروان في دُور بني زُرَيْق من الأنصار. هكذا نقله ثقات المحدثين. وقال القتيبي: هي بئر أروان، بالهمزة مكان الذال. قال: وقال الأصمعي: وبعضهم يُخطئ فيقول ذروان). والله أعلم.

#### تنبيهان:

1. قال في اللسان (14/ 286): (وفي حديث سِحْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بئر ذروان، قال ابن الأثير:

وهو

بتقديم الرّاء على الواو، مَوْضِعٌ بَيْنَ قَدِيدٍ وَالْجُحْفَةِ).

والذي وقفت عليه من كلام ابن الأثير في النهاية (2/ 398): (وفي حديث سِحْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [بئر ذروان] بفتح الذال وسكون الرّاء، وهي بئر لبني زُرَيْق بالمدينة. فأما بتقديم الواو على الرّاء فهو موضعٌ بين قَدِيدٍ وَالْجُحْفَةِ).

وعليه؛ فعمله حدث في اللسان قلباً من النَّاسِخِ أو الطابع، صوابه (بتقديم الواو على الرّاء). والله أعلم.

2. وفي معجم البلدان (1/ 299): (وذروان أيضاً حصنٌ باليمن من حصون الحقل قريب من صنعاء).

#### ويراجع:

1. إصلاح غلط المحدثين (ص 90 - 91 الرديني).
2. حاشية السندي على صحيح البخاري (76 كتاب الطب).
3. السيرة الحلبية (3/ 99 غزوة تبوك) و (3/ 226 باب بدء الأذان...).
4. شرح سنن ابن ماجه (1/ 253).
5. عمدة القاري (15/ 167) و (21/ 277).
6. غريب الحديث لابن الجوزي (1/ 20 - 21).
7. غريب الحديث لابن قتيبة (1/ 419).
8. الفائق (1/ 38، 2/ 353).
9. القاموس المحيط (1/ 88 - 89، 1285).
10. لسان العرب (13/ 192).
11. مرعاة المفاتيح (10/ 283 كتاب صفة القيامة والجنة - باب الكرامات).
12. المصباح المنير (ص 369).
13. معجم البلدان (1/ 162، 299) و (3/ 5).
14. معجم ما استعجم (1/ 142 و 211).

15. التّسببة إلى المواضع والبلدان (ص325 حرف الذال المعجمة).

16. التّهاية (2/ 160 حرف الذال).

17. نيل الأوطار (4/ 7/ 180).

**55- القَدُومُ أو القَدُومُ؟** ثبت في صحيح السنّة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صَلَّى اللهُ عليه

وسلم قال<sup>1</sup>: (كَانَ أَوَّلَ مَنْ ضَيَّفَ الضَّيْفَ إِبْرَاهِيمُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ إِخْتَنَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَإِخْتَنَ بِالْقَدُومِ).

قال التّوويّ في شرحه على صحيح مسلم (8/ 15/ 122): (القَدُومُ آلَةُ لِلنَّجْرِ وَالنَّحْتِ، وَنُطِقَتْ بِتَشْدِيدِ

الدّالِّ عَامِّيًّا، وَالْفَصِيحُ بِتَخْفِيفِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ<sup>2</sup>... وَتُجْمَعُ عَلَى قَدُومٍ).

وفي اللّسان (12/ 471): (وَالْقَدُومُ: الَّتِي يُنْحَتُ بِهَا، مُخَفَّفٌ أَنتَى...).

وفي معجم البلدان (4/ 312): (القَدُومُ: بِالْفَتْحِ وَتَخْفِيفِ الدّالِّ وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ وَمِيمٍ، وَهُوَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ

الْفَأْسُ الَّتِي يُنْحَتُ بِهَا الْخَشَبُ، وَجَمْعُهَا قَدُومٌ).

وقد أنشد لها الفراء<sup>3</sup> قول الشّاعر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي \* أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا جَدِ

وقال مرقش<sup>4</sup>:

يَا بِنْتَ عَجَلًا [ن] مَا أَصْبَرَنِي \* عَلَى خُطُوبٍ كَنَحْتٍ بِالْقَدُومِ

وقال الأعشى في مدح قيس بن معديكرب<sup>5</sup>:

أَقَامَ بِهِ شَاهِبُورُ<sup>6</sup> الْجُنُودِ \* دَ حَوْلَيْنِ تَضْرِبُ فِيهِ الْقَدُومُ

والذي يعينني في حديث أبي هريرة هو لفظة (القَدُوم) من حيث:

1. ضبط الدال فيها، هل هو بالتخفيف (القَدُوم) أم بالتشديد (القَدُوم)؟.

2. مدلولها في الحديث.

1 - الصّحيحة (2/ 351 رقم 725).

2 - إصلاح المنطق (1/ 183 و 2/ 298).

3 - لسان العرب (12/ 471).

4 - هو المرقش الأصغر عمرو بن حرملة، والبيت انظره في: المصدر السابق (12/ 471)، ولحن العوام (ص140)، والشعر

والشّعراء (1/ 144)، وجمهرة الأمثال (1/ 284)، والقسطاس في علم العروض (ص82 أبيات شواهد/البيسط)، والمحكم والمحيط

الأعظم (6/ 325 القاف والدال والميم)، وتاج العروس (33/ 243)، والمفضليات (ص248 المقطوعة 57 رقم 6)، والمخصّص

(3/ 164 باب الأدوات التي تُعتمَل في القطع).

5 - ديوانه (ص43 القصيدة 4 رقم 61 عنوان القصيدة: أَنهَجْرُ غَانِيَةً أُمُّ ثَلَمٍ)، اللسان (12/ 471)،

6 - هو شاهبور بن هرمز ملك الفرس .

نعم، لقد تباينت مذاهب العلماء في ذلك، ولعلّ مردّه راجعٌ إلى الاختلاف الوارد في رواية لفظة (القُدوم) في حديث أبي هريرة خاصة، فهو أسُّ الخلاف، إضافة إلى آراء علماء اللّغة في ضبط هذه الكلمة (القُدوم)، وما تدلُّ عليه في أصل الوَضْع.

ولنذكرُ أوّلاً الرّوايات الواردة فيه، ثمّ لنتبعها بآراء علماء الشريعة واللّغة؛ فذلك قَمْنُ بأن يهدي طالب الحقّ إلى معرفة الصّواب.

أمّا الرّوايات فهي:

1. صحيح البخاريّ (7/ 36 رقم 3356 فتح): (حدثنا قتيبة بن سعيد... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " اختتن إبراهيم عليه السّلام وهو ابنُ ثمانين سنةً بالقُدوم " بتشديد الدال).
2. صحيح البخاريّ (12/ 363 رقم 6298 فتح<sup>1</sup>): (حدثنا أبو اليمان... عن أبي هريرة [رضي الله عنه] أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: " اختتن إبراهيم عليه السّلام بعد ثمانين سنة، واختتن بالقُدوم " مخففة).
3. صحيح مسلم (8/ 15/ 122 نووي): (عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " اختتن إبراهيم النبيّ عليه السّلام وهو ابنُ ثمانين سنةً بالقُدوم ).
4. مسند أحمد (2/ 322 رقم 8264): ( عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " اختتن إبراهيم خليل الرّحمن بعدما أتت عليه ثمانون سنة، واختتن بالقُدوم " مخففة).
5. مسند أحمد (2/ 417 رقم 9398): (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " اختتن إبراهيم عليه السّلام وهو ابن ثمانين سنةً بالقُدوم ).
6. مسند أحمد (2/ 435 رقم 9620): (عن أبي هريرة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: " اختتن إبراهيم

1 - قال في الإرواء (1/ 120/ 78) بشأن حديث (اختتن إبراهيم بعدما أتت عليه ثمانون سنة): (صحيح. وهو من حديث أبي هريرة مرفوعاً أخرجه البخاريّ (6/ 300)، ومسلم (7/ 97)، وأحمد (2/ 322، 418) من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به، واللفظ لأحمد، وزادوا في آخره (واختتن بالقُدوم مخففة)، وليس عند الشّيخين "مخففة". وأخرجه كذلك في الأدب المفرد (1244 [ص482 رقم 944 صحيحه]).

وأمّا حديث (اختتن إبراهيم وهو ابنُ عشرين ومائة سنة، ثمّ عاش بعد ذلك ثمانين سنة) فقد حكم عليه العلامة الألبانيّ بالوضع في الضّعيفة (5/ 129 رقم 2112)، وضعيف الجامع (ص33 رقم 225).

وهو ابن ثمانين، اختتن بالقُدُوم".

7. الأدب المفرد<sup>1</sup> (1244): (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اختتن إبراهيم صلى الله عليه وسلم بعد ثمانين سنة، واختتن بالقُدُوم"، قال أبو عبد الله: يعني موضعاً).

فمن هذه الروايات يُعلم أن رواية التّشديد لم ترد إلا في موضع واحد رواه البخاري في صحيحه (7/ 36 رقم 3356 فتح)، وأشار إليه في (12/ 363 رقم 6298 فتح). وعليه فالروايتان (التّخفيف والتّشديد) ثابتتان من حيث النّقل لغة وشرعاً، فلا مناص من قبولهما معاً من غير ترجيح إحداهما على الأخرى لإمكان الجمع بأن يُقال:

1. القُدُوم: الآلة بتخفيف الدال وتشديدها لغتان كما في:

✓ شرح النووي على مسلم (8/ 15/ 122).

✓ المصباح المنير (ص 294).

✓ التّهاية (4/ 27).

✓ المغرب (2/ 162).

✓ اللسان (12/ 472 ع 1).

2. ولا يبعد أن يجمع الله تعالى لخليله إبراهيم عليه السّلام الأمرين، قال في فتح الباري (12/ 365):  
(قال)

[المهلب]: وقد يتفق لإبراهيم عليه السّلام الأمران، يعني أنّه اختتن بالآلة وفي الموضع).

نعم، الأوضح رواية التّخفيف، ولعلّ من أنكر التّشديد على إرادة الآلة كابن السّكّيت ومن تبعه لم يلتفت في اعتبار مفردات اللّغة لغير الأوضح، والله أعلم بمقاصد العباد.

والذي يُرجحُ إرادة الآلة في الحديث دون الموضع رواية أبي يعلى وتقريرات بعض الأعلام فمنهم:

أ- الحافظ ابن عساكر، فقد روى في تاريخ دمشق (6/ 197): (قال ونا زهير نا عبد الله بن يزيد نا موسى

بن

عليّ عن أبيه قال: أمر إبراهيم فاختتن بقُدُوم فاشتدّ عليه؛ فأوحى الله تعالى إليه: عجلت قبل أن نامرك بآلته. قال: يا ربّ كرهت أن أوخر أمرك).

ب- وجاء فيه أيضاً (6/ 196 - 197) قوله: (أخبرنا أبو المعالي محمّد بن إسماعيل الفارسيّ أنا أبو حامد

1 - صحيح الأدب المفرد (ص 482 رقم 944).

... عن ابن عجلان قال سمعتُ أبي يحدث عن أبي هريرة عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختتنَ إبراهيمُ بعد ثمانين سنةً واختتنَ بالقُدُوم. قلتُ ليحيى [بن سعيد]: ما القُدُوم؟ قال: الفأس).

ت- ابن حجر، قال في الفتح (7/ 39): (وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْحَدِيثِ الآلَةَ، فَقَدْ رَوَى أَبُو يَعْلَى مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ

ابن رَبَاحٍ قَالَ: " أَمْرَ إِبْرَاهِيمَ بِالْخِتَانِ، فَاخْتَنَّ بِقُدُومٍ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ عَجَلْتَ قَبْلَ أَنْ نَأْمُرَكَ بِآلَتِهِ، فَقَالَ: يَا رَبِّ كَرِهْتُ أَنْ أُؤَخَّرَ أَمْرَكَ ).

ث- ابن القيم، قال في نُحْفَةِ المودود (ص121): (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقُدُومَ فِي الْحَدِيثِ: الآلَةُ لِمَا رَوَاهُ البیهقيُّ أَخْبَرَنَا

أبو عبد الله الحافظ... ثنا موسى بن عليّ قال: سمعتُ أبي يقول: إنَّ إبراهيمَ خليلَ الرَّحْمَنِ أَمْرٌ أَنْ يَخْتَنَّ وهو ابن ثمانين سنةً، فَعَجَلَ فَاخْتَنَّ بِقُدُومٍ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الوَجْعُ، فَدَعَا رَبَّهُ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنَّكَ عَجَلْتَ قَبْلَ أَنْ نَأْمُرَكَ بِالآلَةِ، قَالَ يَا رَبِّ كَرِهْتُ أَنْ أُؤَخَّرَ أَمْرَكَ...).

ج- الزُّرْقَانِي، قال في شرحه على الموطأ (4/ 361): (وَالأكثرُ على أَنَّهُ بالتَّخْفِيفِ، وَإِرَادَةِ الآلَةِ كَمَا قَالَه يَحْيَى بن

سعيد أحدُ رَوَاتِهِ، وَأَنكَرَ النَّضْرُ بنُ شَمِيلِ الموضعَ وَرَجَّحَهُ البیهقيُّ والقُرطبيُّ والزُّرْكَشِيُّ والحافظُ، مُسْتَدْلًا بِحَدِيثِ أَبِي يَعْلَى...).

ح- الخطَّابِي، قال في إِصْلَاحِ غَلَطِ المحدثين (ص91 رقم 48): (وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اخْتَنَّ

إِبْرَاهِيمُ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] بِالْقُدُومِ ". [فَهُوَ] مُخَفَّفٌ. وَيُقَالُ: إِنَّهُ اسْمُ مَوْضِعٍ، وَكَذَلِكَ الْقُدُومُ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ، مُخَفَّفٌ أَيْضًا).

خ- الفَيُّومِيُّ، قال في المصباح المنير (ص294): (قَالَ بَعْضُهُمْ: وَأَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الْقُدُومَ الَّذِي اخْتَنَّ بِهِ إِبْرَاهِيمُ

هُوَ الآلَةُ، وَقِيلَ: هُوَ بَلَدَةٌ بِالشَّامِ، أَوْ مَجْلِسُهُ بِحَلَبٍ. وَفِيهِ التَّخْفِيفُ وَالتَّثْقِيلُ).

د- ياقوت الحموي، قال في معجم البلدان<sup>1</sup> (4/ 312): (قال أبو منصور: قال ابن شميل في قول النبيِّ صَلَّى اللهُ

عليه وَسَلَّمَ: " أوَّلُ مَنْ اخْتَنَّ إِبْرَاهِيمُ بِالْقُدُومِ ". قال: قطعها بها، فقيل له: يقولون قُدُومٌ قربةٌ بالشَّامِ؟ فلم يَعْرِفْهَا، وَثَبَتَ عَلَى قَوْلِهِ).

1 - الخبر في اللسان (12/ 472)، والفتاوى (3/ 165)، وغريب الحديث لابن الجوزي (2/ 226).

ذ- البكري، قال في معجم ما استعجم (3/ 1053): (وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

"

واختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم". ورواه أبو الزناد بالقدوم مُخَفَّفًا، وهو قول أكثر اللغويين، وقال محمد بن جعفر اللغوي: قدوم موضع معرفة لا تدخل عليه الألف واللام. هكذا ذكره بالتشديد. قال: ومن روى في حديث إبراهيم اختتن بالقدوم مُخَفَّفًا، فإثما يعني الذي يُنجرُ به).

ر- ابن حجر، قال في فتح الباري (7/ 38 - 39): (سابعها: حديث أبي هريرة " اختتن إبراهيم وهو بن ثمانين سنة بالقدوم " رويناها بالتشديد عن الأصيلي والقاسبي، ووقع في رواية غيرهما بالتخفيف، قال النووي: لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف، وأنكر يعقوب بن شيبه التشديد أصلا. وأختلف في المراد به فليل: هو اسم مكان، وقيل: اسم آلة التجار. فعلى الثاني هو بالتخفيف لا غير، وعلى الأول ففيه اللغتان. هذا قول الأكثر، وعكسه الداودي، وقد أنكر ابن السكيت التشديد في الآلة. ثم اختلف فليل: هي قرية بالشام، وقيل ثنية بالسراة، والراجح أن المراد في الحديث الآلة؛ فقد روى أبو يعلى من طريق علي بن رباح قال: أمر إبراهيم بالختن بالقدوم فاشتد عليه فأوحى الله إليه أن عجلت قبل أن نامرك بالته؟ فقال: يا رب، كرهت أن أوخر أمرك).

ز- وقال في (12/ 365): (وأخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رفعه: " اختتن إبراهيم بالقدوم ". فقلت ليحيى: ما القدوم؟ قال: الفأس. قال الكمال ابن العديم في الكتاب المذكور: الأكثر على أن القدوم الذي اختتن به إبراهيم هو الآلة، يُقال بالتشديد والتخفيف، والأفصح التخفيف، ووقع في روايتي البخاري بالوجهين، وجزم النضر بن شميل أنه اختتن بالآلة المذكورة؛ فليل له: يقولون: قدوم قرية بالشام؟ فلم يعرفه، وثبت على الأول).

س- النووي، قال في شرحه على صحيح مسلم (8/ 15/ 122): (رواة مسلم متفقون على تخفيف القدوم، ووقع

في روايات البخاري الخلاف في تشديده وتخفيفه، قالوا: وآلة التجار يُقال لها قدوم بالتخفيف لا غير، وأمّا القدوم مكان بالشام ففيه التخفيف، فمن رواه بالتشديد أراد القرية، ومن رواه بالتخفيف يحتمل القرية والآلة، والأكثر على التخفيف، وعلى إرادة الآلة...).

ش- عمدة القاري (15/ 239 - 241): (وحكى البكري عن محمد بن جعفر اللغوي: أن المكان مُشدّد

لا يدخله



الألف واللام، ومن رواه في حديث إبراهيم بالتخفيف فإثما عن الآلة، وقال القرطبي: الذي عليه أكثر الرواة بالتخفيف يعني به الآلة، وهو قول أكثر أهل اللغة. وقال الجوهري<sup>1</sup>: القَدُوم الذي يُنْحَتُ به مُخَفَّفٌ، ولا تقول قَدُوم بالتشديد).

ص - العدناني، قال في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (ص 540 - 541 رقم 1544): (وأنا أرى أن الحديث

يعني بالقَدُوم آلة النَّجْرِ، لأنه قال (بالقَدُوم) عانياً الآلة، ولو أراد المكان لقال في القَدُوم، وأنكر ابن شميل معرفته بقرية بالشَّام اسمها قَدُوم. ولكن معجم البلدان قال إن هنالك قرية بالشَّام اسمها قَدُوم (دون ألف ولام)، ختنَ بها إبراهيم الخليل عليه السلام نفسه (لم يقل: فيها)، وربما كانت القرية الفلسطينية كَفَر قَدُوم هي المقصودة).

### ويراجع:

1. أدب الكاتب (ص 292).
2. إصلاح المنطق (1/ 183 و 2/ 298).
3. تحفة المودود (ص 120-121).
4. تطهير اللغة (1/ 1/ 65 رقم 199).
5. شرح الزرقي على الموطأ (4/ 283 كتاب حسن الخلق).
6. الطبقات الكبرى (1/ 349 القسم المتّم) و (8/ 367).
7. عمدة القاري (15/ 239 - 241).
8. العين (5/ 347).
9. الفائق (3/ 165).
10. فتح الباري (12/ 365).
11. لحن العوام (ص 140 - 141).
12. لسان العرب (12/ 471 - 472).
13. مختار الصحاح (ص 525).
14. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (ص 540 - 541 رقم 1544).
15. معجم البلدان (4/ 31، 312).
16. المعجم الوسيط (ص 720 ع 2).
17. المغرب (2/ 162).

<sup>1</sup> - في الصحاح (5/ 2008 قدم).

18. النّهاية (4/ 27).

**56- المنفقُ سِلْعَتُهُ لَا الْمُنْفِقُ:** ثبت في صحيح السنّة<sup>1</sup> من حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: الْمُسْبِلُ [إِزَارَهُ]، وَالْمَتَّانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ).

قوله: (المنفق)، روي في ضبطه وجهان:

**أحدهما:** ضم الميم وفتح التّون وتشديد الفاء المكسورة، ثبت ذلك في:

1. صحيح مسلم (1/ 2/ 114 رقم 171 نووي).

2. سنن أبي داود (6/ 11/ 97 - 98 رقم 4081 عون المعبود)، قال العظيم آبادي: (" والمنفق " قال

القاري: بالتشديد في أصولنا. وقال الطيّبي رحمه الله بالتخفيف أي المروّج).

3. سنن النسائي (3/ 5/ 81 و 4/ 7/ 245 و 4/ 8/ 208 السيوطي - السندي)، قال السندي (4

7/

245/): (" والمنفق " من التّفنّيق أو الإِنْفَاق بمعنى التّروّيج، إلّا أنّ المشهور روايةً هو الأوّل). وقال في (4/ 8/

208/): (" والمنفق " بتشديد الفاء أي المروّج، وهذا هو المشهور روايةً وإلّا فيجوز أن يكون من الإِنْفَاق بمعنى التّروّيج).

4. سنن ابن ماجه (2/ 744 - 745 رقم 2208 عبد الباقي).

و(المنفق): هو المروّج من التّفنّاق وهو ضدُّ الكساد، (ومنه الحديث: اليمين الكاذبة منفقّة للسّلعَة، ممّحَقَة للبركة أي: هي مَطْنَة لِتِنْفَاقِهَا وموضعٌ له. وفي الحديث عن ابن عباس: لا يُنْفِقُ بعضُكم بعضاً أي لا يقصد أن يُنفق سلعته على جهة التّجشّ فإنه بزيادته فيها يُرغَبُ السّامع فيكون قوله سبباً لابتياعها ومُنْفَقاً لها. ونفق الدرهم يُنفق نفاقاً كذلك، هذه عن اللّحياني، كأنّ الدرهم قلّ فرغِبَ فيه)<sup>2</sup>. وفي تاج العروس (26/ 234): (ونفق السّلعَة تَنْفِيقاً: رَوَّجَهَا ورغِبَ فيها).

**الثاني:** بضم الميم وإسكان التّون مع كسر الفاء الخفيفة أي: (المنفق) من الإِنْفَاق، روي ذلك في:

1. سنن الترمذي (3/ 516 رقم 1211 عبد الباقي) وفيه: (والمنفقُ سِلْعَتُهُ) بالتخفيف.

1 - قال في الإرواء (3/ 417 - 418 رقم 900): (صحيح: أخرجه مسلم (1/ 71)، وأبو عوانة في " صحيحه " (1/

39 - 40)، وأبو داود (4087 و 4088)، والنسائي (1/ 357 و 2/ 212 - 213 و 299)، والتّرمذي (1/ 228)،

والدارمي (2/ 267)، وابن ماجه (2208)، والبيهقي (5/ 265)، والطّيالسي في مسنده (1/ 63 رقم 467)، وأحمد (5/ 148)،

158، 162، 168، 177) من طرق عن خرشنة بن الحرّ عن أبي ذر مرفوعاً به، وفي رواية لمسلم وأبي عوانة وأبي داود والنسائي:

(المتان الذي لا يُعطي شيئاً إلّا مئةً).

2 - اللسان (10/ 357).

ولعلّ الأقرب للصواب ما قرّره الخطّابيّ في إصلاح غلط المحدثين (ص 125 - 126 رقم 84) قال رحمه الله: (قوله صلى الله عليه وسلم: " ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، فذكر " المنفق سلعتُهُ بالحلف الفاجرة" <sup>1</sup>. المنفق: مُشدّدة الفاء أجود، يريد المروّج لها من النفاق. فأما المنفق، ساكنة النون، فإنّه يُوهم معنى الإنفاق). واختارَ ضبطها بالتشديد ابن الأثير في النهاية (5/ 97 حرف النون).

ويراجع:

1. تاج العروس (26/ 234).
2. فصيح ثعلب (ص 89).
3. اللسان (10/ 357).
4. النهاية (5/ 97 - 98 حرف النون).

**57- نَهَى عَنِ الْحَلْقِ لِأَلْحَلْقِ:** ثبتَ في السنَّةِ هُيْهٗ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ التَّحَلُّقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فِي صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ (3/ 158 - 159 رقم 1816): (... عَنْ عَمْرٍو بْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ يُنْشَدَ فِيهِ الضَّالَّةُ، وَعَنِ الْحَلْقِ<sup>1</sup> يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ)<sup>2</sup>.

وَاللَّافِت<sup>3</sup> لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنَ النَّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ هُوَ ذَلِكَ الْغَلَطُ الْوَاقِعُ فِي لَفْظِ كَلِمَةِ (الْحَلْق) مِنْ بَعْضِ الْخَوَاصِّ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ، حَالِ قِرَائَتِهِ وَمُدَارَسَتِهِ؛ وَلَا غُرُوبَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ غَلَطَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ<sup>4</sup>، وَهَمْ - لِلَّهِ دَرُّهُمْ - مِنْ رِوَاةِ الْأَحَادِيثِ، وَنَقَلَهُ أَحْبَابُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَأَعْنِي بِهِ مَا رَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ فِي:

✓ معام السنن (2/ 13/ 1038) قال: (وَكَانَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا يَرَوِيهِ أَنَّهُ " نَهَى عَنِ الْحَلْقِ " بِسُكُونِ اللَّامِ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ بَقِيَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ! فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هُوَ (الْحَلْق) جَمْعُ الْحَلْقَةِ!... فَقَالَ: قَدْ فَرَّجْتَ عَنِّي، وَجَزَّأَنِي خَيْرًا، وَكَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ).

✓ إِصْلَاحُ غَلَطِ الْمُحَدِّثِينَ (ص 63 - 64 رقم 20) قَالَ: (يَرَوِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: عَنِ الْحَلْقِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى حَلْقِ الشَّعْرِ، وَقَالَ لِي بَعْضُ مَشَائِخِنَا: لَمْ أَحْلِقْ رَأْسِي قَبْلَ الصَّلَاةِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً بَعْدَمَا سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ).

وَالصَّوَابُ فِي ذَلِكَ هُوَ: (الْحَلْق) بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ، بَدَلِ (الْحَلْق) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ. وَهَذِهِ - أَيُّهَا النَّبِيَّه - بَعْضُ التَّقْرِيرَاتِ وَالتَّقُولِ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ تُؤَيِّدُ هَذَا التَّصْوِيبَ أَسْوَقُهَا إِلَيْكَ. قَالَ فِي:

1 - فَهَاهُمْ عَنِ التَّحَلُّقِ وَالاجْتِمَاعِ عَلَى الْمَذَاكِرَةِ وَالْعِلْمِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَأُسْتَحَبَّ لَهُمْ ذَلِكَ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ وَإِنَّمَا كَرِهَ لَهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَمَرُوا أَنْ يَشْتَغَلُوا حِينَهَا بِالصَّلَاةِ، وَيُنْصِتُوا لِلْخُطْبَةِ، وَالذِّكْرِ، فَإِذَا فَرَّغُوا كَانَ لَهُمُ الْاجْتِمَاعُ وَالتَّحَلُّقُ بَعْدَ ذَلِكَ.

2 - الْحَدِيثُ مَخْرَجٌ فِي:

أ - صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ (3/ 158 - 159 رقم 1816)، قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي هَامِشِ (1816) مِنْ (ص 159): (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ).  
ب - مَسْنَدُ أَحْمَدَ (2/ 179).

ت - سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (2/ 3/ 293 عَوْنُ الْمَعْبُودِ).

ث - سَنَنِ النَّسَائِيِّ (1/ 2/ 47 - 48 السِّيَوطِيُّ وَالسَّنَدِيُّ).

ج - سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (2/ 139 رقم 322 شَاكِرٌ)، وَتَخْرِيجُ أَحْمَدَ شَاكِرٌ فِي (2/ 140 الْهَامِشُ 3).

3 - لَا تَقُلْ (الْمُلْفِتُ)؛ لِأَنَّ مَاضِيَهُ الْفَعْلُ (لَفَتَ) ثَلَاثِيَّ مَجْرَدٌ مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ، يُصَاغُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وِزَانِ (فَاعِلٌ)، كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ (2/ 134)، وَالْمُصْبِحِ النَّمِيرِ (ص 409 - 410 الْخَاتِمَةُ)، وَجَامِعِ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ (1/ 1/ 178 - 179).

وَإِنِّي فِي هَذَا الْمَقَامِ أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ الْخَالِصِ الْعَاطِرِ لِلشَّيْخِ الْفَاضِلِ مُحَمَّدِ الصَّالِحِ الصَّدِّيقِ - حَفِظَهُ اللَّهُ وَنَفَعَ بِهِ -، وَالَّذِي كَانَ لَهُ الْفَضْلُ - بَعْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فِي لَفْتِ نَظَرِي إِلَى صَوَابِ رَسْمِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ (اللَّافِت) فِي تَقْدِيمِهِ لِكِتَابِي (تَأْصِيلُ شَعْرِ الشَّافِعِيِّ)؛ تَمَّا دَعَانِي إِلَيْهِ إِدْرَاجُ هَذَا الْغَلَطِ ضَمْنَ سَلْسَلَةِ مَبَاحَثِ مَشْرُوعِ كِتَابِي الثَّلَاثِ (إِبْقَاطُ الْوَسْنَانِ مِنْ زَلَّاتِ اللِّسَانِ)، يَسِّرَ اللَّهُ إِتِمَامَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، آمِينَ.

4 - فِي إِصْلَاحِ غَلَطِ الْمُحَدِّثِينَ (ص 63 - 64 رقم 20).

- أ- إصلاح غلط المحدثين (ص 63 - 64 رقم 20): (... قال أبو سليمان: وإنما هو الحلقُ - مكسورة الحاءِ مفتوحة اللام - جمعُ حَلَقَةٍ، يُقالُ: حَلَقَةٌ وحَلَقٌ مِثْلُ بَدْرَةٍ وَبَدْرٍ، وَقَصْعَةٌ وَقِصْعٍ...).  
 ب- معالم السنن (2/ 13/ 1038): ( " الحلق " مكسورة الحاء مفتوحة اللام: جماعة الحَلَقَةُ...).  
 ت- اللسان (10/ 62): (وفي الحديث: أنه نهي عن الحلقِ قبل الصلاة، وفي رواية: عن التَّحَلُّقِ، أراد قبل صلاة

الجمعة. الحلقُ بكسر الحاء وفتح اللام جمع الحَلَقَةُ مثل قَصْعَةٍ وَقِصْعٍ، وهي الجماعةُ مِنَ النَّاسِ مستديرون كحَلَقَةِ البابِ وغيرِها، والتَّحَلُّقُ تَفَعُّلٌ مِنْهَا، وهو أن يَتَعَمَّدُوا ذلك...).

ث- غريب الحديث لابن الجوزي (1/ 236): (ونهى عن الحلقِ قبل الصلاة، وهي جمعُ حَلَقَةٍ).

- ج- النهاية (1/ 426): (وفيه أنه نهي عن الحلقِ قبل الصلاة، وفي رواية: عن التَّحَلُّقِ. أراد قبل صلاة الجمعة. الحلقُ بكسر الحاء وفتح اللام: جمع الحَلَقَةُ مثل قَصْعَةٍ وَقِصْعٍ، وهي الجماعة من النَّاسِ مستديرون كحَلَقَةِ الباب وغيره. والتَّحَلُّقُ تَفَعُّلٌ مِنْهَا، وهو أن يَتَعَمَّدُوا ذلك...).

ح- فيض القدير (4/ 23) قال المناوي: (وروى بعضُ المحدثين أنَّ المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الحَلَقِ

يومَ الجمعة قبل الصلاة، بسكون اللام، ثم قال مخاطباً بعضَ العلماء: لي منذ عشرين سنةً ما حَلَقْتُ رَأْسِي قَبْلَهَا؛ لِهَذَا النَّهْيِ. فقال: هذا تصحيف، والحلقُ مُحرَّكاً أي نهي أن يَتَحَلَّقَ النَّاسُ قَبْلَ الجمعة، وقيل: إنَّ التَّصَارِي كَفَرَتْ بِتَصْحِيفِ كَلِمَةٍ، أَوْحَى اللهُ إِلَى عَيْسَى: أَنَا وَلَدْتُكَ بِالتَّشْدِيدِ، فَخَفَّفُوا الثَّانِي. قلت: فصارت: أَنَا وَلَدْتُكَ!.

### ويراجع:

1. الإفصاح في فقه اللغة (ص 20 ع 1) و (ص 140 ع 2).
2. تاج العروس (25/ 187 حلق).
3. تلبس إبليس (ص 133).
4. حاشية السندي على سنن النسائي (1/ 2/ 47 - 48).
5. عون المعبود (2/ 3/ 293 - 294).
6. اللسان (10/ 61).
7. مرقاة المفاتيح (2/ 463 - 464 كتاب الطهارة).

**58- العارِيَّةُ لَا العَارِيَّةُ:** تقول: العَارِيَّةُ والعارَةُ، وحقَّقْتُها<sup>1</sup>: هي ما تُعطيهِ غيرَكَ على أن يُعيده إليك، قال الجرجاني في التعريفات (ص 188 باب العين): (" العَارِيَّةُ " : هي بتشديد الياء تَمليكَ منفعَةٍ بلا بَدَل). قال الشَّاعر (الرَّمَل):

إِنَّمَا أَنفُسُنَا عَارِيَّةٌ \* وَالْعَوَارِي قُصَارٌ أَنْ تُرُدُّ<sup>2</sup>

وقد قيل: كلُّ عارَةٍ مُسْتَرَدَّة.

ولعلَّها سُمِّيَتْ بذلك لِتَعَرِّيها عن العِوض<sup>3</sup>، وقال اللَّيث: لأنَّها عارٌ على مَنْ طلبها<sup>4</sup>.

(قيل في المثل: " إنَّه قيل للعارِيَّة أين تذهبين؟ فقالت: أجلبُ إلى أهلي مَدَمَّةً وعاراً)<sup>5</sup>، وفي وصيَّة لأَكْثَم بن صيفي<sup>6</sup> قال: (... لو سُئِلتُ العارِيَّة قالت: أبغي لأهلي ذُلاً).

قال الأزهري<sup>7</sup>: (وأما العارِيَّة فإنَّها منسوبةٌ إلى العارَةِ، وهو اسمٌ من الإِعارَةِ، تقول: أَعَرْتُهُ الشَّيْءَ أَعِيرُهُ إِعارَةً وِعارَةً، كما قالوا: أَطَعْتُهُ إِطاعةً وطاعةً، وأَجَبْتُهُ إِجابةً وجابَةً. قال: وهذا كثيرٌ في ذوات الثلاث، منها الغارَةُ والدَّارَةُ والطَّاقَةُ وما أَشَبَّها).

(وذهبَ بعضهم إلى أنَّها من العارِ، وهو قَوْلٌ ضعيفٌ، وإِنَّمَا غَرَّهم منه قولهم: يَتَعَيَّرُونَ العَواريَّ، وليس على وَضْعِهِ، إِنَّمَا هي مُعاقبةٌ مِنَ الواوِ إلى الياء)<sup>8</sup>.

قال في المغرب (2/ 89): (... وأخذها من العارِ العَيْبِ، أو العُرْيِ خطأ).

وقد غلط في ضبطها ولفظها كثيرون حين قالوا: عَارِيَّةٌ بتخفيف الياء، والصَّوابُ بتشديدها، بدليل ما في:

1. إِصلاح غلط المحدثين (ص 80 رقم 36) قال الخطَّابي: (ومما يجبُ أنْ يثَقَّلَ وهم يُخَفِّفُونَهُ قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ

عليه وسلَّم: (العارِيَّةُ مؤدَّةٌ). مُشدَّدةُ الياء، وتُجمَعُ على العَواريِّ، مُشدَّدةٌ كذلك. وهي اللُّغةُ العالِيَّةُ. وقد يُقالُ أيضاً: هذه عارِيَّةٌ وِعارَةٌ).

2. الفصيح (ص 139 الشَّهاب) قال ثعلب: ([باب المُشدَّد] وهي العَارِيَّة).

1 - المعجم الوسيط (ص 636 ع 1-2).

2 - الصَّحاح (2/ 761 عور)، واللَّسان (4/ 619)، وتاج العروس (13/ 163، 433).

3 - أنيس الفقهاء (1/ 251).

4 - اللسان (14/ 74)، والعين (2/ 239)، وغريب الحديث لابن الجوزي (2/ 91)، والمصباح المنير (ص 259 -

260)، والتهية (3/ 320).

5 - مفردات الرَّاغِب (ص 353 عور)، وتاج العروس (13/ 163).

6 - جمهرة خطب العرب (1/ 130 - 131 رقم 83).

7 - تاج العروس (13/ 163).

8 - اللسان (14/ 74)، وتاج العروس (13/ 162، 184).

3. أدب الكاتب (ص 289 - 290) قال ابن قتيبة: (باب ما يُشَدَّد، والعوامُ تُخَفِّفُه... وهي "العَارِيَّةُ" بالتشديد و"العَوَارِي" (...)).

4. إصلاح المنطق (1/ 176 - 177) قال ابن السكيت: (باب ما يُشَدَّد: ... وهي العَارِيَّةُ وجمعها عَوَارِي، ويُقال: تَعَوَّرْنَا العَوَارِي بيننا، وقد أَعَرَّته الشيءَ إِعَارَةً وَعَارَةً).

ثم سَرَى هذا الغلطُ في لفظِ جملةٍ من أحاديثِ المصطفى - عليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلوة وأزكى التسليم - فمنها:

1. صحيح مسلم (8/ 16/ 12 رقم 2144 نووي) ← بالتخفيف.
2. سنن أبي داود (3/ 5/ 51 رقم 1654 عون المعبود) ← بالتخفيف.
3. سنن أبي داود (5/ 9/ 344 - 345 رقم 3557 عون المعبود) ← بالتشديد.
4. سنن أبي داود (5/ 9/ 346 رقم 3558 عون المعبود) ← بالتخفيف.
5. سنن أبي داود (5/ 9/ 346 - 347 رقم 3560 عون المعبود) ← بالتخفيف.
6. سنن أبي داود (5/ 9/ 347 رقم 3561 عون المعبود) ← بالتخفيف.
7. سنن الترمذي (3/ 565 - 566 رقم 1265 شاكر) ← بالتخفيف.
8. سنن الترمذي (4/ 376 - 377 رقم 2120 الحوت) ← بالتخفيف.
9. سنن ابن ماجه (2/ 801 - 802 رقم 2398 - 2399 عبد الباقي) ← بالتخفيف.
10. مسند أحمد في عشرة مواضع هذه أرقامها: (11617 - 12614 - 13651 مسند أنس) و (14878 مسند صفوان بن أمية) و (16209 مسند رجل من الأنصار) و (17490 مسند يعلى بن أمية) و (21791 مسند أبي أمامة) و (22001 مسند عبد الله بن سعد) و (22719 مسند الضحَّاك بن الضحَّاك) ← جميعها وردت بالتخفيف.

فمن هذا العرض يتبين أن كلمة (العَارِيَّة) وما اشتقَّ منها لم تأت على الصواب (بالتشديد) إلا في موضع واحد، أعني: سنن أبي داود (5/ 9/ 344 - 345 رقم 3557)، وأما في بقية المواضع فقد ضُبطت فيها بالتخفيف؟!!

وليت شعري، ما الذي دفع النَّسَاحَ إلى ضبطها بتخفيف الياء في أكثر دواوين السنَّة؟ أتراهم رسموها كما بصُرت بما أعينهم في الأصول؟ وهذا جرياً على أن بعضهم حكى فيها الوجهين، أم أن التساهلَ وعدم الالتفات إلى مثل هذه الفروق كان السبب في الوقوع في مثل هذا الغلط؟ إن لم يصحَّ الاحتمال الأول، كانت التبعة في التدقيق على من أخرج هذه الكتب إلى عالم المطبوعات من المحققين والناشرين<sup>1</sup>.

1 - شكر الله سعيهم، وتجاوز عن أغلاطهم، بمنه وكرمه، آمين.

واعلم أنّ كتب اللغة تُصرِّحُ بتشديد (العَارِيَّة) كما في:

1. الصَّحاح (2/ 761 عور).
  2. مختار الصَّحاح (ص462).
  3. اللسان (4/ 618 - 619) و (14/ 74).
  4. النِّهاية (3/ 320).
  5. إصلاح غلط المحدثين (ص80 رقم 36).
  6. تاج العروس (13/ 162).
- وروى بعضهم تخفيفها، ترى ذلك في:
1. القاموس المحيط (ص446 العور): (والعَارِيَّةُ مشدَّدة وقد تُخفَّف).
  2. تاج العروس (13/ 163): (وقد تُخفَّف).
  3. المصباح المنير (ص259 - 260): (وقد تُخفَّف العارِية في الشَّعر).
  4. المعجم الوسيط (ص636 ع1-2): ("العَارِيَّةُ": العَارَةُ. "ج عَوَارٍ. "عَارِيَّةُ": العَارَةُ. "ج عَوَارٍ".
  5. خير الكلام (1/ 32): (وأما العَارِيَّةُ فقد جُوِّزَ فيه التَّخفيف والتَّشديد، وجُعِلَ التَّشديد أعلى).
- فمن روى (العَارِيَّة) بالتَّخفيف فلعلَّ ذلك محمولٌ على الشَّعر دون النَّثر، قال في المصباح المنير (ص259 - 260): (وقد تُخفَّف العارِية في الشَّعر). قالت الخنساء<sup>1</sup>:

رَدَّادُ عَارِيَّةٍ فَكَأَنَّكَ عَانِيَةٌ \* كَضِيْعَمٍ بَاسِلٍ لِلْقَرْنِ هَصَّارِ

وقال حاتم الطَّائي<sup>2</sup>:

أَعَاذِلَ إِنَّ الْمَالَ غَيْرُ مُخَلَّدٍ \* وَإِنَّ الْغَنَى عَارِيَّةٌ فَتَزَوَّدِ

وبعدُ، ف(رَحِمَ اللهُ إِمْرَأَةً شَدَّدَ العَارِيَّةَ، وَخَفَّفَ الكَرَاهِيَةَ. خَفَّفَ اللهُ عَنَّا الكَرَاهِيَةَ، وَوَفَّقَنَا لِلطَّوَاعِيَةِ)<sup>3</sup>.

### و يُرَاجَع:

1. تاج العروس (13/ 162 - 164).
2. تحرير ألفاظ التَّنبيه (1/ 208 - 209).
3. التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف (1/ 496).
4. غريب الحديث لابن الجوزي (2/ 91).

1 - ديوانها (ص75).

2 - ديوانه بشرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطَّائي (ص101 زيادات الدِّيوان - ما نُسب لحاتم وصحَّ عنه/المقطوعة 60 البيت 1).

3 - أنيس الفقهاء (1/ 280 - 281).



5. القاموس المحيط (ص 446 العور).
  6. كتاب العين (2/ 239).
  7. اللسان (4/ 618 - 619) و (14/ 74).
  8. مختار الصحاح (ص 462).
  9. المصباح المنير (ص 259 - 260).
  10. المطلع (1/ 272).
  11. المعجم الوسيط (ص 636 ع 1-2).
  12. مفردات الراغب (ص 353 عور).
  13. نصوص في فقه اللغة (1/ 323، 342، 347).
  14. النّهاية (3/ 226، 320).
-

**59- الحُدَيْبِيَّةُ بِالتَّخْفِيفِ لَا الحُدَيْبِيَّةَ بِالتَّثْقِيلِ:** والحُدَيْبِيَّةُ كدَوَيْبِيَّةٍ بضم الحاءِ وفتح الدالِ وياءِ ساكنةٍ وباءِ موحدةٍ مكسورةٍ وياءِ خفيفةٍ، بئرٌ بقرب مكةَ حرسها اللهُ تعالى على طريقِ جُدَّةٍ دونِ مرحلةٍ، ثم أُطلقَ على الموضعِ، وهي قريةٌ متوسطةٌ ليست بالكبيرةِ، سُميتَ ببئرِ فيها عندَ مسجدِ الشجرةِ التي بايعَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ الصحابةَ تحتها، أعني: بيعةَ الرضوانِ، وقد وردَ ذكرُها في الحديثِ كثيراً. (قال الخطابي في أماليه: سُميتَ الحُدَيْبِيَّةُ بشجرةٍ حدباءَ كانت في ذلك الموضعِ، وهي على نحوِ مرحلةٍ من مكةَ، وبينها وبين المدينة تسعَ مراحل، وبعضُ الحُدَيْبِيَّةِ في الحِلِّ، وبعضُها في الحَرَمِ، وهو أبعدُ أطرافِ الحَرَمِ عن البيتِ، ونقل الزمخشريُّ عن الواقدي أنها على تسعةِ أميالٍ من المسجد)<sup>1</sup>.

والأصوبُ الأوضحُ في رَسْمِ وَلَفْظِ هذه الكلمة هو أن يكونَ بِتَخْفِيفِ الياءِ، نَصَّ على ذلك الأصمعيُّ<sup>2</sup>، وصرَّح به كلُّ من:

1. ابن منظور في اللسان (1/ 302).

2. ابن الأثير في النهاية (1/ 349).

3. الزبيدي في تاج العروس (2/ 246).

4. الخطابي في إصلاح غلط المحدثين (ص 89 رقم 46).

5. النووي في تهذيب الأسماء واللغات (3/ 77 حرف الحاء).

وأما تشديدها فلعله غلطٌ قديمٌ، دَرَجَ عليه كثيرون؛ ولذلك انبرى بعضُ أفاضلِ العلماءِ للتنبيةِ عليه، والتَّحذِيرِ من مَعَبَّةِ الوقوعِ فيه في ثنايا مصنفاتهم.

قال في اللسان (1/ 302): (... وهي مخففة، وكثيرٌ من المحدثين يُشدِّدونها).

وفي المصباح المنير (ص 77 - 78): (قَالَ فِي الْمُحْكَمِ: فِيهَا التَّثْقِيلُ وَالتَّخْفِيفُ وَكَمْ أَرَّ التَّثْقِيلَ لِعَيْرِهِ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُخَفِّفُونَ، قَالَ الطَّرُطُوشِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: { إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا } هُوَ صُلْحُ الحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ: وَهِيَ بِالتَّخْفِيفِ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>3</sup>: لَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ<sup>4</sup>، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: التَّخْفِيفُ

<sup>1</sup> - لسان العرب (1/ 302)، ومعجم البلدان (2/ 229)، والنهاية (1/ 349)، والمصباح المنير (ص 77)، والقاموس

المحيط (ص 73)، وتهذيب الأسماء واللغات (3/ 77 حرف الحاء)، ومعجم ما استعجم (1/ 430).

<sup>2</sup> - معجم ما استعجم (1/ 430)، وتاج العروس (2/ 246)، والمصباح المنير (ص 78).

<sup>3</sup> - في تاج العروس (2/ 246): (وقال أحمد بن عيسى).

<sup>4</sup> - نسب في معجم البلدان (2/ 142 و 229) التَّشْدِيدُ لِلشَّافِعِيِّ؟!، خلافاً لما في: تاج العروس (2/ 246)، والمصباح

المنير (ص 77 - 78)، وتهذيب الأسماء واللغات (3/ 77 حرف الحاء).

وبعد مطالعة التَّقْوِيلِ من معجم البلدان تبينَ ضعفُها لورودها بصيغة التَّمْرِيزِ. وهي: قال في (2/ 142): (وقد حُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ

أَنَّهُ قَالَ (...). وقال في (2/ 229): (فَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ (...)).

أَعْرَفُ<sup>1</sup> عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ: سَأَلْتُ كُلَّ مَنْ لَقَيْتُ مِمَّنْ أَتَقْبَلُ بِعِلْمِهِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَنِ الْحُدَيْبِيَّةِ فَلَمْ يَخْتَلِفُوا عَلَيَّ فِي أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ، وَنَقَلَ الْبَكْرِيُّ التَّخْفِيفَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَيْضًا [ومثله في المشارق والمطالع<sup>2</sup>، وهو رأي أهل العراق، وقد تُشَدَّدُ يَأْوُهَا، كما ذهب إليه أهل المدينة، بل عامة الفقهاء والمحدثين]<sup>3</sup>، وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّثْقِيلَ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ فَصِيحٍ؛ [وقال بعضهم: التَّخْفِيفُ هُوَ الثَّابِتُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَالتَّثْقِيلُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ وَالْمُحَدِّثِينَ أَنْكَرَ التَّخْفِيفَ، وَفِي الْعِنَايَةِ: الْمُحَقِّقُونَ عَلَى التَّخْفِيفِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ جَرَى الْجُمْهُورُ عَلَى التَّشْدِيدِ]<sup>4</sup>؛ وَوَجْهُهُ أَنَّ التَّثْقِيلَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَنْسُوبِ نَحْوُ الْإِسْكَانَدَرِيَّةِ، فَإِنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْإِسْكَانَدَرِ، وَأَمَّا الْحُدَيْبِيَّةُ فَلَا يُعْقَلُ فِيهَا النَّسْبَةُ، وَيَأْتِي النَّسْبُ فِي غَيْرِ مَنْسُوبٍ قَلِيلٌ، وَمَعَ قَلْتِهِ فَمَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا حَدْبَاءً بِأَلْفِ الْإِلْحَاقِ بِنَبَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَلَمَّا صُعِّرَتْ انْقَلَبَتْ الْأَلْفُ يَاءً. وَقِيلَ: حُدَيْبِيَّةٌ، وَيَشْهَدُ لِصِحَّةِ هَذَا قَوْلُهُمْ: لَيْبِلِيَّةٌ بِالتَّصْغِيرِ).

وقال في<sup>5</sup> (ص 65): (و[حكى إسماعيل بن القاضي<sup>6</sup> عن علي] ابن المديني: العرأفيون يُثقلون الجعرانة والحديبية، والحجازيون يُخففونهما، فأخذ به المحدثون، على أن هذا اللفظ ليس فيه تصريح بأن التثقيب مسموع من العرب، وليس للتثقيب ذكر في الأصول المعتمدة عن أئمة اللغة، إلا ما حكاه في المحكم تقليدًا له في الحديبية).

وأما قوله في معجم البلدان (2/ 142): (والذي عندنا أنهما روايتان جيدتان)، وقوله (2/ 229): (...). وقيل: كل صواب). فلعله تسامح منه - رحمه الله - حين وقف على أن الخلاف فيهما قديم، وقوي. فإن لم يكن تشديد الحديبية غلطاً محضاً، فيمكن اعتبار الأمر دائراً بين لغتين ثابتتين عن العرب، إحداهما أفصح من الأخرى، لكن يُعَكَّرُ على هذا الاحتمال أن أحداً ممن وقفت على كلامه في المسألة صرح به أو أشار إليه!. والمنقول من الروايات إنما هي اختيارات لأئمة هذا الشأن بعد زمن الاحتجاج، وهي ليست بمُلمَزة في اعتبار مفردات اللغة كما لا يخفى. والله أعلم.

وانظر:

1. إصلاح غلط المحدثين (ص 89 رقم 46).

1 - في تاج العروس (2/ 246): (أكثر).

2 - قال صاحب مطالع الأنوار: ضبطناها بالتخفيف عن المتقين، وأما عامة الفقهاء والمحدثين فيشدُّونها. - عن تهذيب الأسماء

واللغات (3/ 77 الحاء) -

3 - تاج العروس (2/ 246).

4 - المصدر السابق.

5 - المصباح المنير.

6 - في تهذيب الأسماء واللغات (3/ 55): (إسماعيل القاضي).

2. تاج العروس (2/ 246 - 247).
  3. تهذيب الأسماء واللغات (3/ 55، 77).
  4. القاموس المحيط (ص73).
  5. مجمع الأمثال (2/ 444 الباب 29).
  6. معجم البلدان (2/ 142، 229).
  7. معجم ما استعجم (1/ 384).
  8. التّهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 349).
-

**60- بين الوَهْمُ و الوَهْمُ و الإِبْهَامُ:** هي ألفاظ ثلاثة يَهْمُ فيها كثيرون، فلا يُفَرِّقون بينها من حيث الاختلاف في الدلالة وُفَقَ الوضع اللغوي؛ فكان هذا التحرير، رفعاً للبس القائم في الأذهان، و بياناً لصواب الكلِم رسماً ولفظاً.

فَيَا مَنْ يَدْعِي الْفَهْمَ \* إِلَى كَمْ يَا أَخَا الْوَهْمِ  
تُعْبِي الذَّنْبَ وَ الدَّمَّ \* وَ تُخْطِي الْخَطَأَ الْجَمَّ<sup>1</sup>

1. وَهَمَّ يَهْمُ وَهَمًا: (وَهَمَ) فَلَانَ فِي الشَّيْءِ، وَإِلَيْهِ، بَفَتْحِ الْهَاءِ مِنْ بَابِ وَعَدَ، يَهْمُ وَهَمًا: إِذَا ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ<sup>2</sup>، وَهُوَ

يريدُ غيرَه. والوَهْمُ: مَا يَقَعُ فِي الْقَلْبِ مِنَ الْخَاطِرِ كَانَ فِي الْوُجُودِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. أَوْ هُوَ مَرْجُوحٌ طَرْفِي الْمُرْتَدِّدِ فِيهِ، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ<sup>3</sup>: (وَهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيحِ مَيْمُونَةَ [وَهُوَ مُحْرَمٌ]). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْهَاءُ مَفْتُوحَةٌ، وَمَعْنَاهُ ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ

وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَأَوْصَى بِبَدَنَةِ، أَتُحْرِيءُ عَنْهُ بَقْرَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمِمَّنْ صَاحِبُكُمْ؟ قِيلَ لَهُ: مِنْ بَنِي رِيَّاحٍ. فَقَالَ: وَمَتَى اقْتَنَتُ بَنُو رِيَّاحٍ الْبَقْرَةَ إِلَى الْإِبْلِ؟ وَهَمَّ صَاحِبُكُمْ، أَي ذَهَبَ وَهْمُهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَمَتَى اقْتَنَتُ بَنُو رِيَّاحٍ الْبَقْرَةَ؟ إِنَّمَا وَهَمَّ صَاحِبُكُمْ الْإِبِلَ، أَي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَهْمُهُ. وَتَوَهَّمْتُهُ: وَقَعَ فِي خَلْدِي فَتَخَيَّلْتُهُ وَتَمَثَّلْتُهُ وَتَصَوَّرْتُهُ. وَتَوَهَّمَّ أَي ظَنَّ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا تُدْرِكُهُ أَوْهَامُ الْعِبَادِ. قَالَ زَهْرِي<sup>4</sup> فِي مَعْنَى التَّوَهَّمِ:

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً \* فَلَأَيَّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهَّمِ

2. وَهَمَّ يَوْهَمُ وَهَمًا: وَهَمَ (مَكْسُورَةٌ الْهَاءُ) فِي الْحِسَابِ وَغَيْرِهِ يَوْهَمُ وَهَمًا بِالتَّحْرِيكِ: إِذَا غَلَطَ<sup>5</sup> فِيهِ وَسَهَا، وَبِأَبِهِ

فِيهِمْ. وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ الْمَهْمُوزُ لِأَزْمًا.

وَفِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ الشَّاهِدَانُ: أَوْهَمْنَا أُنْمَا السَّارِقَ هَذَا)، وَيُرْوَى: وَهَمْنَا. وَمِنْ هَذَا حَدِيثُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ لِلْوَهْمِ وَهُوَ جَالِسٌ)<sup>1</sup>. أَي لِلْغَلَطِ. وَأُورِدَ ابْنُ الْأَثِيرِ بَعْضَ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا فَقَالَ: قِيلَ لَهُ كَأَنَّكَ وَهَمْتَ، قَالَ: وَكَيْفَ لَا إِيهِمْ؟ قَالَ: هَذَا عَلَى لُغَةِ بَعْضِهِمْ،

1 - مقامات الحريري (ص 89 المقامة السَّاوِيَّة) .

2 - سَبَقَ الْقَلْبُ إِلَيْهِ مَعَ إِرَادَةِ غَيْرِهِ.

3 - أثار سعيد بن المسيب صحيح مقطوع، رواه أبو داود في سننه (3/ 5/ 208 رقم 1842 عون المعبود).

4 - ديوانه (ص 75) .

5 - في أساس البلاغة (511): " غَلَتَ " .إصلاح المنطق (2/ 244)، المخصَّص (4/ 306) .

الأصلُ أَوْهَمُ بالفتح والواو، فَكُسِرَتِ الهمزة؛ لأنَّ قومًا من العرب يَكْسِرُونَ مستقبلَ فَعِلَ فيقولون: إِعْلَمُ وتَعْلَمُ. فلَمَّا كَسَرَ همزة أَوْهَمُ انقلبت الواو ياءً.

قال في الكامل في اللّغة والأدب (1/ 432): «يقال: وَهَمَ الرَّجُلُ يُوْهَمُ إِذَا شَكَّ. هو الأجدود، ويجوز يَيْهَمُ وَيِيهَمُ [بكسر الياء الأولى] وَيَاهَمُ لِعَلَلٍ، وكذلك ما كان مثله نحو وَجَلَّ يُوْجَلُّ، وَوَجَلَّ يُوْجَلُّ، وَوَجَعَّ يُوْجَعُّ، ويجوز في وَهَمَ أَنْ تقول: يَهِمُّ، فَإِنَّ المَعْتَلَّ من هذا يجيء على مثال حَسَبَ يَحْسِبُ مثل وَلِيَّ الأَمِيرِ يَلِي، وَوَرِمَ الجُرْحُ يَرِمُ فهذا جميع ما في هذا الباب.

3. أَوْهَمَ يُوْهَمُ إِيْهَامًا: وَأَوْهَمْتُ (بالألف) من الحساب كذا إِذَا أسقطتُ، وَزَنَّا وَمَعْنَى، وكذلك في الكلام والكتاب،

قال الأصمعي: يقال: أَوْهَمَ الرَّجُلُ فِي كَلَامِهِ وَفِي كِتَابِهِ يُوْهَمُ إِيْهَامًا إِذَا مَا أسقط منه شيئًا. ففي الحديث أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فَأَوْهَمَ فِي صَلَاتِهِ (أي: أسقط منها شيئًا)، فقيل له: يَا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّكَ أَوْهَمْتَ فِي صَلَاتِكَ؟ فقال: وكيف لا أُوْهَمُ وَرُفِعَ أَحَدِكُمْ بَيْنَ ظُفْرِهِ وَأَنْمَلَتِهِ؟

وروى ابن الأنباري: وَهَمْتُ؟ قال: فكيف لا إيهم. على لغة من قال: تَعْلَمُ.

وأما حديث عطاء: (إِذَا أَوْهَمَ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ لَمْ يُعَدَّ) فمعناه: إِذَا شَكَّ.

وأَوْهَمَ من صَلَاتِهِ رَكْعَةً: تَرَكَهَا عن نسيان، وَأَوْهَمْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَغْفَلْتَهُ، وَأَوْهَمَ يُوْهَمُ إِيْهَامًا: وقع في الوهم.

نعم، ذهب بعضهم<sup>2</sup> إلى عدم التفريق بين: (أَوْهَمَ) و (وَهِمَ) و (وَهَمَ) وقالوا هي سواء، وهو مذهب في اللّغة غير مرضي، ولذلك لم يره الأكثرون، والله أعلم.

وانظر:

1. أساس البلاغة (ص511).
2. إصلاح غلط المحدثين (1/ 129 - 131 رقم 89).
3. الإفصاح في فقه اللّغة (ص119 ع 1).
4. الصّحاح (5/ 2054 وهم).
5. غريب الحديث لابن الجوزي (2/ 485 - 486).
6. غريب الحديث لابن سلام (1/ 262 - 264).
7. غريب الحديث لابن قتيبة (2/ 472 - 473).
8. الفائق (4/ 83).
9. الفروق اللّغوية (1218 حرف الشّين/الفرق بين الشكّ والظنّ والوهم).

1 - التّهاية (5/ 525 باب الواو مع الهاء) .

2 - من هؤلاء: ابن الأعرابي، و شمر كما في اللّسان (12/ 644) .

10. فصيح ثعلب (ص 101 - 102).
  11. القاموس المحيط (ص 1168 الوهم).
  12. كتاب العين (4/ 100).
  13. الكتاب (4/ 62).
  14. لسان العرب (12/ 643 - 644).
  15. مختار الصحاح (ص 738).
  16. المصباح المنير (ص 401).
  17. المعجم الوسيط (ص 1060 ع 2-3).
  18. المغرب (2/ 374).
  19. مقامات الحريري (ص 89 المقامة السّاوية).
  20. المنجد في اللّغة و الأعلام (ص 921 ع 2 اللّغة).
  21. النّهاية في غريب الأثر (5/ 232 - 233).
-

## 61- بَيْنَ الإِسْمِ وَاللِّقَبِ وَالْكُنْيَةِ: مِنَ المَعَارِفِ (العَلَمِ)، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى إِسْمٍ وَكُنْيَةٍ وَ لِقَبٍ.

1. فَالْكُنْيَةُ: كُلُّ مُرَكَّبٍ إِضَافِيٍّ صُدِّرَ بِ(أَبٍ) ك: أَبِي بَكْرٍ، وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ (أُمٍّ) ك: أُمِّ كَلْثُومٍ، وَ أُمِّ

عَمْرٍو؛ وَإِنَّمَا

كَانُوا (يَعْدِلُونَ عَنِ الإِسْمِ وَ اللِّقَبِ إِلَى الكُنْيَةِ قَصْدًا إِلَى تَعْظِيمِ المَكْنِيِّ وَإِجْلَالِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النُّفُوسِ تَأْنَفُ أَنْ تُذَكَرَ بِاسْمِهَا أَوْ لِقَبِهَا، وَ لَيْسَ طَرِيقُ التَّعْظِيمِ بِاللِّقَبِ كَطَرِيقِ التَّعْظِيمِ بِالْكُنْيَةِ؛ لِأَنَّ التَّعْظِيمَ بِاللِّقَبِ إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْنَ العَابِدِينَ، وَ تَاجَ المِلَّةِ، وَ سَيْفَ الدَّوْلَةِ. أَمَّا التَّعْظِيمُ بِالْكُنْيَةِ فَإِنَّهُ بِوِاسِطَتِهَا يَعْدُمُ التَّصْرِيحَ بِاسْمِ، لِأَنَّ بِمَعْنَى الكُنْيَةِ)<sup>1</sup>.

2. وَ اللِّقَبُ<sup>2</sup>: إِسْمٌ يُسَمَّى بِهِ الإِنْسَانُ بَعْدَ إِسْمِهِ الأَوَّلِ، وَ يُرَاعَى فِيهِ المَعْنَى، بِخِلَافِ الأَعْلَامِ، وَ لِمُرَاعَاةِ المَعْنَى فِيهِ

قَالَ

الشَّاعِرُ:

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتُ عَيْنَاكَ ذَا لِقَبٍ \* إِلَّا وَ مَعْنَاهُ إِنِّ فَتَشْتَتَ فِي لِقَبِهِ<sup>3</sup>

وَ قَالَ المَبْرَدُ<sup>4</sup>:

لَا تَكْرَهَنَّ لِقَبًا شَهَرَتْ بِهِ \* فَلَرُبَّ مَحْظُوظٍ مِنَ اللِّقَبِ

قَدْ كَانَ لِقَبٌ مَرَّةً رَجُلٌ \* بِالْوَائِلِيِّ فَعُدَّ فِي العَرَبِ

(وَ لَفْظُ اللِّقَبِ عِنْدَ العَرَبِ كَانَ يُطْلَقُ قَدِيمًا عَلَى مَا يُقْصَدُ بِهِ المَدْحُ، وَ عَلَى مَا يُقْصَدُ بِهِ الذَّمُّ، وَ لَكِنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ

إِطْلَاقًا عَلَى مَا يُقْصَدُ بِهِ الذَّمُّ، حَتَّى قَالَ الحِمَاسِيُّ:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ \* وَلَا أَلْقِبُهُ وَ السَّوْءَةَ اللِّقَبُ

وَ لَفْظُ النَّبَزِ عِنْدَهُمْ كَانَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَا يُقْصَدُ بِهِ الذَّمُّ، وَ انظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَا تَنَابَرُوا بِالأَلْقَابِ)

تُدْرِكُ ذَلِكَ المَعْنَى وَاضِحًا جَلِيًّا)<sup>5</sup>.

وَ (اللِّقَبُ) عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ فِيهِ إِشْعَارٌ:

• بَرَفَعَةَ المُسَمَّى، مَدْحًا لَهُ وَ تَشْرِيفًا، كالألقاب السلاطين نحو: الرَّشِيدِ، وَ الأَمِينِ، وَ المَأْمُونِ، وَ زَيْنَ العَابِدِينَ.

1- أفاده محمد محي الدين عبد الحميد في شرح قطر الندى (ص 134 هامش 2/ باب العلم).

2- قال في بصائر ذوي التمييز (1/ 1370) بصيرة في لقب ولفح ولفظ ولفق: (والألقاب ثلاثة: لقب تشريف، و لقب

تعريف، و لقب تسخيف، وإياه قصد بقوله تعالى: "وَلَا تَنَابَرُوا بِالأَلْقَابِ") .

3- البيت في الفرق بين الفرق (ص151)، وبصائر ذوي التمييز (1/ 1370) بصيرة في لقب ولفح ولفظ ولفق) من غير نسبة بديل.

4- مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي (- 10- الشهرة وحسن الذكر والصيت) .

5- أفاده محمد محي الدين عبد الحميد في شرح قطر الندى (ص 134 هامش 2/ باب العلم) .



● بَضْعَةُ الْمُسَمَّى، ذَمًّا لَهُ وَتَحْقِيرًا؛ فَجَاءَ عَلَى سَبِيلِ النَّبِزِ، كَالْجَاحِظِ، وَ السَّفَّاحِ، وَ أَنْفِ النَّاقَةِ. وَ هَذَا الْأَخِيرُ مِنْهُي<sup>١</sup>

عنه، وإيَّاه عنى بقوله: (وَ لَا تَنَابَزُوا بِاللُّقَابِ)<sup>1</sup>.

3. وَالاسْمُ: مَا عَدَاهُمَا وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ الْغَالِبُ، ك: هِشَامِ،

وَ عَمْرٍو<sup>2</sup>.

أَمَّا التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا (الاسم، وَ اللَّقْبُ، وَ الْكُنْيَةُ) فَيُعْتَبَرُ مِنْ أَهَمِّ مَبَاحِثِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَلَهُ كَانَ هَذَا الْبَيَانُ الْمَوْجُزُ، فَيُقَالُ: التَّرْتِيبُ بَيْنَ قَسْمَيْنِ مِنْهَا، يُلَاحَظُ فِيهِ مَا يَأْتِي:

أ- لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْاسْمِ وَ الْكُنْيَةِ، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا وَتَأْخِيرُ الْآخَرَ، (قَالَ أَعْرَابِيٌّ: أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٍو. فَهِنَا

قَدَّمَ الْكُنْيَةَ عَلَى الْاسْمِ، وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

مَا إِهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ \* سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

وَ هِنَا قَدَّمَ الْاسْمَ عَلَى الْكُنْيَةِ<sup>3</sup>.

ب- لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ اللَّقْبِ وَ الْكُنْيَةِ؛ فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا وَتَأْخِيرُ الْآخَرَ؛ مِثْلُ: الصَّدِّيقُ أَبُو بَكْرٍ أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ

الرَّاشِدِينَ، أَوْ: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

ت- يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْاسْمِ وَ اللَّقْبِ؛ بِحَيْثُ يَتَقَدَّمُ الْاسْمُ وَيَتَأَخَّرُ اللَّقْبُ<sup>4</sup>، مِثْلُ: عَمْرٍو الْفَارُوقُ هُوَ الْخَلِيفَةُ الثَّانِي مِنْ

الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَعَلِيٌّ زَيْنُ الْعَابِدِينَ. وَ هَذَا التَّرْتِيبُ وَاجِبٌ - فِي الْأَفْصَحِ - إِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّقْبُ أَشْهَرَ مِنَ الْاسْمِ،

فَإِنْ كَانَ أَشْهَرَ جَازًا<sup>1</sup> الْأَمْرَانِ؛ مِثْلُ: الْمَسِيحُ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولٌ كَرِيمٌ، أَوْ: عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ الْمَسِيحُ رَسُولٌ

## 1 - الحجرات/11.

2 - خَيْرٌ مِنْ هَذِهِ التَّفْرِقَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ أَنْ يُقَالُ: إِنْ مَا سَمَّى بِهِ الْوَالِدَانِ وَلَدَهُمَا أَوَّلَ الْأَمْرِ حِينَ وِلَادَتِهِ يُعْتَبَرُ اسْمًا، سِوَاءِ أَكَانَ

صُدِّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ أُخْتٍ أَمْ لَمْ يُصَدَّرْ، وَسِوَاءِ أَشْعَرَ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى بِهِ أَوْ بَضْعَتِهِ أَمْ لَمْ يُشْعَرَ، وَمَا أُطْلِقَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ الْاسْمِ

إِنْ كَانَ قَدْ صُدِّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ نَحْوِهَا فَهُوَ كُنْيَةٌ، سِوَاءِ أَشْعَرَ بِمَدْحِ كَأَبِي الْفَضْلِ أَوْ بِذَمِّ كَأَبِي لَهَبٍ أَمْ لَمْ يُشْعَرَ كَأَبِي بَكْرٍ، وَمَا لَمْ يُصَدَّرْ

بِأَحَدِهِمَا فَهُوَ لِقَبٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُشْعَرَ حِينَئِذٍ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، وَقَدْ يَضَعُ الْوَالِدَانِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لِمَوْلُودِهَا اسْمًا وَلِقَبًا وَكُنْيَةً، أَوْ اسْمًا وَلِقَبًا، أَوْ

اسْمًا وَكُنْيَةً، كَمُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ، وَأَحْمَدَ أَبِي الْيَسْرِ، وَكَمُحَمَّدِ الْهَادِي، وَكَعَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَخَالِدِ سَيْفِ اللَّهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ

يَطْبَقُ عَلَيْهِ مَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ. - مُحَمَّدٌ مَحْيِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ قَطْرِ التَّنْدِي (ص 135 هَامِش 1 بَابِ الْعَلَمِ) -

3 - مَعْجَمُ الْقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ (ص 309 بَابِ الْعَيْنِ/الْعَلَمِ).

4 - وَتَأْخِيرُ اللَّقْبِ عَنِ الْاسْمِ وَاجِبٌ - بِشَرْطِهِ - سِوَاءِ أَوْجَدَ مَعَ الْاسْمِ كُنْيَةً أَمْ لَمْ تَوْجَدْ - النَّحْوُ الْوَائِي ص 316 هَامِش 2 - .

كريمٌ. ذلك أن (المسيح) أشهرُ من (عيسى). ومثل: السفاحُ عبدُ الله أولُ الخلفاء العباسيين، أو: عبدُ الله السفاحُ...  
ومن أجل ذلك كثر تقديمُ ألقاب الخلفاء والملوك على أسمائهم - مع صحّة التأخير -.

وفي غير هذه الحالة، وما أشرنا إليه في الحاشية (رقم 2) فإنّ تقديم اللقب على الاسم لم يقع في كلام العرب إلا نادراً، ولعل ذلك وقع منهم على سبيل الغلط أو السهو، ومن أمثلته ما أنشده، ابن الخباز في النهاية: [من الوافر]  
أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو وَجَدِّي \* أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ<sup>3</sup>

وذكره ابن مالك في شرح التسهيل، وأنشد عليه<sup>4</sup>: [من البسيط]

أَبْلَغُ هُذَيْلًا وَأَبْلَغُ مَنْ يُبْلَغُهَا \* عَنِّي حَدِيثًا وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَجْرِبُ  
بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا \* بَبْطَنِ شَرِيَانِ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ  
... وهذا البيت<sup>5</sup> اشتمل على تقديم اللقب وتأخيره.

ومما سبق يُعلم أن الترتيب عند اجتماع قسمين منها - الاسم و اللقب و الكنية - غير واجب إلا في حالة واحدة<sup>6</sup>، هي حالة اجتماع الاسم و اللقب؛ فيجب تأخير اللقب عنه بشرطه.

أما إذا اجتمعت الأقسام الثلاثة: (الاسم و الكنية و اللقب<sup>7</sup>) فيُراعى في الترتيب بينها ما سبق إيضاحه؛ من جواز تقديم بعضها على بعض، إلا اللقب فلا يجوزُ تقديمه - في أكثر حالاته - على الاسم؛ ففي مثل: عمر بن الخطاب أبو حفص الفاروق، يجوز أن تُقدّم أو تُؤخّر ما شئتَ من الاسم، أو الكنية، أو اللقب. إلا صورة واحدة لا تجوز؛ وهي: تقديم كلمة (الفاروق) على (عمر). ما دامت كلمة (عمر) هي الأشهر. قال ابن مالك في الألفية:  
وَأَسْمَاءُ أَتَى، وَ كُنْيَةٌ، وَ لَقَبًا \* وَ أَحْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

1 - وهناك صورة أخرى لا يجب فيها تقديم الاسم وتأخير اللقب، بل يجوز، هي: أن يكون اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما للآخر. (أي: الحكم على أحدهما بالآخر سلباً أو إيجاباً). ففي هذه الحالة يتأخّر المحكوم به، ويتقدّم المحكوم عليه. فإذا قيل: من زين العابدين؟ فأجبت: زين العابدين عليّ - فهنا يتقدّم اللقب؛ لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه بأنه عليّ، ويتأخّر الاسم لأنه محكوم به... وإذا قيل: من عليّ الذي تمتدحونه؟ فأجبت: عليّ زين العابدين. فيتقدّم الاسم؛ لأنه المعلوم الذي يراد الحكم عليه، ويتأخّر اللقب، لأنه محكوم به. وهكذا... فعندنا صورتان لا يجب تأخير اللقب فيهما، وإنما يجوز - النحو الوافي (ص 316 هامش 3) -

2 - في شرح الأشموني (1/ 58 رقم 66 العَلَم): مُنْدِرٌ بَدَلِ عَامِرٍ .

3 - البيت لأوس بن الصّامت كما في حاشية الخضرى على ابن عقيل (1/ 152 العَلَم)، وشرح الألفية لابن عقيل (1/ 121

العَلَم). وهو من غير نسبة في كثير من المصادر كالحزانة (4/ 336 الشّاهد 311)، وتهديب اللّغة (8/ 442 مزق) .

4 - هما لِرَيْطَةَ أخت عمرو ذي الكلب، أو لِحَنُوبِ أخت عمرو ذي الكلب، الأغانى (22/ 356)، الجليس الصالح (1/

116 خبر مقتل عمرو ذي الكلب)، خزانة الأدب (10/ 416 الشّاهد 868)، و...

5 - الذي أنشده ابن الخباز.

6 - النحو الوافي (1/ 316 هامش 5) .

7 - والأصل في اللقب في هذه الحالة أن يُوضَع على مُسمّاه بعد الاسم والكنية، أي يأتي ترتيبه ثالثاً في التسمية، وليس ذلك بلازم

وقد أشار بقوله: (وَأَخْرَنُ ذَا... ) إلخ، أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيرُهُ، كزبد أنف الناقة، ولا يجوزُ تقديمه على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيدًا، إلا قليلًا، ومنه قوله:

بأنَّ ذَا الكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا \* بَبْطَنَ شَرِيَّانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذَّيْبُ

وظاهرُ كلام المصنّف<sup>1</sup> أنه يجبُ تأخيرُ اللقب إذا صحبَ سواه، ويدخلُ تحت قوله: (سواه) الاسم و الكنية، وهذا الرأي يخالف المشهور؛ من أن اللقب لا يتأخّرُ إلا مع الاسم فقط، دون الكنية، ولو أنه قال: (وأخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبًا) لكان أحسن، وأوفق في بيان أن المراد تأخيرُ اللقب إن صحبَ شيئًا سوى الكنية؛ لأن اللقب في الأغلب منقولٌ من غير الإنسان كبطّة و أنف الناقة، فلو قدّم لأوهم إرادة مسمّاه الأوّل وذلك مأمونٌ بتأخيرهِ، وحُمِلَ الباقي عليه، ولتأخّره عن الاسم وضْعًا فكذا لفظًا.

فإذا كان اللقبُ أشهرَ من الاسم جازَ تقديمه عليه بكثرة لانتفاء الإيهام. كقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ). (النساء: 171)... قال ابن عقيل<sup>2</sup>: ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: (وَأَخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبًا): (وَذَا إِجْعَلْ آخِرًا إِذَا إِسْمًا صَحِبًا)، وهو أحسنُ منه؛ لسلامته ممّا ورد على هذا، فإنّه نصٌّ في أنّه إنّما يجب تأخيرُ اللقب إذا صحبَ الاسم، ومفهومُهُ أنّه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك. **و يراجع:**

1. أوضح المسالك (1/ 127 - 128).
2. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص 118 مسألة [24]).
3. التعريفات (ص 40 رقم 121) و (ص 247 رقم 1229).
4. حاشية الخضريّ على ابن عقيل (العلم).
5. حاشية الصّبّان (العلم).
6. شرح ابن عقيل على الألفية (العلم).
7. شرح الأشمونيّ (1/ 58 - 62 العلم).
8. شرح شذور الذهب (ص 169 - 170 العلم).
9. شرح قطر الندى (ص 134 - 135 باب العلم).
10. مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي (- 10 - الشهرة وحسن الذكر والصيت).
11. معجم القواعد العربيّة (ص 306 - 309 باب العين - العلم).
12. المعجم الوسيط (ص 833 ع 3).
13. مفتاح الإعراب (حرف اللّام 32).
14. مفردات الرّاغب (ص 452 - 453 لقب).

1 - ابن مالك .

2 - في شرحه لألفية ابن مالك .

15. موسوعة النَّحو والصَّرْف والإعراب (ص 468 ع 1).

16. النَّحو الوافي (1/ 316 – 318 – 319).

## 62- الحَيَوِيَّةُ لَا الحَيَاتِيَّةَ، وَ الزَّكْوِيَّةُ لَا الزَّكَاةِيَّةَ: لقد كَثُرَ الغلطُ في بابِ النَّسْبَةِ إلى جملةٍ من مفرداتِ اللُّغة ك:

الحياة، والزكاة، والحِصاة فيقولون: الحَيَاتِيَّةَ، والزَّكَاةِيَّةَ، والحِصَاتِيَّةَ، و...

والصَّوابُ فيها أن يُقال: إنَّ النَّسْبَةَ لكلِّ اسمٍ مَخْتومٍ بتاءِ التَّأنيثِ<sup>1</sup> نحو: الحَيَاة، والزَّكَاة، والحِصَاة هو: (الحَيَوِيَّةَ)، و (الزَّكْوِيَّةَ)، و (الحِصَوِيَّةَ)، قال الفيومي في مصباحه المنير (ص 419 الخاتمة/فصل النَّسْبَةِ): (... وإنَّ كانَ في الاسمِ هاءُ التَّأنيثِ حُذفتْ وإثباتُها خطأ؛ لمُخالفةِ السَّماعِ والقياسِ. فقولُ العامَّةِ: الأموالُ الزَّكَاةِيَّةُ، والحَليفَتِيَّةُ بإثباتِ التَّاءِ خطأً. والصَّوابُ حذْفُها، وقلبُ حرفِ العِلَّةِ واوًا؛ فيقالُ الزَّكْوِيَّةُ).

وقال في (ص 154 ع2): (وإذا نسبتَ إلى الزَّكَاةِ وجبَ حذفُ الهاءِ وقلبُ الألفِ واوًا. فيقالُ زَكْوِيٌّ، كما يُقالُ في النَّسْبَةِ إلى حِصَاةٍ حِصَوِيٌّ؛ لأنَّ النَّسْبَةَ تُرَدُّ إلى الأُصولِ. وقولُهم: زَكَاةِيَّةٌ عامِّيَّةٌ، والصَّوابُ زَكْوِيَّةٌ، ونقله عنه الزَّبيديُّ في تاج العروس (38/ 224 زكو).

وفي المغرب (2/ 422 النَّسْبَةِ): (إذا نسبتَ إلى اسمٍ زِدْتَ في آخره ياءٌ مُشدَّدةٌ مَكسُورةٌ ما قبلها؛ وذلك على ضربين)، ثمَّ قال: (وتغيَّراتُ هذا البابِ كثيرةٌ. وهي على ضربين: قياسيٌّ وشاذٌّ. فالأوَّلُ حذفُ تاءِ التَّأنيثِ ونونِ التَّثنيةِ والجمعِ، كَبَصْرِيٍّ و كُوفِيٍّ و قَنْسَرِيٍّ و نَصِيبيٍّ؛ وعلى ذَا [قولُهم: ] السَّجْدَةُ الصَّلَاتِيَّةُ، والأموالُ الزَّكَاةِيَّةُ، والحروفُ الشَّفَتِيَّةُ، كُلُّها لَحْنٌ...).

هذا، وقد سوَّغَ هذا التَّوظيفَ بحجَّةٍ أنَّ (الاستعمالَ الحديثَ فضَّلَ تَجَنُّبُ اللَّبسِ في الكلمةِ الأولى [حياتيَّ

نسبة إلى " حياة " ] على الالتزام بالقاعدة حين فرَّق بين كلمتي: حيويٌّ وحياتي، كما يبدو من الاستعمالات الآتية: هذه مشكلة حياتية، في أمره الحياتية — مصالِح حيويَّة، يتمتَّع بالنَّشاطِ والحيويَّة)<sup>2</sup>.

كذا، تُستبعد الكلمات المتجدِّرة في العربيَّة، لتوضَّع مكانها أخرى رغم مخالفتها لأصل الوضع سماعاً وقياساً؛ مجازاة إلف العامَّة، لتطوَّعَ لهم اللُّغة على ما درجت عليه ألسنتهم من هجين الألفاظ، ودخيل التراكيب، في الوقت الذي يشهد الجميع بسعة العربيَّة المتمثِّل في رحابة قاموسها اللُّغويِّ الذي يعجَّ بالألوف من المفردات الحرَّة!

1 - اسمها في مصطلحنا الحديث: تاء التَّأنيثِ المربوطة. وهي في حقيقتها هاءٌ وليست بتاء. ولا مشاحَّة في الاصطلاح.

2 - أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة (ص 76/ 3) - أخطاء النَّسبِ وتجوَّزاته - هـ - النَّسبِ بإبقاء تاءِ التَّأنيثِ).

63 - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ: ذا من كلامِ اللهِ تعالى في سورة الفاتحة، وهو بتشديد الياءِ في كلا الموضوعين

من (إِيَّاكَ) على اعتباره من القرآن المتواتر، لا خلافَ في ذلك، والحمدُ لله.

وقد كنتُ من قديمٍ<sup>1</sup> أسمعُ بعضَ أئمةِ المساجد يقرؤونها بتخفيف الياء؛ فأستنكرُ ذلك؛ لمخالفتها لما تعلمته، ودرجتُ عليه في لفظ هذه الكلمة. ثم زادني مطالعائي، وترداد النظر في معاجم اللغة يقيناً بخطأ لفظها بتخفيف الياء؛ لعدم ثبوت ذلك<sup>2</sup> في جميع القراءات القرآنية المعتمدة. أعني السبع المتواترة، والثلاث المشهورة؛ وعليه؛ فهي قراءة غير ثابتة، ولا صحيحة؛ فلا يمكن اعتبارها قرآناً لعدم تواترها، قد رغبَ عنها أهلُ الشأن من أئمةِ القراءة.

نعم، روى بعضهم<sup>3</sup> عن عمرو بن فائد الأسواري أنه كان يقرأ بها. لكن ما ينبغي أن يُفرح بذلك لأنه رجلٌ مطعونٌ عليه في روايته<sup>4</sup>.

أما بخصوص الحقيقة اللغوية لهذه الكلمة (إِيَّاكَ)، فيقال:

إِيَا الشَّمْسِ وإِيَاهَا بالكسر، وإِيَاؤها وإِيَاؤها بالفتح فهذه أربع لغات: نُورُهَا وحُسْنُهَا وضوءُهَا وشُعَاعُهَا.

وإِيَا النَّبَاتِ وإِيَاؤها: حُسْنُهَا وزهرُهَا على التشبيه. وجمَعُهَا أَيَا وإِيَاءَ وآيَاءَ. قال طرفة بن العبد<sup>5</sup>:

سَقَّتْهُ إِيَاةُ الشَّمْسِ إِلَّا لِثَاتِهِ \* أَسِفَّ وَلَمْ تَكْدِمِ عَلَيْهِ بِإِثْمِدِ

وقال المتنبي<sup>6</sup>:

كَلَّمَا اسْتَلَّ ضَا حَكَتَهُ إِيَاةٌ \* تَزْعُمُ الشَّمْسُ أَنَّهَا أَرَادَهُ

ويقال الأيأةُ للشَّمْسِ كالهالةِ للقمرِ.

وشاهدُ إِيَا بالكسرِ مقصوراً وممدوداً قولُ معن بن أوس، أنشدَه ابنُ بري:

رَفَعَن رَقْمًا عَلَى أَيْلِيَّةٍ جُدُدٍ \* لَاقَى أَيَاهَا أَيَاءَ الشَّمْسِ فَاتَّالِقَا

فجمعَ اللَّعْتَيْنِ فِي بَيْتِ.

قال الشيخُ بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله تعالى - في معجم المناهي اللفظية (ص 167 - 168):

(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ: بتخفيف الياء فيهما. فتشديد الياء في الموضوعين مُتَعَيَّنٌ، وفي تخفيفهما قلبٌ للمعنى؛ لو اعتقده الإنسانُ لكفرَ. قال الخطابي: (ومما يجبُ أن يُراعَى في الأدعية: الإعرابُ، الذي هو عمادُ الكلام، وبه يستقيمُ

1- حصل ذلك في صلاة الجمعة 24 من شهر الله المحرم 1429هـ = 01 من فيفري 2008م، وسمعتَه يقرأ بالخطأ نفسه في

جمعة سابقة لهذا التاريخ؛ فله أشكو غربة القرآن في بلاد المسلمين؛ وقد كان ذلك من دواعي هذا الإيقاظ .

2 - في حدود علمي.

3 - غاية النهاية في طبقات القراء (1/ 602 رقم 2462) .

4 - لسان الميزان (4/ 372 رقم 1099)، والضَّعْفَاءُ للعقيلي (3/ 290 رقم 1292).

5 - ديوان طرفة بن العبد (ص 21)، وشرح المعلقات السبع للزوزني (ص 68 طرفة بن العبد).

6 - ديوان المتنبي (ص 82 رقم 12) .

المعنى، وبعدهم يَحْتَلُّ وَيَفْسُدُ، وربّما انقلبَ المعنى باللَّحْنِ حَتَّى يَصِيرَ كَالْكُفْرِ، إن اعتقدَهُ صاحِبُهُ، كدعاءٍ مَن دعا، أو قراءةٍ مَن قرأ: إِيَاكَ نَعْبُدُ، وَإِيَاكَ نَسْتَعِينُ، بتخفيف الياءِ مِنْ إِيَاكَ، فَإِنَّ الإِيَا [بتخفيف الياءِ]: ضِيَاءُ الشَّمْسِ، فيصيرُ كأنه يقولُ: شَمْسَكَ نَعْبُدُ. وهذا كُفْرٌ. وأخبرني مُحَمَّدُ بنُ بَجرِ الرَّهْطِيِّ، قال: حَدَّثَنِي الشَّاهُ بنُ الحَسَنِ، قال: قال أبو عثمان المازني لبعض تلامذته: عليك بالنحو؛ فإن بني إسرائيل كَفَرَتْ بِجَرَفٍ ثَقِيلٍ خَفَّفُوهُ، قالَ اللهُ عزَّوجلَّ ليعيسى: (إِنِّي وَلَدْتُكَ)<sup>1</sup>. فقالوا: (إِنِّي وَلَدْتُكَ)<sup>2</sup>. فكفروا " اهـ).

ومما سبق يُعَلِّمُ أَنَّ قِراءَةَ مَنْ قرأ (إِيَاكَ نَعْبُدُ، و إِيَاكَ نَسْتَعِينُ) بتخفيف الياءِ<sup>3</sup> ليس بشيء؛ لأنّها: (قطعاً ليست ثابتة ولا هي قراءةٌ صحيحةٌ متواترةٌ، بل هي مثال لما لا ينبغي أن يُذكَرَ إلا لبيانهِ على سبيل الخطأ والشذوذ في مثل تلك القراءات. فلا هي في القراءات العشر الصغرى ولا الكبرى ولا في الأربع الزائدة، وقد انفردت المصادرُ بنسبتها في الشواذِّ لعمرو بن فائد الإسوارِيِّ المعتزليِّ. ذكر ذلك الإمام ابنُ الجزريِّ في غاية النّهاية ج 1 ص 602 في ترجمته وكذا في كتاب الشواذِّ للكرمانيِّ ص 42، وبعضُ كتبِ التفسيرِ كما في معجم القراءات القرآنيّة للدكتور عبد العال ص 154 ج 1، ومعجم الدكتور الخطيب ص 14، وفي بعض المصادر أن عمراً هذا نسبها لأبيِّ، وحاشاهُ فهاهي القراءات المتواترة التي تنتهي إليه ليس فيها هذا الخطأ البين؛ فهي قراءةٌ مُنكَرَةٌ<sup>4</sup>.

قال ابنُ كثيرٍ في تفسيره<sup>5</sup> (1/ 27 - 28): (قرأ السبعة والجمهورُ بتشديد الياءِ من (إِيَاكَ)، وقرأ عمرو بن فايد بتخفيفها مع الكسر وهي قراءةٌ شاذةٌ مردودةٌ؛ لأنَّ (إيا) ضوءُ الشمسِ. وقرأ بعضهم: (أَيَاكَ) بفتح الهمزة وتشديد الياءِ، وقرأ بعضهم: (هَيَاكَ) بالهاء بدل الهمزة، كما قال الشاعر<sup>6</sup>:

1 - بتشديد اللّام.

2 - بتخفيف اللّام.

3 - معجم القراءات القرآنيّة (1/ 9 - 10 سورة الفاتحة)، وفيه ذكر مؤلّف المعجم أن لقوله تعالى: " إِيَاكَ نَعْبُدُ " أربعة أوجه

للقراءة وهي:

أ- أَيَاكَ: بفتح الهمزة وشدّ الياءِ، وهي للفضل بن عيسى الرّقاشي. مصادر القراءة: - الإعراب للنحاس (1/ 122). - الإملاء

للعكبريِّ (1/ 4). - البحر المحيط (1/ 23). - تفسير القرطبيِّ (1/ 146).

ب- هَيَاكَ: بكسر الهمزة وشدّ الياءِ، لابن السّوار الغنويِّ. مصادر القراءة: - البحر المحيط (1/ 23). - تفسير القرطبيِّ (1/

146).

ج- هَيَاكَ: بفتح الهمزة وشدّ الياءِ، لابن السّوار الغنويِّ. المصدر: - البحر المحيط (1/ 23).

د- إِيَاكَ: بكسر الهمزة وتخفيف الياءِ، لعمرو بن فائد الإسوارِيِّ - أبي [بن كعب]. المصادر: - البحر المحيط (1/ 23). -

تفسير القرطبيِّ (1/ 146). - المحتسب لابن جنّي (1/ 40).

4 - عن د. أنمار، في جوابه عن سؤال: هل قراءة إِيَاكَ نَعْبُدُ بتخفيف الياءِ صحيحة؟. - عن ملتقى أهل التفسير - القسم العام -

ملتقى القراءات والتجويد ورسم المصحف وضبطه (ضمن الشبكة العنكبوتيّة) -

5 - الطّبعة الأولى لدار الثقافة بالجزائر 1410 - 1990.

6 - لطيفيل الغنويِّ كما في أساس البلاغة (ص 157 رجب)، وشرح شافية ابن الحاجب (4/ 474).

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَرَاخَبْتَ... مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

قال القرطبي (1/ 146): (الخامسة والعشرون: الجمهور من القراء والعلماء على شدِّ الياء من (إياك) في الموضعين. وقرأ عمرو بن فائد: (إياك) بكسر الهمزة وتخفيف الياء، وذلك أنه كره تضييف الياء لثقلها وكون الكسرة قبلها. وهذه قراءة مرغوبٌ عنها، فإنَّ المعنى يصيرُ: شمَّسك نعبدُ، أو ضوءك؛ وإيأة الشمس (بكسر الهمزة): ضوءها؛ وقد تُفتحُ. وقال [طرفه بن العبد]:

سَقَّتْهُ إِيَاءُ الشَّمْسِ إِلَّا لِثَاتِهِ \* أَسِفَّ فَلَـم تَكْدِمُ عَلَيْهِ بِإِثْمِدِ

فإن أسقطت الهاء مددت. ويقال: الإيأة للشمس كالهالة للقمر، وهي الدارة حولها. وقرأ الفضل الرقاشي: أيَّاك (بفتح الهمزة) وهي لغة مشهورة. وقرأ أبو السوار الغنوي: هيَّاك في الموضعين [بالهاء بدل الهمزة]، وهي لغة، قال [الشاعر]:

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ \* مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ.

ثم قال<sup>1</sup>: (والحاصل أن إياك بالتخفيف تُفسدُ المعنى. وعلى قول الشافعي وجماعة إن قرأها بدون تشديد بطلت صلاته، وقال بعضهم إن تعمد فيخشى عليه الشرك؛ لأن الإيا هو ضوء الشمس فيصير معناها: نعبد ضوء شمَّسك بدل نعبدك. والعياذ بالله).

ويراجع:

1. أدب الكاتب (ص72).
2. أساس البلاغة (ص13 ع3).
3. بلوغ الأرب في أحوال العرب (3/ 224).
4. تاج العروس (40/ 395 أيا).
5. تهذيب اللغة (5/ 651 كتاب الحروف الجوف [أ و ي]).
6. ديوان المتنبي (ص82 رقم12).
7. ديوان طرفه بن العبد (ص21).
8. شرح المعلقات السبع للزوزني (ص68 طرفه بن العبد).
9. الصحاح (5/ 2019 كدم) و (6/ 2546 إيا).
10. القاموس المحيط (ص1261 فصل الياء/أيا).
11. لسان العرب (14/ 63 ع2).
12. المحكم والمحيط الأعظم (10/ 595).



13. المعجم الوسيط (ص 35 ع 3).

64- **بَيْنَ التَّقْيِيمِ وَ التَّقْوِيمِ**<sup>1</sup>: هذا مبحثٌ لطيفٌ فَصَّرْتُ الكَلِمَ فيه على لَفْظَتَيْنِ فُرِّقَ بينهما في الاستعمال، تَبَعًا للتَّفْرِيقِ بينهما في الدَّلالة. وهو أمرٌ مخالفٌ لأصلِ الوَضْعِ، ومُبَايِنٌ لِسَنَنِ العَرَبِ في الكلام.

1- من أفضل مَنْ قرأت له في تحرير هذه المسألة الفاضل فيصل المنصور، فقد كتب بتاريخ 23 / 8 / 2012م في (ملتقى أهل اللغة ضمن حلقة التحو) مقالا أنقله بحروفه لنفاسته. قال - سلمه الله تعالى -:

( **تَقْوِيمُ التَّقْيِيمِ** : من الألفاظِ الذائعةِ في كلامِ الناسِ اليومِ لفظُ (التَّقْيِيمِ)، يريدون به (تحديدَ قيمةِ الشيء). وقد صحَّحَ هذا اللفظُ بعضُ المحدثين [1]. وهو قولٌ باطلٌ. فأما السَّماعُ، فقد صَفَرَتْ أيديهم منه. وأما القياسُ، فسيقولون: قد أردنا بذلكِ عِلَّةً حكيمةً، وغرضًا مسلوكةً. وذلكِ أنا رأيناهم يقولون: (قَوْمٌ الشيءَ تقويمًا): إذا أصلحَ عِوَجَه، و(قَوْمٌ الشيءَ تقويمًا): إذا حدَّدَ قيمته، فحشينا أن يلتبسَ هذانِ المعنَيانِ إذ كان لفظُهُما واحداً، فعمدنا إلى لفظِ (القيمة). بمعنى (الثمن)، وهو المصدرُ المجرَّدُ لهذا المعنى [2]، وأصلُه (القِوْمَةُ)، وَقَعَتِ الواو ساكنةً بعد كسرٍ، فقلبتِ ياءً، فاشتققتنا منه، فقلنا: (قِيمٌ تقويمًا)، وأبقينا البَدَلَ الواقِعَ في المصدرِ حتى نفرِّقَ بين المعنَيَيْنِ. والذي نَحَجُّ لنا هذا السبيلَ أنا رأيناهم ربَّما أبقوا حكمَ البَدَلِ في الأسماءِ المَفْرَعَةِ عن الاسمِ الذي هو واقِعٌ فيه مع زوالِ العِلَّةِ الموجِبَةِ له. ولذلكِ اعتدوا هذه الفروعَ طارئةً على الاسمِ، وعارِضةً فيه، ولم يجعلوها كالمستقلةِ بأنفسِها، ألا تراهم جمعوا (عيدًا) على (أعياد)، ولم يقولوا: (أعواد)، ثم استمروا، فقالوا: (عِيدُ الناسِ): إذا شهدوا العيدَ، ولم يقولوا: (عَوَدٌ) مع زوالِ عِلَّةِ الإبدالِ التي في (عيد). وقالوا: (ديمة) للمطرِ الدائمِ، وأصلُها (دِوْمَةٌ) لأنها من دَامَ يَدُومُ، ثم قالوا: (دِوْمَتِ السَّمَاءِ): إذا دَامَ مطرُها. و(دِيمَت) على هذا الوجه. فقد رأيتم أن (التَّقْيِيمِ) يترعُ إلى قياسٍ صحيحٍ. وما قيسَ على كلامِ العَرَبِ فهو من كلامِهِم.

والجواب عن هذا من وجوهٍ عدَّةٍ:

الأول: أن (التَّقْوِيمِ) قد جاء في كلامِ العَرَبِ مستعملًا بهذا المعنى [3]. وفي الحديث: ( قالوا: يا رسولَ الله، لو قَوْمَتَ لنا، فقال: الله هو المقوِّمُ) [4] أي: لو حدَّدتَ لنا القيمةَ. ومن شرطِ صحَّةِ القياسِ عدمُ السَّماعِ، إذ كانَ السَّماعُ هو المهيمنَ على القياسِ من قِبَلِ أنه حاقٌّ كلامِ العَرَبِ المقطوعَ به، والمستوثقُ منه، والقياسُ آلةٌ نظريةٌ مستنبطةٌ من استقراءِ مذاهبيهم، وتتبعُ عوائلِهِم، قائمةٌ على الظنِّ في ما ينبغي أن يجيءَ عليه كلامُهُم لو تكلموا. وليس يصحُّ في العقلِ العدولُ عن اليقينِ إلى الظنِّ، وعن الشاهدِ إلى الغائبِ، وعن المعلومِ إلى المجهولِ. وما يدريكَ لعلَّ العَرَبَ لو تكلمتُ في ذلكِ، لخالفتَ عن قياسِها لعلَّةً من العِلَلِ. ولذلكِ تقولُ في النسبةِ إلى (السَّهْلِ): (سَهْلِيٌّ) بضمِّ السَّيْنِ، ولا تفتحُها، وتقولُ في جمعِ (فارس): (فوارس)، ولا تقولُ: (فُرس)، ولا (فُراس)، وتقولُ في مصدرِ (طلبه): (طلبًا)، ولا تقولُ: (طَلْبًا)، وتقولُ في اسمِ المكانِ، والزمانِ من (نَبَتَ يَنْبِتُ): (منبِت)، ولا تقولُ: (منبِت). تمتنعُ من ذلكِ كلُّه مع أنه القياسُ.

الثاني: أن العَرَبَ لا تكادُ تحفلُ باللبسِ الناشئِ عن الاشتراكِ اللفظيِّ، ولا تفصلُ من أجله أحدَ اللفظيْنِ عن الآخرِ بضربٍ من ضروبِ التَّغْيِيرِ، ألا ترى أن (تفعل) المضارعَ المحذوفَ التاءَ للتخفيفِ قد يلتبسُ بـ(تفعل) الماضي، ذنحو (تلهي)، و(تركي)، وأن اسمَ الفاعلِ من نحو (اختار) قد يلتبسُ باسمِ المفعولِ من الفعلِ نفسه، لأنك تقولُ فيهما جميعًا: (مختار)، وأن الضميرَ (هما) يقعُ على المثني المؤنثِ كما يقعُ على المثني المذكرِ، وأن الاسمَ المنسوبَ إلى ذي التاءِ قد يلتبسُ أحيانًا بعد إسقاطها بالعاري منها، تقولُ في النسبةِ إلى (قائم): (قائمي)، وفي النسبةِ إلى (قائمة): (قائمي) أيضًا. وتصعُرُ الثلاثيُّ على اختلافِ حركةِ فائه، وعينه على (فُعيل). وهي بنيةٌ واحدةٌ لا يؤمن معها اللبسُ، إذ لا تدلُّ على حركاتِ الاسمِ قبلَ تصغيرِهِ. وهذا وألفاظُ المشتركِ اللفظيِّ، وألفاظُ الأضدادِ كلُّها شواهدٌ على ذلكِ، ألا ترى أن كلمتي (العين)، و(الخال) لهما معانٍ كثيرةٌ، وأن (الجون) يطلقُ على الأبيض، والأسود، و(الصرم) يطلقُ على الليل، والنهار، وشتانٌ ما هما. ومع ذلكِ أبقوا هذه الألفاظَ على مكناتِها، ولم يحيلوا عليها بشيءٍ من التصرفِ. كأنهم آثروا احتمالَ وحشةِ اللبسِ، وظلمةِ الاستيهامِ على كلفةِ الانتقالِ، ومعونةِ التَّغْيِيرِ، حينَ رأوا في القرائنِ التي تكُنِفُ الكلمةَ ما يُذهبُ عنهم هذه الوحشةَ، ويكشفُ لهم تلكِ الظلمةَ. وهم في ما قلَّ استعمالُهُ، وضوُّلُ خطره أكثرُ احتمالًا لما شاعَ، وانتشرَ، وكثرَ تعاورُهُ. ولذلكِ لم يسيعُوا التباسَ مضارعِ الثلاثيِّ

المعتل العين بالواو بالثلاثي المعتل العين بالياء، فأوجبوا الفصل بينهما محميةً من وقوع اللبس، فجعلوا المعتل بالواو على (يفعل) كـ (يقول)، والمعتل بالياء على (يفعل) كـ (يبيع)، لكثرة ذلك، وعظم خطره، إذ لولا هذا التمييز، لنداخلت أصول الكلم، وعسر التفريق بينها. كما أنهم في ما اشتد إغماضه، وخشيت جهالة مدلوله أقل احتمالاً منهم لما عرضت صفحته، وأسفر وجهه، وسهل الاهتداء إلى غرضه. ولذلك أبوا حذف الياء من (فَعيلة) المعتل العين عند النسبة إليه كما حذفوها من الصحيح، نحو (حنفي)، فقالوا في النسبة إلى (طويلة): (طويلي). وذلك أهم لو حذفوها، فقالوا: (طويلي)، لألزمهم هذا أن يبدلوا الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيقولوا: (طالي). وهذا غاية في الإلباس، لما يتعاقب على الكلمة من التغيير المعني على الأصل. ولم يكرههم في سبيل ذلك أن يخرجوا عن القياس المستمر، ولا أن يختصوا هذا الضرب بما يفارق به نظائره، وأترابه. على أنهم في ذلك كله لم يستحدثوا حكماً أنفاً، ولم يرتحلوا قياساً جديداً، فأما في مضارع الثلاثي المعتل العين، فقد كانت تفرقتهم بين الواوي، واليائي إبان الوضع، وليس بعده. وأما في (فَعيلة) المعتل العين، فإنهم إنما راجعوا أصلاً مهجوراً، وهو النسبة إلى الاسم كما هو من غير حذف.

وقد رأيت في هذا الباب سعة احتيالهم، ووفور حكمتهم، إذ لم يجعلوه شرعاً واحداً، وجنساً متشاكلاً، ولم يرثوه إلى حكم ثابت لا يتبدل، فيعتدوا بكل لبس، أو يهملوه، بل عاملوا كل فردٍ منها على حدة، ونظروا إليه نظرَ الوالد الشفيق في مصلحة ولده، فمايزوا بين علله المتجاذبة، وأصوله المتدافعة، ثم قضوا له بأشبهها بالحكمة، وأردوها عائدةً على المتكلم. وهذا بابٌ واسع المضطرب. وقد تناولنا منه ما يعيننا على فهم هذه المسألة، وتعرف الصواب فيها.

وكلمة (التقويم) في دلالتها على معنيين هي من جنس المشترك اللفظي. وقد رأينا العرب احتملت هذا، وأشباهه. ورأيناهم أيضاً في ما اعتدوا به من اللبس لم يزيدوا على أن فطنوا إليه قبل الوضع كما في نحو (يقول)، و (يبيع)، أو عرض لهم بعد الوضع، فتركوه على أصله الأول، ولم يحروا عليه القياس الذي أحره على نظائره كما في (طويلي). وذلك أيسر، وأقل كلفةً من نقل الشيء عن قياسه، وإفراجه بحكم جديد. فكيف يجوز بعد هذا أن يزعم زاعمٌ صححة إبدال واو (التقويم) ياءً مع أن الإبدال تصرف مخرج عن الأصل؟ وعلى أن اللبس في استعمال (التقويم) في كلا المعنيين من ما لا يكاد يقع، لأنه ليس بين المعنيين شيء من التقارب تعياً القرائن عن كشفه، من قبل أن سياق الكلام كفيل بتعيين المعنى المراد، فإذا قلت مثلاً: (قومت السلعة، أو الدرجات)، علم أن المعنى (قدّرت قيمتها). وإذا قلت: (قومت العصا)، علم أن المراد إصلاحها، وتعديلها. وهذا على خلاف (الجون) مثلاً، فإن سياق الكلام قلماً دل على تعيين أحد المعنيين، فإذا سمعت قائلاً يقول: (رأيت رجلاً جونا)، لم تدبر أراذ أبيض، أم أسود. وقد قبلوه مع ذلك، ولم يتصرفوا فيه بشيء.

الثالث: أننا لو سلمنا أن في (التقويم) لبساً يجب رفعه، لم نسلم أن ذلك يكون من طريق الاعتداد بالبدل العارض. وذلك لأمرين: أولهما: أن العرب لا تعقد الاعتداد بالعارض بعلة من العليل، لا خشية لیس، ولا غيرها، وإنما تجرّيه إن أجرته مجرداً من ذلك. ثانيهما: أن الاعتداد بالعارض قليل في كلامهم. وهذه مسألة محوجة إلى فضل بسط، وبيان. فنقول: إن في كلام العرب ضرباً من التفریع. فمن هذه الفروع ضربٌ يسمى طارئاً، أو عارضاً. وهو تغيير يسير يطرأ على الكلمة على غير نية الاستقلال عنها. وذلك بالحذف، أو الإبدال في الحركات، أو الحروف. وقد يكون حالاً طارئاً كالوقف، ونحوه. وهم يجعلون حكمه حكم الأصل. ولذلك لم يبالوا أن تزول عنه العلة التي كانت في أصله، ويبقى حكمها، ألا تراهم قالوا في تخفيف (الأحمر): (الاحمر)، فأبقوا همزة الوصل مع أن الغرض الذي جيء بها من أجله، وهو التوصل إلى النطق بالساکن، قد زال. ومنهم من يعتد بالعارض، فيحذفها. كما أن أصل (يضع)، وأمثالها هو (يضع) بآية ما حذفوا الواو منها، وهي لا تحذف إلا إذا كانت عين الفعل مكسورة، كـ (يعد)، فلما فتحوها رعاية لكون لام الفعل، وهي العين، من حروف الحلق، لم يرثوا الواو المحذوفة مع زوال علتها بفتح العين، إذ كان ذلك طارئاً. وتأمل مبلغ حكمتهم كيف تقياً لهم أن يجمعوا بين إرادة التخفيف بالفتح. وهو ما يدعو إليه حرف الحلق، وبين الدلالة على الأصل بالإبقاء على حذف الواو. ونظير ذلك أيضاً نداء المرخم، كقولك: (يا فاطم)، فإن جمهور العرب لا ينقلون حركة التاء المحذوفة إلى ما قبلها، كأنهم لم يعتدوا بالحذف لظروئه. ومنها أنهم لما حذفوا حرف العلة في نحو (رمت) لالتقاء ساكنين، إذ أصلها (رمت)، ثم وجدوا التاء قد تحركت، وذلك إذا

وليها ساكنٌ، نحو (رَمَتِ المرأةَ)، لم يردوا حرفَ العِلَّةِ المحذوفَ، فيقولوا: (رَمَتِ المرأةَ) مع زوالِ عِلَّةِ حذْفِهِ بتحريكِ ما بعده. وذلك لأنَّ حركةَ ما بعده حركةٌ طارئةٌ. ومنها أنهم إذا أسكنوا العينَ في نحوِ (رَضِيَ) تخفيفًا، فقالوا: (رَضِيَ)، لم يرجعوا الواوَ المبدلةَ مع زوالِ عِلَّتِها لأنَّ هذا الإسكانَ عارضٌ. وذلك أن أصلها (رَضِيَ)، فلما وَقَعَت الواوُ متطرِّفةً بعد كسرٍ، أبدلتْ ياءً. وهذا كثيرٌ معروفٌ.

وكما أبقوا حكمَ الأصلِ في الفرعِ مع زوالِ العِلَّةِ الموجبةَ له بالتفريعِ، كذلك لم يعبثوا بالعِلَّةِ الحادثةِ في الفرعِ بعدَ التفريعِ، فلم يبنوا عليها حكمًا. مثالُ ذلك نحوُ (جَيْئَلُ)، فإن منهم من يَخَفِّفُها، فيقول: (جَيْئَلُ)، ثم لا يبدلُ الياءَ ألفًا مع تحريكِها، وانفتاحِ ما قبلها، إذ كانت هذه العِلَّةُ عارضةً. ومثله أيضًا نحوُ (رُؤْيَا)، فإنهم ربَّما خَفَّفُوها على (رُؤْيَا)، ولم يدعهم هذا إلى أن يبدلوا الواوَ ياءً، ويدغموها في ما بعدها، فيقولوا: (رُيَا) مع اجتماعِهما، وسكونِ السابقِ منهما، إلا جماعةٌ منهم، فإنهم يقولون ذلك. وهو شاذٌ. كما إنهم لا يجيزون إبدالَ الواوِ المضمومةِ همزةً في نحوِ (هذا عَزَّو فاعلم) لكونِ الضمَّةِ طارئةً.

وقد رأيتهم كيف جعلوا الفرعَ العارضَ دونَ حكمِ الأصلِ، وحطَّوه عنه درجةً، إذ كان وجودُه تابعًا لوجودِه، ومنوطًا به. وكأنَّهم أرادوا بذلك أن يجعلوه دليلًا على منبته، ومنبتهً على أرومته. كما كرهوا أن يسوُّوا الأثيلَ التليدَ بالطرافِ الجديدِ، ويعدِّلوا القديمَ الثابتَ بالمستأنفِ الحادثِ، ويعلِّقوا أحكامهم على ما يعلمون سرعةَ تحوُّله، ووشكَّانَ رحيله. وهو شاهدٌ على ثقبِ فطنتهم، وصِحَّةِ تدبيرهم.

وأما الذين اعتدوا بالعارضِ في بعض المسائلِ، فكأنَّهم وجدوا في مراعاةِ الأصلِ مشقَّةً، وعتتًا، ومحافظَةً، وجمودًا، فأثروا النظرَ إلى الحالِ على تكلفِ ملاحظةِ المآلِ. وكلُّ قد رامَ وجهًا، وانتحى مذهبًا، إلا أن الأولَ هو الكثيرُ الغالبُ، والساثرُ المنقادُ. وإذا كان ذلك كذلك، لم يُجزِ القياسُ على اعتدادهم بالعارضِ لقلته، وشذوذه.

ثالثها: أن (التقوم) ليس لفظًا عارضًا لـ(القيمة)، بل هو لفظٌ مشتقٌّ منه، ومفرَّغٌ عنه على جهةِ الانفصالِ. وقد شرحنا آنفًا معنى العروضِ الذي قد يعتدُّون به. فأما هذا، فلا يُعتدُّ به بحالٍ، لأنه ليس عارضًا.

فأما جمعُهم (العِيد) على (أعياد)، وتصغيرُه على (عِيَّيد)، وقولهم: (عَيَّدَ النَّاسُ) مع أن الياءَ مبدلةٌ من الواوِ، فإنما هو على سبيلِ التوهُّمِ، لأنَّه لما طالَ عليهم استعمالُ (العِيد)، أنساهم هذا أصله، وظنُّوا الياءَ هي الأصلُ، فلما أرادوا الجمعَ، والتصغيرَ، واشتقاقَ فِعْلٍ من (العِيد)، لم يراجعوا الواوِ. ونظير هذا جمعُهم (القَيْل) على (أقْيال)، و(الزَّير) على (أزيار)، و(الحَيْز) على (أحياز)، و(الميسم) على (مياسم)، و(الميشرة) على (مياثر)، و(الرَّيح) على (أرياح)، و(الميثاق) على (مياثق)، قال الشاعر:

حِمِّي لا يُحِلُّ الدَّهْرَ إلا بإذِننا ولا نَسْأَلُ الأَقْوامَ عَهْدَ المِياثِقِ

مع أن الياءَ في هذه الأمثلةَ كلُّها مبدلةٌ من الواوِ. وقد تيمَّ العَرَبُ في أصولِ الأبنيةِ، وتُدْخِلُ بينها، وربَّما حسبتِ الزائدَ أصلًا، ألا تراهم جمعوا (المَسِيلَ) على (مُسلان)، و(المَكَانَ) على (أمكنة)، و(أماكن) مع أن الميمَ فيهما زائدةٌ، وجمعوا (المصيبةَ)، و(المعيشةَ) على (مصائب)، و(معائش) مع أن الياءَ فيها منقلبةٌ عن أصلٍ، وقال بعضهم: (حلَّأتُ السويقَ)، و(رثأتُ الميتَ)، مع أن أصلهما الياءُ. وقالوا: (أسنتُ الناسَ): إذا أصابتهم سنةٌ، توهَّموا تاءَ التأنيثِ المزيدةَ في (سنة) أصلًا. ومثله إعرابهم بابَ (سنين) بالحركاتِ. وذلك لتوهُّمهم أصالةَ النونِ.

وإذا كان إبقاءُ الياءِ في مسألةِ (الأعياد) توهُّمًا، لم يُجزِ القياسُ عليه، لأنَّه لم يطرُدِ في هذه المسألةِ. وإن كان في مسائلِ التوهُّمِ ما يجوزُ القياسُ عليه، كالجرِّ على الجوارِ عندَ بعضهم، نحوِ (هذا حجرٌ ضَبُّ حَرِبٍ)، وكالعطفِ على التوهُّمِ، نحوِ قوله: فأصدق وأكنُّ من الصالحين [المنافقون: 10].

ولا يصحُّ أن يكونَ التصغيرُ، وجمعُ التكسيرِ من الفروعِ العارضةِ، لأننا رأيناهم إذا صغروا الكلمةَ، أو كسروها ضربوا عنها بدلًا صَفْحًا، ألا تراهم إذا صغروا (رَبِحًا)، و(مِقاتًا)، أو جمعوهما قالوا: (رُويحةَ)، و(أرواحَ)، و(مُويقيتَ)، و(مواقيتَ)، فيعدون الواوَ المبدلةَ، وإذا صغروا (عُمَرُ)، قالوا: (عُمَيْرُ)، فيصرفونه جميعًا، ولا يُراعون أصله. وإنما امتنع أن يكونَ التصغيرُ، وجمعُ

التكسير من الفروع العارضة لأهمها يحلان الاسم عن صورته لفظاً، ومعنى.

وهذا كافٍ في بيان فساد قول من جعل الإبدال في (عبيد)، و(أعياد)، ونحوها لخشية التباسه بـ(الأعواد) جمع (عود) [5]. ويشهد له أيضاً أننا رأيناهم أبدلوا ما لا يخشى التباسه بغيره، كـ(مواسم)، و(مباتق)، ونحوها. وعلى أن دعوى وقوع اللبس بين جمع (العبيد)، وجمع (العود) لا تصح، لأنه شتان ما معنيهما، وإنما يقع اللبس بين المتقاربان.

وأما قولهم: (ديمت السماء)، فإنه من قولهم: (دامت السماء تدم ديمًا). وقد سُمعَ هذا عنهم [6]. وليس هو من باب (دامت تدوم)، و(دومت). وإذن فهما أصلان متباينان. ويدل ذلك على هذا أنهم جمعوا (الديمة) على (دويم) [7]، وقالوا: (أرضٌ ديمية) [8]. ولولا ذلك، لقالوا: (دويم) على أن الأحرف الواو لا يُجمع على (فُعول)، ولقالوا: (مدومة). وقد تتقارب الأصول مع تقارب معانيها. ومن صور ذلك أن يكون أحدها معتل العين بالواو، والآخر معتلها بالياء. ومثال هذا قولهم: (طاح يطيح، ويطوح)، و(ضار يضير، ويضور)، و(تاه يتيه، ويتوه)، و(ساخ يسبخ، ويسوخ)، و(زاغ يزيع، ويزوغ). وقد يجوز أن تكون (الديمة) من كلا البابين. وعلى أنه لو لم يصح ثبوت باب اليائي، فإنه ينبغي حين إذ أن يُحمل على الإبدال، كما قالوا: (تأوب، وتأبب)، و(تحوز، وتحيز)، و(تضوع، وتضيع)، و(تبوع، وتبيع). وأي ذلك كان فكلا الاحتمالين شاذ لا يقاس عليه. ولا يجوز أن يكون الفعل (ديمت) لفظاً عارضاً كما لم يُجز ذلك في التصغير، وجمع التكسير للعلّة التي بيننا آناً. هذا وليس ثمة لفظٌ يُخشى أن يلتبس به هذا اللفظ حتى يحملهم هذا على أن ينفصلوا عنه بالإبدال.

الرابع: أنا لو سلمنا بأن في (التقويم) لبساً، وأن العرب تعتد بالعارض كثيراً، وتعلقه بوقوع اللبس، وأن (التقييم) لفظٌ عارضٌ لـ(القيمة)، وأن من شواهد هذا الحكم قولهم: (عبيد)، و(أعياد)، و(عيد الناس)، وقولهم: (ديمت السماء)، لم نسلّم أن ذلك من ما يصح أن يقاس عليه، لأنه لم يبلغ مبلغ الاطراد المستمر.

فقد ظهر إذ أن ليس لكلمة (التقييم) حجة صحيحة من السماع، أو القياس.

5 / 10 / 1433 هـ

هوامش المقال:

- [1] منهم مجمع اللغة بالقاهرة، راجع مجلّة المجمع 24 / 200، والمعجم الوسيط (قيم)، ومحمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة 212، وإميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب 224. وقد لخصت حجّتهم بأوفى، وأبين من ما ذكروا.
- [2] توهم صاحب معجم الخطأ والصواب 224 أنه اسم غير مصدر. ولا يصحّ، فإنه مصدرٌ لـ(قام الشيء). بمعنى (بلغ ثمنه)، يقال: كم قامت ناقثك؟ أي: كم بلغ ثمنها. انظر تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (قوم) رواية عن أبي زيد في (نواده). وليس في المطبوع منها. وهو أيضاً في البارع في اللغة لأبي علي القالي 514، وغيره.
- [3] راجع العين (قوم)، وغريب الحديث لأبي عبيد 5 / 247، والبارع لأبي علي 517، وتهذيب اللغة للأزهري (قوم)، وغيرها.

[4] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 4 / 125.

[5] منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب 603، والجوهري في الصحاح (عيد).

[6] راجع شرح المفضليات لأبي محمد الأنباري 1 / 24 (تح طريقي)، وشرح القصائد السبع 558 لابنه أبي بكر. كلاهما عن

الأصمعي. ونقله أبو حنيفة عن الفراء كما حكى عنه ابن سيده في الحكم (ديم). وليس في المطبوع من كتابه النبات. وانظر الخصائص لابن جني 1 / 355.

[7] رواه أبو منصور في التهذيب (دوم ديم) عن أبي العميل.

[8] رواه أبو عبيد في الغريب المصنف 1 / 457، (تح داوودي) عن اليزيدي، وأبو مسحل في نواده 1 / 369.

أما بشأن الغلط، فهو توظيفهم لكلمة: (تقييم) لتدلّ على معنى: إبراز وتحديد قيمة الشيء ومحصّله ونتيجته. وتوظيفهم لكلمة (التقويم) لتدلّ على معنى: إصلاح المفسد، وإقامة وتعديل المعوجّ.

وهذا التفريق بين هاتين اللفظتين من حيث التباين في الدلالة، غير معروف<sup>1</sup> في لسان العرب، ولا لهج به علماء العربية وأئمة اللغة فيما حبرته أيديهم من صنوف الآداب، ولا فيما رسموه لنا من أصول اللغة.

ومن أمعن النظر في كلا اللفظتين (تقويم) و (تقييم) تبين له أنّ مخرجهما واحدٌ وهو الفعل<sup>2</sup> (ق و م)؛ وعلمي: أنّ المعاجم خلّت من الفعل (ق ي م)؛ لأنّ العرب أهملت هذا التركيب فلم تُوظّفه في ملفوظ اللسان، ولا مرسوم الكتاب.

ويمكن أن يقال: إنّ المصدر (تقييم) وليد<sup>3</sup> المصدر (تقويم)؛ أبدلت فيه الواو ياءً لوجود المناسبة بين الكسرة والياء. وقريبٌ من هذا قوله في معجم الأخطاء الشائعة (ص 212 رقم 885): (لأنّ الفعل [قَوِّمُوا] واويٌّ أمّا كلمة (قيمة)، فيأؤها منقلبة عن واو. وفي الإعلال أنّ كلّ واوٍ تُقلّب ياءً إذا كانت ساكنةً وكُسِرَ ما قبلها<sup>4</sup>.

وعليه فرأيي أن يقال: إنّ كلا اللفظتين تحمّلان الدلالة نفسها، ثمّ يأتي السياق<sup>5</sup> ليحدّد المعنى المراد؛ فالسياق كما قيل من المقيدات.

1 - ذا في حدود علمي. ويؤيده ما قرره في تطهير اللغة (1/ 1/ 23 - 25 رقم 37): (أقرّ المجمع اللغويّ "تقييم" بمعنى "تقويم" والتقويم هو الأصحّ، يقال: قَوِّم - لا قِيم - الشيءَ تقويمًا إذا حدّد قيمته، وفي الحديث: قالوا يا رسول الله لو قومت - لا قيمت - لنا؟ أي سعرت لنا، فقال: الله هو المقوم - لا المقيّم. والقيمة واحدة القيم وأصله الواو - لا الياء - لأنه يقوم مقام الشيء. والذي دفع المجمع الموقر إلى هذا هو التفرقة بين قَوْم بمعنى عدلّ "قومت العود المعوج أي عدلته بعد اعوجاج"، وقَوْم بمعنى جعل للشيء قيمة أي حدّد له ثمنًا "سعره". وهذه ثبّة حسنة من مجلسنا الموقر نُحسن الظنّ بها بل ونحترمها... ولكن العلم لا يقوم على حسن التّيات، فاللغة تؤخذ من أهلها واضعبيها وما دام لدينا قَوْم التي تفيد تقويم المعوج والتي تفيد أيضا تحديد القيمة، وما دامت الكلمة لا تعمل مفردة بل من خلال السياق... فإنّها - من خلاله - تعطينا ما أراه الكاتب من معنى يحدّده السياق الذي وردت فيه... فلو قلت مثلا: قومت السيخ المعوج وقومت السلعة، فسيفهم القاريء أو السامع أنّ الأولى من التقويم بمعنى "التعديل" وأنّ الثانية من التقويم بمعنى "تحديد القيمة". ولو قلت: قومت الناقد أعمال الأديب فإنّ السامع لن يفهم إلّا معنى "القيمة" أي أنّ الناقد قد وقف على قيمة الأعمال المنقودة وسيكون حكمه على ضوء ما وقف عليه من قيمة...).

2 - لسان العرب (500/ 12 ع 2)، والصّحاح (5/ 2016 قوم).

3 - قال في تطهير اللغة (1/ 1/ 23 - 25 رقم 37): (وقد علّل الأستاذ/محمد خليفة التونسي في كتابه القيم "لغتنا السّميحة" إقرار المجمع اللغويّ ل "تقييم" تعليلاً علمياً حين قال: معروف في علم الصرف أنّ الواو إذا وقعت ساكنة بعد حرف مكسور قلبت ياءً، لتناسب الكسرة التي قبلها وهذه قاعدة صرفية مطّردة...).

4 - اللسان (500/ 12 ع 2).

5 - قال في تطهير اللغة (1/ 1/ 23 - 25 رقم 37): "... وما دام لدينا قَوْم التي تفيد تقويم المعوج والتي تفيد أيضا تحديد القيمة،

وما دامت الكلمة لا تعمل مفردة بل من خلال السياق... فإنّها - من خلاله - تعطينا ما أراه الكاتب من معنى يحدّده السياق الذي وردت فيه... "

وعلى ما سبق تقريره؛ يقال: إنَّ المصدر (تقويم) هو الثَّابت من حيث اللُّغة؛ فهو الأولى بالتَّوظيف في كلا الدَّلالتين؛ لأنَّه الأصل، والمصدر (تقييم) هو في حقيقته متفرِّعٌ عنه؛ ومنبثقٌ منه<sup>1</sup>؛ ولذلك لا تكاد تجد أحداً من المتقدِّمين وظَّفه (تقييم) في ثنايا لفظه، ومرقوم كتابه.

نعم، لقد وظَّفه كلُّ من:

1. الأصفهاني في الأغاني (10/ 95) و (21/ 95).

2. الفيومي في المصباح المنير (ص 309 ع2).

3. أصحاب الفضيلة في المعجم الوسيط (ص 771 ع2) و (ص 854 ع3).

لكنَّهم جميعاً ليسوا من رِوَاة اللُّغة، حتَّى يصحَّ اعتماد توظيفهم لهذه اللفظة (تقييم) على أنَّها من مفردات اللُّغة.

وبعد، فإليك - أخي - أسوق شيئاً من تقارير أئمة اللُّغة، وبعضاً من نظم الشعراء الفحول، والتي تُروى عن العرب سننهم في توظيف هذه اللفظة (تقويم). فمن أشعارهم قول:

1. ذو الرُّمَّة<sup>(2)</sup>:

وَفِي الشَّمَالِ مِنَ الشَّرِّيَانِ مُطْعَمَةٌ \* كَبْدَاءُ فِي عَجْسِهَا عَطْفٌ وَتَقْوِيمٌ.

2. حاتم الطَّائي، قال<sup>(3)</sup>:

وَعَوْرَاءَ أَعْرَضْتُ عَنْهَا فَلَمْ تَضِرْ \* وَذِي أَوْدٍ قَوْمَتُهُ فَتَقْوَمًا

3. وأنشد<sup>(4)</sup> ابن الأعرابي في صفة النَّساء:

هِيَ الضَّلْعُ الْعَوْجَاءُ لَسَتْ مُقِيمُهَا \* أَلَا إِنَّ تَقْوِيمَ الضُّلُوعِ انْكِسَارُهَا

أَيَجْمَعْنَ ضَعْفًا وَاقْتِدَارًا عَلَى الْفَتَى \* أَلَيْسَ عَجِيْبًا ضَعْفُهَا وَاقْتِدَارُهَا

4. رُوْبَةُ<sup>(5)</sup>:

كَسَّرَ مِنْ عَيْنَيْهِ تَقْوِيمُ الْفُوقِ \* وَمَا بَعَيْنَيْهِ عَوَاوِيرُ الْبَخَقِ

5. أبو العلاء المعرِّي:

1 - ويحمل الدلالة نفسها .

2 - ديوانه (ص 261 رقم 80 المقطوعة: هل تُدنيك من خرقاء ناجية)، ونُسب غلطا لعلقمة بن عبدة الفحل في شرح ديوانه (ص 98)، وأساس البلاغة (ص 280 ع2)، ولصالح العمري الفضل في تصحيح نسبة هذا البيت لذي الرُّمَّة .

3 - ديوانه بشرح أبي صالح يحيى بن مُدرك الطَّائي (ص 83 رقم 28) .

4 - تاريخ بغداد (10/ 129 رقم 5269)، وذمُّ الهوى (1/ 173)، وكشف الخفاء (1/ 457) لسليمان بن يزيد العدوي

يذمُّ فيها امرأة، ولسان العرب (8/ 226) وفيه البيت الأول، نسبه ابن برِّي لحاجب بن ذبيان .

5 - ديوان (ص 107 رقم 119)، واللسان (6/ 85)، والعين (5/ 225)، وتاج العروس (25/ 34) و (26/ 323)،

وأساس البلاغة (ص 16 ع2 ب خ ق) .

وَكَيْفَ أَرُومُ تَقْوِيمِ اللَّيَالِي \* وَقَدْ بُنِيَتْ عَلَى حَتْلٍ وَحَتْرٍ؟

6. شاعر(1):

قَدْ عَلِمَتْ دَلُوبُ بَنِي مَنَافٍ \* تَقْوِيمَ فَرَعِيهَا عَنِ الْجِحَافِ

7. قال عبد الله بن همام السلولي يخاطب النعمان بن بشير رضي الله عنهما (2):

فَقَبْلَكَ مَا كَانَتْ تَلِينَا أَيْمَةً \* يُهْمُهُمْ تَقْوِيمُنَا وَهُمْ عُضْلُ.

8. قال أبو الفتح ذو الكفائتين ابن أبي الفضل ابن العميد(3):

بَطَرْتُمْ فَطَرْتُمْ وَالْعَصَا زَجْرُ مَنْ عَصَا \* وَتَقْوِيمُ عَبْدِ الْهُونِ بِالْهُونِ نَافِعُ

و من كلام الأئمة قول:

أ- ابن القفح، قال في الأدب الكبير (ص82): (لا يُلُومَنَّ الْوَالِي عَلَى الزَّلَّةِ مَنْ لَيْسَ بِمُتَّهَمٍ عِنْدَهُ فِي الْحِرْصِ

عَلَى

رِضَاهُ إِلَّا لَوْمَ أَدَبٍ وَتَقْوِيمٍ...).

ب- وقال في الأدب الصغير (ص29): (وَمَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا فِي الدِّينِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ

وَتَقْوِيمِهَا فِي السَّيْرَةِ وَالطُّعْمَةِ وَالرَّأْيِ وَاللَّفْظِ وَالْأَخْدَانِ...).

ت- ابن المطرّز، قال في المغرب(1/ 118): (التَّثْقِيفُ: تَقْوِيمُ الْمُعَوِّجِ بِالثَّقَافِ، وَيُسْتَعَارُ لِلتَّأْدِيبِ وَالتَّهْذِيبِ).

ث- أبي هلال العسكري، قال في الفروق اللغوية (487 حرف التاء/الفرق بين التسديد و التّقويم): (أَنَّ

التَّسْدِيدُ هُوَ

التَّوْجِيهُ لِلصَّوَابِ؛ فَيُقَالُ سَدَّدَ السَّهْمَ إِذَا وَجَّهَهُ وَجَهَ الصَّوَابَ، وَالتَّقْوِيمُ إِزَالَةُ الْعَوْجِ كَتَقْوِيمِ الرُّمْحِ وَالْقَدْحِ ثُمَّ

يُسْتَعَارُ فَيُقَالُ: قَوِّمَ الْعَمَلَ؛ فَالْمُسَدَّدُ الْمُقَوَّمُ لِسَبَبِ الصَّلَاحِ... وَالْإِصْلَاحُ تَقْوِيمُ الْأَمْرِ عَلَى مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحِكْمَةُ).

ج- الجاحظ، قال في البيان والتبيين (1/ 19): (وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى جَمِيلَ بَلَاغِهِ فِي تَعْلِيمِ الْبَيَانِ وَعَظِيمِ نِعْمَتِهِ فِي

تَقْوِيمِ

اللِّسَانِ).

ح- الجوهري، قال في الصحاح (2017/5 قوم): (وَالْقِيَمَةُ: وَاحِدَةُ الْقِيَمِ؛ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ

الشَّيْءِ

يُقَالُ: قَوِّمْتُ السَّلْعَةَ... وَقَوِّمْتُ الشَّيْءَ فَهُوَ قَوِّمٌ، أَي مُسْتَقِيمٌ).

1 - اللسان (9/ 21) .

2 - تاج العروس (21/ 95) .

3 - الإعجاز والإيجاز (1/ 227)، والتذكرة السعدية (ص258 رقم 256 الباب الأول في الحماسة والافتخار)، وبهجة المجالس

(1/ 167 باب المملوك والمالك) .



خ- الخليل، قال في العين (باب القاف والميم): (والقيمةُ ثمنُ الشيء بالتَّقويم. تقولُ: تقاوُموا فيما بينهم).  
د- الزبيدي، قال في تاج العروس (25/ 422): (وقال غيره: زوّقتُ الكتابَ والكلامَ: إذا حسنته وقوّمته،

وقال

أبو زيد: قال: هذا كتابٌ مزوّقٌ مزوّرٌ، وهو المَقوّمُ تقويمًا، وقد زوّرَ فلانٌ كتابه وزوّقه: إذا قوّمه تقويمًا، وهو مجاز).

ذ- الزمخشري، قال في أساسه (ص 382 ع 2): (وقومَ العودَ وأقامه واستقام وتقومَ ورُمحَ قويمَ).

ر- لسان العرب (3/ 75 ع 1): (وفي صفة عائشة أباها رضي الله عنهما، قالت: وأقام أودّه بثقافه؛

الأوْدُ: العوج، والثقاف: هو تقويم المعوج...).

ز- محمد بن أبي الفتح البعلبي، قال في المطلع على أبواب المقنع (1/ 403): (التقويم مصدر قومت السلعة إذا

حددت قيمتها وقدّرتها، وأهل مكة يقولون استقمت الشيء بمعنى قومتته).

وأخير ليُعلم أن كثيرا من العلماء قد وظّفوا هذه الكلمة (تقويم) بمعنى إصلاح المعوج ضمن أسماء مؤلفاتهم،

وسأقتصر على ذكر ثلاثة أمثلة:

1. تقويم الأسئل في تفضيل اللبن على العسل<sup>(1)</sup> رسالة لقطب الدين محمد بن محمد الخيضرى الدمشقيّ

الشافعيّ.

2. تقويم اللسان<sup>2</sup> لعبد الرحمن بن علي الجوزي. - مطبوع مشهور -

3. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان<sup>(3)</sup> لمحمد بن أحمد بن هشام أبي عبد الله اللّحمي اللّغويّ.

و يراجع:

1. الصّحاح (5/ 2016 - 2017 باب الميم/قوم).

2. الفائق (3/ 166).

3. لسان العرب (12/ 500 ع 2) و (14/ 387).

4. مختار الصحاح (ص 557 ع 2).

5. المصباح المنير (ص 309 ع 2).

6. معجم الأخطاء الشائعة (ص 212 رقم 885).

7. النّهاية (1/ 79) و (2/ 369 سعي).

**65- بَيْنَ الظِّلِّ وَ الفَيءِ:** هما لفظان لا يُحسِنُ تَوْظِيْفُهُمَا فِي وَضْعُهُمَا الْعَرَبِيُّ الصَّحِيحُ الْفَصِيحُ كَثِيرُونَ مِنْ التَّاطِقِينَ بِالضَّادِ؛ جَهْلًا مِنْهُمْ بِدَلَالَتِهِمَا اللَّغَوِيَّةِ، وَغَفْلَةً عَنْ دَرْكِ أَصْلِ وَضْعِهِمَا؟!؛ فَلِلَّهِ أَشْكَوْ غَرَبَةَ الْعَرَبِيَّةِ فِي عَقْرِ دَارِهَا، وَبَيْنَ أُنْبَاءِهَا؛ لِذَا كَانَ هَذَا التَّحْرِيرُ الْمُقْتَضِبُ فِي بَيَانِ وَجْهِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

فالظِّلُّ<sup>1</sup>: بالكسر نقيضُ الضَّحِّ يعني الشَّمْسُ، جَمْعُ ظِلَالٍ وَظُلُولٍ وَأُظْلَالٍ، يَكُونُ بِالْعَدَاةِ إِلَى الزَّوَالِ. بَيْنَمَا الْفَيءُ يَكُونُ بِالْعَشِيِّ. وَالظِّلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: شَخْصُهُ لِمَكَانِ سَوَادِهِ.

وَأَمَّا الْفَيءُ<sup>2</sup>: فَفِي أَصْلِ اللَّغَةِ هُوَ الرَّجُوعُ، يُقَالُ: فَأَيْ يَفِيءُ فَيئًا رَجَعُ، وَبَابُهُ بَاعَ، جَمْعُ أَفْيَاءٍ وَفُيُوءٍ.

وَقَدْ وَرَدَ طَرْدًا لِهَذَا السَّنَنِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ:

1. قَوْلُ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (... فَإِنْ فَأَءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) <sup>3</sup> أَي: رَجَعُوا.

2. وَقَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: (... يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ) <sup>4</sup>. وَتَفَيَّأُ الظُّلَالُ تَقْلِبُهَا

وَرَجُوعُهَا

بَعْدَ انْتِصَافِ النَّهَارِ.

3. حَدِيثٌ <sup>5</sup> (الْفَيءُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ) أَي: الْعَطْفُ عَلَيْهِمْ وَالرَّجُوعُ إِلَيْهِمْ بِالْبَرِّ.

4. حَدِيثٌ عَائِشَةَ <sup>6</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ عَنْ زَيْنَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (... مَا عَدَا سَوْرَةً مِنْ حِدَّةٍ كَانَتْ فِيهَا

تُسْرِعُ

مِنْهَا الْفَيْئَةُ). الْفَيْئَةُ بوزن الْفَيْعَةِ: الْحَالَةُ مِنَ الرَّجُوعِ.

5. قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ:

1 - ل(الظِّلِّ) عدَّةُ تعريفياتٍ لأئمةِ اللُّغَةِ مِنْهَا:

✓ ضوءُ شِعَاعِ الشَّمْسِ دُونَ الشَّعَاعِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ضَوْءٌ فَهُوَ ظِلْمَةٌ وَليْسَ بِظِلٍّ.

✓ ضوءُ شِعَاعِ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَرْتِ عَنْكَ بِحَاجِزٍ.

✓ الظِّلُّ مِنَ الظُّلُوعِ إِلَى الزَّوَالِ.

✓ هُوَ مَا لَمْ تَلَهُ الشَّمْسُ.

2 - ل(الفَيءِ) عدَّةُ تعريفياتٍ لأئمةِ اللُّغَةِ، مِنْهَا:

✓ مَا كَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنَ الظِّلِّ.

✓ مَا كَانَ شَمْسًا فَنَسَخَهُ الظِّلُّ.

✓ الْفَيءُ بِالْعَشِيِّ مَا انصرفتُ عَنْهُ الشَّمْسُ.

3 - الْبَقْرَةُ/226.

4 - التَّحِلُّ/48.

5 - لِسَانُ الْعَرَبِ (125/1)، وَهُوَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ (299/4)، وَمُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ (236/2) رَقْمَ (2861)، وَصَحِيحُ ابْنِ أَبِي

حَبَّانَ (98/2-99 رَقْمَ (374)، وَالْأَدَبُ الْمَفْرَدُ (38/1) رَقْمَ (69) وَ...

6 - اللِّسَانُ (125/1). وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمَ (206/15) نَوَوِي.

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ... وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

6. قال حميد بن ثور الهلالي يصف سرحةً، وكنى بها عن امرأة: (الطويل)<sup>1</sup>

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ<sup>2</sup>... وَلَا الْفَيْءَ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تُذُوقُ

7. وقال امرؤ القيس:

تَيَمَّمَتِ الْعَيْنَ الَّتِي دُونَ ضَارِحٍ... يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمَضُهَا طَامِي

وحقيقة (الفَيْءِ): الظِّلُّ من بعد الزَّوَالِ إلى الغروب ينبسطُ شرقاً، سُمِّيَ فَيْئًا لرجوعه من جانب الغرب إلى

جانب الشرق، ومن هنا قيل: الشَّمْسُ تَسْخُ الظِّلَّ، والفَيْءُ يَنْسَخُ الشَّمْسَ.

وقد فاءَ الظِّلُّ فَيْئًا، وَتَفِيئًا رَجَعَ وَعَادَ بعدما كَانَ ضِيَاءَ الشَّمْسِ نَسَخَهُ. يقال: فاءَ الفَيْءُ إِذَا تَحَوَّلَ عَنْ جِهَةِ

الْعَادَةِ. وَتَفِيئًا فِي الْفَيْءِ تَظَلَّلَ، وَالتَّفِيئُ تَفَعُّلٌ مِنَ الْفَيْءِ، وَهُوَ الظِّلُّ بِالْعَشِيِّ، وَالتَّفِيئُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَشِيِّ، وَالظِّلُّ

بِالْعَادَةِ.

وَالْفَيْءُ الْمَالُ الَّذِي يُفِيئُهُ اللَّهُ عَلَى الْمُجَاهِدِينَ مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ مَالٌ رَجَعَهُ اللَّهُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَرَدَّهُ

إِلَيْهِمْ؛ فَهَمَّ أَحَقُّ بِهِ وَأَوْلَى.

قال ابن السكيت: الظِّلُّ ما نَسَخَتْهُ الشَّمْسُ، [وهو من الطُّلُوعِ إِلَى الزَّوَالِ]، وَالْفَيْءُ ما نَسَخَ الشَّمْسَ [وهو

مِنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ].

وَحَكَى أَبُو عبيدة عن رُوْبَةَ بنِ الْعَجَّاجِ قال: كُلُّ ما كانَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَزالَتْ عَنْهُ فَفَيْءٌ وَظِلٌّ، وما لم

تَكُنْ عَلَيْهِ شَمْسٌ فَهُوَ ظِلٌّ.

وهذه تَقْرِيرَاتُ بَعْضِ أعلامِ اللُّغَةِ وأربابِ العَرَبِيَّةِ فِيها تَأْصِيلٌ لِحَقِيقَةِ هذا المَذْهَبِ الفارِقِ بَيْنَ الظِّلِّ وَالْفَيْءِ:

✓ قال في أدب الكاتب (ص 23 - 24) باب معرفة ما يضعه النَّاسُ في غير موضعه): (ومِن ذلك " الظِّلُّ

وَالْفَيْءُ

" يذهبُ النَّاسُ إِلَى أنَّهُما شَيْءٌ واحِدٌ، وليس كذلك؛ لأنَّ الظِّلَّ يَكُونُ غَدوَةً وَعَشِيَّةً، وَمِنَ أوَّلِ النَّهارِ إِلَى آخِرِهِ،

ومعنى الظِّلِّ السُّتْرُ، ومِنه قولُ النَّاسِ " أنا فِي ظِلِّكَ " أي: فِي ذَرَاكَ وَسِتْرِكَ، ومِنه " ظِلُّ الجَنَّةِ وَظِلُّ شَجَرِها " إنَّما

هُوَ سِتْرُها ونواحيها، وَظِلُّ اللَّيْلِ: سِوَادُهُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ كُلَّ شَيْءٍ... وَالْفَيْءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، ولا يُقالُ ما قَبْلَ

الزَّوَالِ فَيْءٌ، وإنَّما سُمِّيَ بِالْعَشِيِّ فَيْئًا لِأَنَّهُ ظِلٌّ فاءَ مِنْ جِانِبِ إِلَى جِانِبِ أَي: رَجَعَ مِنْ جِانِبِ المَغْرِبِ إِلَى جِانِبِ

المَشْرِقِ، وَالْفَيْءُ هُوَ الرُّجُوعُ، ومِنه قولُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: (حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)، 9 من سورة الحجرات، أَي:

تَرْجِعَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ. وقال امرؤ القيس:

تَيَمَّمَتِ الْعَيْنَ الَّتِي عِنْدَ ضَارِحٍ... يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمَضُهَا طَامِي<sup>1</sup>

1 - شرح ديوان الحماسة (2/ 1378).

2 - في معجم البلدان (3/ 208): (تستظله) بدل (تستطيعه).

أي: يرجع عليها الظل من جانب إلى جانب؛ فهذا يدلُّك على معنى الفيء.  
وقال الشَّماخ<sup>2</sup>:

إِذَا الْأَرْضُ تَوَسَّدَ أَبْرَدِيَهُ... خُدُودُ جَوَازِيءٍ بِالرَّمْلِ عَيْنِ  
أبرداه<sup>3</sup>: الظلُّ والفيءُ، يريدُ وقتَ نصفِ النَّهارِ، وكانَ الطُّبَاءُ في بعضِ ذلكِ الوقتِ كانتَ في ظِلِّ ثُمَّ زالتِ  
الشمسُ فَتَحَوَّلَ الظِّلُّ فَصَارَ فَيئًا فَحَوَّلَتْ خُدُودُهَا).

✓ وقال الحريري في درة الغواص: (ص 109-110 رقم 78): (ويقولون: جلستُ في فيءِ الشجرة،  
والصوابُ

أن يُقال: في ظلِّ الشجرة، كما جاء في الأثر<sup>4</sup>... عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إنَّ في  
الجنةِ لشجرةٍ يسيرُ الرَّكَبُ في ظلِّها مائةَ عامٍ لا يقطعُها، اقرأوا إن شِئْتُمْ: {وَوَيْلٌ لِلْمَمْدُودِ}<sup>5</sup>؛ والعلةُ فيما ذكرناه أنَّ  
الفيءَ يُسمَّى بذلكَ لأنَّه فاءُ عندِ زوالِ الشمسِ من جانبٍ إلى جانبٍ، أي رَجَعَ، ومعنى الظلِّ، السَّترُ، ومنه اشتقاقُ  
المظلةِ، لأنَّها تَسْتُرُ من الشمسِ، وبه أيضا سُمِّيَ سوادُ اللَّيْلِ ظِلًّا، لأنَّه يَسْتُرُ كلَّ شيءٍ، فكأنَّ اسمَ الظلِّ يقعُ على ما  
يسترُ من الشمسِ، وعلى ما لا تطلُّعُ عليه، وذرى الشجرةِ يَنْتَظِمُ هذينِ الوصفينِ فانْتَظَمَهُ اسمُ الظلِّ واشتمَلَ نطاقَهُ  
عليه...).

✓ وفي التوقيف على مهمات التعاريف (490/1): (قال الراغب: الظلُّ ضدُّ الصَّحِّ وهو أعمُّ من  
الفيءِ؛ فإِنَّه

يقال: ظلُّ اللَّيْلِ وظلُّ الجَنَّةِ، ويُقال لكلِّ موضعٍ لم تَصِلْ إليه الشمسُ ظلًّا، ولا يُقالُ الفيءُ إلا لما زالَ عنه الشمسُ).

1 - قال ابن بري: ذكر النَّحَّاسُ أنَّ الروايةَ في البيتِ: (يَفِيءُ عليها الطَّلُحُ) ويروى بإسنادٍ ذكره أنَّه وفدَ قومٌ من اليمنِ على النَّبيِّ  
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالوا: يا رسولَ الله أحيانا اللهُ ببيتينِ من شعرِ امرئِ القيسِ بنِ حُجر. قال: وكيف ذلك؟ قالوا: أقبَلْنَا تُرِيدُكَ  
فَضَلَّنا الطَّرِيقَ فَبَقِينَا ثَلَاثًا بِغَيْرِ مَاءٍ، فَاسْتَظَلَلْنَا بِالطَّلُحِ وَالسَّمَرِ. فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ مُتَلَثِّمٌ بِعِمَامَةٍ، وَتَمَثَّلَ رَجُلٌ بِبَيْتَيْنِ وَهُمَا:

ولما رأت أن الشريعة هُمها \*\*\* وأن البياض من فرائضها دامي

تيممت العين التي عند ضارج \*\*\* يفيء عليها الطلح، عرْمَضُها طامي

فقال الرَّكَبُ: مَنْ يقولُ هذا الشُّعْرَ؟ قال: امرؤُ القيسِ بنِ حُجر. قال: والله ما كَذَبَ، هذا ضارجٌ عندكم. قال: فَجَثَوْنَا على  
الرُّكَبِ إلى مَاءٍ، وَعَلَيْهِ العَرْمَضُ يَفِيءُ عَلَيْهِ الطَّلُحُ فَشَرَبْنَا رَيْنًا وَحَمَلْنَا ما يَكْفِينَا وَيُلْعِنُ الطَّرِيقَ. فقال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " ذلك  
رجلٌ مذكورٌ في الدُّنيا شريفٌ فيها، مَنْسِيٌّ في الآخرةِ حَامِلٌ فيها. يَحْيَى يومَ القِيامةِ مَعَهُ لَوَاءُ الشُّعْرَاءِ إلى النَّارِ ". - عن تاج العروس (6  
81/ ضرج) -

والحديثُ أورده الألبانيُّ في ضعيفته (6/ 482 - 484 رقم 2930) وقال: إسناده واهٍ جدًا .

2 - ديوانه (ص 331 المقطوعة 18 رقم 20).

3 - سُمِّيَا بذلكَ لبردهما .

4 - أخرجه البخاريُّ (13/ 235 رقم 6552 فتح)، ومسلم (9/ 17/ 167 نووي).

5 - الواقعة/30.

✓ وجاء في شرح ديوان الحماسة (2/ 1377): (وقال أبو القمقام الأسدي: ...

سَقِيًّا لِظِلِّكَ بِالْعَشِيِّ وَبِالضُّحَى ... وَلِبَرْدِ مَائِكَ وَالْمِيَاهِ حَمِيمٌ

... كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُجْعَلَ الْفَيْءَ لِلْعَشِيِّ، وَالظِّلَّ لِلضُّحَى كَمَا فِي قَوْلِ الْآخِرِ<sup>1</sup>:

فَلَا الظِّلُّ مِنْ شَمْسٍ<sup>2</sup> الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ ... وَلَا الْفَيْءَ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ

وَلَكِنَّهُ جَعَلَ الْفَيْءَ ظِلًّا لِمُشَابَهَتِهِمَا فِي نَظَرِ الْعَيْنِ (...).

✓ وفي الفروق اللغوية (ص253): (1368 حرف الظاء/الفرق بين الظل والفيء: الظل: الفيء الحاصل

من

الحاجز بينك وبين الشمس، وقيل: هي [من<sup>3</sup> الطلوع إلى الزوال والفيء: من الزوال إلى الغروب. وقال المبرد: الفيء

ما نسخته الشمس، لأنه الرجوع، والظل: ما كان قائماً لم ينسخه ضوء الشمس، قال الشاعر:

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَعْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ \*\*\* وَلَا الْفَيْءُ مِنْ بَعْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ

فجعل الظل وقت الضحى، لأن الشمس لم تنسخه ذلك الوقت. فكل فيء ظل، وليس كل ظل فيءاً. وأهل

الجنة في ظل لا في فيء؛ لأن الجنة لا تشمس فيها. وفي التتزيل: " وَظِلٌّ مَمْدُودٌ "...).

✓ وفي معجم المقاييس في اللغة (3/ 461 كتاب الظاء/ظل) قال ابن فارس: (... فالظل: ظل الإنسان

وغيره، ويكون بالعداء والعشي، والفيء لا يكون إلا بالعشي).

✓ وفي تاج العروس (29/ 402 ظل ل ل): (وقال أبو حيان في ظلل: هذه المادة بالطاء إن أفهمت سترًا أو

إقامة

أو مصيراً، فتناول ذلك كلمات كثيرة منها الظل، وهو ما استترت عنه الشمس ج: ظلال بالكسر، وظلول،

وأظلال، وقد جعل بعضهم للجنة فيءاً غير أنه قيده بالظل، فقال يصف حال أهل الجنة وهو النابغة الجعدي رضي

الله تعالى عنه:

فَسَلَامٌ إِلَيْهِ يَعْذُو عَلَيْهِمُ \*\*\* وَفُيُوءُ الْفِرْدَوْسِ ذَاتِ الظَّلَالِ

وقال كثير:

لَقَدْ سِرْتُ شَرْقِيَّ الْبِلَادِ وَغَرْبَهَا \*\*\* وَقَدْ ضَرَبْتَنِي شَمْسُهَا وَظُلُّوْهَا

وقال أبو الهيثم: الظل كل ما لم تطلع عليه الشمس، والفيء لا يدعى فيءاً إلا بعد الزوال إذا فاءت الشمس،

أي رجعت إلى الجانب الغربي، فما فاءت منه الشمس وبقي ظلاً فهو فيء، والفيء شرقي، والظل غربي (...).

ويتعلق بهذا المبحث جملة من الفوائد، تم قنصها من تاج العروس للزبيدي - رحمه الله - وهي:

1 - حميد بن ثور .

2 - ويروى: برد .

3 - كلمة (من) ساقطة، والسياق يقتضيها .

- أ- (... وقالوا: ظلُّ الجنَّةِ ولا يُقالُ: فيئُها لأنَّ الشَّمْسَ لا تُعاقِبُ ظلَّها فيكونُ هناكَ فيئٌ، إنَّما هي أبداً ظلٌّ؛ ولذلك  
قالَ عزَّ وجلَّ: " أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا " أرادَ: وظلُّها دائماً أيضاً<sup>1</sup>.
- ب- (وقالَ الرَّاعِبُ: وقد يُقالُ ظلٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ ساتِرٍ مَحْمُوداً كانَ أو مَذْمُوماً فَمِنَ المَحْمُودِ قولُه عزَّ وجلَّ: " وَلَا الظِّلُّ وَلَا الحَرُورُ "، ومن المذموم قولُه تعالى: " وَظِلٌّ مِّنْ يَحْمُومٍ " )<sup>2</sup>.

### ويراجع:

1. أساس البلاغة (ص 351 ع 1).
2. إصلاح المنطق (1/ 150، 320).
3. الإفصاح في فقه اللغة (ص 464 ع 2).
4. أنيس الفقهاء (1/ 73).
5. بلوغ الأرب في أحوال العرب (3/ 224).
6. تاج العروس (1/ 354 - 355، 357 - 359) و (29/ 402 - 403).
7. تحرير ألفاظ التنبيه (ص 50).
8. تطهير اللغة (1/ 2/ 19).
9. التعريفات (ص 186، 218).
10. التوقيف على مهمات التعاريف (1/ 490).
11. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (1/ 280 - 281).
12. الصَّحاح (1/ 63 - 64 فياً) و (5/ 1755 - 1756 ظلل).
13. غريب الحديث لابن قتيبة (1/ 2289).
14. غريب الحديث للخطَّابي (1/ 185).
15. غريب القرآن (ص 43).
16. الفروق اللغويَّة (ص 253 رقم 1366 حرف الظَّاء/الفرق بين الظلِّ والفيء).
17. فصيح ثعلب (ص 169).
18. القاموس المحيط (ص 48 الفيء) و (ص 1028 الظل).
19. الكامل في اللغة والأدب (2/ 77).

1 - (1/ 7281 - 7282 ظل ل ل).

2 - (1/ 7282 ظل ل ل).

20. كتاب العين (8/ 150 باب الظاء واللام) و (8/ 406 باب اللّيف مع الفاء).
  21. لسان العرب (1/ 124 - 126 فياً) و (11/ 419 ظلل).
  22. مختار الصحاح (ص 404 ظلل) و (ص 516 ف ي أ).
  23. المزهرة (ص 319 - 320 التّوع 29/ معرفة العام والخاصّ - الفصل الأوّل).
  24. المصباح المنير (ص 230 ظ ل ل).
  25. المطالع على أبواب المقنع (1/ 65، 219).
  26. معجم البلدان (1/ 74 و 3/ 208).
  27. المعجم الوسيط (ص 577 ع 1) و (ص 707 ع 2-3).
  28. المغرب (3/ 153 - 154).
  29. التّهاية (3/ 159).
-

66- هُوَ خَيْرٌ<sup>1</sup> مِنْهُ لَا أَخِيرُ، وَ شَرٌّ مِنْهُ لَا أَشْرُ<sup>2</sup>: (ويقولون: فلانٌ أشْرُ من فلانٍ، والصَّوابُ أن يقال: هو

شَرٌّ من فلانٍ بغير ألف، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾<sup>3</sup> وعليه قول الرَّاجز<sup>4</sup>:

إِنَّ بَنِي لَيْسَ فِيهِمْ بَرٌّ \* وَأُمَّهُمْ مِثْلُهُمْ أَوْ شَرٌّ

إِذَا رَأَوْهَا نَبَحْتَنِي هَرُّوا

... وكذلك يقال: فلانٌ خَيْرٌ من فلانٍ بحذف الهمزة، لأن هاتين اللفظتين كثر استعمالهما<sup>5</sup> في الكلام،

فحذفت هَمْزُهُمَا للتخفيف<sup>6</sup>، ولم يلفظوا بهما إلا في فعل التعجب خاصة، كما صححوا فيه المعتل فقالوا: ما أخير

زيداً وما أشْرَ عمراً، كما قالوا: ما أقولَ زيداً!. وكذلك أُنبِت الهمزة في لفظ الأمر فقالوا: أخيرَ بزيدٍ، وأشْرِرَ

بعمرو، كما قالوا: أقولُ به؛ والعلة في إثباتها في فعلَي التعجب والأمر؛ أن استعمال هاتين اللفظتين اسماً أكثر من

استعمالهما فعلاً، فحذفت في موضع الكثرة، وبقيت على أصلها في موضع القلة، فأما قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ

غَدًا مِنَ الكَذَابِ الأَشْرُ﴾<sup>7</sup> فقد لُحِنَ فيها، ولم يُطابِقْهُ أحدٌ عليها<sup>8</sup>.

1 - و(خير) لا تُثَنَّى ولا تُجمع. تقول: هو خير الناس، هي خير الناس، هما خير الناس (تذكيراً وتأييماً)، هم خير الناس، هنَّ

خير الناس.

2 - هذا الإيقاظ المتعلق بهاتين اللفظتين إنما هو خاصٌ بورودهما بصيغة التفضيل ليس غير .

3 - قد جرى القرآن الكريم على هذا السنن في توظيف هاتين الكلمتين، في مواضع عدّة، ولعلها تنحصر فيما يلي: البقرة/54،

61، 103، 184، 197، 216، 220، 221، 263، 271، 280. وآل عمران/54، 110، 150،

157، 178، 180، 198. والنساء/25، 59، 77، 128. والمائدة/60، 114. والأنعام/32،

57. والأعراف/12، 26، 85، 87، 89، 155، 169. والأنفال/19، 22، 30، 55. والتوبة/3، 41،

109. ويونس/58، 109. وهود/86. ويوسف/39، 57، 59، 64، 77، 80، 109. والتحل/30، 95،

126. والإسراء/35. والكهف/44، 46، 95. ومريم/73، 75، 76. وطه/73، 131. والأنبياء/89. والحج/30،

58. والمؤمنون/29، 72، 109، 118. والنور/11، 27، 60. والفرقان/3، 15، 24. والتمل/36، 59،

89. والقصاص/26، 60، 80، 84. والعنكبوت/16. والرّوم/38. وسبأ/39. والصفّات/62. و

ص/76. وفصلت/40. والشورى/36. والزّحرف/32، 52، 58. والدّخان/37. والقمر/43.

والمجادلة/12. والصفّ/11. والجمعة/9، 11. والمزمل/20. والأعلى/17. والضحى/4. والقدر/3. والبيّنة/6 - 7 .

4 - هو أعشى بن مازن بن عمرو بن تميم كما في: المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء للآمدي (ص 18 رقم 18 باب الهمزة).

5 - لسان العرب (4/ 400 ع 1-2) .

6 - وكان الأصل فيهما: أخيرٌ وأشْرَر. قال في الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 491): " ... لأنّ الأصل أخيرٌ منك وأشْرَر

منك إلا أنّهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا إحدى الرّاءين في الأخرى من قولهم شَرُّ منك لِفلاً يجتمع حرفان متحرّكان من

جنس واحد في كلمة واحدة لأنّ ذلك ما يستثقل في كلامهم ... " . وبعثه قال في اللّباب في علل البناء والإعراب (1/ 447)، ومجمع

الأمثال (1/ 47) .

7 - القمر/26 .

8 - دُرّة الغواص (ص 47 - 48 رقم 33) .



وأكثرُ من لاكتُ ألسنتهم هذا الغلط، حتى راق لهم ذلك، في مصنفاتهم، نثرًا وشعرًا، المولّدون، ومن حذا  
حذوهم من الخلف، وإنّ تتبّع مقالاتهم، فيه هدرٌ للزمن (العمر) فيما لا يُجدي، وليس يخفى على البصير محلهم من  
الإعراب من حيث الاحتجاج بملفوظ ألسنتهم شعرًا ونثرًا.

وهذا الذي نبهنا وأرشدنا إليه هو مقول العرب، والمختارُ عند الجماهير من أئمة اللغة وأرباب البيان؛ ومن ثمّ  
جاءَ هذا الإيقاظ؛ صيانة للسان من شطَط القول، ودرأً للقلم من زيغ الرسم.

ولك أن تطالع شيئاً من منقول كلام علماء العربية فيما يلي:

1. قال في المزهَر (ص182 - 183): (ويقال: هو أخيرُ منه في لغةٍ رديئةٍ والشائعُ خيرُ منه بلا همز... ولا  
يقال: أشرُ الناس إلا في لغةٍ رديئةٍ). وقال في (ص243): (ومما لا يُهمزُ والعامّةُ تهمزه... وخيرُ الناسِ وشرُّ الناسِ).

2. قال في اللسان (4/ 264 ع1-2): " وهو خيرُ منك وأخيرُ... وقال الله تعالى: (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ

حَسَانٌ)؛ قال

الأخفش: إنه لما وصّفَ به؛ وقيل: فلانٌ خيرٌ، أشبه الصفات فأدخلوا فيه الهاء للمؤنث ولم يريدوا به أفعال؛ وأنشد أبو  
عبيدة لرجل من بني عديّ تميمٍ جاهليّ:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَّلَاتِ \* رَبَّلَاتٍ هِنْدٍ خَيْرَةَ الْمَلَكَاتِ

فإن أردتَ معنى التّفضيل قلت: فلانةٌ خيرُ الناسِ ولم تقل خيرةً، وفلانٌ خيرُ الناسِ ولم تقل أخيرُ، لا يُثنى ولا  
يُجمع لأنّه في معنى أفعال... "

وقال في (4/ 400 ع1-2): " وهو شرُّ منك، ولا يُقال أشرُّ، حذفوه لكثرة استعمالهم إيّاه، وقد حكاه  
بعضهم. ويقال: هو شرُّهم وهي شرُّهنّ ولا يقال هو أشرُّهم... وهو شرُّ الناسِ؛ وفلان شرُّ الثلاثة وشرُّ الاثنين. وفي  
الحديث: ولد الزنا شرُّ الثلاثة...

3. المغرب (1/ 438): " شرر: قوله: (أسوأُ الطلاق وأشرُّه) الصوابُ: وشرُّه، يقال هذا خيرٌ من ذاك،

وذاك شرٌّ من

هذا، وأمّا أخيرٌ وأشرُّ فقياسٌ متروكٌ "

4. أدب الكاتب (ص286 - 287): " باب ما لا يُهمزُ والعوامُ تهمزه... وفلانٌ خيرُ الناسِ وشرُّ الناسِ

ولا

يقال: أخيرٌ ولا أشرٌّ "

5. الصّحاح (2/ 652 خير): "... فإن أردتَ معنى التّفضيل قلت: فلانةٌ خيرُ الناسِ ولم تقل: خيرةً، وفلانٌ

خيرُ الناسِ ولم تقل: أخيرٌ. لا يُثنى ولا يُجمع، لأنّه في معنى أفعال. وأمّا قول الشاعر سبّرة بن عمرو الأسديّ يرثي

عمرو ابن مسعود وخالد بن نضلة: (الطويل)

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بَخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ \* بَعْمَرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

فإنما ثناه لأنه أراد: خَيْرِي فحففه، مثل مَيِّت ومَيِّت، وهَيِّن وهَيِّن ."

وقال في (2/ 695 شرر): " وفلان شرُّ النَّاسِ، ولا يقال أشرُّ النَّاسِ إلا في لغة رديئة ."

6. إصلاح المنطق (1/ 307): "وتقول: فلانٌ خيرُ النَّاسِ وفلانٌ شرُّ النَّاسِ ولا تقل: أحيِرُ النَّاسِ ولا أشرُّ النَّاسِ ."

7. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص234 سورة الفلق): " فإن قال قائلٌ: جميع ما في كلام العرب أَفْعَلُ

من كذا في معنى التفاضل يَجِيءُ بالألف نحو قولك زيدٌ أفضلٌ من عمروٍ وزيدٌ أكتبُ من خالدٍ إلا في خيرٍ وشرٍّ فإنهم قالوا: زيدٌ خيرٌ من عمرو، وشرٌّ من عمرو، ولم يقولوا: أخيرٌ، ولا أشرُّ، فلم أسقطوا الألف من هذين؟ فقلُّ لعلَّتين: إحداهما أن خيرًا وشرًّا كثر استعمالهما فحذفت ألفهما وقال الأخفش: جميع ما يُقال فيه أَفْعَلُ من كذا لا ينصرف إلا خيرًا وشرًّا فإنهما ينصرفان فحذفت ألفهما إذ فارقا نظائرها ."

8. تاج العروس (12/ 154): " يقال: هو شرُّ منك، ولا يقال: هو أشرُّ منك، قليلة أو رديئة، القول الأول نَسَبَهُ

القيومي إلى بني عامر، قال: و قُرِيءَ في الشَّاذِّ: ﴿مَنْ الكَذَابُ الأَشْرُّ﴾ على هذه اللُّغة... ."

9. معجم القواعد العربية (ص249 باب الخاء): " خيرٌ و شرٌّ: يأتي هذا اللَّفْظُ اسم تفضيل على وزن (أَفْعَلُ)

لكثرة الاستعمال نحو: العِلْمُ خيرٌ من المال. وهذا هو الأكثر، وقد يُستعمل قليلاً على وزن (أَفْعَلُ) أي (أخير) ومثله (أشر) ."

وقال في (ص31 باب الهمزة): " اسمُ التَّفضيلِ وعمله: ... وقد حُذفت همزة (أَفْعَلُ) من ثلاثة ألفاظ هي:

(خير و شرٌّ و حبٌّ) لكثرة الاستعمال نحو: هو خير منه، والظالم شرُّ النَّاسِ... وقد جاءت (خيرٌ و شرٌّ) على الأصل (أخيرٌ و أشرٌّ) قال رؤبة:

بلالٌ خيرُ النَّاسِ و ابنُ الأَخيرِ

وقرأ أبو قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنْ الكَذَابُ الأَشْرُّ﴾ (الآية 26 من سورة القمر 54)... ."

ولنستعرض الآن شيئاً من كلام العرب في توظيف هاتين الكلمتين (خير) و (شر) من غير تحليتهما بالألف.

فمما قيل في (الشر):

1. عمرو بن كلثوم<sup>1</sup>:

و ما شرُّ الثلاثة أمِّ عمرو \* بصاحبك الذي لا تصحيبنا

2. لبيد بن ربيعة<sup>1</sup>:  
فاقطعُ لبانةً من تعرّضَ وصلُّه \* و لشرُّ واصلِ خلةٍ صرامها
3. عروة بن الورد<sup>2</sup>:  
دَعِينِي<sup>3</sup> لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي \* رأيتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ
4. السَّمُوَال<sup>4</sup>:  
و كَتِيبَةٌ أَدْنَيْتُهَا لِكِتِيبَةٍ \* و مُضَاغِنٍ صَبَّحَتْ شَرَّ صَبَاحِ
5. زهير<sup>5</sup>:  
و إِمَّا أَنْ يَقُولُوا: قَدْ أَبِينَا \* فشرُّ مَوَاطِنِ الْحَسَبِ الْإِبَاءُ
6. زهير<sup>6</sup>:  
تَعَلَّمَ أَنْ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ \* يُنَادَى فِي شِعَارِهِمْ يَسَارُ  
و لولا عَسْبُهُ لَرَدَدْتُموه \* و شرُّ مَنِيحَةٍ عَسْبٌ مُعَارُ
7. طرفة<sup>7</sup>:  
ولا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أُسْرُقُهَا \* عنها غَنَيْتُ، و شَرُّ النَّاسِ مَنْ سَرَقَا
8. سنان بن أبي حارثة<sup>8</sup>:  
وإِنِّي لَشَرُّ النَّاسِ إِنْ لَمْ أُبْثِّهِمْ \* على آلِهِ حَدْبَاءَ نَاتِيَةِ الظَّهْرِ
9. عروة بن الورد<sup>9</sup>:  
أَقِيمُوا بَنِي لُبْنَى صُدُورَ مَطِيئِكُمْ \* فَإِنَّ مَنَايَا الْقَوْمِ شَرُّ مِنْ الْهَزْلِ
10. جرير<sup>10</sup>:

1 - شرح المعلقات السبع (ص226 رقم 20) .

2 - ديوانا عروة بن الورد والسَّمُوَال (ص45)، ومحاضرات الأدباء (1/ 2/ 503). قال الرَّاعِب: وقيل: ما روي أجود من قول عروة في ذمّ الفقر .

3 - في محاضرات الأدباء (1/ 2/ 503): (ذريبي) بدل (دعيني) .

4 - ديوانا عروة بن الورد و السَّمُوَال (ص87) .

5 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص12) .

6 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص33) .

7 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص70) .

8 - محاضرات الأدباء (2/ 3/ 152) .

9 - محاضرات الأدباء (2/ 3/ 190) .

10 - محاضرات الأدباء (1/ 2/ 503)، ديوانه (1/ 178 المقطوعة 17 رقم 6).

تَرَادَفَهُمْ فَقَرُّ قَدِيمٍ وَذِلَّةٌ \* وَشَرُّ الرَّدِيفَاتِ الْمَذَلَّةُ وَالْفَقْرُ

11. حاتم الطائي<sup>1</sup>:

وَشَرُّ الصَّعَالِيكَ الَّذِي هُمُّ نَفْسِهِ \* حَدِيثُ الْعَوَانِي وَاتِّبَاعُ الْمَآرِبِ

وَمَا قِيلَ فِي (الخير):

12. الخنساء<sup>2</sup>:

جَلِيدٍ كَانَ خَيْرَ بَنِي سُلَيْمٍ \* كَرِيمِهِمُ الْمَسُودِ وَالْمَسُودِ

13. الخنساء<sup>3</sup>:

وَقُولِي إِنَّ خَيْرَ بَنِي سُلَيْمٍ \* وَفَارِسَهُمْ بِصَحْرَاءِ الْعَقِيقِ

14. الخنساء<sup>4</sup>:

عَيْنِي جُودًا بَدَمَعٍ غَيْرِ مَنْزُورٍ \* وَأَعْوِلًا! إِنَّ صَخْرًا خَيْرٌ مَقْبُورِ

15. الخنساء<sup>5</sup>:

خَيْرُ الْبَرِيَّةِ فِي قَرَى \* صَخْرٌ وَأَكْرَمُهُمْ فِعَالًا

16. الخنساء<sup>6</sup>:

عَلَى خَيْرٍ مَا يَنْدُبُ الْمُعُولُونَ \* وَالسَّيِّدِ الْأَيْدِ الْأَفْضَلِ

17. عروة بن الورد<sup>7</sup>:

فَلَلَمُوتُ خَيْرٌ لَلْفَتَى مِنْ حَيَاتِهِ \* فَفَقِيرًا، وَمِنْ مَوْلَى تَدَبُّ عَقَارِبِهِ

18. عروة<sup>8</sup>:

أَقِيمُوا بَنِي لُبْنَى صَدُورَ رِكَابِكُمْ \* فَكُلُّ مَنَايَا النَّفْسِ خَيْرٌ مِنَ الْهَزْلِ

19. السَّمْوَالُ<sup>9</sup>:

عَلَوْنَا إِلَى خَيْرِ الظُّهُورِ وَحَطْنَا \* لِوَقْتِ إِلَى خَيْرِ الْبُطُونِ نُزُولُ

1 - ديوان حاتم الطائي شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي (ص 60 المقطوعة 33)

2 - ديوانها (ص 38) .

3 - ديوانها (ص 103) .

4 - ديوانها (ص 65) .

5 - ديوان (ص 116) .

6 - ديوانها (ص 116) .

7 - ديوانا عروة بن الورد و السَّمْوَالُ (ص 19) .

8 - ديوانا عروة بن الورد و السَّمْوَالُ (ص 54) .

9 - ديوانا عروة بن الورد و السَّمْوَالُ (ص 91) .

20. زهير<sup>(1)</sup>:

يَنْعُونَ خَيْرَ النَّاسِ عِنْدَ شَدِيدَةٍ \* عَظُمَتْ مُصِيبَتُهُ هُنَاكَ وَ جَلَّتْ

21. زهير<sup>(2)</sup>:

دَعَا ذَا وَ عَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرَمٍ \* خَيْرِ الْبُدَاةِ وَ سَيِّدِ الْحَضْرِ

22. زهير<sup>(3)</sup>:

أَقِيمِي أُمَّ كَعْبٍ وَ إِطْمِئِنِّي \* فَإِنَّكَ مَا أَقَمْتِ بِخَيْرِ دَارِ

23. زهير<sup>(4)</sup>:

بَلْ إِذْ كُرُنَ خَيْرَ قَيْسٍ كُلِّهَا حَسَبًا \* وَ خَيْرَهَا نَائِلًا وَ خَيْرَهَا خُلُقًا

24. زهير<sup>(5)</sup>:

هَمْ خَيْرٌ حَيٌّ مِنْ مَعَدٍّ عَلِمْتُهُمْ \* لَمْ نَائِلٌ فِي قَوْمِهِمْ وَ لَمْ فَضْلٌ

....

رَأَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ \* فَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو

25. زهير<sup>(6)</sup>:

فَأَصْبَحْتُمَا مِنْهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ \* سَبِيلُكُمْ فِيهِ، وَ إِنْ أَحْزَنْتُمَا سَهْلٌ

26. زهير<sup>(7)</sup>:

فَأَصْبَحْتُمَا مِنْهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ \* بَعِيدَيْنِ فِيهَا مِنْ عُقُوقٍ وَ مَأْتَمٍ

27. طرفة بن العبد<sup>(8)</sup>:

وَ أَنْتِ أَمْرٌ مَنَّا وَ لَسْتَ بِخَيْرِنَا \* جَوَادًا عَلَى الْأَقْصَى وَ أَنْتِ بِخَيْلٍ

28. طرفة<sup>(9)</sup>:

خَيْرٌ مَا تَرَعُونَ مِنْ شَجَرٍ \* يَابِسُ الطَّحْمَاءِ أَوْ سَحْمُهُ

1 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 17).

2 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 27).

3 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 35).

4 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 41).

5 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 61).

6 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 62).

7 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 79).

8 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 80).

9 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 85).

29. طرفة<sup>(1)</sup>:

خَيْرٌ حَيٌّ مِنْ مَعَدِّ عُلُمُوا \* لِكَفِيِّ وَ لِجَارٍ وَ ابْنِ عَمِّ

30. حاتم الطائي<sup>2</sup>:

9- فَأَطَعْمْتُهُ مِنْ كَبْدِهَا وَ سَنَامِهَا \* شِوَاءً وَ خَيْرُ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ.

وهذا النقل إنما يُراد به أن العرب جرت على هذا السنن في الكلام بخصوص هاتين اللفظتين. ولنعرِّج الآن إلى بعض ما ثبت من الأحاديث الصحيحة بخصوص هاتين اللفظتين، علماً أنه قد يكون للفظ الواحد روايتان إحداهما أفصح من الأخرى؛ فلا مناص حينئذ من حمل الفصيحة على الأفصح؛ لما عُلم من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أفصح من نطق بالضاد. ومن الأولى في ذلك ورود روايتين إحداهما من فصيح الكلام، والأخرى خارجة عن الفصيح.

وإن تَبَّعَ الأحاديث الصحيحة الجارية على هذا السنن في توظيف هاتين اللفظتين: (خير) و(شر) كثيرة جداً. لكن الذي يعيننا هو تلك الأحاديث الصحيحة<sup>3</sup> التي وردت فيها هاتان اللفظتان على غير اللغة العالية (الأفصح)، على اعتبار أنها لا تخرج عن كونها فصيحة. وإلا فإني اعتبرها من التغيير<sup>4</sup> الطاريء عليها؛ وكان ذلك نتيجة تحويز العلماء لرواية الحديث بالمعنى. وليس يخفى على الخبير برجال الحديث أنه كان فيهم عددٌ كبيرٌ أصولهم غير عربية (أعاجم). وهم من رجال الحديث وعلمائه المتخصصين فيه؛ فليس يبعد - إذا كان الأمر كما وصفت - أن يتسرَّب إليهم - رحمهم الله تعالى - شيءٌ من الكلم غير الفصيح حال روايتهم للحديث بالمعنى<sup>5</sup>.

وبعد مطالعة شيء من تلك الأحاديث تبين لي أنه ما من حديث وردت فيه لفظة، ليست من فصيح الكلم؛ إلا ورُويت على اللفظ الفصيح في حديث آخر. يدلُّك على صواب هذه الدعوى الأمثلة التالية:

1. حديث: (وَلَدُ الزُّنَا أَشْرُّ الثَّلَاثَةِ)<sup>6</sup>. رواه أحمد في المسند (2/ 311 رقم 8084) و (6/ 109 رقم

1 - ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 90) .

2 - ديوان حاتم الطائي شرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي (ص 137 زيادات الديوان - ما نُسبَ لحاتم و لغيره المقطوعة

121): "

3 - و أمَّا الأحاديث الضعيفة؛ فإني لم أرفع لها رأساً؛ لما عُلم من عدم جواز اعتبارها في الأحكام الشرعية والعقدية، وكذا مباحث

اللغة العربية.

4 - نعم، هو لا يخل بالمعنى .

5 - وهذا الموضوع: (مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في اعتبار مفردات اللغة وتأسيس القواعد النحوية) بحاجة إلى بحث و

دراسة متأنية. فعسى أن أوفق - أو غيري من الأفاضل - لذلك في قادم الأيام إن شاء الله تعالى .

6 - قال في اللسان (4/ 400 ع 2): " قيل: هذا جاء في رجل بعينه كان مؤسوماً بالشر. وقيل: هو عامٌّ؛ وإنما صارَ وَلَدُ الزُّنَا

شَرٌّ مِنْ وَالِدِيهِ لِأَنَّهُ شَرُّهُمْ أَصْلًا، وَنَسَبًا، وَوِلَادَةً؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ، وَهُوَ مَاءٌ خَبِيثٌ. وقيل: لِأَنَّ الْحَدَّ يُقَامُ عَلَيْهَا فَيَكُونُ

تَمْحِصًا لهما، وهذا لا يُدْرَى مَا يُفَعَّلُ بِهِ فِي ذُنُوبِهِ "

24828) بلفظ (أشْر).

لكن، رواه في المستدرک (2/ 234 رقم 2855)، وفي الفردوس بمأثور الخطاب (3/ 390 رقم 7130)

بلفظ (شَر).

2. حديث: (... أن النبي صَلَّى الله عليه وسلم رأى على بعض أصحابه خائماً من ذهب فأعرض عنه فألقاه واتخذ

خائماً من حديد. قال: فقال هذا أشْر؛ هذا حليّة أهل النار. فألقاه واتخذ خائماً من ورق فسكت عنه). رواه الإمام أحمد في المسند (6393 مسند المكثرين من الصحابة)، و(2/ 179 رقم 6680)، والعقيلي في الضعفاء (4/ 192)<sup>1</sup> بلفظ (أشْر).

لكن رواه البخاري في الأدب المفرد (1/ 352 رقم 1021)<sup>2</sup> بلفظ (شَر).

3. حديث: (نهى أن يشرب الرجل قائماً. قال قتادة فقلنا: فالأكل. فقال: ذاك أشْر أو أحبُّ) رواه مسلم في

صحيحه (7/ 13/ 194 - 195 الأشربة/نووي<sup>3</sup>)، وغيره، بلفظ (أشْر).

لكن، رواه أبو عوانة في مسنده (5/ 150 - 151) بلفظ (شَر أو أحبُّ/رقم 8194)، وبلفظ

(أشدّ/رقم 8195).

4. حديث: (إن من أشْر<sup>4</sup> الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته و تفضي إليه ثم ينشر سريها)

وهذا الحديث من العامّ المخصوص، وقد أورده العلامة الألباني في سلسلته الذهبية أعني: الصححة (2/ 276 - 280 رقم 672). ومما قال في توجيهه: " فالأولى تفسيره بقول سفيان: إذا عملَ بعملِ أبيه ... وهذا التفسير وإن لم يثبت رفعه؛ فالأخذ به لا مناص منه؛ كي لا يتعارض الحديث مع التصوص القاطعة في الكتاب والسنة؛ أن الإنسان لا يؤخذ بجرم غيره. وراجع لهذا المعنى الحديث (1287) من الكتاب الآخر [الضعيفة] ".

1 - الحديث ضعيف السند، واعتمده العلامة الألباني كشاهد لحديث عبد الله بن عمرو. - آداب الزفاف ص 217 هامش 2 -

2 - آداب الزفاف (217): حسن .

3 - قال النووي (7/ 13/ 196 - 197): وقوله (قال قتادة قلنا "يعني لأنس" فالأكل قال أشْر و أحبُّ). هكذا وقع في

الأصول أشْر بالألف والمعروف في العربية شَرُّ بغير ألف وكذلك خَيْرٌ. قال الله تعالى: ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾ وقال تعالى: ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا ﴾. ولكن هذه اللفظة وقعت هنا على الشك فإنه قال: أشْر و أحبُّ فشك قتادة في أن أنسا قال أشْر أو قال أحبُّ؛ فلا يثبت عن أنس أشْر بهذه الرواية؛ فإن جاءت هذه اللفظة بلا شك وثبتت عن أنس فهو عربي فصيح؛ فهي لغة وإن كانت قليلة الاستعمال. ولهذا نظائر مما لا يكون معروفاً عند التحويين وجارياً على قواعدهم وقد صحت به الأحاديث؛ فلا ينبغي رده إذا ثبت بل يقال: هذه لغة قليلة الاستعمال ونحو هذا من العبارات؛ وسببه أن التحويين لم يحيطوا إحاطةً قطعيةً بجميع كلام العرب؛ ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره عن العرب كما هو معروف. والله أعلم .

4 - قال النووي (5/ 10/ 8): " قال القاضي: هكذا وقعت الرواية أشْر بالألف وأهل النحو يقولون: لا يجوز أشْر وأخبر وإنما

يقال هو خيرٌ منه وشَرٌّ منه. قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللعين جميعاً وهي حجة في جوازهما جميعاً وأنهما لغتان . "

رواه مسلم<sup>1</sup> في النكاح من صحيحه (5/ 10/ 8 رقم 123-1437 نووي).

لكن، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (39/ 4) بلفظ (شر)، وبه أورده في نيل الأوطار (3/ 6/ 199) وقال:  
رواه أحمد ومسلم، وحكاها المناوي في فيض القدير (2/ 538). وأما أبو نعيم فقد رواها في الحلية (10/ 236 -  
237) بلفظ (شرار).

5. حديث: (أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَخْيَرِ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾). ذكره في صحيح الجامع (1/ 506 رقم 2592).

لكن، رواه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه (ج9 الأرقام: 4474 و 4647 و 4703/فتح)،  
(ورقم 5006 من كتاب فضائل القرآن/فتح)، وأحمد في المسند (3/ 450 و 4/ 211)، وأبو يعلى في مسنده  
(12/ 225) جميعهم بلفظ (أعظم). ولفظ (خير) عند أحمد (4/ 177)، وأبي يعلى (4/ 177).

6. حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (سَأَلْتُ النَّبِيَّ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ  
؟ قَالَ: إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ لَوْ قَتَبْتُهَا. قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ فَقَالَ: بِرُّ الْوَالِدَيْنِ. قُلْتُ:  
فَأَيُّ الْعَمَلِ أَشْرُّ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًا وَقَدْ خَلَقَكَ...<sup>2</sup> "رواه المروزي في البرِّ و الصلَّة (4/1)، وقال: رجال  
إسناده ثقات. وهو في المعجم الكبير (10/ 21 رقم 9811).

لكن، أورده الطبري في تفسيره (4/ 5/ 28 النساء 31) بلفظ (شر).

7. حديث أبي موسى: ((إِنِّي لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَاللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا

خَيْرًا

منها<sup>3</sup>) إلا أتيت الذي هو أخير، و تحللتها"، وفي لفظ: "إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو أخير"، وفي لفظ:  
"إلا أتيت الذي هو خير، وكفرت عن يميني".

أورده ابن القيم في زاد المعاد (3/ 565)، ثم قال: وكل هذه الألفاظ في "الصحيحين"<sup>4</sup>.

كذا حكى ابن القيم رواية الحديث باللفظتين (خير) و (أخير).

1 - الحديث ضعفه العلامة الألباني في آداب الزفاف (ص142 تحريم نشر أسرار الاستمتاع)، وضعيف الجامع (ص291 رقم

2007)، وضعيف الترغيب والترهيب (2/ رقم1240)، وغاية المرام (رقم237).

2 - تمت الحديث: "... قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك. قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني حليلة  
جارك. ثم قرأ رسول الله [صلى الله عليه وسلم]: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾  
[الفرقان/68]."

3 - اقتباس من صحيح البخاري (13/ 378/ 6649 الفتح)؛ لتكتمل صورة الحديث؛ فابن القيم - رحمه الله - لم يورد إلا

المقطع الأخير.

4 - البخاري (13/ 378/ 6649 في الأيمان: باب لا تحلفوا بأبائكم/الفتح)، ومسلم (6/ 11/ 113 في الأيمان: باب

ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه/نووي). كلاهما بلفظ (خير).



8. حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه: (أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون

في فرقة من الناس سيماهم التحالقي. قال: هم شرُّ الخلق أو من أشرُّ الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق...". رواه مسلم في كتاب الزكاة من صحيحه.

قال النووي (4/ 7/ 167): "قوله صلى الله عليه وسلم (هم شرُّ الخلق أو من أشرُّ الخلق) هكذا هو في كلِّ النسخ (أو من أشرُّ) بالألف. وهي لغة قليلة والمشهور شرُّ بغير ألف".

نعم، فقد روي الحديث بلفظ (شرُّ) بدل (أشرُّ) في: سنن أبي داود (7/ 13/ 78 - 79 رقم 4750 عون المعبود)، وظلال الجنة (ص 434 رقم 921).

9. حديث أبي العالية وفيه: (سألت أبا سعيد الخدري عن نبيذ الجر. فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن هذا الجر. قال: قلت فالجف؟ قال: ذاك أشرُّ وأشرُّ). رواه أحمد في المسند (3/ 66 رقم 11651).

لكن، رواه أبو يعلى في مسنده (2/ 479 رقم 1307) بلفظ (شرُّ).

10. حديث: (اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشرُّ منه، حتى تلقوا ربكم). رواه البخاري

في

صحيحه (14/ 512 رقم 7068 باب: لا يأتي زمان إلا والذي بعده شرُّ منه/فتح). كذا بلفظ (أشرُّ منه).

لكن، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (14/ 513): (قوله "أشرُّ منه" كذا لأبي ذرٍّ والتسفي، وللباقين بحذف الألف، وعلى الأول شرح ابن التين فقال: كذا وقع "أشرُّ" بوزن أفعل، وقد قال في الصحاح: فلان شرُّ من فلان ولا يُقال: أشرُّ إلا في لغة رديئة<sup>1</sup>، ووقع في رواية محمد بن القاسم الأسدي عن الثوري ومالك بن مغول ومسرور وأبي سنان الشيباني أربعتهم عن الزبير بن عدي بلفظ "لا يأتي على الناس زمان إلا شرُّ من الزمان الذي كان قبله، سمعت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم" أخرجه الإسماعيلي، وكذا أخرجه ابن منده من طريق مالك بن مغول بلفظ "إلا وهو شرُّ من الذي قبله". وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير [1/ 319 رقم 528 من اسمه علي] من رواية مسلم ابن إبراهيم عن شعبة عن الزبير بن عدي وقال: تفرّد به مسلم عن شعبة).

وبعد، فلعل في هذا التمثيل غنية؛ للذي لأجله كان هذا العرض. ولنتحوّل إلى استنطاق بعض الآثار المشتملة على هذه اللفظة (أشرُّ) و (أخير)؛ بغية الوقوف على مدى ثبوتها فيها؛ ومن ثم الخروج بحكم قد يكون أقرب إلى الصواب. فمنها:

1. أثر ابن مسعود رضي الله عنه قال: " أشرُّ الليالي والأيام والشهور والأزمنة أقربها إلى الساعة ". رواه نعيم

بن

حماد في الفتن (2/ 650 رقم 1831).

لكن، رواه عنه أيضاً في (1/ 45 رقم 64) بلفظ: "... إنَّ شرَّ الليالي والأيام والشهور والأزمنة أقربها إلى

الساعة ".

2. الكبائر<sup>1</sup> (ص90/الكبيرة 20-القمار): " وسئِلَ ابنُ عمر رضي الله عنهما عن الشَّطرنج فقال: هي أشرُّ

مِن

التَّردِّ ".

لكن، الأثر رواه في السنن الكبرى (10/ 212)، وشعب الإيمان (5/ 241)، والورع لابن حنبل (1/ 92)،  
وتفسير القرطبي (8/ 339). وهو في جميعها بلفظ (شرُّ مِنَ التَّردِّ).

3. حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه، وقول اليهود فيه (أعلمنا وابن أعلمنا وأخيرنا وابن أخيرنا). رواه

البخاري في صحيحه (7/ 662 رقم 3911 فتح).

لكن، رواه أبو يعلى في مسنده (6/ 459 رقم 3856) بلفظ: " خيرنا وابن خيرنا "، وقال ابن حجر في

الفتح (7/ 667 الأنبياء - باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة): «قوله: (سيِّدنا وابنُ

سيِّدنا، وأعلمنا وابنُ أعلمنا) في الرواية الآتية "خيرنا وابنُ خيرنا، وأفضلنا وابنُ أفضلنا"، وفي ترجمة آدم "أخيرنا "

بصيغة أفعل، وفي رواية يحيى بن عبد الله " سيِّدنا، وأخيرنا، وعالمنا ". ولعلهم قالوا جميع ذلك أو بعضه بالمعنى «.

وأخيراً، فلا يفوتني أن أورد أحد الأمثال التي رواها العدول من نقلة اللغة في بعض مصنفاتهم، والذي قد يجد

فيه بعضهم مُستَمسِكاً لتصحيح هذه اللفظة؛ على اعتبار توظيف العرب لها. والمثلُّ هو:

✓ قالت امرأة من العرب: (صُعْرَاهُ أَشْرُهُ)<sup>2</sup>. ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري 11/ 599 رقم

(5966

وعلق عليه بقوله: " المراد بلفظ الأشر: الشر؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يُستعمل على هذه الصور إلا نادراً ".

وهذا النادر إن ثبت عن العرب فهو محمولٌ على أضعف اللغات، على أن الميداني أورد المثلَّ في مجمع الأمثال

(1/ 398) بلفظ: " صُعْرَاهُنَّ شَرَّاهُنَّ ". ثم قال: ويروى: صُعْرَاهَا شَرَّاهَا، ويروى: مُرَّاهَا. وأمَّا في لسان العرب (4/

1 - بخصوص صحَّة نسبة كتاب: (الكبائر) المُتداول بين النَّاس للإمام الذَّهبي؛ ينظر ما سطرته يراعة الشَّيخ الباحث مشهور بن حسن

آل سلمان في كتابه الماتع: كتب حذر منها العلماء (2/ 312 - 318 رقم 41).

2 - يُضْرَبُ لذوي الشَّرارة. والمعنى: : أصغرهنَّ وأحقرهنَّ أكثرهنَّ شَرًّا. وقد ذكر في المُستقصى في أمثال العرب (2/ 140

141 رقم 480) مناسبته، وهي: " كانت امرأةٌ بغيٌّ لها بناتٌ؛ فخافت أن يأخذنَّ أخذها [في البغاء]؛ فكانت تنهأهنَّ عن البروز والتَّعرُّضِ

للرجالِ ورؤيتهنَّهم. فقالت صُعْرَاهُنَّ: تنهأنا أمنا عن البغاء وتعلو فيه. فلما سمعت الأمُّ ذلك قالت: صُعْرَاهُنَّ مُرَّاهُنَّ. فأرسلتها مثلاً ".

14 ع2 و 5 / 167 ع1)، والمستقصى في أمثال العرب (2 / 140 - 141 رقم 480) فقد أورده بلفظ:  
صُعراها مُراها.

### ولك بعد أن تراجع:

1. اتفاق المباني و افتراق المعاني (1 / 241).
2. أخطاء ألفناها (ص70).
3. أساس البلاغة (ص123 ع3).
4. تاج العروس (12 / 154).
5. تاريخ دمشق (14 / 401).
6. تطهير اللغة (1 / 2 / 45 - 46 رقم 628).
7. تفسير القرطبي (7 / 388).
8. تهذيب الأسماء و اللغات (3 / 95 - 96).
9. الرّوض الأنف (2 / 132 - 133).
10. شرح التّووي على صحيح مسلم (8 / 16 / 75 - 76 نووي).
11. عيون الأخبار (1 / 443).
12. غريب القرآن (ص42).
13. فتح الباري (المقدمة ص167 - 168) و (12 / 95 رقم 6058).
14. القاموس المحيط (ص389 خير - ص415 شر).
15. لسان العرب (4 / 265 ع1).
16. مجمع الأمثال (1 / 47).
17. مختار الصحاح (ص194، 334).
18. معجم الأخطاء الشائعة (ص86 - 87 رقم 311) و (ص129 رقم 524).
19. المعجم الوسيط (ص264 ع2).
20. نيل الأوطار (3 / 6 / 199).

**67- زوج:** اعلم أن كثيراً من ألفاظ اللغة العربية لا يُوقَف على معناها إلا من خلال السياق الذي تُرَدُّ

فيه؛ وذلك لكون هذه الألفاظ يَعْتَوِرُهَا عِدَّةُ معانٍ ودلالاتٍ؛ جميعها تصلح من حيث الوَضْعُ لتلك القوالب اللفظية؛ وسأحاولُ تمثيلَ هذا المعنى من خلال لفظة (زَوْج<sup>1</sup>)، مع بيان بعض الأغلط المتعلقة بها، وبما اشتقَّ منها؛ ذوداً عن هذه اللغة التي شَرُفَتْ بالانتساب إليها. والله وحده الموفق للصواب.

ولنبداً بخصر مختلف الدلالات التي تحملها هذه اللفظة (زَوْج) كما وردت في لسان العرب وهي:

**1. الزَّوْجُ عند العرب الفرْدُ الذي له قَرِينٌ كما قال ابن سيده وغيره؛ ومنه يُقال للرجل والمرأة:**

الزَّوْجَانِ؛ لاقترانهما

بأصرة الزواج. وكل واحدٍ منهما يُسَمَّى زوجاً. ومما يشهد بأنَّ الزَّوْجَ يقع على الفرد المزاوج لصاحبه، قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾<sup>2</sup>. ثم قال سبحانه: ﴿مِنَ الصَّانِئِ اثْنَيْنِ، وَمِنَ الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ... وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَأَذْكُرِينَ حَرَمَ أُمَّ الْأُنثِيَيْنِ أَمَّا مَا إِشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ﴾<sup>3</sup>؛ فدلَّ التفصيلُ على أن معنى الثمانية الأزواج أي الأفراد. وقال لنوح عليه السلام: ﴿إِحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>4</sup> أي ذكراً وأنثى. قال أبو وجزة السعديُّ: (البيسط):

مَا زَلْنَ يَنْسُبْنَ وَهَنَّا كُلَّ صَادِقَةٍ \* بَاتَتْ تُبَاشِرُ عُرْمًا غَيْرَ أَزْوَاجٍ

لأنَّ بَيْضَ القَطَا لا يكون إلا وَثْرًا.

ولفظه (زَوْج) بهذا المعنى<sup>5</sup> تُقال لكل واحدٍ من القريين من الذكر والأنثى في الحيوانات المتزاوجة، وكذا في غيرها كالحفِّ والتعلِّ، ولكل ما يقترن بأخرٍ مُماثلاً له كالأصناف والألوان، أو نقيضاً له نحو: الأسود والأبيض، والحلو والمرِّ، والرطب واليابس، والذكر والأنثى، والليل والنهار. قال تعالى: ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>6</sup>، فسمَّى الذَّكَرَ زوجاً، والأنثى زوجاً. وقولك: معه زوجا حمامٍ، يعني ذكراً وأنثى، وزوجا نعالٍ، ووهبتُ من خيلي زوجين أي اثنين في قرانٍ؛ (وكذلك كلُّ اثنين لا يستغني أحدهما عن صاحبه)<sup>7</sup>.

قال الثعالبي في فقه اللغة (ص 247 - 248): " فصل في تسمية المتضادين باسم واحد: هي من سنن

العرب المشهورة كقولهم: ... والزَّوْجُ الذَّكَرُ وَالْأُنثَى "

1 - زوج: الزَّوْجُ، والوارِدُ والجُرمُ أو لُ بدلُ على مفارقة شيءٍ لشيءٍ - معجم المفاتيح في اللغة (3 | 35 زوج) -

2 - الأندلس | 143

3 - الأندلس | 143-144

4 - (ورد) 40

5 - أعني: الفرد.

6 - الفجاءة | 39

7 - عبارة فردور ألفاظ النبيه (ص 211): " وكذلك كل فردين لا يهتاج أحدهما إلا بالآخر "

وقال ابن سيدة: ويُدلُّ على أن الزوجين في كلام العرب اثنان قولُ الله عزَّوجلَّ: ﴿وَ أَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَ الْأُنْثَى﴾<sup>1</sup>؛ فكلُّ واحدٍ منهما كما ترى زوجٌ، ذكراً كان أو أنثى. وقال تعالى: ﴿فَاسْأَلْكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾<sup>2</sup>. وكان الحسنُ البصريُّ يقولُ في قوله عزَّوجلَّ: ﴿وَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾<sup>3</sup> قال: السماءُ زوجٌ، والأرضُ زوجٌ، والشَّتاءُ زوجٌ، والصَّيفُ زوجٌ، والليلُ زوجٌ، والنَّهارُ زوجٌ.

وثبتَ في صحيح السنَّة<sup>4</sup> من حديثِ أبي ذرٍّ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ مِنْ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ابْتَدَرَتْهُ حَجَبَةُ الْجَنَّةِ. قلتُ: وما زوجانِ مِنْ مَالِهِ؟ قال: عَبْدَانِ أَوْ فَرَسَانِ أَوْ بَعِيرَانِ مِنْ إِبِلِهِ). وكان الحسنُ يقولُ: دينارين، و درهمين، و عبدين، و اثنين مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

قال العدناني<sup>5</sup>: (و لم تُعْنِ كلمةُ (الزَّوْجِ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا الْفَرْدَ... وَ نَقُولُ لِلزَّوْجِ وَ قَرِينَتِهِ: هُمَا زَوْجَانِ، وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ، وَ هِيَ اللَّغَةُ الْعَالِيَةُ). وكان نقلَ قَبْلُ أَسْمَاءَ بَعْضِ مَنْ أَحْزَأَ أَنْ يَقَالَ لِاثْنَيْنِ: هُمَا زَوْجَانِ، وَ هُمَا زَوْجٌ. كالرَّاغِبِ الْأَصْفَهَائِيِّ صَاحِبِ الْمَفْرَدَاتِ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ، وَ الْجَوْهَرِيِّ صَاحِبِ الصَّحَاحِ، وَ ابْنِ مَنْظُورِ صَاحِبِ اللُّسَانِ، وَ كَذَا صَاحِبِ الْمُحِيطِ، وَ التَّاجِ، وَ مَدِّ الْقَامُوسِ، وَ مَتْنِ اللَّغَةِ. رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ نَقْلًا عَنْ قَطْرِبِ كِلَاهِمَا فِي كِتَابِهِ " الْأَضْدَادِ. أَضَفَ إِلَيْهِمْ ابْنُ دَرِيدٍ، وَ أَبُو عُبَيْدٍ، وَ ابْنُ شَمِيلٍ، وَ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَ ابْنُ فَارَسٍ. وَ أَمَّا الْأَخْفَشُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ فَقَدْ شَكَّكَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِغَةِ بِقَوْلِهِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ (2/ 506 - 507): (وَ قَدْ يُقَالُ لِاثْنَيْنِ أَيْضًا: " هُمَا زَوْجٌ ").

وَمِنْ الْغَرِيبِ أَنَّهُ<sup>6</sup> لَمْ يَحْكِ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ شَاهِدًا وَاحِدًا مِنْ فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ لِنُصْرَةِ هَذَا الْمَذْهَبِ. وَإِنْ كَانُوا - عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ اللَّهِ - مِنْ نَقْلَةِ اللَّغَةِ الْأَمْنَاءِ عَلَيْهَا، وَ الْعُدُولِ فِيهَا؛ وَلَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ إِنْكَارُ مَنْ أَنْكَرَ مِثْلَ هَذَا التَّوْظِيفِ مِنْ أُمَّةِ اللَّغَةِ كَمَا مَرَّ بِكَ، وَ كَمَا سَتَرَاهُ.

وهنا تنبيهٌ لا بدَّ من إيرادِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، لِمَا لَهُ مِنْ وَطِيدِ الصَّلَّةِ بِمَا نَحْنُ فِي صَدَدِهِ، خِلَاصَتُهُ أَنْ لَدِينَا:

أ- النَّقْلُ عَنِ الْعَرَبِ الْمَعْتَبَرِ كَلَامُهُمْ. وَأَعْنِي بِهِ (الرِّوَايَةُ).

ب- النَّاقِلُ عَنِ الْعَرَبِ سَنَنَهُمْ فِي الْخُطَابِ وَ الْكُتُبِ. وَأَعْنِي بِهِمْ أُمَّةُ اللَّغَةِ الَّذِينَ جَمَعُوا اللَّغَةَ، وَ حَفِظُوهَا ثُمَّ

نَقَلُوهَا إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ. وَ لَيْسَ يَتَحَقَّقُ النَّقْلُ إِلَّا عَنِ طَرِيقِ النَّاقِلِ. الَّذِي مِنْ شَرَطِهِ الْعَدَالَةُ، وَ الصَّبْطُ، وَ الْحَفِظُ.

1 - الذخيم 45 .

2 - المزمور 27 .

3 - المأثورات 49 .

4 - الفائق (2/ 132)، و الذَّهَبِيُّ (2/ 317)، و الْأَمَانِيُّ (2/ 292)، و دُرِّ فِي الْمُجْتَمِعَةِ (2/ 110 ر 567) و (5/ 329 ر 2260) الجديدي

5 - معجم الأخطاء الشائعة (114) .

6 - أعني: العدناني .

على أن الذي ينبغي ملاحظته في مثل هذه المباحث اللغوية هو النقل ذاته. فإذا حكى الناقل عن العرب بعضاً من رسومهم من غير أن يضع بين أيدينا مرويه، ثم بحثنا فلم نجد لنقله ما يشهد له؛ فليس يُقبل منه ذلك النقل.

2. الزَّوج: الصَّنْفُ واللُّونُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، والأزواجُ الأصنافُ والألوانُ. قال ابن الأثير في النهاية: "الأصل في

### الزَّوج

الصَّنْفُ والتَّوَجُّعُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وكلُّ شَيْءٍ مُقْتَرَنَيْنِ شَكْلَيْنِ كَانَا أَوْ نَقِضَيْنِ فَهَمَا زَوْجَانِ، وكلُّ واحدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ. ويشهد لهذا المعنى بعضُ آيِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ؛ فَمِنْهَا قَوْلُهُ عَزَّ شَأْنُهُ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾<sup>1</sup>، و: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾<sup>2</sup>، وقولُهُ فِي ذِكْرِ النَّبَاتِ: ﴿وَأَنْبَتْنَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾<sup>3</sup>، أي: مِنْ كُلِّ لَوْنٍ بَهِيجٍ. وقولُهُ: عِنْدِي زَوْجٌ مِنَ الثِّيَابِ أَي: لَوْنٌ مِنْهَا. قال فِي التَّهْذِيبِ: وَالزَّوْجُ اللَّوْنُ. قال الأعرابي<sup>4</sup>:

وَكُلُّ زَوْجٍ مِنَ الدِّيَابِ يَلْبَسُهُ \* أَبُو قُدَامَةَ مَحْبُورًا بِذَلِكَ مَعَا

3. الزَّوْجُ التَّمَطُّ: أَوْ هُوَ الدِّيَابِجُ يُطْرَحُ عَلَى الْهَوْدَجِ؛ لِأَنَّهُ زَوْجٌ لِمَا يُلْقَى عَلَيْهِ، قال لبيد من الكامل:

مِنْ كُلِّ مَخْفُوفٍ يُظَلُّ عَصِيَّهُ \* زَوْجٌ عَلَيْهِ كِلَّةٌ وَقِرَامُهَا

4. الزَّوْجُ: بَعْلُ الْمَرْأَةِ، وَالزَّوْجُ: امْرَأَةٌ بَعْلُهَا؛ فَهَمَا زَوْجَانِ قَدْ تَنَاسَبَا بِعَقْدِ النِّكَاحِ. ذَا هُوَ الْأَفْصَحُ، وَهِيَ اللَّغَةُ

### العالية. وبها

نطق القرآن الكريم، قال الله جل ثناؤه: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>5</sup>.

وثبت في اللغة أيضاً - وهي قليلة - التفریقُ بينهما بزيادة الهاء. يقال: الرجلُ زوجُ المرأة، والمرأةُ زوجةُ الرجل؛ وليست باللغة العالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾<sup>6</sup>؛ ولم يقل: زوجات. وكذلك في سائر المواضع<sup>7</sup>.

5. الزَّوْجُ: الْقَرِينُ، وَالْأَزْوَاجُ: الْقَرْنَاءُ، وَكُلُّ شَيْءٍ اقْتَرَنَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ؛ فَهَمَا زَوْجَانِ؛ وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْمَعْنَى

### قوله

تعالى:

1 - الشعراء/7. ولهذا المعنى ورد في: الأنعام/143، وهود/40، ويس/36، روم/58، والزمر/6.

2 - (ق/7).

3 - (الحج/5).

4 - ديوانه (ص 107 القصيدة 13 رقم 49).

5 - البقرة/35، والأعراف/19. بل مواضع أخر ورد فيها كلمة (زوج) على أفصح اللغات وهي: طه/117، والأحزاب/37.

6 - البقرة/25.

7 - منها: النساء/12، 57، والأحزاب/4، 37، 52، والتحل/72، والشعراء/166، والممتحنة/11، والتغابن/14.

- أ- ﴿ أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ﴾<sup>1</sup> يعني: وقرناءهم من الشياطين.  
 ب- ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾<sup>2</sup> يعني: قرنت نفوس الكفار ونفوس الشياطين، ثم نفوس المؤمنين بالحوار العين.  
 ت- ﴿ ... زَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴾<sup>3</sup> أي: قرنائهم.  
 ث- ﴿ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا ﴾ أي يقرئهم.

ولنذكر الآن بعضاً من تلك الأغلاط<sup>4</sup> المتعلقة بجذر هذه اللفظة (زوج)، وما تصرف منها وهي:

1) يقال: الرجل زوج المرأة، وهي زوجته (بغير هاء) أيضاً، على اللغة العليا والأفصح. وبها جاء القرآن الكريم. وأما

قولهم للمرأة: زوجة (بالهاء) فلغة قليلة أو رديئة، أباهما الأصمعي كما روى عنه ابن سيدة. قال الأصمعي: زَوْجٌ لا غير، واحتج بقول الله عز وجل: ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾<sup>5</sup>؛

قال بعض النحويين: أما الزَّوْجُ فأهل الحِجَارِ يَضْعُونَهُ لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ وَضَعًا وَاحِدًا، تقول المرأة: هذا زَوْجِي، ويقول الرجل: هذه زوجي. قال الله عز وجل: ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾<sup>6</sup>. و﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾<sup>7</sup>. و﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ﴾. أي امرأة مكان امرأة.

وقد يقال أيضاً: هي زوجته بالهاء. روى ذلك عن بني تميم. وله شواهد من كلام العرب؛ فمنها قول الشاعر:

يا صاح، بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ \* أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ، إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

وأقرها الجوهرِيُّ، واحتج بيت الفرزدق:

وَإِنَّ الَّذِي يَسْعَى يُحَرِّشُ زَوْجَتِي \* كَسَاعٍ إِلَى أَسَدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا

وقال يهجو إبليس:

وَأَدَمٌ قَدْ أَخْرَجْتَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ \* وَزَوْجَتُهُ مِنْ خَيْرِ دَارٍ مُقَامٌ

وقال عبدة بن الطبيب<sup>7</sup>:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجُوهُنَّ وَزَوْجَتِي \* وَالْأَقْرَبُونَ إِلِيَّ ثُمَّ إِلَيَّ تَصَدَّعُوا

1 - الصّافات/22 .

2 - التّكوير/7 .

3 - الدّخان/54، و الطّور/20 .

4 - أعني بمصطلح (الأغلاط) كل ما روي من الألفاظ على غير اللغة العالية أو الفصيحة؛ ويدخل فيه ما أسماه ب: الضعيف، والمنكر،

والمتروك، والرديء، والشاذ و ...

5 - البقرة/35 .

6 - البقرة/35 .

7 - الحاشية 3/295، والزّاهر 2/47، 164، والمخشي 5/147، والمفطوري 27 رقم 24، (الربيع

الأبواب 1/429) .

وقال ذو الرُّمَّة:

أذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ، أَمْ ذُو خُصُومَةٍ \* أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ الْيَوْمَ ثَاوِيَا؟

على أن ابن خالويه قال في كتاب ليس: (باب: استقصاء التثنية... وربما قيل للمرأة: زَوْجَةٌ، بالهاء تأكيداً للتأنيث، ورفْعاً لِلْبَسِّ، كما قالوا: فَرَسٌ، للذكر والأنثى، وربما قالوا: فَرَسَةٌ).

والفقهاء يقتصرون في الاستعمال عليها للإيضاح، وخوف لبس الذكر بالأنثى؛ إذ لو قيل: تركة فيها زوج وابن؛ لم يُعلم أذكر هو أم أنثى.

(وهنا كتابتان:

أ- ديوانية: فلك أن تقول زوج، زوجة، عجوز، عجوزة؛ فحين يكتب الكاتب الديواني في استمارات

التموين، أو

البطاقات العائلية، أو حين يُسجّل " المأذون " الأسماء في وثائق الزواج والطلاق؛ فلهما أن يُفرّقا بين زوج وزوجة لأمن اللبس...

ب- أدبية: ولما كان الأديب لا يستعمل لفظة (زوج) مفردةً منبئة الصلة عن أيّ رابط؛ لأنّ لديه سياقاً ينتظم

مفرداته، وهنا يقف المتلقي على المعنى المراد من (زوج)، من خلال دلائل لا تُحصى كأسماء الإشارة نحو: هذا وهذه، وذاك وتلك. والتذكير والتأنيث في الأفعال كقال الزوج، وقالت المرأة. وحين نقول: أحبّ الزوج زوجته؛ ندرك أن الأوّل رجل، والثاني امرأة. إلى أدلة لا تكاد تُحصى.

وقولي هذا لا يعني البتة رفض توظيف (زوجة)، و(عجوزة) في سياق أدبي؛ لثبوت هذه الألفاظ في أصل

الوضع؛ ولكن غيرها أفصح وأجود وأشهر؛ ولم يحك القرآن غيرها<sup>1</sup>.

2) قال الحريري في دُرّة العَوَاص (ص 225 - 226 رقم 191): (ونظيرُ هذا الوَهم قولهم للثنتين: زَوْجٌ

وهو

خطأ، لأنّ الزَّوْجَ في كلام العرب هو الفردُ المزاوِجُ لصاحبه، فأما الاثنان المُصطَحِبَانُ فيقالُ لهما: زوجان، كما قالوا: عندي زوجان من النعال، أي نعلان، وزوجان من الخفاف، أي: خُفَّان، وكذلك يُقال للذكر والأنثى من الطير: زَوْجَانِ...).

والعامّة تقدّر أنّ (الزَّوْجَ): اثنان. وهو فرد. و(الزَّوْجَانِ) جمع. وهما فردان. يقول أحدهم: اشتريتُ زوجين من

الحمام. يقصدُ أربع حمامات. وهذا خطأ؛ لأنّ الزوجَ في كلام العرب هو الفردُ المزاوِجُ لصاحبه. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿

إِحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾<sup>2</sup> وقال: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾<sup>1</sup>. وقال لآدم عليه السلام: ﴿

أَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾<sup>2</sup>.

1 - نطقها والألف: (1/ 79- 81 رقم 252) بزهر ل.

2 - لزهر ل. 40.



وعليه فلا تقل: عندي زوج نعال، ولا زوج حمام، وأنت تريد اثنين. وقد أُلعتْ به العامة. ولكن قل: عندي زوجا نعال، وزوجا حمام؛ لأنَّ الزَّوجَ اسم لكل واحد له قرينٌ من جنسه؛ فمعنى قولك اشتريتُ زوجَ نعالٍ أنك اشتريتَ فردةً واحدةً!.

وقد نبّه على الغلط كلٌّ من: ابن خالويه في كتاب "ليس" (ص 161، 163 - 164 باب: استقصاء التثنية)، وابن المطرِّز في المغرب (1/ 100)، وابن بابي في خير الكلام (1/ 34، 252)، والسيوطي في المزهَر (ص 248 النوع 21 معرفة المولّد) ...

قال ابن الأنباري: (العامة تُخطيء فتظنُّ أنَّ الزَّوجَ اثنان؛ وليس ذلك من مذاهب العرب إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج مُوحِّداً في مثل قولهم: زوجُ حمام؛ ولكنهم يُثَنُّونهُ فيقولون: عندي زوجان من الحمام. يَعْنُونَ ذَكَراً وَأُنْثَى، وعندي زوجانٍ مِنَ الحِفافِ أو النَّعالِ. يَعْنُونَ اليمين والشمال. وقال شيخنا: الواحد إذا كان وحده فهو فرد وإذا كان معه غيره من جنسه سُمِّيَ كلُّ واحدٍ منهما زوجاً، وهما زوجان).  
وقد كان الأصمعيُّ لا يُجيزُ أن يُقالَ لفرخينٍ مِنَ الحَمَامِ وغيره: زَوْجٌ، ولا لِلتَّعْلِينِ زَوْجٌ، ويُقالُ في ذلك كُلهُ: زَوْجَانِ لِكُلِّ اثْنَيْنِ. قال في التَّهذِيبِ: وقول الشاعر:

عَجَبْتُ مِنْ امْرَأَةٍ حَصَانٍ رَأَيْتُهَا \* لَهَا وَلَدٌ مِنْ زَوْجِهَا وَهِيَ عَاقِرٌ  
فَقُلْتُ لَهَا: بُجْرًا فَقَالَتْ مُجِيبَتِي: \* أَتَعْجَبُ مِنْ هَذَا وَلِي زَوْجٌ آخَرُ

أرادتُ مِنْ زَوْجٍ حَمَامٍ لَهَا، وهي عاقِرٌ؛ يعني للمرأةِ زَوْجٌ حَمَامٍ آخَرَ...

وقال السَّجِسْتَانِي أيضاً: (لا يقال للاثنين زوج، لا من الطَّيْرِ، ولا من غيره؛ فإنَّ ذلك من كلام الجُهَّال؛ ولكن كلَّ اثنين زوجان. واستدلَّ بعضهم لهذا بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَ الْأُنْثَى ﴾<sup>3</sup>. وأما تسميتُهم الواحدَ بالزَّوجِ فمشروطٌ بأن يكونَ معه آخَرٌ من جنسه).

وجرياً على هذا السَّنن؛ لا تقل: لبستُ حذاءً جديداً. وقُلْ: لبستُ حذاءَيْنِ جَدِيدَيْنِ. وبعضُ النَّحْوِيِّين يُجيزُ الوجهين؛ ويقولون: لبسَ نَعْلًا جَدِيدَةً، والصَّوابُ: لبسَ نَعْلَيْنِ جَدِيدَتَيْنِ.  
نعم، الزَّوْجُ في الحِسابِ: خلافُ الفرد. وهو ما ينقسم بمتساويين.

3) ولا تقولُ للواحدِ مِنَ الطَّيْرِ زَوْجٌ، بل تقول: للذَّكرِ فردٌ وللأنثى فردة. كما تقول للاثنين ذكرٌ وأنثى:

زوجان؛ قال

الطَّرِمَّاحُ:

خَرَجْنَ اثْنَتَيْنِ وَ اثْنَتَيْنِ وَفَرْدَةً \* يُنَادُونَ تَعْلِيْسًا سِمَالَ الْمَدَاهِنِ

1 - الألوكة 45

2 - البقرة 35

3 - الألوكة 45

4) تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَتَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ: وَقَدْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَزَوَّجَهُ امْرَأَةً، وَتَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ تَعْدِيَّتَهَا

بالباء. قال في

التَّهْدِيبِ: وَتَقُولُ الْعَرَبُ: زَوَّجْتُهُ امْرَأَةً. وَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً. وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ، وَلَا زَوَّجْتُ مِنْهُ امْرَأَةً. وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾، أَي قَرَّنَاهُمْ بَيْنَ مَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾، أَي وَقُرْنَاهُمْ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ، لُغَةٌ فِي أَزْدٍ شَنْوَاءَةٍ.

و ينظر:

1. أخطاء ألفنها (ص 80).
2. الأدب الصَّغِيرُ والأدب الكَبِيرُ (ص 52 - 53 الأدب الصَّغِيرُ).
3. أدب الكاتب (ص 324 باب ما يُتَكَلَّمُ بِهِ مِثْنِي، وَالْعَامَّةُ تَتَكَلَّمُ بِالْوَاحِدِ مِنْهُ).
4. أساس البلاغة (ص 197 ع 2).
5. إصلاح الوجوه والتَّظَايُرُ (ص 219 - 220).
6. تاج العروس (6/ 22 - 24).
7. تطهير اللُّغَةِ (1/ 1/ 79 - 81 رقم 252).
8. دُرَّةُ الْعَوَاصِ (ص 225 - 226 رقم 191).
9. الصَّحَاحُ (1/ 320 - 321 زوج).
10. العَيْنُ (6/ 166 زوج).
11. الْفَائِقُ (2/ 132).
12. فَصِيحُ ثَعْلَبِ (ص 165 باب حروف منفردة).
13. الْقَامُوسُ الْحَيْطُ (ص 192 الزَّوْجِ).
14. كِتَابُ " لَيْسَ " (163 - 164).
15. كَيْفَ تَكُونُ فَصِيحًا؟ (ص 36 - 37).
16. لِسَانُ الْعَرَبِ (2/ 291 - 293).
17. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص 278).
18. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص 157).
19. مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ (2/ 506 - 507).
20. مَعْجَمُ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ (ص 113 - 114).
21. مَعْجَمُ الْمَقَائِيسِ فِي اللُّغَةِ (3/ 35 زوج).
22. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص 405 - 406).

23. المغرب (1/ 372).
24. مفردات الرّاعب (ص 215 – 216 زوج).
25. النّهاية (2/ 204 – 317).
-

**68- مِئَةٌ لَا مِائَةٌ:** لقد درج أكثرُ الناطقين بالضَّاد من العامَّة، وبعض الخاصَّة، على لفظِ كلمة (مِئَةٌ) بفتح الميم مع زيادة الألف بعدها، كذا (مِائَةٌ)، وهما - لعمرى<sup>1</sup> - خطآن لا تكاد تسمع أحداً ممن يُظنُّ به أن له في العلم سابقة إلا لفظُهُ خَطًّا، ورَسَمُهُ غَلَطًا؛ وما ذلك إلا مجاراةً لِألف العادة، من غيرِ بَصَرٍ، ولا إمعانٍ نَظَرٍ في مَلْفُوظِ لسانه، ومَرْقُومٍ يَراعته؟!، بل حتَّى مصادر اللُّغة العربية، لم تخل من هذا الغلط<sup>2</sup>، ولك أن تتبيَّن شيئاً من ذلك في:

❖ لسان العرب (15/ 269 - 271).

❖ المصباح المنير (349 ع2).

❖ مختار الصحاح (ص613 ع1).

❖ أساس البلاغة (ص 221، 382، 419).

❖ فصيح ثعلب (ص103).

❖ المعجم الوسيط (ص107 ع2، و ص852 ع2، و ص1040 ع3).

ولولا الغيرة على هذه اللُّغة الشريفة، لغة الوحيين، واللسان المبين عن مراد ربِّ العالمين، لما أرهقت النفس، فيما تلوكة الألسنة من الغلط، وترقمه الأكف من الشَّطَط، هذا و(العربية) كامنٌ حُبُّها في شَغاف القلب؛ فبها تعرَّفنا تاريخ الأسلاف، ومن روافدها نملنا علوم الأشراف.

فتصوِّر - يارعاك الله - مدى الضُّرر البالغ، والخطر السَّابغ، إذا غُضَّ الطَّرْف عن هذا الغلط، وأمثاله، فلم يُبيِّن، ولم يُكشِف عوارِه لأبناء العروبة، النَّاشئين في أحضان الضَّاد!

وهذا أوان الكشف عن ذاك الغلط الشَّائع في مَرسوم لفظة (مِئَةٌ)، وملفوظها.

فأقول: إنَّه غَلَطٌ قديمٌ، انبنى على أساس سليم إبان حقبة من الزمن، كان أهلها أهل عذر، ومحلَّ فضل وشكر. أمَّا كونه غلطاً قديماً، فذلك راجع إلى فترة جمع القرآن الكريم ثم تدوينه في مصحف جامع زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفَّان رضي الله عنه. فقد رُسمت فيه<sup>3</sup> لفظة (مِئَةٌ) بالألف<sup>4</sup>، وكذا لفظة (مِائَتَيْن). وكانوا حينها لا ينقطون، ولا يشكلون؛ احترازاً من الوقوع في اللَّبس الحاصل من الشَّبَه بين هذه اللَّفظة (مِئَةٌ)، وبين ما يُشاكلها في الرِّسم من الكلمات العربيَّة، مثل كلمة: (فِئَةٌ)، و (فيه) و (منه)...

فطردها لهذا الإشكال، وصيانة لكلام الله من وقوع اللَّحن فيه؛ حال قراءته ومدارسته، زيدت الألف في لفظة (مِئَةٌ)؛ فصارت (مِائَةٌ). يؤيِّد هذه المقالة تقريرات بعض الأعلام فمنهم:

1 - ذا من أساليب العرب في الخطاب والكتاب، ولست أقصد به القسم، كما يدلُّ عليه ظاهر اللَّفظ .

2 - أعني زيادة الألف بعد الميم المكسورة .

3 - نعم، لقد رُسمت لفظة (مِائَةٌ)، بالألف في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، ورُسمت في موضعين منه بلفظ (مِائَتَيْن)، كلُّ ذلك

في خمس سور، وهي: البقرة/259، 261، والأنفال/65 - 66، والكهف/25، والتور/2، والصافات/147 .

4 - تسمَّى هذه الألف ب(الألف الفارقة) . - عن كيف تكون فصيحاً؟ (ص34) -

1. الآلوسي في روح المعاني (7/ 19/ 84 سورة النمل) قال - رحمه الله - نقلاً عن ابن خلدون في مقدمة تأريخه<sup>1</sup>: " إن الكتابة العربية كانت في غاية الإتقان والجودة في حمير ومنهم تعلمها مُضَرَّ إلا أنهم لم يكونوا مجيدين لبعدهم عن الحضارة، وكان الخطُّ العربي أول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإتقان والجودة وإلى التوسط؛ لمكان العرب من البداوة والتَّوحُّش، وبعدهم عن الصناعات. وما وقع في رسم المصحف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم من الرسوم المخالفة لما اقتضته أقيسة رسوم الخط وصناعته عند أهلها، كزيادة الألف في (لَأَذْبَحَنَّهُ)؛ من قلة الإجابة لصنعة الخط. واقتفاء السلف رسمهم ذلك من باب التبرُّك... "

2. الزرقاني في مناهل العرفان (1/ 255) قال - رحمه الله - : " ب - رسم المصحف: رسم المصحف يُراد

به

الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه، والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير، لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق؛ وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد... "

3. ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص 200 - 201): " باب ما زيد في الكتاب: ... ومائة زادوا فيها ألفاً

ليفصلوا بها بينها وبين منه، ألا ترى أنك تقول: أخذت مائةً وأخذت منه. فلو لم تكن الألف لالتبس على القاريء "

4. الراغب في محاضرات الأدباء (2/ 4/ 434) قال - رحمه الله - : " ما في القرآن من تغيير الكتابة: كان

القوم الذين كتبوا المصحف لم يكونوا قد حذفوا الكتابة؛ فلذلك وضعت أحرف على غير ما يجب أن تكون عليه "

ثم أجمع العلماء على اعتماد هذا الرسم الذي خُطَّ به القرآن الكريم زمن عثمان رضي الله عنه، وعدم جواز

مخالفته. ولذلك أضحى يُسمى ب(الرسم العثماني). قال في مناهل العرفان (1/ 261): " وانعقاد الإجماع على تلك

المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها ". ونقل في: البرهان في علوم القرآن

(1/ 376) عن ابن درستويه قوله: " خطان لا يُقاس عليهما، خط المصحف، وخط تقطيع العروض ". ومثله نقل

عن أبي البقاء في كتاب اللباب<sup>2</sup>.

وأما كونه بُني على أساس سليم؛ فالأن النقط والشكل لم يُوضع على الكلمات العربية إلا بعد عملية جمع

وتدوين القرآن الكريم؛ وقد كانوا قبل ذلك لا ينقطون ولا يشكلون الكلمات؛ ويقرؤونها وهي غفلة من النقط

1 - (ص 418 - 419 الفصل 309). واعلم أن العلامة الآلوسي نقل كلام ابن خلدون بتصرف. وقد كان ينبغي أن يوضع

كلام ابن خلدون أعلاه!، ومن ثم الاستغناء عن الوساطة .

2 - (2/ 481 باب الخط).

والشَّكْل. واستمرَّ الحال على ذلك حتَّى قام أبو الأسود الدؤليّ بنقط الكلمات<sup>1</sup>، ثمَّ جاء بعده نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر العدواني ليضعَا الشَّكْل<sup>2</sup> عليها بأمر من الحجاج بن يوسف.

ثمَّ استقرَّ الإعجام في رسم الكلمات من أمدٍ بعيدٍ؛ فلا ضرورة تدعو للإبقاء على هذه الألف، التي زال سببها فخرجت عن كونها "فارقة". قال في معجم القواعد العربية (ص 561 الإملاء/حروف الزيادة): "2- القسم الثاني: زيادتها في نحو: "مائة" فرقاً بينها وبين "منه" (هذا حين لم يكن همزٌ ولا إعجامٌ - أي تشكيل أمّا وقد اختلف الحال فينبغي أن ترجع إلى أصلها، فتكتب "مئة" نحو "فئة" وكتابتها "مائة" أفسد على كثير من الناس التطق بما على ما يجب أن تُنطق به، وإثما ينطقون بها بألف...".

وقال الغلايني في جامع الدروس العربية (1/ 2/ 139): "ما خالف رسمه لفظه... (2) ما يكتب ولا يلفظ: ... ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا: "مئة". ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا "مأة". ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف. وهذا ما نميل إليه. وإثما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشتهه بكلمة (منه)، المركبة من "من" الجارة وهاء الضمير، كما قالوا. قال أبو حيان: "وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف، مثل: كتابة "فئة"، لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة".

وبعد، فهذا الذي اخترناه في رسم كلمة (مئة) بحذف الألف، في غير مرسوم المصحف الشريف، اختاره العدناني في معجم الأخطاء الشائعة، وانتصر له وأيده بجملة من الأدلة، لك أن تطالعها في (ص 232 - 233 رقم 973).

وقال أطفيش في كتاب الرسم في تعليم الخطّ (ص 33 - 35): "قال ابن خروف: وكتابة مائة بغير ألف جيّد... قال أبو حيان: وكثيراً ما أكتب أنا مئة بغير ألف كهيئة؛ لأنّ كُتِبَ مائة بالألف خارج عن القياس... قال: وحكى صاحب البديع أنّ منهم من يحذف الألف من مائة في الخطّ". **و يراجع:**

- 1- أخطاء ألفناها (ص 149).
- 2- تطهير اللّغة (ص 21 - 22 رقم 35).
- 3- القاموس المحيط (ص 1333 فصل الميم).
- 4- كتاب الرسم في تعليم الخطّ (ص 33 - 35).
- 5- كيف تكون فصيحاً؟ (ص 34).
- 6- معجم الأخطاء الشائعة (ص 256 رقم 1092).
- 7- مناهل العرفان (1/ 256، 264، 266 - 267).
- 8- نصوص في فقه اللّغة (1/ 139، 145 - 148).

1 - مناهل العرفان (1/ 280).

2 - مناهل العرفان (1/ 281).

## 69- هل يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ وَ المضافِ إِلَيْهِ؟: اعلم أن المضافَ والمضافَ إليه صاراً بالتركيب

الإضافي. بمثابة الكلمة الواحدة؛ وأن (المضافَ إليه يتتزلُّ من المضافِ منزلة التَّنوين؛ فهو من تمامه؛ فالقياسُ يقتضي أن لا يجوز الفصلُ بينهما إلا على سبيلِ الضَّرورة) <sup>1</sup>؛ لذا اعتبر العلماءُ الفصلَ بينهما من اللَّحْنِ القَبِيحِ؛ إلا أن يضطرَّ إليه شاعرٌ. قال ابنُ جنِّي <sup>2</sup>: (وعلى الجملة فكلُّما ازدادَ الجزءانِ اتِّصالاً؛ قَوِيَ قُبْحُ الفصلِ بينهما)، وقال <sup>3</sup>: (والفصلُ بين الجارِ ومجروره لا يجوزُ، وهو أقبحُ منه بين المضافِ والمُضافِ إليه. وربما فرَدَ الحَرْفُ منه فجاءَ مَنفُوراً عنه).

وإنما جازَ الفصلُ بينهما بالظَّرفِ، وحرفِ الجرِّ؛ لأنَّ الظَّرفِ، وحرفِ الجرِّ يُتَّسَعُ فيهما ما لا يُتَّسَعُ في غيرهما. وقد حكى الخلافَ في هذه المسألةِ البغداديُّ في الخزانة (93/ 2) نقلاً عن ابن الأنباريِّ في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف". ومما جاء فيه قوله: (فقال <sup>4</sup>: ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوزُ الفصلُ بين المضافِ و المضافِ إليه بغيرِ الظَّرفِ وحرفِ الحَفْضِ، لِضَرورةِ الشَّعرِ، وذهبَ البصريُّون إلى أنَّه لا يجوزُ ذلكَ بغيرِهما ...).

وأما ابنُ هشامٍ فقد أجادَ - لِّلَّهِ دَرُه - تحريرَ الصَّوابِ في المسألةِ في "أوضح المسالك" <sup>5</sup> قال - رحمه الله -: (زعمَ كثيرٌ من التَّحويين أنَّه لا يُفصلُ بين المتضايفينِ إلا في الشَّعرِ. والحقُّ أنَّ مسائلَ الفصلِ سَبْعٌ، منها ثلاثٌ جائزةٌ في السَّعة، وأربعٌ جائزةٌ للضَّرورة. أمَّا الثلاثُ الجائزةُ في السَّعةِ فهي <sup>6</sup>:

1. أن يكونَ المضافُ مصدرًا والمُضافُ إليه فاعله، والفاصلُ إمَّا:

أ- مفعولُ المضافِ، كقراءةِ ابنِ عامرٍ <sup>7</sup>: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) <sup>1</sup>. والتقدير: قتلُ

1 - ارتشاف الضَّرَبِ من لسان العرب (2/ 533).

2 - الخصائص (1/ 216).

3 - الخصائص (1/ 217).

4 - ابن الأنباريِّ.

5 - (3/ 177، 179 - 185، 190، 192 - 195).

تنبيه: مقالة ابن هشام نقلتها بتصرف، مع المحافظة على هيكلها العام، وقد ضممتها إضافات اقتضاها البحث؛ فليعلم ذلك.

6 - وقريبٌ من هذا التَّقسيم ما ذهب إليه ابن مالك في الألفية (ص 28 الإضافة) قال - رحمه الله -:

فَصَلُّ مُضَافٍ شَبِيهٍ فِعْلٌ مَا نَصَبَ \* مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَكَمْ يُعَبِّ

فَصَلُّ يَمِينٍ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدًا \* بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

7 - انظر زاد المسير في علم التفسير (3/ 129 - 130 الأنعام/ 138). وفي الخزانة الأدب (2/ 95): "قال السمين: قراءة

ابن عامر متواترةٌ صحيحةٌ، وقد تجرَّأ كثيرٌ من النَّاسِ على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراءِ السَّبعةِ سندا، وأقدمهم هجرةً، وإنَّما ذكرنا هذا تنبيهاً على خطأ من ردَّ قراءته، ونسبه إلى لحنٍ أو أتباعٍ مجردٍ المرسومِ".

ثمَّ قال البغداديُّ (2/ 95): "وهذه الأقوالُ كلُّها لا ينبغي أن يلتفتَ إليها، لأنَّها طعنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً عن أئمة

أكابر. وأيضاً فقد انتصر لها من يُقابلهم، وجاء في الحديث: "هل أنتم تاركو لي صاحبي ... وأما وردٌ في التَّظْمِ من الفصلِ بين المتضايفينِ بالظَّرفِ وبغيره، فكثيرٌ. ثمَّ بعدُ أن سردَ غالبَ ما وردَ في الشَّعرِ قال: وإذا قد عرفتَ هذا، قراءةُ ابنِ عامرٍ صحيحةٌ من حيث اللُّغة، كما

شركائهم أولادهم؛ ففصلَ بالمفعولِ بين المضافِ والمضافِ إليه؛ لأنَّ المضافَ مصدرٌ، والمصدرُ شبيهٌ بالفعل.  
وقال الشاعر:

فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبِعَاثِ الْأَجَادِلِ

وسلك المتنبّي<sup>2</sup> هذه الطريقة عندما قال يمدح طاهر بن الحسين العلوي:

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً \* سَقَاهَا الْحِجَى سَقِي الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ.

والتقدير: سقي السحائب الرياض، بإضافة السقي إليها؛ ففصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالمفعول.

ب- ظرفه، كقول بعض مَنْ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ: تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا، سَعِي لَهَا فِي رَدَاهَا<sup>3</sup>. قال في موسوعة النحو

والصرف والإعراب<sup>4</sup>: المصدر " تَرَكَ " أُضِيفَ إِلَى " نَفْسِكَ " ، وَفَصَلَ بَيْنَهُمَا الظَّرْفُ " يَوْمًا " .

2. أن يكون المضافُ وصفًا (اسم فاعل) والمضافُ إليه إمّا:

أ- مفعوله الأوّل والفاصلُ مفعوله الثاني، كقراءة بعض السلف<sup>5</sup>: (فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعَدَّهُ

رُسُلِهِ)<sup>6</sup>؛ ففصلَ

بين " مُخْلِيفَ " و " رُسُلِهِ " بالمفعول وهو " وَعَدَّهُ "؛ لأنَّ المضافَ اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ شبيهٌ بالمضافِ.

وقول الشاعر:

وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجِ

ب- أو ظرفه<sup>7</sup>، أَنْشَدَ الجَوْهَرِيُّ:

هي صحيحةٌ من حيث التَّنْقُلُ، فلا التَّفَاتَ لأيّ قولٍ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الرَّسْمِ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ إِلَّا كِتَابَةَ (شركائهم) بالياء، وهذا وإن كان كافيًا في الدلالة على جرّ شركائهم فليس فيه ما يدلّ على نصب أولادهم، إذ المصحف مهمل من شكل ونقط، فلم يبق به حجة في نصب الأولاد إلا التَّنْقُلُ المحض "

وفي تفسير القرطبي (7/ 93): " قال القشيري: وَقَالَ قَوْمٌ هَذَا قَبِيحٌ، وَهَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّهُ إِذَا تَبَتَّتِ الْقِرَاءَةُ بِالتَّوَاتُرِ عَنِ النَّبِيِّ [صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] فَهُوَ الْفَصِيحُ لَا الْقَبِيحُ. وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ... " .

1 - سورة الأنعام الآية/137 .

2 - ديوانه (ص 39 رقم 39 البقاعي)، على أنه ممن لا يُحتجُّ بشعره ! .

3 - شرح ابن عقيل على الألفية (2/ 82) .

4 - (ص 82 هامش 6) .

5 - أحال في معجم القراءات القرآنية (3/ 244) إلى: البحر المحيط 5/ 439، والتيسير للداني 308، والكشاف للقيسي 2

384/، ومعاني القرآن للفراء 2/ 81، وتفسير الرازي 19/ 145 .

6 - إبراهيم/47 .

7 - معمول المضاف. قال التوحيدى في الارتشاف: فمتى جاء الفصل بالظرف والمجرور فعند ابن مالك إن كان الظرف والمجرور

متعلقان بالمضاف فلا يختصُّ عنده بالضرورة والفصل قوي .



فَرَشَنِي بِجَيْرٍ لَا أَكُونُ<sup>1</sup> وَمِدْحَتِي \* كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً<sup>2</sup> بَعْسِيلٍ

تقديره: كَنَاحَتِ صَخْرَةً يَوْمًا؛ ففصلَ بِالظَّرْفِ بين المضافِ والمضافِ إليه.

ت- أو مجرورًا: وَيُلْحَقُ بِالظَّرْفِ الْمَجْرورُ، في جوازِ الفصلِ بين المتضايغين؛ إذ الظرفُ و المجرورُ من وادٍ واحدٍ،

قال

- عليه الصلاة والسلام - في حديث أبي الدرداء: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي)<sup>3</sup>. وقول الآخر:

لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِيهِ الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ \* [يصلى بها كلُّ مَنْ عَادَكَ نِيرَانًا]<sup>4</sup>

ففصل بين "معتاد" و "مصابرة" بقوله: "الهيجا". تقديره: ومعتادُ مصابرةً فِي الْهَيْجَا.

ونحوه قول [دُرْنَا بنت عبعة أو عمرة الخثعمية<sup>5</sup>]:

وهما أخوا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَحَالَه... إذا خافَ يوماً نبوةً فدعاهما

فصلَ فيه بين المضافِ إليه والمضافِ إليه بالمجرور لضرورة الشعر، فلذلك حُذِفَتِ التَّوْنُ من أخوان؛ فهو كقول

ذي الرُّمَّة (البسيط):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالَهْنَ بِنَا \* أَوْ أَخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ<sup>6</sup> الْفَرَارِيحِ

الأصل: كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوْ أَخِرِ الْمَيْسِ مِنْ إِيغَالَهْنَ بِنَا إِنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ؛ ففصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بقوله:

مِنْ إِيغَالَهْنَ بِنَا.

3. أن يكونَ الفاصلُ قَسَمًا. حكى الكِسَائِيُّ: (هذا غلامٌ و اللهُ زيدٌ)، ففصلَ بين "غلام" و "زيد"

بالقسم. والتقدير:

هذا غلامٌ زيدٌ و اللهُ. وحكى أبو عبيدة سماعاً عن بعض العرب: (إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ و اللهُ رَبَّهَا). يريد:

فتسمعُ صوتَ رَبَّهَا و اللهُ.

والأربعُ الباقيةُ تختصُّ بالشَّعرِ<sup>7</sup>. وهي:

4. الفصلُ بالأجنبي<sup>8</sup>، ونعني به معمولٌ غيرُ المضافِ؛ كأنْ يَأْتِي:

1 - في تهذيب اللغة (2/ 95): (أَكُونُ) بدل (أَكُونُ).

2 - حكى ابن منظور في اللسان (11/ 447 ع2 هامش1)، والأزهري في تهذيب اللغة (2/ 95) باب العين والسين مع اللام/

ع س ل) رواية (صخرة) بالتصّب عن الفراء؛ وعليه فهما روايتان .

3 - رواه البخاري في: كتاب التفسير من صحيحه (9/ 193 رقم 4640 فتح)، والمناقب (7/ 366 رقم 3661 فتح).

4 - ارتشاف الضرب (2/ 533 هامش 777).

5 - المصدر السابق (2/ 534 هامش 780).

6 - رواية الكتاب (1/ 179، 2/ 166، 280)، والأصول في النحو (1/ 240): أصوات .

7 - وإن لم يتعلّقَا به (أي بالمضاف) فالفصل ضعيف .

8 - أي: أجنبي عن المضاف .

أ- فاعلاً لغير المضاف، كقول الأعشى<sup>1</sup>:

أُنَجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ \* إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعَمَ مَا نَجَلَا

قال الفارسي: أنجب والداه به في زمانه، والكلام مُقَدَّمٌ ومُؤَخَّرٌ، وقال صاحب الموسوعة<sup>2</sup>: المضاف "أيام" والمضاف إليه "إذ نجلاه" والفاصل بينهما "والداه" فاعل "أنجب" الذي لا علاقة له بالمضاف.  
ب- أو مفعولاً به كقول [جرير<sup>3</sup>]:

تَسْقِي إِمْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا<sup>4</sup> \* كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمَزْنَةِ الرَّصْفُ

والتقدير: تسقي ندى ريقتها المسواك. قال صاحب الموسوعة<sup>5</sup>: (حيث فصل بين المضاف "ندى" والمضاف إليه "ريقتها" بمفعول به "المسواك" لغير المضاف. أي مفعول به ل "تسقي").  
ت- أو ظرفاً، كقول أبي حية الثميري (الوافر):

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا \* يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>6</sup>

والتقدير: بكف يهودي. قال صاحب الموسوعة<sup>7</sup>: (المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودي"، فصل بينهما الظرف يومًا، وهو أجنبي من المضاف "كف"؛ لأنه غير معمول له، بل هو معمول للفعل "خط").  
ونحوه قول عمرو بن قميئة (السريع)<sup>8</sup>:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا<sup>9</sup> اسْتَعْبَرَتْ \* لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

الأصل: لِلَّهِ دَرُّ مَنْ لَامَهَا الْيَوْمَ.

5. الفصل بفاعل المضاف، كقول الشاعر:

مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ \* وَ لَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ

قال صاحب الموسوعة<sup>10</sup>: المضاف "قهر"، والمضاف إليه "صب"، والفاصل "وجد" فاعل المضاف.

1 - لسان العرب (11/ 646 ع2)، ديوانه (ص235 القصيدة 35 رقم 21) برواية:

أُنَجِبَ أَيَّامُ وَالِدَيْهِ بِهِ \* إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعَمَ مَا نَجَلَا

2 - (ص83 هامش 1).

3 - ديوانه (1/ 171 المقطوعة 16 رقم 13)، الارتشاف (2/ 534 هامش 778).

4 - رواية الارتشاف (2/ 534): (يسقي امتيحا بذي المسواك ريقتها).

5 - (ص83 هامش 2).

6 - وفي رواية: كَتَجْبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

7 - (ص83 هامش 3).

8 - ديوان (ص62 شايرلزلايل) و (ص182 الصبري)، الكتاب (1/ 178).

9 - سَاتِيْدِمَا: اسم جبل؛ يقال: ما طلعت عليه الشمس إلا أريق فيه دم. - يراجع له معجم البلدان (2/ 415) -

10 - (ص83 هامش 4).

6. الفصلُ بنعتِ المضافِ، كقول [معاوية بن أبي سفيان<sup>1</sup> - رضي الله عنه -]:

نَحَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ \* مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

قال صاحب الموسوعة<sup>2</sup>: المضافُ "أبي"، والمضافُ إليه "طالب"، والفاصلُ "شيخ الأباطح"، هو نعتُ

للمضاف، والتقدير: من ابنِ أبي طالبِ شيخِ الأباطح.

وقال الآخر:

وَلَكِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِفَنَّ \* بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

الأصل: بِيَمِينِ مُقْسِمِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ.

7. الفصلُ بالتداء، كقول الشاعر:

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ \* زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ

الأصل: كَانَ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامِ، حِمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ. قال صاحبُ الموسوعة<sup>3</sup>: (المضافُ "بردون"، [و]

المضافُ إليه "زيد"، والفاصلُ بينهما التداء "أبا عصام").

وقال بُحَيْرِ بْنِ زَهْرٍ<sup>4</sup> (البيسط):

وَفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ \* تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

الأصل: وَفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ.

و يراجع:

1. أخطاء ألفناها (ص12).

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب (2/ 533 - 535).

3. أسرار البلاغة (1/ 33).

4. الأصول في النحو (1/ 240، 923).

5. إعراب ثلاثين سورة (ص125).

6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 177، 179 - 180 - 182 - 183 - 184 - 185 ...

190، 192 - 195).

7. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها (1/ 437، 549).

8. تاج العروس (29/ 479).

1 - الارتشاف (2/ 534 هامش 783).

2 - (ص83 هامش 5).

3 - (ص83 هامش 6).

4 - هو أحو كعب بن زهير بن أبي سلمى، والبيت في شرح الألفية لابن عقيل (2/ 86).

9. تفسير القرطبيّ (7/ 92 - 93).
10. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك (1/ 1095).
11. خزانة الأدب (1/ 497 و 2/ 89 - 91، 94).
12. الخصائص (1/ 219 - 220).
13. زاد المسير (3/ 129 - 130).
14. شرح ابن عقيل على الألفيّة (2/ 82 - 86).
15. شرح المكوديّ على ألفية ابن مالك (ص 108 - 109).
16. شرح ديوان الحماسة (2/ 1083).
17. شرح ديوان المتنبيّ للواحدي (ص 333 رقم 39).
18. العقد الفريد (1/ 250).
19. العمدة في محاسن الشعر وآدابه (2/ 72).
20. فتح الباريّ (7/ 376 كتاب فضائل أصحاب النبيّ - باب 5).
21. الكامل في التّحو و الصّرف والإعراب (ص 181 - 182).
22. الكتاب (1/ 176 - 178).
23. الكشكول (1/ 249، 289).
24. لسان العرب (11/ 444، 447).
25. المحكم والمحيط الأعظم (1/ 487 و 9/ 45).
26. معجز أحمد (ص 190 قصائد ابن طغج).
27. مغني اللّيب (2/ 392، 672).
28. المفصّل في صنعة الإعراب (1/ 17).
29. المقتضب (4/ 376 هذا باب ما يقع مضافاً بعد اللام).
30. موسوعة التّحو و الصّرف و الإعراب (ص 82 - 83).
31. الوساطة بين المتنبيّ وخصومه (ص 384 - 385).

## 70- بَيْنَ الْفَقِيرِ وَ الْمَسْكِينِ: هل بينهما فرق، أم أنّهما لفظان لمُسَمًّى واحداً؟.

الجواب عن هذا السؤال من شأنه أن يساعد على تجلية مراد الله تعالى، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم لكثير من نصوص<sup>1</sup> الوحيين الشريفيين، كتاباً وسنةً. وهو شيء يلزم كل مسلم إدراكه؛ لتعلقه بالتكليف المنوط به من قبل الله جلّ جلاله.

قال ابن قتيبة<sup>2</sup>: (ومّا يضعه الناس في غير موضعه: (الفقير والمسكين)، لا يكاد الناس يفرقون بينهما، وقد فرّق الله تعالى بينهما في آية الصدقات [و لم يجمعهما باسم واحد] فقال عز اسمه: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ - 60 من سورة التوبة) وجعل لكلّ صنفٍ [منهما] سَهْمًا (...).

وللعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب يأتي استعراضها؛ وسبب اختلافهم يعود إلى ما ذكره أبو هلال العسكري في كتابه الفروق<sup>3</sup>، قال - رحمه الله - (الفرق بين الفقير والمسكين: لاختلاف في اشتراكهما في وصفٍ عدميٍّ، هو عدم وفاء الكسب بالكليّة، والمال لمؤنته، ومؤونة عياله. وإثما الخلاف في أيّهما أسوأ حالاً. ومنشأ هذا الخلاف اختلاف أهل اللغة في ذلك).

ولعلّ في هذا التحرير ما يكشف عن الفارق بينهما من عدمه، وعن أيّهما أصلح حالاً. فإلى بيان ذلك:  
تعريف الفقير: الفقر، بالفتح و يُضَمُّ لُغَةً<sup>4</sup>، ضِدُّ الْغِنَى، وَأَصْلُ الْفَقْرِ: الْحَاجَةُ، وَالْفَقِيرُ: الْحَتَّاجُ. قال ابن عرفة: (الْفَقِيرُ عِنْدَ الْعَرَبِ الْحَتَّاجُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ}؛<sup>5</sup> أَيِ الْحَتَّاجُونَ إِلَيْهِ).

أما عن حقيقته؛ فقد قيل فيه أقوال يُمكنُ إجمالها في قولين:

1. الْفَقِيرُ: هُوَ مَنْ يَجِدُ الْقُوَّةَ، وَلَهُ بُلْغَةٌ مِنَ الْعَيْشِ تُقِيمُهُ وَعِيَالَهُ. كَالسُّؤَالِ، وَأَهْلُ الْحِرْفَةِ الضَّعِيفَةُ الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى كَسْبِ مَا يَقَعُ مَوْفَعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ.

2. الْفَقِيرُ: هُوَ الْقَاعِدُ فِي بَيْتِهِ لَا يَسْأَلُ، وَلَا يُشْعَرُ بِهِ فَيُعْطَى؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ الْبَتَّةَ؛ لِزَمَانَةِ بِهِ، مَعَ حَاجَةٍ

شَدِيدَةٍ؛ تَمْنَعُهُ

الزَّمَانَةُ مِنَ التَّقَلُّبِ فِي الْكَسْبِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ أَمْثَالِ: الزَّمْنَى وَالْمَكَافِيفِ (الْعُمَيَّانِ) الضَّعَافِ.

تعريف المسكين: الْمَسْكِينُ<sup>1</sup>، بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ: الْخَاضِعُ الدَّلِيلُ الْمَقْهُورُ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا، وَالْمَسْكَنَةُ هِيَ الدُّلُّ وَالْخَضُوعُ وَتَوَاضَعُ الْحَالِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ}؛<sup>2</sup> أَيِ الدُّلِّ وَالْهَوَانِ؛ فَالْمَسْكِينُ

1 - عددها حسب ما جاء في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لصاحبه محمد فؤاد عبد الباقي هو = 38 نصاً. وبيانها كالتالي:

أ- المسكين و ما اشتق منه = 25 نصاً . ب- الفقير و ما اشتق منه = 13 نصاً .

2 - أدب الكاتب (ص 29 كتاب المعرفة) .

3 - الفروق اللغوية (1 / 409 رقم 1645 حرف الفاء) .

4 - قال الليث: وَالْفَقْرُ بِالضَّمِّ: لُغَةٌ رَدِيئَةٌ. وَقَالَ الزَّيْدِيُّ: وَقَدْ قَالُوهُ بِضَمِّتَيْنِ أَيْضًا، وَبِفَتْحَتَيْنِ، نَقَلَهُمَا شَيْخُنَا .

5 - فاطر / 15 .

بهذا الاعتبار قد يكون فقيراً، وغنياً. قيل: سُمِّيَ بذلك لسُكُونِهِ إِلَى النَّاسِ، أو لِأَنَّهُ مِنْ قَلَّةِ الْمَالِ سَكَنَتْ حَرَكَاتُهُ؛ ولذا قال تعالى: {أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ} أي لاصتُ بالتراب، وقد تَقَعُ الْمَسْكِنَةُ عَلَى الضَّعْفِ؛ ومنه حديثُ قَيْلَةَ<sup>3</sup> قال لها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (صَدَقَتِ الْمَسْكِينَةَ)؛ أَرَادَ الضَّعْفَ، ولم يُرِدِ الْفَقْرَ. ويمكنُ أن يكونَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ حِكَايَةً عَنِ الْخِضْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ}<sup>4</sup>، فَسَمَّاهُمْ مَسَاكِينَ لِخُضُوعِهِمْ وَذُلِّهِمْ مِنْ حَوْرِ الْمَلِكِ الَّذِي يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ وَجَدَهَا فِي الْبَحْرِ غَضَبًا؛ قال سيبويه: الْمَسْكِينُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَحِّمِ بِهَا، تَقُولُ مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينِ.

وعليه؛ فإذا كانَ هَذَا الْمَسْكِينُ إِنَّمَا مَسْكِنَتْهُ مِنْ جِهَةِ الْفَقْرِ؛ حَلَّتْ لَهُ الصَّدَقَةُ، وَإِذَا كَانَ مَسْكِينًا قَدْ أَذَلَّهُ سِوَى الْفَقْرِ؛ فَالصَّدَقَةُ لَا تَحِلُّ لَهُ، إِذْ كَانَ شَائِعًا فِي اللُّغَةِ أَنْ يُقَالَ: ضَرَبَ فُلَانٌ الْمَسْكِينُ، وَظَلِمَ الْمَسْكِينُ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الثَّرْوَةِ وَالْيَسَارِ، وَإِنَّمَا لَحِقَهُ اسْمُ الْمَسْكِينِ مِنْ جِهَةِ الذَّلَّةِ، فَمَنْ لَمْ تَكُنْ مَسْكِنَتْهُ مِنْ جِهَةِ الْفَقْرِ، أَعْنِي: عُدَمُ الْمَالِ؛ فَالصَّدَقَةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ.

أما عن حقيقته فقد قيل فيه أقوال يُمكنُ إجمالها في قولين:

أ- الصَّحِيحُ الْمُحْتَاجُ، مِمَّنْ لَهُ الْبُلْغَةُ مِنَ الْعَيْشِ؛ لَا تَكْفِيهِ وَعِيَالُهُ. أمثال: السُّؤَالُ الطَّوَّافِينَ عَلَى الْأَبْوَابِ، وَكُلُّ

مَنْ

لَهُ حِرْفَةٌ لَا تَفِي بِمُؤَنَّتِهِ.

ب- الدَّلِيلُ، الضَّعِيفُ، الَّذِي أَسْكَنَهُ الْفَقْرُ وَأَذَلَّهُ؛ فَقَلَّلَ حَرَكَتَهُ؛ وَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّؤَالِ.

**الفرق بين المسكين والفقير:** ومما يدلُّ على افتراقهما في الجملة ما رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "

اللَّهُمَّ أَحِبِّني مَسْكِينًا، وَأَمْتِنِي مَسْكِينًا، واحشُرني في زمرة المساكين"<sup>5</sup> مع ما عُلِمَ مِنْ تَعَوُّذِهِ مِنَ الْفَقْرِ.

1. من قال إنَّ الْمَسْكِينِ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ، وَأَنَّ الْفَقِيرَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمَسْكِينِ: رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ

الشَّافِعِيِّ،

وَالْأَصْمَعِيِّ، وَابْنِ السَّكِّيتِ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْأَصْبَهَانِيَّ اللَّغَوِيَّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ. قال في الفتح (4/ 107): " وهذا

قول الشَّافِعِيِّ وَجَمْهُورِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ. "وقد استدلُّوا المذهبهم بما يلي:

1 - مَفْعِيلٌ مِنَ السُّكُونِ مِثْلَ الْمُنْطَبِقِ مِنَ النَّطْقِ، وَأَمَّا الْمَسْكِينُ فَيَفْتَحُ الْمِيمَ، فَلُغَةٌ نَادِرَةٌ، لَبِنِي أَسَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَفْعِيلٌ.

2 - البقرة/ 61.

3 - اللسان (13/ 217)، والفائق (1/ 338) الفاء مع الراء، والتَّهْيَاةُ (2/ 971) السَّيْنُ مَعَ الْكَافِ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ

لَأَبِي عُبَيْدٍ (3/ 52). وَخَرَّجَهُ فِي: الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 184 - 187 رَقْم 20525)، وَالسَّنَنِ الْكَبِيرِ (6/ 150)، وَسَنَّ أَبِي دَاوُدَ (8/ 308 - 309 رَقْم 2667 - 2668).

4 - الكهف/ 79.

5 - اللسان (13/ 216)، وانظره في: سنن الترمذي (8/ 354 رقم 2275)، وابن ماجه (12/ 154 رقم 4116)،

والمستدرک علی الصَّحِيحِينَ (4/ 466 رقم 7992)، وَالسَّنَنِ الْكَبِيرِ (7/ 12)، وَشَعْبِ الْإِيمَانِ (21/ 437 رقم 10116).

أ- قوله تعالى: { وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ }<sup>1</sup>، فأخبر أنهم مساكين، وأثبت لهم ملكية

السفينة، حين نسبها إليهم، وهي تساوي مقداراً من المال. وأنهم يعملون عليها في البحر؛ وكلام الله عز وجل أولى ما يُحتجُّ به.

ب- وقال تعالى في حقِّ الفقراء: { لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمْ

الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ... }<sup>2</sup>. فهذه الحال التي أخبر بها عن الفقراء هي دون الحال التي أخبر بها عن المساكين.

ت- روي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قرأ الآية: " أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ"<sup>3</sup> بتشديد السين،

أي لِمَلَاكِين. قال ابن خالويه: سمعت ابن مجاهد يقول ذلك و يزعم أن قطرباً قرأ بذلك؛ فأفادت أنهم أصحاب مهنة.

ث- وبديء في آية الصدقات بالفقراء، وهي قوله عز اسمه: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ... }<sup>4</sup>؛ وذلك

للاهتمام بشأنهم؛ لشدة حاجتهم وفاقتهم؛ فدل على أنهم أهم، وإنما يُبدأ بالأهم فالأهم. قال علي بن حمزة<sup>5</sup>: (وأنت إذا تأملت قوله تعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ }، وجدته سبحانه قد رتبهم فجعل الثاني أصلح حالاً من الأوّل، والثالث أصلح حالاً من الثاني، وكذلك الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن).

ج- وقال أيضاً<sup>6</sup>: (ومما يدلُّك على أن المسكين أصلح حالاً من الفقير أن العرب قد سمّت به، ولم تتسمم بفقير؛

لتنهاهي الفقر في سوء الحال، ألا ترى أنهم قالوا: تَمَسَّكَ الرَّجُلُ فَبَنَوْا مِنْهُ فِعْلاً عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ بِالْمَسْكِينِ فِي زِيَّهِ، ولم يفعلوا ذلك في الفقير؛ إذ كانت حاله لا يَتَزَيَّأُ بِهَا أَحَدٌ؟ قال: ولهذا رَغِبَ الْأَعْرَابِيُّ الَّذِي سَأَلَهُ يُونُسُ عَنْ اسْمِ: (الفقير). لتناهيه في سوء الحال، فأثر التسمية بالمسكنة.

ح- وفي الحديث<sup>1</sup>: " لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِهَذَا الطَّوْفِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ فَتَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ

1 - الكهف/79.

2 - البقرة/273.

3 - الكهف/79. وانظر: البحر المحيط (7/482)، وروح المعاني (11/361)، وغيرهما من كتب التفسير.

4 - التوبة/60.

5 - اللسان (13/215).

6 - أعني: علي بن حمزة كما في اللسان (13/216).

والتَّمَرَّتَانِ. قَالُوا: فَمَا الْمِسْكِينُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَجِدُ غَنَى يُعْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا".

وفي رواية<sup>2</sup>: " إِنَّمَا الْمِسْكِينُ الْمُتَعَفِّفُ إِفْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ: { لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا } .

فالمسكينُ هو السائلُ الطَّوَّافُ؛ لِأَنَّهُ بِمَسْأَلَتِهِ تَأْتِيهِ الْكِفَايَةُ، وَتَأْتِيهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا؛ فَيَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْمَسْكِينَةِ. وَالْفَقِيرُ لَا يَسْأَلُ، وَلَا يُشْعَرُ بِهِ فَيُعْطَى؛ لِزُومِهِ بَيْتَهُ، أَوْ لِامْتِنَاعِ سْؤَالِهِ، فَهُوَ يَتَّقَعُ بِأَيْسَرِ شَيْءٍ، كَالَّذِي يَتَّقَوْتُ فِي يَوْمِهِ بِالْتَّمَرَةِ وَالتَّمَرَّتَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَا يَسْأَلُ مَحَافِظَةً عَلَى مَاءٍ وَجْهَهُ مِنْ إِرَاقَتِهِ عِنْدَ السُّؤَالِ؛ فَحَالُهُ إِذَا أَشَدُّ مِنْ حَالِ الْمَسْكِينِ الَّذِي لَا يَعْدِمُ مِنْ يُعْطِيهِ.

فإذا ثبت أنَّ الفقيرَ هو الَّذي لا يسألُ، وأنَّ المسكينَ هو السائلُ؛ فالمسكينُ إذا أصلحُ حالاً من الفقيرِ، والفقيرُ أشدُّ منه فاقةً وضرراً، إلاَّ أنَّ الفقيرَ أشرفُ نفساً من المسكينِ؛ لِإِعْدَمِ الْخُضُوعِ الَّذِي فِي الْمَسْكِينِ؛ لِأَنَّ الْمَسْكِينِ قَدْ جَمَعَ فَقْرًا وَمَسْكِينَةً، فَحَالُهُ فِي هَذَا أَسْوَأُ حَالاً مِنَ الْفَقِيرِ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: " لَيْسَ الْمَسْكِينُ " (الحديث)؛ فَأَبَانَ أَنَّ لَفْظَةَ الْمَسْكِينِ فِي اسْتِعْمَالِ النَّاسِ أَشَدُّ قُبْحًا مِنْ لَفْظَةِ الْفَقِيرِ.

خ- وقد استعاذ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْفَقْرِ، وَسَأَلَ الْمَسْكِينَةَ، حَيْثُ قَالَ: " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ

من

الْفَقْرِ " وَقَالَ: " اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا، وَأَمِتْنِي مِسْكِينًا، وَأَحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ " <sup>3</sup>. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ تَعَالَى شِدَّةَ الْحَاجَةِ، وَيَسْتَعِينَ مِنْ حَالَةٍ هِيَ أَصْلَحُ مِنْهَا!.

د- قال<sup>4</sup> الرَّاجِزُ:

هَلْ لَكَ فِي أَجْرِ عَظِيمٍ تُؤَجِّرُهُ \* تُغِيثُ مِسْكِينًا قَلِيلًا عَسْكَرُهُ  
عَشْرُ شِيَاهِ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ \* قَدْ حَدَّثَ النَّفْسَ بِمِصْرٍ يَحْضُرُهُ

فأثبت أن له عشرَ شياهٍ، وأراد بقوله عَسْكَرُهُ غَنَمَهُ، وَأَنَّهَا قَلِيلَةٌ.

ذ- وَلِأَنَّ الْفَقْرَ مُشْتَقٌّ مِنْ فَقَرَ الظَّهْرِ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَيُّ فَقِيرٌ بِمَعْنَى مَفْقُورٌ، وَهُوَ الَّذِي نُرِعَتْ فِقْرُهُ ظَهْرُهُ، فَانْقَطَعَ صُلْبُهُ. قَالَ لَبِيدٌ<sup>5</sup>:

لَمَّا رَأَى لُبْدُ التُّسُورِ تَطَايَرَتْ \* رَفَعَ الْقَوَادِمَ كَالْفَقِيرِ الْأَعْزَلِ

1 - صحيح مسلم (4/ 7/ 129/ نووي).

2 - صحيح مسلم (4/ 7/ 129/ نووي).

3 - سبق تخريجه (ص؟ هامش 5).

4 - اللسان (13/ 215).

5 - اللسان (5/ 62).



أَيُّ لَمْ يُطِقْ الطَّيْرَانَ، كَالَّذِي انْقَطَعَ صُلْبُهُ. وَالْمَسْكِينُ مَفْعِيلٌ مِنَ السُّكُونِ، وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنْتَهُ الْحَاجَةُ، وَمَنْ كَسِرَ صُلْبُهُ أَشَدُّ حَالًا مِنَ السَّاكِنِ.

2. مَنْ قَالَ إِنَّ الْفَقِيرَ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْمَسْكِينِ، وَإِنَّ الْمَسْكِينِ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ: قَالَ الْفَرَّاءُ، وَتَعَلَّبُ، وَابْنُ

قُتَيْبَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ يُونُسَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَدْ اسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بِمَا يَلِي:

أ- عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ السَّكِّيتِ قَالَ: قَالَ يُونُسُ قُلْتُ لِأَعْرَابِيٍّ: أَفَقِيرٌ أَنْتَ أَمْ مَسْكِينٌ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ مَسْكِينٌ؛ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ.

والجواب: هذا محتمل، ويُحتمل كذلك أنه أراد: بل أنا أحسن حالاً من الفقير، فكأنه رغبَ عن اسم الفقير؛ لتناهيهِ في سوء الحال، فأثر التسمية بالمسكنة.

ب- قَالَ الرَّاعِي يَمْدَحُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَيَشْكُو إِلَيْهِ سُعَاتِهِ: (الْبَسِيطُ)

أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حَلُوبَتُهُ<sup>1</sup> \* وَفَقَّ الْعِيَالِ<sup>2</sup>، فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ<sup>3</sup>

الشَّاهِدُ: أَنَّهُ أَثْبَتَ لِلْفَقِيرِ حَلُوبَةً، وَجَعَلَهَا وَفَقًّا لِعِيَالِهِ.

والجواب: إِنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يُثْبِتْ أَنَّ لِلْفَقِيرِ حَلُوبَةً؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (الَّذِي كَانَتْ حَلُوبَتُهُ)، وَلَمْ يَقُلِ الَّذِي حَلُوبَتُهُ، فَأَعْلَمَكَ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ حَلُوبَةٌ فِيمَا مَضَى تَقَوَّتْ عِيَالَهُ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ؛ فَلَيْسَ بِفَقِيرٍ، وَلَكِنْ مَسْكِينٌ، ثُمَّ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ: (فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ) أَنَّ الْحَلُوبَةَ أُخِذَتْ مِنْهُ؛ فَصَارَ إِذَا ذَاكَ فَقِيرًا. وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُكَ: أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَ لَهُ مَالٌ وَثَرَةٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ؛ فَلَمْ تُثْبِتْ بِهَذَا أَنَّ لِلْفَقِيرِ مَالًا وَثَرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فَقِيرًا مَعَ ثَرَوَتِهِ وَمَالِهِ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَ سُوءَ حَالِهِ الَّذِي بِهِ صَارَ فَقِيرًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَثَرَةٍ؛ وَكَذَلِكَ يَكُونُ الْمَعْنَى فِي قَوْلِ الرَّاعِي.

فَحَصَلَ بِهَذَا أَنَّ الْفَقِيرَ فِي الْبَيْتِ هُوَ الَّذِي لَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ بِأَخْذِ حَلُوبَتِهِ، وَكَانَ قَبْلَ أَخْذِ حَلُوبَتِهِ مَسْكِينًا؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ لَهُ حَلُوبَةٌ فَلَيْسَ بِفَقِيرٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَقِيرًا فَهُوَ إِذَا غَنِيٌّ، وَإِنَّمَا مَسْكِينٌ، وَمَنْ لَهُ حَلُوبَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَيْسَ بِغَنِيٍّ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا أَوْ مَسْكِينًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ، فَلَمْ يَبْقَ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مَسْكِينًا، فَثَبِتَ بِهَذَا أَنَّ الْمَسْكِينِ أَصْلَحُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ.

ت- قَوْلُهُ تَعَالَى: { أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ }<sup>1</sup>، فَإِنَّهُ جَعَلَهُمْ مَسَاكِينًا بَعْدَ ذَهَابِ السَّفِينَةِ،

1 - الْحَلُوبَةُ: النَّاقَةُ الَّتِي تُحَلَبُ .

2 - وَفَقَّ الْعِيَالِ: أَيُّ أَنْ لَبَنَهَا يَكْفِيهِمْ وَحَدَهُمْ .

3 - وَالسَّبْدُ فِي الْأَصْلِ الشَّعْرُ، وَاللَّبْدُ: الصُّوفُ. وَقَوْلُهُ: (لَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ)، مِنْ مَثَلِ الْعَرَبِ فِي النَّفْيِ الْعَامِّ؛ إِذَا قَالُوا: مَالَهُ سَبْدٌ

وَلَا لَبْدٌ، أَيُّ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، لِأَجْمَلٍ وَلَا شَاءَ .

أو لأنَّ سفينتهم غير مُعتدِّ بها في جنب ما كان لهم من المسكنة؛ فإنه روي بأنَّ السفينةَ لم تكن ملكاً لهم؛ لأنَّهم كانوا يعملون فيها بالأجرة. ويشهد لذلك قراءةٌ من قرأ بالتشديد (لمساكين).

والجواب أن يقال: إنَّ الخروج بالنص إلى ضرب من التأويل، بحاجة إلى قرينة صارفة لمدلول ظاهر النص، أو بينة من خارجه. والقول بأنه جعلهم مساكين بعد ذهاب السفينة لا يستقيم. لأنَّ اللام في قوله (لمساكين) تفيد التملك. والقول بأنَّ سفينتهم غير معتدِّ بها؛ فهذا مجرد تخمين لا قيمة له. والقول بأنَّهم كانوا أجراء كذلك؛ لأنَّ القراءة صرحت بكونهم أصحاب مهنة (ملاحين).

ث- وصف الله تعالى المسكين بالفقر؛ لما أراد أن يعلم أن خضوعه لفقر، لا لأمرٍ غيره بقوله عز وجل: {أَوْ مسكيناً ذا

متربة} 2؛ والمتربة: الفقر، وهو الذي لصق بالتراب، لشدة حاجته.

جوابه أن يقال: إنَّ الله عز وجل أكدَّ سوء حاله بصفة الفقر؛ ولا يؤكِّد الشيء إلا بما هو أوكد منه.

ج- قالوا: المسكين أسوأ حالاً؛ لأنه يؤكِّد به. يقال: فقير مسكين، ولا يقال العكس. والتأكيد إنما يكون بالأقوى.

جوابه: إنَّ الفقير قد يخلو من مذلة السؤال كما وصف الله الفقراء بقوله: {تحسبهم أغنياء من التعفف}؛ فهم لا يسألون الناس، فإذا اضطروا لسؤالهم عرضوا أنفسهم لمذلة السؤال؛ فيقال لأحدهم حينئذٍ: فقير مسكين.

ح- ويدلُّ عليه قوله تعالى: {للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل

أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً ...} 3، فوصفهم بالفقر، وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف، ولا يحسبهم أغنياء إلا وهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة.

جوابه: قوله (أغنياء): استحقوا هذا الوصف لاستغنائهم عن الناس، وليس لجمال مظهرهم، وحسن بزتهم. ثم إنَّ الحال التي أخبر بها المولى عز وجل عن الفقراء هي دون الحال التي أخبر بها عن المساكين؛ فتأمل.

خ- ثبت في الصحيحين 4 وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه

1 - الكهف/79.

2 - البلد/16.

3 - البقرة/273.

4 - مسلم (4/7/129) رقم 101 نووي، والبحاري (4/104) رقم 1479 فتح، واللفظ له.

وسلم: ( ليس المسكينُ الذي يطوفُ على النَّاسِ ترُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنْ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنَى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنُ بِهِ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ). وفي لفظٍ في الصَّحِيحِينَ<sup>1</sup> مِنْ حَدِيثِهِ: " لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ، وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَا اللَّقْمَةُ، وَلَا اللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، وَاقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا).

فَأَفَادَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْمَسْكِينِ فَاقِيرٌ لِقَوْلِهِ: " لَا يَجِدُ غِنَى يُغْنِيهِ " مع زيادة كونه مُتَعَفِّفًا لَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ وَلَا يُفْطَنُ لَهُ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ. فالْمَسْكِينُ فَاقِيرٌ مُتَعَفِّفٌ؛ وَهَذَا الْقَيْدُ يَظْهَرُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَيَنْدَفِعُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَسْكِينِ فَوْقَ الْفَقِيرِ، وَأَعْلَى حَالًا مِنْهُ؛ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَنَّ تَعَفُّفَهُ عَنِ السُّؤَالِ، وَعَدَمُ التَّفْطِنِ لِكَوْنِهِ فَاقِيرًا؛ زِيَادَةً حَاجَةً وَعَظْمَ ضَرُورَةٍ.

والجواب: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: { لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِالطَّوَّافِ الَّذِي تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمَسْكِينِ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ، وَلَا يُفْطَنُ لَهُ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ } . هَذَا تَحْوِزٌ، وَإِنَّمَا نَفَى الْمَسْكِنَةَ عَنْهُ مَعَ وُجُودِهَا فِيهِ حَقِيقَةً، مُبَالِغَةً فِي إِثْبَاتِهَا فِي الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: { لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، وَإِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَغْلِبُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ }<sup>2</sup>. وَقَالَ: { مَا تَعْدُونَ الرَّقُوبَ فِيكُمْ؟ } قَالَ: قُلْنَا الَّذِي لَا يُؤَلِّدُ لَهُ وَكَذَلِكَ قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ بِالرَّقُوبِ وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يُقَدِّمْ مِنْ وَكَلِدِهِ شَيْئًا }<sup>3</sup>. قَالَ: { فَمَا تَعْدُونَ الْمُفْلِسَ فِيكُمْ؟ } قَالُوا: الَّذِي لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ. قَالَ: لَأَ، وَلَكِنَّ الْمُفْلِسَ الَّذِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ، وَيَأْتِي وَقَدْ ظَلَمَ هَذَا، وَظَلَمَ هَذَا، وَأَخَذَ مِنْ عَرَضِ هَذَا، فَيَأْخُذُ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، حَتَّى إِذَا نَفِدَتِ حَسَنَاتُهُ، أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ، فَطَرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَصُكُّ لَهُ صَكٌّ إِلَى النَّارِ }<sup>4</sup>.

قال التَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُسْلِمٍ (4/ 7/ 129): (قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيْسَ الْمَسْكِينُ هَذَا الطَّوَّافُ" إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْكِينِ: "الَّذِي لَا يَجِدُ غِنَى يُغْنِيهِ" إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَاهُ: الْمَسْكِينُ الْكَامِلُ الْمَسْكِنَةَ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِالصَّدَقَةِ وَأَحْوَجُ إِلَيْهَا لَيْسَ هُوَ هَذَا الطَّوَّافُ، بَلْ هُوَ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنَى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنُ لَهُ، وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ. وَلَيْسَ مَعْنَاهُ نَفَى أَصْلِ الْمَسْكِنَةَ عَنِ الطَّوَّافِ، بَلْ مَعْنَاهُ نَفَى كَمَالِ الْمَسْكِنَةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } إِلَى آخِرِ الْآيَةِ).

1 - مسلم (4/ 7/ 129) رقم 102 نووي، والبحاري (9/ 63) رقم 4539 فتح، واللفظ له .

2 - أخرجه البخاري (12/ 148) رقم 6114 فتح، و مسلم (8/ 16/ 162) نووي .

3 - أخرجه مسلم (8/ 16/ 161) نووي .

4 - المغني (7/ 315)، وهو في صحيح مسلم (8/ 16/ 135 - 136) نووي .

3- مَن سَوَّى<sup>1</sup> بينهما: رواه الجوهريُّ عن ابن الأعرابيِّ. قال في الفتح (4/ 107): "وقال آخرون: هما سواء،

وهذا قول ابن القاسم، وأصحاب مالك.

وليس يخفى ضعف هذا المذهب، وأمّا على سبيل التَّجَوُّز؛ فنعم. ثمَّ إنّ القول به، يلزم منه الإقرار بمسألة التّرادف في اللّغة، وهو - في رأيي - مذهب محجوج بكثير من الأدلة، ليس هذا أوان بسطها.

وينظر:

1. أدب الكاتب (ص29 كتاب المعرفة - باب معرفة ما يضعه النَّاس في غير موضعه).

2. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (ص92 سورة البلد) و (ص205 - 206 سورة الماعون).

3. الإفصاح في فقه اللّغة (ص692 ع2).

4. تاج العروس (13/ 334 - 336 ف ق ر) و (35/ 200 - 201 س ك ن).

5. التّوقيف على مهمّات التّعريف (1/ 656).

6. الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ (1/ 290 - 292).

7. السّيل الجرارّ (2/ 53).

8. شرح التّوويّ على مسلم (4/ 7/ 129).

9. الصّحاح في اللّغة (2/ 782 فقر) و (5/ 2137 سكن).

10. العين (1/ 397).

11. غريب الحديث لابن قتيبة (1/ 28).

12. الفائق في غريب الحديث والأثر (1/ 127، 187).

13. فتح الباريّ (4/ 106).

14. الفروق اللّغوية (1/ 409 - 412 رقم 1645، 1646 حرف الفاء).

15. فقه اللّغة (ص43).

16. القاموس المحيط (ص457 - 458 الفقر) و (ص1206 سكن).

17. لسان العرب (5/ 60 - 61 فقر) و (13/ 214، 216 - 217 سكن).

18. مختار الصّحاح (ص307 ع2) و (ص508 ع2).

19. المصباح المنير (ص171 ع1 س ك ن) و (ص284 ع2 ف ق ر).

20. المعجم الوسيط (ص440 ع3) و (ص697 ع2).

<sup>1</sup> - الصّحاح (2/ 782 فقر) و (5/ 2137 سكن)، واللّسان (5/ 60 - 61) و (13/ 217)، وتاج العروس

21. المغرب (3/ 69) و (4/ 192).
  22. المغربي (7/ 313 - 315) و (11/ 250 - 251).
  23. مفردات الرّاعب (ص 237 سكن) و (ص 383 فقر).
  24. التّهاية في غريب الأثر (3/ 899).
-

**71- بُرْهَةٌ أَمْ هُنَيْهَةٌ:** لا يكادُ كثيرون يفرّقون بين هاتين اللَّفظتين في دَرَكِ دلالة كلٍّ منهما كما وضعتها العرب؛ فتراهم يُتزلون إحداهما منزلة الأخرى؛ جهلاً من بعضهم؛ وعدم اكتراث من آخرين؛ لأنَّ لسانَ حال أحدهم، بل ومقاله يقول: إنَّهما سواء، وإن كان تَمَّتَ فرقٌ فليستُ أعبأُ له!.  
كذا!، فإذا تعلق الأمرُ بشِدْقِهِ، وقرقرته معدته، تراه امرأً حَرِيَّتًا، لا يكادُ يعزُبُ عنه صِنْفٌ من أصناف الطَّعام، ولا لونٌ من ألوان الشَّراب، ثمَّ عدَّ إلى لباسه وقشَّ بيته؛ واعجب معي بعدُ لأُمَّةٍ لم تَسْتَبِنَ لغتَها؛ كيف تَسْتَبِينُ دينَها!.

إنَّهم يلفظون (بُرْهَةٌ) ويريدون: المدة القصيرة من الزَّمن! ويلفظون (هُنَيْهَةٌ) أو (هُنَيْهَةٌ) ويريدون: المدة الطويلة من الزَّمن!. وربما عكسوا بينهما؛ فأصابوا في بعض الأحيان؛ فتكون منهم رمية من غير رام. والصَّواب: أن تُوظَّفَ هاتان اللَّفظتان وفقَّ الوَضْعِ العربيِّ، فتقول:

1. البُرْهَةُ و البُرْهَةُ<sup>1</sup>: الحِينُ الطَّوِيلُ من الدَّهرِ<sup>2</sup>، قال ابنُ السَّكَيْتِ: أقمتُ عنده بُرْهَةً من الدَّهرِ، أي مَدَّةً طويلاً

من الزَّمان. قال أبو ذؤيبِ الهذلي<sup>3</sup>: (الكامل)

بَرَارِ قِيَعَانٍ سَقَاها وابل<sup>4</sup> \* واهٍ فَأَتْجَمَ بُرْهَةً لا يُقْلِعُ

وقال أعشى باهلة<sup>5</sup>: (البسيط)

عَشْنَا بِهِ بُرْهَةً صَلَّتْنا، فَوَدَعْنَا \* كَذَلِكَ الرُّمْحُ ذُو النَّصْلَيْنِ يَنْكَسِرُ

وقول مَنْ قال: إنَّ البُرْهَةَ الزَّمان<sup>6</sup>، بإطلاق؛ فإنَّما يعني: الزَّمان الطَّوِيلُ؛ لأنَّه المعنى المتعارف في أصل الوَضْعِ.

وقيل<sup>7</sup>: البُرْهَةُ مَدَّةٌ من الزَّمان. أي مَدَّةٌ طويلة منه. يؤيِّده قول صاحب الفروق اللُّغويَّة<sup>8</sup>: (وأما البُرْهَةُ فبعضُ

الدَّهرِ؛ ألا ترى أنَّه يقال: بُرْهَةٌ من الدَّهرِ، كما يقال قطعةٌ من الدَّهرِ).

1 - بضمَّ الباء وفتحها، والجمع بُرَّةٌ و بُرْهاتٌ، مثلُ غُرْفَةٍ و غُرْفَاتٍ . - المصباح المنير (ص33 ع1) -

2 - وأما قوله في تطهير اللُّغة (1 / 2 / 59 رقم 678): (فالبرهه أقلها سنة)؛ فليست أدري مصدر هذا التَّقلُّ؟! إلا أن يكون

لسان العرب فقد جاء فيه: (13 / 476): (يقال أقمت عنده بُرْهَةً من الدَّهرِ، كقولك أقمتُ عنده سنةً من الدَّهرِ). وليس فيه ما ذهب إليه .

3 - ديوان (ص148 رقم 18)، اللسان (5 / 85)، والفائق (1 / 368 القاف مع الزاي)، والمحكم والمحيط الأعظم (6

122/)، وتاج العروس (13 / 392)، جمهرة أشعار العرب (2 / 687 رقم 21)

4 - في جمهرة أشعار العرب (2 / 687)، والأشباه والتظائر من أشعار المتقدمين (1 / 161): (صَيِّفٌ) بدل (وابل).

5 - جمهرة أشعار العرب (2 / 720 رقم 29).

6 - قاله أبو عبيد كما في تهذيب اللُّغة (6 / 295 بره).

7 - الصَّحاح (6 / 2227 بره)، والمصباح المنير (ص336 ع2)، والمعجم الوسيط (ص53 ع1).

8 - (ص192 - 193 رقم 768 حرف الحاء/الفرق بين الحِقْبَةِ والبُرْهَةِ).

وعلى هذا السنن ووظفت هذه اللفظة في صحيح السنة، فمنها قوله عليه الصلاة والسلام:

أ- (لا تعجبوا بعمل أحد حتى تنظروا بما يهتم له، فإن العامل يعمل زماناً من دهره أو برهةً من دهره بعملٍ صالح لو مات [عليه] دخل الجنة، ثم يتحول فيعمل عملاً سيئاً، وإن العبد ليعمل زماناً من دهره بعمل سيئ لو مات [عليه] دخل النار، ثم يتحول فيعمل عملاً صالحاً، وإذا أراد الله بعبد خيراً استعمله قبل موته؛ فوفقهُ لعملٍ صالح، [ثم يقبضهُ عليه])<sup>1</sup>.

ب- وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: (لقد عشنا برهةً من دهرنا وأحدنا يُؤتى الإيمان من قبل القرآن، وتترلُ

السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها و حرامها، وزاجرها وأمرها وما ينبغي أن يقفَ عنده منها كما تعلمون أنتم القرآن. لقد رأيتُ اليومَ رجالاً يُؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري أمره ولا زاجرَه، ولا ما ينبغي أن يقفَ عنده، ينثره نثر الدقل)<sup>2</sup>.

2. (هنيهة و هنية)<sup>3</sup>: يُرادُ بها الزمنُ اليسيرُ. والهنؤ بالكسر الوقتُ، تقول: أقمتُ عنده هنيةً أي: وفيتاً،

ومكثتُ

عنده هنيةً، أي: ساعةً لطيفةً.

يُؤيدُ هذا المعنى ورودُه في كثيرٍ من الأحاديث النبوية، فمنها:

أ- عن أبي موسى رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حائطاً وأمرني بحفظِ بابِ الحائطِ، فجاءَ

رجلٌ يستأذنُ فقال: "أذنْ له وبشره بالجنة"، فإذا أبو بكر. ثم جاء آخرٌ يستأذنُ فقال: "أذنْ له وبشره بالجنة"، فإذا عمر. ثم جاء آخرٌ يستأذنُ، فسكتَ هنيةً<sup>4</sup>، ثم قال: "أذنْ له وبشره بالجنة على بلوى سئبيهِ"، فإذا عثمانُ ابنُ عفان<sup>5</sup>.

ب- عن أنس بن مالكٍ [رضي الله عنه] أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال: متى تقوم الساعة؟.

1 - الصحيحة (3/ 323 رقم 1334).

2 - قال الذهبي في تعليقه على مستدرک الحاكم: (1/ 91 رقم 101): (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولا أعرفُ له علةً، ولم يُخرجاه)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (3/ 120)، والروزي في مختصر قيام الليل (ص179)، وابن منده في الإيمان (1/ 254)، والهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 404 رقم 755)، وتخريج أحاديث الإحياء (1/ 177 رقم 177).

3 - وهنية: تصغير هنة على القياس، وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية؛ وذلك للقرب بين الهاء وحروف اللين، وأصلها: هنة يعني: شيئاً يسيراً.

4 - قال الحافظ في الفتح: (7/ 413): (قوله: "فسكتَ هنيةً" بالتصغير أي قليلاً).

5 - صحيح البخاري (7/ 410 رقم 3695 فتح).

قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَيْهَةً، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى غُلَامٍ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَزْدٍ شُنُوءَةَ فَقَالَ: إِنَّ عُمَرَ هَذَا لَمْ يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ. قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: ذَاكَ الْغُلَامُ مِنْ أَتْرَابِي يَوْمَئِذٍ<sup>1</sup>.

ت - وفي اللسان<sup>2</sup>، والنهية<sup>3</sup> أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أقام هُنَيْهَةً)، ويروى: (هُنَيْهَةً) أي: قليلاً من الزمان.

### ويراجع:

1. أدب الكاتب (ص 27 كتاب المعرفة و ص 435 كتاب الأبنية/باب ما جاء على فعلة فيه لغتان - فعلة وفُعلة).
2. تاج العروس (1/ 68 المقدمة) و (40/ 315، 423) و (36/ 340 ب ر هـ).
3. تطهير اللغة (1/ 2/ 59 رقم 678).
4. تهذيب اللغة (6/ 295 [بره]).
5. الفروق اللغوية (ص 192 - 193 رقم 768 حرف الهاء/الفرق بين الحقة والزمان).
6. القاموس المحيط (ص 1243، 1346).
7. الكتاب (3/ 455 باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث).
8. لسان العرب (3/ 400 مدد) و (5/ 85 قرر) و (13/ 476 بره) و (15/ 366 هنا).
9. المحكم والمحيط الأعظم (4/ 358، 383) و (6/ 122).
10. مختار الصحاح (ص 50 ب ر هـ).
11. المصباح المنير (ص 33 ع 1) و (ص 381 ع 1-2).
12. معجم الأخطاء الشائعة (ص 37 رقم 76).
13. المعجم الوسيط (ص 53 ع 1) و (ص 998 ع 2).
14. المغرب (2/ 390) و (5/ 464).
15. مفردات الراغب (ص 45 بره).
16. النهاية (5/ 651 حرف الهاء - هنا).

1 - صحيح مسلم (9/ 18/ 90 - 91 رقم 138 نووي) وفيه: ( قوله (سألوه عن الساعة متى هي؟ فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال: إن يعيش هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم). وفي رواية: (إن يعيش هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة)، وفي رواية (إن عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة). وفي رواية: (إن يؤخر هذا). قال القاضي: هذه الروايات كلها محمولة على معنى الأول، والمراد (بساعتكم) موثقتهم، ومعناه: يموت ذلك القرن، أو أولئك المخاطبون. قلت [نووي]: ويحتمل أنه علم أن ذلك الغلام لا يبلغ الهرم ولا يعمر، ولا يؤخر).

2 - (15/ 365).

3 - (5/ 278، 651).



**72- ل ب س<sup>1</sup>:** لا يَلْتَبَسَنَّ عَلَيْكَ أَيُّهَا اللَّيْبُ الفروق الكامنة في مشتقات هذا الجذر (ل ب س)؛ فقد وقع

فيها من اللبس في درك دلالتها، ورسم ألفاظها ما جعل كثيرين من الناطقين بالضاد لا يميزون بينها في معانيها، بل ومبانيها؛ فمن ذلك عدم تفريقهم بين (اللبس) و (اللبس)؛ لذا كان هذا البيان الموجز:

1. اللبس: أصله الستر، وهو مصدر قولك: لبست الثوب بكسر الباء، ألبسته بفتحها، لبسا بضم اللام، وبأبه

سمع. قال تعالى: (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا)<sup>2</sup> أي يستركم بظلمته، وقالت ميسون بنت بحدل<sup>3</sup> الكلابية، زوج معاوية رضي الله عنه: (الوافر)

للبس<sup>4</sup> عباءة وتقر عيني \* أحب إلي من لبس الشفوف<sup>5</sup>

هذا على الحقيقة، ومن المجاز قال إسحاق بن خلف البهراني<sup>6</sup>:

ولبس العجاجة والخافقات \* ثريك المنا برؤوس الأسل

2. اللبس: بفتح اللام وسكون الباء، اختلاط الأمر، مصدر لبس، وبأبه ضرب، تقول: (لبست عليه الأمر)

بفتح الباء

(ألبسته) بكسرها (لبسا) فالتبس، أي: خلطته وعميته وشبهته، وجعلته مشكلاً حتى لا يهتدى إلى حقيقته، وربما شدد للتكثير والمبالغة. وهو<sup>7</sup> يستعمل في الأعراس مثل الحق والباطل وما يجري مجراها، تقول: في الكلام لبس.

وحده: منع النفس من إدراك المعنى على ما هو عليه؛ فاللبس: خلط الأمور بعضها ببعض. ومنه قولهم: يفعل

كذا منعا للبس، قال الله تعالى:

أ- (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)<sup>8</sup>. قال ابن عرفة: أي لا تخلطوه به.

ب- (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ)<sup>9</sup>. أي شبهنا عليه، وأضللناهم كما ضلوا.

ت- (أَفَعَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ)<sup>1</sup>.

1 - قال ابن فارس: (لبس: اللام والباء والسين أصل صحيح واحد، يدل على مخالطة ومداخلة، من ذلك: لبست الثوب

ألبسته، وهو الأصل، ومنه تفرع الفروع). - معجم المقاييس في اللغة (5/ 230 لبس) -

2 - التبا/ 10.

3 - في بلوغ الأرب (3/ 450)، والحلل في شرح أبيات الجمل (ص41، 134): (بحدل بالجيم بدل الحاء، والمشهور

بحدل بالحاء).

4 - في خزنة الأدب (3/ 258، 278 الشاهد 658 و 672): (وقوله: ولبس عباءة، في غالب كتب النحو لبس

بلامين، وهو خلاف الرواية الصحيحة).

5 - الكتاب (3/ 45) هذا باب الواو).

6 - في كامل المبرد (1/ 337): (وكان من الشعراء المحذنين).

7 - أعني: اللبس.

8 - البقرة/ 42.

9 - الأنعام/ 09.

ث - (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)<sup>2</sup>.

ج - (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...)<sup>3</sup>.

ح - (أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُدِيقُ بَعْضَكُمْ بِأَسِّ بَعْضٍ)<sup>4</sup>. أي: يجعلكم فرقا مختلفين بأن يخلط أمركم خلط اضطراب لا

خلط اتفاق.

خ - (وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ)<sup>5</sup>.

3. وفي حديثه لبس بالضم، ولبسة أيضا، أي شبهة وإشكال؛ إذا لم يكن واضحا. واللبسة: غطاءه. وأمر ملبس

كمحسن

وملبس: مشتبه. والتلبس: التخليط، والتدليس. وقد التبس الأمر وألبس إذا أشكل واختلط. ولا بس الرجل الأمر: خالطه، ولا بست فلانا: خالطته حتى عرفت باطنه. ويقال: في الأمر لبسة أي: التباس، ليس بواضح، وفي فلان ملبس أي: مستمتع. قال امرؤ القيس<sup>6</sup>:

أَلَا إِنَّ بَعْدَ الْعُدْمِ لِلْمَرْءِ قِنْوَةً \* وَبَعْدَ الْمَشِيبِ طُولَ عُمْرٍ وَمَلْبَسًا

ورجل لبس كشداد كثير اللباس، أو اللبس، ولا تقل: ملبس كمحدث؛ فإنه من لغة العامة. وتلبس بالأمر وبالثوب: اختلط، ويقال للمجنون مخالط. ولبس الشيء التبس، الملايسة وهي المخالطة. وتلبس بي الأمر اختلط وتعلق، أنشد أبو حنيفة:

تَلْبَسَ حُبُّهَا بَدْمِي وَلَحْمِي \* تَلْبَسَ عِظْفَقِي بِفُرُوعِ ضَالِ

واللبس اختلاط الظلام.

4. اللبسة: بالكسر حالة من حالات اللبس، وفي الحديث أنه: (نهى عن لبستين)<sup>7</sup>، هي بكسر اللام: الهيئة

والحالة، أي: نهى عن حالتين وهيتين من هيئات اللبس، ويروى بالضم<sup>1</sup> على المصدر. قال ابن الأثير: (والأول الوجه. ومنه: لكل زمان لبسة أي: حالة يلبس عليها من شدة ورخاء).

1 - ق/15 .

2 - آل عمران/71 .

3 - الأنعام/82 .

4 - الأنعام/65 .

5 - الأنعام/137 .

6 - أساس البلاغة (ص403 ل ب س)، وديوان المعاني (2/ 159 الباب 11)، ومعجم المقاييس (5/ 230 لبس)، وهو

في ديوانه (ص39) .

7 - اللسان (6/ 203)، والتهامية (4/ 424)، وتاج العروس (16/ 467)، وهو مخرج في صحيح البخاري (2/ 252)

رقم 584 و 11/ 455 رقم 5820، 5821 و 12/ 352 فتح الباري)، ومسلم (5/ 10/ 155 نووي) .

وَاللَّبْسَةُ وَاللَّبْسُ: ضَرَبٌ مِنَ الثِّيَابِ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا. وَلِبَسُ الْهُودَجِ<sup>2</sup> وَالْكَعْبَةِ: مَا عَلَيْهِمَا مِنْ لِبَاسٍ. قَالَ حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>3</sup> يَصِفُ فَرَسًا خَدَمْتَهُ جَوَارِي الْحَيِّ:

فَلَمَّا كَشَفْنَ اللَّبْسَ عَنْهُ مَسَحْنَهُ... بِأَطْرَافِ طِفْلِ زَانَ غَيِّلاً مُوشَّماً

5. اللَّبْسَةُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ اللَّبْسِ، تَقُولُ: لَبِسْتُ الثَّوْبَ لَبْسَةً وَاحِدَةً.

6. وَاللِّبَاسُ وَاللَّبْسُ وَاللَّبْسُ وَاللَّبْسُ بِالْكَسْرِ: مَا يُلْبَسُ قَالَ تَعَالَى: (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ

لِبَاسًا

يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ...)<sup>4</sup>. جَعَلَ اللَّبَاسَ لِكُلِّ مَا يُغَطِّي الْإِنْسَانَ عَنِ الْقَبِيحِ. وَقَالَ:

(هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ)<sup>5</sup>؛ فَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِبَاسًا لِلْآخَرِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كِلَيْهِمَا يَمْنَعُ

صَاحِبَهُ وَيَصُدُّهُ عَنِ تَعَاطِي الْقَبِيحِ. وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْمَرْأَةَ لِبَاسًا وَإِزَارًا، قَالَ الْجَعْدِيُّ يَصِفُ امْرَأَةً:

إِذَا مَا الضَّجِيعُ تَنَى جِيدَهَا \* تَدَاعَتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا<sup>6</sup>

أَمَّا اللَّبْسُ: فَالْدَّرْعُ، وَكُلُّ مَا تَحَصَّنَتْ بِهِ<sup>7</sup>، أَنْشَدَ ابْنُ السَّكَيْتِ لِبَيْهَسِ الْفَزَارِيِّ وَكَانَ يُحَمِّقُ:

الْبِسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لُبُوسَهَا \* إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا

7. وَاللَّبْسُ: مَا كَثُرَ لُبْسُهُ، يُقَالُ: ثَوْبٌ وَمُلَاعَةٌ لَبِيسٌ، وَجَمْعُهُ: لُبْسٌ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ.

وَبَعْدُ: فَقَدْ وَرَدَتْ بِشَأْنِ هَذَا الْجَذْرِ (ل ب س) جَمَلَةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ، تَدُورُ جَمِيعُهَا حَوْلَ مَعْنَى (الْخَلْطِ)، وَمَا

جَرَى

مَجْرَاهُ، فَمِنْهَا:

أ- (فَلَبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ)<sup>8</sup>.

ب- (مَنْ لَبَسَ عَلَى نَفْسِهِ لِبْسًا)<sup>9</sup>.

ت- فِي حَدِيثِ ابْنِ صَيَّادٍ: (فَلَبَسَنِي)<sup>1</sup>. أَي: جَعَلَنِي أَلْتَبَسُ فِي أَمْرِهِ.

1 - أَي: لُبِسْتَيْنِ .

2 - قَالَ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص 976 ع2): (الْهُودَجُ: أَدَاةٌ ذَاتُ قُبَّةٍ تُوَضَّعُ عَلَى ظَهْرِ الْجَمَلِ لِتُرَكَّبَ فِيهَا النِّسَاءُ. "ج" هُوَادِجُ).  
وَلِبَسُ الْهُودَجِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الثِّيَابِ.

3 - الْإِصَابَةُ (1/ 243 - 244)، وَالِاسْتِيعَابُ (1/ 111 - 112) بَابِ حَمِيدٍ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ (1/ 286 - 287).

4 - الْأَعْرَافُ/ 26 .

5 - الْبَقْرَةُ/ 187 .

6 - وَفِي رِوَايَةٍ: إِذَا مَا الضَّجِيعُ تَنَى عِطْفَهَا \* تَنَّتَتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا

7 - وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ مَا يُلْبَسُ مِنْ ثِيَابٍ وَدِرْعٍ .

8 - اللَّسَانُ (6/ 204)، وَالتَّهْيَاةُ (4/ 424)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (16/ 469) .

9 - اللَّسَانُ (6/ 204)، وَالتَّهْيَاةُ (4/ 424)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ (16/ 469) .

ث- وحديثه الآخر: (لَبَسَ عَلَيْهِ، دَعْوَةٌ)<sup>2</sup>.

ج- في حديث المبعث: (فجاء الملك فشقَّ عن قلبه. قال: فحِفتُ أن يكونَ قد التَّبَسَ بي)<sup>3</sup>. أي: خولطتُ في عقلي،

من قولك: في رأيه لَبَسْتُ، أي اختلاط.

ح- ومنه الحديث: (ذهبَ ولم يتلبَّسْ منها بشيء)<sup>4</sup>. يعني: من الدنيا.

خ- وفي الحديث: (فياكلُ فما يتلبَّسُ بيده طَعَامٌ)<sup>5</sup>. أي: لا يلزقُ به لِنظافةِ أَكَلِهِ. يُقال: تَلَبَّسَ الطَّعَامُ باليدِ: إذا التَّرَقَّ

بها.

**لطيفة:** قال الزبيدي في تاج العروس (16/ 469 - 470): (ونقل شيخنا عن السهيلي في الروض

مناسبة

لَبَسَ الثَّوْبَ كَسَمِعَ، وَلَبَسَ الأَمْرَ كضَرَبَ؛ فقال: لَمَّا كانَ لَبَسَ الأَمْرَ معناه خَلَطَهُ أو سَتَرَهُ؛ جاءَ بوزنه، ولَمَّا كانَ لَبَسَ الثَّيابَ يَرْجِعُ إلى معنى كَسَيْتُ وفي مُقابلة عَرِيْتُ؛ جاءَ بوزنه).

**وانظر:**

1. أدب الكاتب (ص 295 - 296) باب ما جاء ساكنا والعامّة تُحرّكه).
2. أساس البلاغة (ص 402 - 403).
3. الإفصاح في فقه اللّغة (ص 167 ع 1) و (ص 173 ع 2).
4. بلوغ الأرب في أحوال العرب (3/ 450).
5. تاج العروس (16/ 466 - 472 ل ب س).
6. التوقيف على مهمّات التعاريف (1/ 617).
7. درّة الغوّاص (ص 210 رقم 175).
8. الصّحاح (3/ 973 - 974 لبس).
9. العين (3/ 36) و (7/ 262) باب السّين واللّام والباء معهما).
10. الفروق اللّغويّة (1/ 462 رقم 1854 حرف اللّام).

1 - اللّسان (6/ 204)، والتهاية (4/ 424)، وتاج العروس (16/ 472).

2 - التهاية (4/ 424)، وهو في صحيح مسلم (9/ 18/ 50 رقم 87 نووي).

3 - اللّسان (6/ 204)، والتهاية (4/ 424)، وتاج العروس (16/ 471).

4 - اللّسان (6/ 204)، والتهاية (4/ 424)، وتاج العروس (16/ 470).

5 - اللّسان (6/ 204)، والتهاية (4/ 424)، وتاج العروس (16/ 470).

11. فصيح ثعلب (ص64 باب فَعَلْتُ و فَعَلْتُ باختلاف المعنى).
  12. القاموس المحيط (ص572 فصل اللّام).
  13. الكامل في اللّغة والأدب (1/ 337).
  14. لسان العرب (6/ 202 - 204).
  15. مختار الصّحاح (ص590).
  16. المصباح المنير (ص325 ل ب س).
  17. معجم المقاييس في اللّغة (5/ 230 لبس).
  18. المعجم الوسيط (ص812 ع3).
  19. معجم لغة الفقهاء (1/ 469 - 470).
  20. مفردات الرّاعب (ص447 لبس).
  21. نصوص في فقه اللّغة (1/ 323، 331، 333).
  22. النّهاية في غريب الحديث (4/ 424).
-

### 73- بَيْنَ الْأَشْفَارِ وَ الْأَهْدَابِ: إِيْتَهُمْ، وَمِنْذَ زَمَنِ بَعِيدٍ<sup>1</sup> لَا يَكَادُ أَكْثَرُ النَّاسِ يَفْرُقُونَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ

الْوَضْعِيَّةُ الصَّحِيحَةُ؛ فتراهم يلفظون كلمة (الأشفار) وهم يريدون (الأهداب)؛!؛ اعتقاداً منهم أن كلمة (الأشفار) هي الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى جَفْنِ الْعَيْنِ!.

وذا من الأخطاء القديمة التي درجت عليها العامة، وبعضُ الخاصة؛ لا يُحْسِنُونَ تَوْظِيْفَهَا وَفَقَّ الوَضْعَ الْعَرَبِيَّ الصَّحِيحَ الْفَصِيحَ.

ولا يُعْتَرِضُ بمقالة ابن قتيبة - رحمه الله - في أدب الكاتب (ص 17)<sup>2</sup>: (فإن كان أحدُ الفصحاء سَمَّى الشَّعْرَ شُفْرًا؛ فَإِنَّمَا سَمَّاهُ بِمَنْبِتِهِ؛ وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مَجَاوِرًا لَهُ، أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ؛ عَلَى مَا بَيَّنْتُ لَكَ فِي بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ غَيْرِهِ)

فيقال: قوله: (فإن كان أحدُ الفصحاء) قَيْدٌ مُهِمٌّ فِي تَسْوِيفِ ذَاكَ الْاِسْتِعْمَالِ؛ فَمَنْ لِي بِ(أحدُ الفصحاء) فِي هَذَا الزَّمَانِ، الَّذِي خَرَبَتْ فِيهِ الْأَلْسِنَةُ بِرِكَائِكَ التَّرَاكِيِبِ، وَمُيُوعَةِ الْأَسَالِيِبِ، وَزَادَ الطَّيْنَةَ بَلَّةً أَنْ تَلْكُمُ الْأَلْسِنَةُ الْخَرْبَةَ كَثْرًا مَا تَسْتَجِدِي<sup>3</sup> رَطَانَةَ الْأَعَاجِمِ؛ طَلَبًا لِتَرْوِيقِ الْكَلَامِ، وَتَحْسِينِهِ زَعَمُوا. وَبَلِيَّةٌ هُوَ لَا مَرْدُّهَا إِلَى فِقْرِ قَامُوسِهِمُ اللَّغَوِيِّ؛ لِأَنَّهْمُ أَهْمَلُوا لُغَتَهُمْ، فَلَمْ يَرْفَعُوا لَهَا رَأْسًا؛ فَكَانَتِ النَّتِيْجَةُ مَا نَسْمَعُ، وَنَقْرَأُ مِنْ سَقَطِ الْكَلِمِ، وَفَجَاغَةِ الْعِبَارَتِ؛ فَلِلَّهِ الْمُشْتَكَى مِنْ غُرْبَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي عَقْرِ دَارِهَا، وَبَيْنَ أَبْنَائِهَا الْعَقَقَةَ!.

على أنك إن ظفرت في هذا الزمان ب(أحدُ الفصحاء) فهو الكبريت الأحمر. وإني - على قلة التجربة، وطرح عصا التسيار - لا أكاد أظفر به إلا في كتاب، أو تحت التراب.

وبعد، فلنجلِّي الفرق بينهما، حذرًا من مَعْرَةِ الْخَطَأِ فِي لَفْظَهُمَا، وَفُتْحِ عَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ دَلَالَةِ كُلِّ مِنْهُمَا؛ فَإِنَّهُ لَعَمْرِي وَبِالْ عَظِيمِ، وَشَرٌّ مُسْتَطِيرٌ؛ لَمَنْ كَانَ لَهُ مِنْ لُغَتِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَمِيَّةِ وَالْغَيْرَةِ!<sup>4</sup>.

قال في أدب الكاتب (ص 17): (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه، من ذلك أشفار العين، يذهب الناس إلى أنها الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى حُرُوفِ الْعَيْنِ وَذَلِكَ غَلَطٌ؛ إِنَّمَا الْأَشْفَارُ حُرُوفُ الْعَيْنِ الَّتِي يَنْبَتُ عَلَيْهَا الشَّعْرُ. وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرُ هُوَ الْهُدْبُ. وَشُفْرٌ كُلُّ شَيْءٍ: حَرْفُهُ وَكَذَلِكَ شَفِيرُهُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: شَفِيرُ الْوَادِي وَشُفْرُ الرَّحِمِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْفَصَحَاءِ سَمَّى الشَّعْرَ شُفْرًا؛ فَإِنَّمَا سَمَّاهُ بِمَنْبِتِهِ؛ وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مُجَاوِرًا لَهُ، أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ عَلَى مَا بَيَّنْتُ لَكَ فِي بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ غَيْرِهِ).

1 - قد نبه على هذا الغلط كل من: ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص 17) باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه، وابن منظور في اللسان (1/ 780 ع 1 هـ)، وابن المطرّز في المغرب (1/ 447)، والفَيْوْمِيُّ فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ (ص 190 ع 2 شفر)، والمناوي في التوقيف على مهمّات التعاريف (1/ 432)، والزبيدي في تاج العروس (4/ 379، 12/ 207 - 208)، و...

2 - قال ذلك في: (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه).

3 - وذا مرضٌ في النفوس غائر، قد ابتلي به كثيرون. وقد يما قال ابن خلدون في المقدمة (ص 147): (الفصل الثالث والعشرون) في أن المغلوب موكعٌ أبداً بالافتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده).

4 - لا تقل: الغيرة بكسر العين؛ فإنه من لحن العامة.

نعم، إنَّ العامةَ، وبعضَ الخاصَّةِ تجعلُ الشُّفْرَ الشَّعْرَ النَّابِتَ على حروفِ العينِ، وهو غلطٌ؛ فليس الشُّفْرُ مِنَ الشَّعْرِ في شيءٍ. لكن يقال إنَّ:

1. الأشفار: جمع (الشُّفْرُ) بالضمِّ، وقد يُفْتَح: شُفْرُ العينِ، وفي اللُّغَة: حرفٌ كلُّ شيءٍ، وناحيتهُ، ومنه شَفِيرُ

الوادي

وَنَحْوِه، تقول: قعدوا على شَفِيرِ النَّهْرِ، والبئرِ، والقبرِ. وشَفِيرُ جهنَّمَ، وشُفْرُ الرَّحِمِ وشافِرُها حروفُها، وشُفْرَةٌ السَّيْفِ حَدُّه.

قال الجوهري<sup>1</sup>: (وهي حروفُ الأَجْفَانِ الَّتِي يَنْبُتُ عَلَيْهَا الشَّعْرُ، وهو الهُدْبُ<sup>2</sup>)، أو قُلْ: هي مَنَابِتُ الهُدْبِ على الجُفُونِ، وَالَّتِي تَلْتَقِي عِنْدَ التَّغْمِيضِ. تقول: قَرِحَتْ أَشْفَارُ عَيْنَيْهِ مِنَ البِكَاءِ.

وفي مجمع الأمثال (1/ 324): (مَا تَرَكَ اللهُ لَهُ شُفْرًا وَلَا ظُفْرًا، وَلَا أَقْدًا وَلَا مَرِيشًا. أَي ما تركَ له شيئًا)، وفي حديث<sup>3</sup> سعد بن الربيع أنه قال: (لا عُدْرَ لَكُمْ إِنْ وُصِلَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيكُمْ شُفْرٌ يَطْرَفُ).

2. الأهداب: الهُدْبُ، بالضمِّ على المشهور، وبضمِّتَيْنِ لُغَةً فِيهِ: الشَّعْرُ النَّابِتُ على أَشْفَارِ العينِ. ومنه قولهم:

هَدَبَتْ

العَيْنُ هَدَبًا: طَالَ هُدْبُهَا، وهو أَهدَبُ الأَشْفَارِ، يعني طَوِيلَ الأهدابِ، وطال هُدْبُ الثَّوْبِ وَهُدَابُهُ. ورجلٌ أَهدَبٌ: سَابَغُ الهُدْبِ كَثِيرُهُ. وامرأةٌ هَدَبَاءُ: طَوِيلَةُ أَهدابِ العَيْنِينَ. وفي صِفَتِهِ<sup>4</sup> صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كان أَهدَبَ الأَشْفَارِ)، وفي رواية: (هَدَبَ الأَشْفَارِ) أَي: طَوِيلَ شَعْرِ الأَجْفَانِ.

و يراجع:

1. أساس البلاغة (1/ 244، 498).
2. الإفصاح في فقه اللغة (ص 27 ع 1).
3. تاج العروس (4/ 379، 385 - 386) و (12/ 207 - 208).
4. تحرير ألفاظ التنبيه (ص 298، 307).

1 - الصَّحاح في اللُّغَة (2/ 701 شفر).

2 - يعني: الهُدْبُ .

3 - اللسان (4/ 418 - 419)، وغريب الحديث لابن الجوزي (1/ 549 باب الشَّيْنِ مع الفاء)، والتهاية (2/ 484 -

485 باب الشَّيْنِ مع الفاء) .

4 - اللسان (1/ 780)، والتهاية (5/ 567)، وغريب الحديث لأبي عبيد (3/ 28)، وتاج العروس (4/ 379 هذب)،

وهو مخرَّج في مسند أحمد (1/ 89 رقم 684) و (1/ 101 رقم 796) و (1/ 151 رقم 1299) ثلاثها عن عليّ رضي الله عنه بلفظ: (هَدَبَ الأَشْفَارِ)، وفي (2/ 328 رقم 8334) و (2/ 448 رقم 9786) كلاهما عن أبي هريرة بلفظ: (أهدَبَ أَشْفَارِ العَيْنِينَ).

5. التوقيف على مهمّات التعاريف (1/ 432).
  6. الزّاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ (1/ 368).
  7. الصّحاح في اللّغة (1/ 237 هذب) و (2/ 701 شفر).
  8. العين (29/4 باب الهاء والذال والباء معهما) و (6/ 253).
  9. غريب الحديث لابن الجوزيّ (1/ 549 باب الشّين مع الفاء).
  10. غريب الحديث لأبي عبيد (3/ 28).
  11. فقه اللّغة (ص65).
  12. القاموس المحيط (ص143 الهدب - ص418 الشّفرة).
  13. لسان العرب (1/ 780) و (4/ 418 - 419).
  14. مختار الصّحاح (ص341، 691).
  15. المصباح المنير (ص190-191، 377، 417 الخاتمة).
  16. المطلع على أبواب المقنع (1/ 361، 366).
  17. المعجم الوسيط (ص486 ع3، ص976 ع1).
  18. المغرب (1/ 447 الشّين مع الفاء).
  19. النّهاية (2/ 484 - 485 باب الشّين مع الفاء) و (5/ 567).
-



**74- بَيْنَ الْقِيَامَةِ وَالْقِيَامِ وَالْقَوَامِ<sup>1</sup>:** لقد شاعَ في عصرنا كلماتٌ منها ما له أصلٌ صحيحٌ في لغتنا العربيَّة، ومنها ما لا يمتُّ للغتنا بأيِّ صِلَةٍ؛ لأنَّها من الدَّخيلِ المهجين، حيثُ أُقجِمَت في العربيَّة؛ لأسبابٍ كثيرةٍ منها ظَنُّهم أنَّها بحاجةٌ لمثل هذا التَّطعيمِ الخارجيّ من لغاتِ العالمٍ ولهجاتِهِ؛ جاءَ ذلكُ بناءً على زعمهم من أنَّ العربيَّةَ فقيرةٌ في مفرداتها، جامدةٌ في قواعدها، لا تستطيعُ وإنْ أرادتْ مسايَرةَ الأحداثِ والتَّطوُّراتِ الحاصلةِ في دنيا النَّاسِ في شتّى مجالاتِ الفنونِ والعلومِ التَّجريبيةِ والنَّظريةِ! وكأَنَّهُم ما دَرَوْا أنَّها وسعتُ كتابَ اللهِ عزَّ وجلَّ، وشريعتهِ الخالدةِ، وأنَّها الوحيدةُ من بينِ لغاتِ العالمِ أجمعِ التي استطاعتِ بما حباها اللهُ تعالى من خصائصٍ أن تكونَ أُصدقَ مُعبِّرٍ عن مكنوناتِ الضَّمائرِ، وخفايا الصُّدورِ، من الأحاسيسِ والمشاعرِ، وأنَّ العلومِ التَّجريديةِ كان لها فيها الحظُّ الأوفرُ في بسطها وبيانها. والشأنُ فيها ما قال الشَّاعر<sup>2</sup> على لسانها:

وَسِعَتْ كِتَابَ اللَّهِ لَفْظًا وَغَايَةً \* وَمَا ضِيقَتْ عَنْ آيِ بِهِ وَعِضَاتِ

فَكَيْفَ أَضِيقُ الْيَوْمَ عَنْ وَصْفِ آلَةٍ \* وَتَنْسِيقِ أَسْمَاءٍ لِمُخْتَرَعَاتِ

فمن الكلماتِ التي لها أصلٌ صحيحٌ، وشاعَ استعمالُها في زماننا كلمة (القِيَامَةِ) بكسرِ القافِ وفتحِ الواوِ والميمِ، والتي تعني: القيامُ على الأمرِ أو المالِ ورعايةِ المصالحِ.

<sup>1</sup> - جذر هاتين اللَّفظين هو (ق و م)، كما قال في اللسان (12/ 503 ع2): (وقامَ كان في الأصلِ قَوْمًا أو قَوْمًا فصار قام). قال الطَّبريُّ في تفسيره (3/ 4/ 167 النساء 5): (وأما قوله: التي جعل اللهُ لكم قيامًا فإنَّ قيامًا وقيما وقواما في معنى واحد. وإِنما "القيامُ" أصله "القوام"، غير أنَّ "القاف" التي قبل "الواو" لما كانت مكسورة، فجعلت "الواو" "ياءً" لكسرة ما قبلها، كما يقال: "صُمتُ صيماً"، "وحُلَّتْ حِيالاً"، ويقالُ منه: "فلانٌ قوامُ أهلِ بيته" و"قيامُ أهلِ بيته"، وقال في (5/ 7/ 49 المائدة 97): (وقيل: قياماً للنَّاسِ بالياءِ، وهو من ذواتِ الواوِ، لكسرةِ القافِ، وهي فاءُ الفعلِ، فجعلت "العين" منه بالكسرةِ "ياءً"، كما قيل في مصدر: قمتُ قياماً، وصمتُ صيماً، فحوَّلت "العين" من الفعلِ: وهي "واو" "ياءً" لكسرةِ فائه. وإِنما هو في الأصلِ: "قمتُ قواماً"، "وصمتُ صواماً"، وكذلك قوله: "جعلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للنَّاسِ"، فحوَّلت، وأوها ياءً، إذ هي "قوام". وقد جاء ذلكُ من كلامهم مَقولاً على أصله الذي هو أصلُه قال الرَّاجزُ: \* قِوَامٌ دُنْيَا وَقِوَامٌ دِينٍ \* فجاء به بالواو على أصله).

وقِوَامُ الأَمْرِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَقُومِيَّتُهُ: نِظَامُهُ وَمِلاكَهُ وَعِمادُهُ الَّذِي يَقُومُ بِهِ وَيَنْتَظِمُ. وَقَدْ ثَقَلَبَ الْوَاوُ يَاءً (قيام) جَوَازًا مَعَ الْكَسْرِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْكَسْرِ (قيام)، قَالَ تَعَالَى {الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا} [النساء/5]، وَقَالَ: {جَعَلَ اللَّهُ الْكعبةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ} [المائدة/97] أَي: قِوَامًا لَمْ يَقُومْ بِهِ مَعاشُهُمْ وَمَعادُهُمْ. قَالَ أَبُو عبيدَةَ: "هُوَ قِوَامُ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَقِيَامُ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُقِيمُ شَأْنَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَلَا تُؤْتُوا السُّفْهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا". وَقَامَ عَلَى أَهْلِهِ: تَوَلَّى أَمْرَهُمْ، وَقَامَ بِنَفَقَاتِهِمْ. وَمَاءٌ قَائِمٌ: دَائِمٌ. وَقَامَ عَلَى الأَمْرِ: دَامَ وَثَبَتَ، وَقِوَامُ الجِسمِ تَمَامُهُ، وَقِوَامُ كُلِّ شَيْءٍ مَا اسْتَقَامَ بِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ: (قِوَامُ أُمَّتِي بِشِرَارِهَا) [صحيح الجامع 2/ 813 رقم 4413: حسن]، وَالْقِوَامُ مِنَ العِيشِ: بِالْكَسْرِ مَا يَقِيمُ الْإِنسانَ مِنَ القُوتِ، وَقَالَ صَاحِبُ القاموسِ (1/ 1487): (القِوَامُ كَسَحَابٍ مَا يَعايشُ بِهِ، وَبِالْكَسْرِ نِظَامُ الأَمْرِ وَعِمادُهُ)؛ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. قَالَ فِي التَّهْيِيةِ (4/ 124 قوم): "وَفِي حَدِيثِ الْمَسْأَلَةِ: أَوْسَدُ الَّذِي فَفَّرَ مُدْقِعَ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عِيشِ. أَيِ مَا يَقُومُ بِحاجَتِهِ الضَّروريةِ".

<sup>2</sup> - البیتان لحافظ إبراهيم ضمن قصيدة مائة في وصف حال اللغة العربيَّة - جواهر الأدب (1/ 2/ 352) - .

أقرّ توظيفها المعجم الوسيط (ص 768 ع 1-2)<sup>1</sup>، وذكرها في معجم لغة الفقهاء (1/ 372)<sup>2</sup>. أمّا صاحبُ الفضيحة العلامة بكر أبو زيد فقد شكك في صحتها من حيث اللغة بقوله في حراسة الفضيحة (ص 19): (قال الله تعالى: { الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ }<sup>3</sup>). وانظر إلى أثر هذا القيام في لفظ القرآن الكريم (...). ثمّ علّق على لفظة (القيام) بقوله في (هامش 3): (هذا هو اللفظ السليم لغةً، وأمّا: " القوامَة " - بفتح القاف أو كسرهما - فلم أثبتنها، وانظر: " المعجم الوسيط " فقد أثبتتها؟!).

كذا قال - رحمه الله - لكنّ وزن (الفعالة) بكسر الفاء في اللغة العربية يُصاغُ منه كلّ ما دلّ على حرفٍ أو صِنَاعَةٍ أو وِلَايَةٍ<sup>4</sup>؛ لأنّه مصدره القياسي؛ فإذا كان ذلك كذلك فإنّ لفظة (القوامَة) بكسر القاف صحيحة لغةً، لجريانها على القياس. قال ابن جنّي<sup>5</sup>: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، ومن نظائره كلمات منها: كَتَبَ كِتَابَةً، وَخَاطَ خِيَابَةً، وَنَقَبَ نِقَابَةً، وَحَاكَ حِيَاكَةً، وَحَجَمَ حِجَامَةً، وَوَلِيَ عَلَيْهِمْ وَوَلَايَةً. قال الخضرى في حاشيته على ابن عقيل (باب أبنية المصادر): " قوله: (إذا لم يستحق إلخ). الحاصل أن فَعَلَ بالفتح القاصر يَطْرُدُ في مصدره فعول إلا في الخمسة التي ذكرها المصنّف ويزاد عليها ما دلّ على حرفٍ أو وِلَايَةٍ فمصدره فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وأمر إمارة ونقب نقابة أي صار نقيباً أي عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مرّ أن فعالة يتناس في الحرف والولاية من فعل المفتوح لازماً كان كما هنا، أو متعدياً كما مرّ ومنه نحو: نجر نجارة بالنون والجيم، وكتب كتابةً، وأمّا إثباتها لفعل بالكسر اللازم في الحرف والولاية فنادرٌ كوكلي عليهم وِلَايَةً".

فوزن (الفعالة) بكسر الفاء للاشمال مثل العصابة والعمامة والقلادة والغشاوة؛ ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على هذا الوزن؛ لاشتمالها على كل ما فيها؛ فكل ما كان من جنس الصناعة نحو القصار والخياطة فهي مكسورة الفاء، نحو الخياطة والقصار<sup>6</sup>. قرّر ذلك في تهذيب اللغة (3/ 88 باب الغين والشين)، والفروق اللغوية (1/ 231 حرف الدال)، ولسان العرب (15/ 405).

وكذا يقال في (القوامَة)؛ لأنّها في حكم المهن والصناعات كما لا يخفى.

1 - وفيه: " (القوامَة) القيام على الأمر والمال، أو ولاية الأمر. (القيام): قيام الأمر: قوامه " .

2 - وفيه: " القوامَة: بكسر القاف وفتح الواو والميم، القيام على الأمر أو المال ورعاية المصالح. [القوامَة] - الولاية (ر: قيم)

وهي على نوعين: قوامَة على النفس، وقوامَة على المال " . اه بتصرّف

3 - النساء/ 34 .

4 - الولايات في معنى الحرف .

5 - الخصائص (1/ 102، 120) .

6 - قال في المحكم والمحيط الأعظم (2/ 494): (والقصار، والمقصر: المحوّر للثياب، لأنّه يدقّها بالقصر التي هي القطعة من

الخشب. وحرفته: القصار) .

## و يراجع:

1. أدب الكاتب (ص 438) باب ما جاء على فعال فيه لغتان فعال وفعال بفتح الفاء وبكسرها).
2. أساس البلاغة (ص 382 ع 2).
3. إصلاح المنطق (1/ 34).
4. ألفية ابن مالك وشروحها (أبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ).
5. تاج العروس (33/ 307 - 320).
6. تقويم التقييم لفیصل المنصور (مقال بموقع ملتقى أهل اللغة/ حلقة النحو والصرف).
7. تهذيب اللغة (9/ 357) باب القاف والميم - قام).
8. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 1138 - 1139 أبنية المصادر).
9. الصحاح (5/ 2016 - 2017 قوم).
10. العين (5/ 232 - 233).
11. فتح الباري (4/ 491) كتاب جزاء الصيد -2- باب إِذَا صَادَ الْحَلَالُ فَأَهْدَى لِلْمُحْرَمِ الصَّيْدَ أَكَلَهُ).
12. فصيح ثعلب (ص 116) باب المكسور أوله).
13. القاموس المحيط (1152) القوم).
14. لسان العرب (12/ 496 - 506).
15. مختار الصحاح (ص 557 - 558).
16. المصباح المنير (ص 309 ق و م).
17. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (ص 562 رقم 1615).
18. المعجم الوسيط (ص 767 ع 3).
19. معجم لغة الفقهاء (1/ 448 - 449).
20. المغرب في ترتيب المعرب (2/ 200 - 201).
21. مفردات الراغب الأصفهاني (ص 416 - 419 قوم).
22. النهاية (4/ 124 - 125 قوم).

**75- تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ:** اعلم - وفقك الله لمراضيه - أن هذه اللفظة (تَبَارَكَ) لا يجوزاً شرعاً، كما لا يصحُّ لغةً أن تُسندَ أو يُوصَفَ بها غيرُ الله تَبَارَكَ وتعالى؛ نظراً لما يتضمَّنه قالبها اللفظي من دلالة ومعنى لا يستحقُّه إلا هو عزَّ وجلَّ، فإن صُرِفَتْ لغيره تعالى؛ صارَ ذلك افتراءً للكذب صارخاً، وادِّعاءً لحقِّ لم يُحلِّ الله به أحداً من العالمين.

يُدلُّ على هذه الحقيقة نصوصُ القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهَّرة، وكلامُ العرب<sup>2</sup> من منثورٍ ومنظومٍ. أمَّا القرآن الكريم فقد وردت فيه هذه اللفظة (تبارك) في تسعة مواضع جميعها في وصف المولى عزَّ وجلَّ، بإسنادِ الفعلِ إليه. وهي:

1. { ... أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } الأعراف/54.
2. { ... فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ } المؤمنون/14.
3. { تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا } الفرقان/1.
4. { تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا } الفرقان/10.
5. { تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا } الفرقان/61.
6. { ... ذِكْرُكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ } غافر/64.
7. { وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } الزَّحْرَف/85.
8. { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ } الرَّحْمَن/78.
9. { تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } الملك/1.

وفي السنة النبوية ما لا يكاد يُحصَى من المواضع، مفرقة في مختلف الدواوين التي عُنيت بجمع أحاديث حبيب الحقِّ، وسيد الخلق عليه الصلاة والسلام.

وما قيل في السنة النبوية يُقال كذلك في منثور كلام العرب، ومنظومه، بخصوص هذه اللفظة (تَبَارَكَ). وإتي - في حدود مطالعتي - لم أظفرُ بشاهدٍ واحدٍ أُسندت فيه هذه اللفظة (تبارك) لغير الله تعالى في القديم والحديث. فإذا كان الأمر كذلك؛ فالقديم قد غير على اللفظ القويم، والتَّهَجُّ السَّدِيد، وأمَّا الحديثُ فالحيُّ لا تُؤمَنُ عليه الفتن؛ فلأجل ذلك كان هذا الإيقاظ.

1 - قال في تاج العروس (38/ 330 سوو): " وهي [يسوى] من الأفعال التي لا تتصرف، أي لم يُسمع منها إلا فعلٌ واحدٌ

ماضٍ كعسى وتبارك " .

2 - أعني العرب المعتر كلامهم ليس غير .

على أننا في زمن قد تسمع فيه وترى أيَّ شيءٍ من عنف القول، وبذيء الكلام، وخلاعة المنظر، بله رطانة العجم، وركاكة اللغة، وما حُشيتَ بهما من الأخطاء والأغلاط، كلُّ ذلك في ظرف من الأساليب المائعة، والتراكيب التي ليس لها صلةٌ بلغة الضاد غير حروفها الأجدية!

أعودُ لأقولُ بأنَّ هذا الذي لفتَ النظرَ إليه، هو بعضُ ما رَفَمَهُ أئمتنا في مصنفاتهم، وزبَرَهُ علماؤنا في دفاترهم، في معرض التحذير من سقطات اللسان، وعثرات الأقلام. أذكرُ منهم الإمام:

1. ابن منظور، قال في لسان العرب (10/ 395 برك): (وتبارك الله تقدس وتزّه وتعالى وتعظم لا تكون

هذه

الصفة لغيره، أي تطهر، والقدس الطهر).

2. ابن دُرَيْد، قال في جمهرة اللغة (1/ 237 برك): ("وتبارك" لا يُوصفُ به إلا الله تبارك وتعالى، ولا يُقال: تبارك فلانٌ في معنى جَلَّ وعَظُمَ؛ هذه صِفةٌ لا تنبغي إلا لله عزَّ وجلَّ).

3. الفيروزبادي، قال في القاموس المحيط (ص932 البركة): "وتبارك الله تقدس وتزّه، صِفةٌ خاصّةٌ بالله تعالى".

4. ابن سيّدة، قال في المحكم والمحيط الأعظم (7/ 23): (وتبارك الله: تقدس وتزّه وتعالى وتعظم، لا تكون

هذه

الصفة لغيره).

5. الزبيدي، قال في تاج العروس (27/ 59): "وتبارك الله أي: تقدس وتزّه وتعالى وتعظم صِفةٌ خاصّةٌ بالله

تعالى لا تكون لغيره".

وبخصوص كلام أئمة اللغة في بيان معنى هذه اللفظة (تبارك)؛ لا بأس بإيراد شيء من عباراتهم؛ فيقال:

✓ (وسئل أبو العباس عن تفسير "تبارك الله" فقال: ارتفع. والمتبارك المرتفع)<sup>1</sup>.

✓ (وقال الزجاج: تبارك: تفاعل من البركة كذلك يقول أهل اللغة)<sup>2</sup>.

✓ (وقال ابن الأثيري: تبارك الله أي: يُتبركُ باسمه في كلِّ أمر)<sup>3</sup>.

✓ (قلت [الأزهري]: ومعنى بركة الله: علوُّ على كلِّ حال)<sup>4</sup>.

✓ (قال الأزهري: ومعنى بركة الله علوُّه على كلِّ شيء)<sup>1</sup>.

1 - لسان العرب (10/ 395)، وتهذيب اللغة (10/ 230)، وتاج العروس (27/ 59 برك).

2 - لسان العرب (10/ 395)، وتهذيب اللغة (10/ 230)، وتاج العروس (27/ 59 برك).

3 - لسان العرب (10/ 395)، وتهذيب اللغة (10/ 230)، وتاج العروس (27/ 59 برك).

4 - تهذيب اللغة (10/ 231).

- ✓ ( ومعنى البركة الكثرة في كل خير )<sup>2</sup>.
- ✓ ( وقال في موضع آخر تَبَارَكَ: تعالى وتعظيم )<sup>3</sup>.
- ✓ ( وَتَبَارَكَ اللَّهُ: تَمَجِيدٌ وَتَجْلِيلٌ وَتَعْظِيمٌ )<sup>4</sup> لِيَلَهُ عَزَّوَجَلَّ.
- ✓ ( وَأَصْلُ الْبِرْكََةِ: الزِّيَادَةُ وَالتَّمَاءُ )<sup>5</sup>.
- ✓ ( وَتَبَارَكَ اسْمُكَ تَفَاعَلَ مَعَ الْبِرْكََةِ كَمَا يَقَالُ: تَعَالَى اسْمُكَ مِنَ الْعُلُوِّ يُرَادُ أَنَّ الْبِرْكََةَ فِي اسْمِكَ وَفِيهَا سُمِّيَ عَلَيْهِ

(6.

- ✓ ( وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَعْنَى تَبَارَكَ: تَقَدَّسَ أَي تَطَهَّرَ، وَالْمُقَدَّسُ: الْمُطَهَّرُ )<sup>7</sup>.
- ✓ ( وَتَبَارَكَ اللَّهُ: أَي بَقِيَ وَدَامَ، فَهُوَ تَفَاعَلَ فِي مَعْنَى فَعَلَ لَا تَكَلَّفَ فِيهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ )<sup>8</sup>.
- ✓ ( وَقَدْ تَكَلَّمَ قَوْمٌ فِي: " تَبَارَكَ اللَّهُ " فَفَسَّرُوهُ الْعُلُوَّ لِأَنَّ الْبِرْكََةَ فِي الشَّيْءِ التَّمَاءُ بَعْدَ التَّقْصَانِ، وَهَذِهِ صِفَةٌ

منفِيَّةٌ عَنْ

اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَقَالَ آخَرُونَ: " تَبَارَكَ اللَّهُ " كَأَنَّهُ تَفَاعَلَ مِنَ الْبِرْكََةِ وَليْس مِنَ التَّمَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْجَلَالِ وَالْعِظْمَةِ )<sup>9</sup>.

- ✓ ( وَمَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: تَبَارَكَ اللَّهُ، أَي تَعَالَى )<sup>10</sup>.
  - ✓ قَالَ الْأَمِيرُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ أَبُو الْفَضْلِ الْمِيكَالِيُّ<sup>11</sup>:
- سُبْحَانَ رَبِّي تَبَارَكَ اللَّهُ مَا... أَشْبَهَ بَعْضَ الْكَلَامِ بِالْعَسَلِ
- ✓ وَقَالَ بَكْرٌ بْنُ حَمَّادٍ<sup>1</sup>:

- 1 - تاج العروس (27/ 58 برك) .
- 2 - لسان العرب (10/ 395)، وتهذيب اللغة (10/ 230) .
- 3 - لسان العرب (10/ 395)، المحكم والمحيط الأعظم (3/ 175)، تهذيب اللغة (10/ 230).
- 4 - لسان العرب (10/ 395)، العين (1/ 442)، المحيط في اللغة (6/ 260)، تهذيب اللغة (10/ 230)، تاج العروس

(27/ 59)

- 5 - تاج العروس (27/ 57) .
- 6 - غريب الحديث لابن قتيبة (1/ 16)
- 7 - تهذيب اللغة (10/ 231).
- 8 - شرح ديوان الحماسة (2/ 1690) .
- 9 - جمهرة اللغة (1/ 272 - 273 ب ر ك) .
- 10 - الحور العين (ص72) .
- 11 - يتيمة الدهر (4/ 409 الباب ثامن) .

تَبَارَكَ مَنْ سَاسَ الْأُمُورَ بِعِلْمِهِ... وَذَلَّ لَهُ أَهْلُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
وَمَنْ قَسَمَ الْأَرْزَاقَ بَيْنَ عِبَادِهِ... وَفَضَّلَ بَعْضَ النَّاسِ فِيهَا عَلَى بَعْضٍ  
فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْحِرْصَ فِيهَا يَزِيدُهُ... فَقُولُوا لَهُ يَزِدَادُ فِي الطُّولِ وَالْعَرْضِ

✓ وقال أبو العتاهية<sup>2</sup>:

تَبَارَكَ مَنْ لَا يَمْلِكُ الْمَلِكُ غَيْرُهُ... مَتَى تَنْقُضِي حَاجَاتُ مَنْ لَيْسَ يَشْبَعُ

✓ وقال الشاعر<sup>3</sup>:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ... تَبَارَكَ مَنْ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ مُرْسِلُهُ

✓ وقال الآخر:

تَبَارَكَ اللَّهُ ذُو الْأَلَاءِ كَمْ سَفَرَتْ... وَجُوهُ أَحْكَامِهِ لِلْخَلْقِ عَنِ حِكْمِ<sup>4</sup>

و ينظر:

1. الاشتقاق (ص 247).
2. تاج العروس (27/ 59 برك).
3. تهذيب اللغة (10/ 230 برك).
4. الحور العين (ص 72).
5. دليل الفالحين (1/ 1/ 74).
6. شرح ديوان الحماسة (2/ 1690).
7. الصَّحاح فِي اللُّغَةِ (4/ 1575 برك).
8. العين (1/ 442، 445).
9. غريب الحديث لابن قتيبة (1/ 16).
10. غريب القرآن (ص 55).
11. لسان العرب (10/ 395).
12. المحكم والمحيط الأعظم (7/ 22 - 24).
13. المحيط في اللغة (6/ 260).

1 - العقد الفريد (1/ 330).

2 - الأغاني (1/ 365).

3 - العين (1/ 445).

4 - خريدة القصر وجريدة العصر (2/ 295) باب في ذكر فضائل جماعة من الفضلاء أيضاً بدمشق من الكتاب والأجناد

وغيرهم).

14. مختار الصّحاح (1/ 27 برك).

15. معجم الأفعال المتعدّية بحرف (1/ 9 برك).



**76- الكَرَاهِيَةُ بِالتَّخْفِيفِ لَا الكَرَاهِيَةُ بِالتَّشْدِيدِ:** وَمِنْ هَذَا القَبِيلِ كَلِمَاتٌ أُولِعَ العَامَّةُ بِتَشْدِيدِ يَأْتِهَا، فَمِنْهَا: الطَّوَاعِيَةُ، والرَّفَاهِيَةُ<sup>1</sup>، والعَلَانِيَةُ<sup>2</sup>، والرُّبَاعِيَةُ<sup>3</sup>. والصَّوَابُ تَخْفِيفُهَا<sup>4</sup>، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أئِمَّةُ اللُّغَةِ - عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ اللّهِ - فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ ضَمَّنَ مُصَنَّفَاتِهِمْ، وَكَذَا أَصْحَابُ الفُضَيْلَةِ فِي المَعْجَمِ الوَسِيطِ (ص 520 ع 2). وَألفاظٌ أُخْرَى أَجْرَاهَا العَامَّةُ - جَهْلًا - فِي هَذَا المَنْحَى، المُبَايِنِ لِسَنَنِ العَرَبِ، وَأَصْلُ الوَضْعِ، عِنْدَمَا اخْتَارُوا لَفْظَهَا، وَرَسَمَهَا بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، فَمِنْهَا:

1. مَا حَكَاهُ صَاحِبُ المِزْهَرِ فِي (ص 244 - 245): (وَمَا يُخَفِّفُ العَامَّةُ تُشَدِّدُهُ: الرُّبَاعِيَةُ<sup>5</sup> لِلسَّنِّ [الَّتِي بَيْنَ التَّشْنِيَةِ<sup>6</sup> وَالتَّابِ]، وَالكَرَاهِيَةَ، وَالرَّفَاهِيَةَ، وَالطَّوَاعِيَةَ، وَرَجُلٌ يَمَانٍ، وَامْرَأَةٌ يَمَانِيَّةٌ، وَشَامٌ وَشَامِيَّةٌ، وَالطَّمَاعِيَةَ، وَالدُّخَانَ، وَحُمَةَ العَقْرَبِ، وَالقُدُومَ، وَغَلَفَتُ لِحْيَتَهُ بِالطَّيْبِ، وَلِثَّةُ الأَسْنَانِ، وَأَرْضٌ دَوِيَّةٌ، وَنَدِيَّةٌ، وَرَجُلٌ طَوِي البَطْنِ، وَقَدِي العَيْنِ، وَرَدَّ أَي هَالِكٍ، وَصَدَّ أَي عَطَشَانَ، وَمَوْضِعٌ دَفِيٌّ، وَالسَّمَانِيُّ، وَالقَلَاعَةُ، وَقَصَرَتُ الصَّلَاةُ، وَكُنِيْتُ الرِّجْلَ، وَقَشَرْتُ الشَّيْءَ، وَأُرْتَجَّ عَلَيْهِ، وَبَرَدْتُ فُوَادِي بِشَرَبَةٍ مِنْ مَاءٍ، وَبَرَدْتُ عَيْنِي بِالبُرُودِ، وَطِنَ الكِتَابُ وَالحَائِطُ).

2. مَا حَكَاهُ ابْنُ السَّكِّيتِ فِي إِصْلَاحِ المَنْطِقِ (1/ 179 - 183 بَابُ مَا يُخَفِّفُ)، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ كَلِمَاتٌ مِنْهَا:

(أَمِينٌ، وَالفَرَاهِيَةُ، وَسَوَائِيَّةٌ، وَمَسَائِيَّةٌ، وَطَمَاعِيَّةٌ، وَامْرَأَةٌ رَدِيَّةٌ، وَأَرْضٌ سَدِيَّةٌ، وَأَرْضٌ نَدِيَّةٌ، وَعَدِيَّةٌ، وَرَجُلٌ عَمِي القَلْبِ، وَامْرَأَةٌ عَمِيَّةُ القَلْبِ، وَعَمٌّ عَنِ الصَّوَابِ، وَعَمِيَّةٌ عَنِ الصَّوَابِ، وَهَذَا رَجُلٌ دَوِيٌّ، وَامْرَأَةٌ دَوِيَّةٌ، وَرَجُلٌ جَوِيٌّ الجَوْفِ، وَامْرَأَةٌ جَوِيَّةٌ، وَرَجُلٌ شَجِيحٌ<sup>7</sup> وَامْرَأَةٌ شَجِيحَةٌ، وَرَجُلٌ كَرٌّ مِنَ النُّعَاسِ، وَامْرَأَةٌ كَرِيَّةٌ، وَيُقَالُ: رَمَاهُ بِقَلَاعَةٍ<sup>8</sup> خَفِيفَةٍ اللَّامِ، وَلَا يُقَالُ قَلَاعَةٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَتَقُولُ: هُوَ الدُّخَانُ، وَالعُثَانُ<sup>9</sup> بِالتَّخْفِيفِ، وَلَا تُقْلَهُمَا بِالتَّشْدِيدِ، وَتَقُولُ هِيَ حُمَةُ العَقْرَبِ بِتَخْفِيفِ المِيمِ، لِلسُّمِّ، وَلَا تَقُلُ: حُمَّةٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَيُقَالُ: إِسْتَأْصَلَ اللّهُ شَأْفَتَهُ بِتَخْفِيفِ الفَاءِ، وَلَا تُقْلُ: شَأْفَتَهُ

- 1 - فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ الرِّجْلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ فِي الرَّفَاهِيَةِ مِنْ سَخَطِ اللّهِ تُرْدِيهِ بَعْدَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ". ذَكَرَهُ فِي اللِّسَانِ (13/ 493)، وَغَرِيبِ الحَدِيثِ لابنِ سَلَامٍ (4/ 72)، وَالفَائِقِ (2/ 73)، وَالتَّهْيَاةِ (2/ 247).
- 2- وَرَدَتْ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ بِتَخْفِيفِ اليَاءِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ وَهِيَ: البَقْرَةُ/274، وَالرَّعْدُ/22، وَإِبْرَاهِيمَ/31، وَفَاطِرَ/29.
- 3- مِثْلُ الثَّمَانِيَّةِ: إِحْدَى الأَسْنَانِ الأَرْبَعِ الَّتِي تَلِي الثَّنَابَا بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالتَّابِ - اللِّسَانِ (8/ 108 ع 1) - .
- 4 - عَلَيَّ اعْتِبَارَهَا مَصَادِرَ .
- 5 - كَذَا رُسِمَتْ فِيهِ، وَالصَّوَابُ: فَتَحُهَا، كَمَا فِي مَصَادِرِ اللُّغَةِ .
- 6 - الَّذِي فِي (1/ 929): " وَالرُّبَاعِيَةُ كَتَمَانِيَّةٌ، السَّنُّ الَّتِي بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالتَّابِ جِ رَبَاعِيَّاتٍ " .
- 7 - إِذَا غَصَّ بِاللَّقْمَةِ .
- 8 - وَهُوَ مَا اقْتَلَعَهُ مِنَ الأَرْضِ .
- 9 - الدُّخَانَ وَزَنًا وَمَعْنَى .

بتشديد الفاء، ويُقال: أَسَكَتَ اللهُ نَأْمَتَهُ<sup>1</sup> مهموز مخففة الميم، ويُقال: هي القِمَطْرَةُ والقِمَطْر، ولا تقل: بالتشديد، وهو غلامٌ حينَ بَقَلَ وجهُه خفيفة، ولا تقل: بَقَلَ، وهي القَدُومُ، ولا تقل: قَدُومٌ، وتقول: هي السُّمَانِي خفيفة، ولا تقل: سُمَانِي مشددة، وتقول: هي الباقلاء، إذا خففت اللام مددت، والواحدة باقلاء، وهي الباقلي، إذا شددت قصرت، والواحدة باقلاء، وهي المرعزاء، ممدود إذا خُفِّفَ، فإذا شُدِّدَ قصر، فتقول المرعزي).

جميع هذه الألفاظ تَندرِجُ في باب المخفف<sup>2</sup>. فليعلم ذلك، وليتفطن له في المخاطبات والمكاتبات.

وهذه نماذج من كلام العرب يحسنُ إيرادها؛ لما لها من العلاقة بمبحثنا في تقرير بعض الألفاظ الواردة فيه، على أنها - كما وردت - من صلب كلام العرب، وما جاء على شاكلتها من الألفاظ يلحقُ بها قياساً، كما تقرر في أصول اللغة.

✓ قالت الخنساء<sup>3</sup>:

بِدَاهِيَةٍ يَصْعَى الْكِلَابُ حَسِيْسَهَا \* وَ تَخْرُجُ مِنْ سِرِّ النَّجِيِّ عَلاَنِيةً

✓ وقالت<sup>4</sup>:

أَلَا لَا أَرَى كَالْفَارِسِ الْوَرْدِ فَارِسًا \* إِذَا عَلَتْهُ جُرْأَةٌ وَ عَلاَنِيةً

✓ وقالت<sup>5</sup>:

كَرَاهِيَةٌ وَ الصَّبْرُ مِنْكَ سَحِيَّةٌ \* إِذَا مَا رَحَى الْحَرْبِ الْعَوَانَ اسْتَدْرَّتْ

وقد صرَّحَ في المصباح المنير بتخفيف كلمات ك: الرَّقَاهِيَّةِ (ص 142 ع 2)، والكَرَاهِيَّةُ (ص 316 ع 1)،

وَالْعَلاَنِيةُ (ص 254 ع 2).

وأما العدناني فقد أجاز في معجم الأخطاء، والأغلاط تشديد الياء في (الكَرَاهِيَّةِ) و(الصَّلَاحِيَّةِ).

قال في الأوَّل (ص 216 رقم 905) بشأن لفظة (الكَرَاهِيَّةِ): (ولكنَّ التَّاجُ وَمَتْنُ اللَّغَةِ يُحِيْزَانُ تَخْفِيفَ الْيَاءِ

كالمعاجم الأخرى، ويقولان إنَّ تشديد الياء جائز أيضاً)؟!.

وذا منهجٌ في الاستدلال يكاد يكون مطرداً في معجميه؛ فاللغة تثبت عنده بمجرد ورودها في أحد المعاجم!.

وقال في الثاني (ص 380 رقم 1110) بشأن لفظة (الصَّلَاحِيَّةِ): (ولكن: إذا نقلنا تعريف المصدر الصناعي،

كما ورد في النحو الوافي: [هو كلُّ لفظ جامد أو مشتق، اسم أو غير اسم زيد في آخره ياءً مشددة، بعدها تاء

1 - وهي من التَّيْمِ وهو الصَّوْتُ الضَّعِيفُ .

2 - انظر: فصيح ثعلب (ص 140)، وأدب الكاتب (ص 292)، وإصلاح المنطق (1/ 179 - 183)، والمزهر (ص 244 -

245) .

3 - ديوانها (ص 145) .

4 - ديوانها (ص 145) .

5 - ديوانها (ص 16) .

تأنيث مربوطة]، وجدناه ينطبق انطباقاً تاماً على (صَلَاحِيَّة)، لذا يجوز أن نقول: 1- صَلَاحِيَّةٌ: مصدر صَلَحَ. 2-

ويؤيدُه ما في جامع الدروس العربية (1/ 177 - 178): (المصدر الصناعي: اسم تَلَحُّهُ ياءُ التَّسْبِبةِ مُرَدِّفَةٌ بالتاء للدلالة على صفةٍ فيه. ويكون ذلك في الأسماءِ الجامدة: كالحَجْرِيَّةِ والإنسانيَّةِ والحيوانيَّةِ والكميَّةِ والكيفيَّةِ ونحوها، وفي الأسماءِ المشتقَّةِ: كالعالميَّةِ والفاعليَّةِ والمحموديَّةِ والأرجحيَّةِ والأسبقيَّةِ والمصدريَّةِ والحريَّةِ، ونحوها. وحقيقته الصِّفةُ المنسوبة إلى الاسم. فالعالميَّة: الصِّفةُ المنسوبة إلى العالم، والمصدريَّة: الصِّفةُ المنسوبة إلى المصدر، والإنسانيَّة: الصِّفةُ المنسوبة إلى الإنسان.

وقد أكثرَ منه المؤلِّدون في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية. وليس كلُّ ما لحقته ياءُ التَّسْبِبةِ، مردفةٌ بالتاء، مصدرًا صناعيًا، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتمسَّكُ بعريَّتِكَ، " أي بخصلتِكَ المنسوبة إلى العرب "، فإن أُريدَ به الوصف، كان اسمًا منسوبًا. لا مصدرًا، سواء أذكر الموصوف لفظًا: كتعلَّم اللُّغة العربيَّة، أم كان منويًّا ومقدَّرًا كتعلَّم العربيَّة، " أي اللُّغة العربيَّة ".

### ولك بعدُ أن تراجع:

1. أخطاء ألفناها (ص96).
2. الأدب الصغير والأدب الكبير (ص67، 98، 117 - 118، 120 الأدب الكبير).
3. أدب الكاتب (ص292).
4. أساس البلاغة (ص108 ع2، و ص172 ع1 رفاهية)، و(ص286 ع2 طواعية)، و(ص312 ع2 علانية)، و(ص391 ع2 كراهية).
5. الإفصاح في فقه اللُّغة (ص688 ع2).
6. أنيس الفقهاء (1/ 280 - 281).
7. تاج العروس (1/ 170) و (2/ 265) و (17/ 551) و (21/ 462) و (36/ 385).
8. تطهير اللُّغة (1/ 1/ 59 رقم164) و (1/ 2/ 14 رقم480).
9. التوقيف على مهمَّات التعاريف (1/ 369).
10. خير الكلام (1/ 32).
11. الصِّحاح (3/ 1255 طوع) و (6/ 2247 كره).
12. العين (1/ 104، 166) و (2/ 209).
13. غريب الحديث لابن سلام (4/ 72).
14. الفائق (2/ 73).
15. فصيح ثعلب (ص140).

16. القاموس المحيط (ص 1498 الكره).
17. لسان العرب (8 / 241 ع1) و (13 / 289، 492 - 493).
18. محاضرات الأدباء (2 / 3 / 237).
19. مختار الصحاح (ص 251 ع2) و (ص 568 ع2).
20. المزهرة (ص 668).
21. المطالع على أبواب المقنع (1 / 393).
22. معجم الأخطاء الشائعة (ص 107 رقم 414) و (ص 176 رقم 726).
23. معجم المقاييس في اللغة (2 / 419 رفته).
24. المغرب (2 / 217).
25. نصوص في فقه اللغة (1 / 323، 351، 353).
26. التّهاية (2 / 247 - 248).

**77- الأُوْدِيَّةُ لِأَلِ الوُدِيَّانِ:** الوادي: معروفٌ، ويُجمَعُ غَلَطًا على وُدِيَّانٍ بكسر الواو. والصَّوابُ أن يُجمَعَ على:

أ- أُودِيَّةٌ<sup>1</sup>. ب- أُودَاءٌ<sup>2</sup>. ج- أُوَادِيَّةٌ<sup>3</sup>. د- أُوَادِيَّةٌ<sup>4</sup>. ه- أُودَاةٌ<sup>5</sup>. و- أُودَاةٌ<sup>6</sup>. ز- الوُدِيَّانُ<sup>7</sup>.

قالَ في تطهيرِ اللِّغة (ص 98 رقم 329): (وُدِيَّانٌ: يَجْمَعُونَ الوادي على وُدِيَّانٍ، ولم يجيء هذا الجَمْعُ، والذي جاء: أُودِيَّةٌ، و أُودِيَّةٌ<sup>8</sup>، و أُودَاءٌ، و أُودَاةٌ... فانتَقِ مِنَ الصَّوابِ ما يروِّقُك و دَعُ عنك (الانخراع)).

وقد نَبَّهَ على هذا الغلط أيضًا العَدْنانِيّ في معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143).

وعليه فلا يقال: وُدِيَّانٍ في جمعِ الوادي؛ لعدم ثبوتِهِ لُغَةً.

ولا يَلْتَبِسَنَّ عليك - أيُّها اللِّيب - (الوُدِيَّان) بفتح الواو. بمَبْحَثِنَا هذا؛ لأنَّهُ عَدِيمُ الصَّلَةِ بِهِ؛ قال في معجم البلدان

(5/ 369 الواو): (الوُدِيَّانُ: أرضٌ بمَكَّةَ لها ذِكْرٌ في المغازي)، وفي مراصد الاطلاع (3/ 1430): (الوُدِيَّانُ<sup>9</sup>):

أرض بمَكَّةَ).

**و يراجع:**

1. الإفصاح في فقه اللِّغة (ص 559 ع 1).

2. تطهير اللِّغة (1/ 2/ 41 رقم 610).

1 - سورة الرَّعد/17، الأحقاف/24، لسان العرب (15/ 384 - 385)، القاموس المحيط (ص 1342)، مختار الصحاح (ص 715)، الصحاح (6/ 2521 ودي)، العين (8/ 98 - 99)، المصباح المنير (ص 389)، مفردات الرَّغب (ص 518 وادي)، المحيط في اللِّغة (6/ 138 - 8/ 244، 9/ 313 - 9/ 320، 10/ 191 - 10/ 371)، المخصَّص لابن سيده (1/ 509 ما يُسْتَفَّ به ويُعمَد)، لحن العوام (ص 245)، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143)، الكامل في اللِّغة والأدب (1/ 57)، المعجم الوسيط (ص 1022 ع 3)، الإفصاح في فقه اللِّغة (ص 559 ع 1)، كتاب ليس (ص 160)، ديوان الخنساء (ص 49، 75، 137)، ديوانا زهير بن أبي سُلمى وطرفة بن العبد (ص 101 زهير).

2 - لسان العرب (15/ 384 - 385)، القاموس المحيط (ص 1342)، الإفصاح في فقه اللِّغة (ص 559 ع 1)، المعجم الوسيط (ص 1022 ع 3)، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143).

3 - المعجم الوسيط (ص 1022 ع 3)، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143).

4 - القاموس المحيط (ص 1342)، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143).

5 - القاموس المحيط (ص 1342)، المحيط في اللِّغة (9/ 396)، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143)، وفيه: نقلًا عن التَّاج والمحيط.

6 - لسان العرب (15/ 384 - 385) لغة طَيِّبٍ، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143)، وفيه: نقلًا عن اللِّسان، وأقرب الموارد.

7 - العقد الفريد (1/ 191) كتاب الجمالنة في الوفود - وفود ثقيف على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المعجم الوسيط (ص 1022 ع 3)، معجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143)، وفيه: نقلًا عن التَّاج في مستدركه.

8 - كذا! والصَّوابُ (أُوَادِيَّةٌ) كما في: المعجم الوسيط (ص 1022 ع 3)، ومعجم الأخطاء الشائعة (ص 266 رقم 1143).

9 - هي فيه بكسر الواو، وإسكان الدَّال.

3. جمهرة اللُّغة (3 / 508 أبواب من الواحد والجمع).
4. ديوان الخنساء (ص 49، 75، 137).
5. ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد (ص 62، 101).
6. الصّحاح (6 / 2521 ودى).
7. العقد الفريد (كتاب الجمانة في الوفود - وفود ثقيف على النبي صلّى الله عليه وسلّم).
8. العين (8 / 98 - 99).
9. القاموس المحيط (1342 الدّية).
10. الكامل في اللُّغة والأدب (1 / 57).
11. كتاب ليس (ص 160).
12. لحن العوام (ص 245).
13. لسان العرب (15 / 384 - 385).
14. المحيط في اللُّغة (9 / 396).
15. مختار الصّحاح (ص 715).
16. المخصّص لابن سيّدة (1 / 509 ما يُسَقَّف به ويُعمد) و (3 / 63 باب الأودية).
17. المصباح المنير (ص 389).
18. المعجم الوسيط (ص 1022 ع 3).
19. مفردات الرّاعب (ص 518 وادي).

## 78- سُورَةُ الثُّورِ وَالْأَحْزَابِ. لَا سُورَتِي الثُّورِ وَالْأَحْزَابِ: اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ الْفَصِيحَ هُوَ مَا اسْتَقَامَ عَلَى سَنَنِ

العرب؛ فجرى على ملفوظ ألسنتهم، واستقرَّ على مرسومٍ مكاتباتهم. وما بآين ذلك؛ فلا يُعدُّ من كلامهم ولا كرامة. إلا ما قيس عليه<sup>1</sup>.

وهنا استعمالٌ درجَ عليه الأقدمون، وطُبِعَ عليه المُحدِّثون، من العلماء، والشعراء، والأدباء، والكتّاب، بله من دونهم من عامة الناطقين بالضاد.

ولعلَّ أوَّل<sup>2</sup> من كان له سببُ التنبه إليه، والتحذير منه، شيخُ المحققين العرب محمد عبد السلام هارون في كتابه الماتع: (قُطُوفٌ أدبيَّة)، وهذا منقولٌ كلامه بحروفه.

قال - رحمه الله تعالى - في (ص 461 - 462): (مُعْجَمِي استينجاس وريتشاردسن؛ وهذا تعبيرٌ مؤلَّدٌ لا تعرفه لغة القرآن. وقد أولع به المعاصرون، واستعمله صاحبُ تاج العروس، والمصباح، وغيرهما من اللغويين في إيرادِ شروجهم لبعضِ الكَلِمِ. ولو فكروا قليلاً لعدلوا عنه؛ لأنَّ معناه أن لا استينجاس مُعْجَمِينَ، ولريتشاردسن أيضاً مُعْجَمِينَ، إذ قد يكونُ للمؤلِّفِ الواحدِ تأليفان. فالعطفُ يكونُ على المضافِ لا على المضافِ إليه. فكأنَّكَ تقولُ: مُعْجَمِي استينجاس، ومُعْجَمِي ريتشاردسن. والصوابُ: مُعْجَمُ استينجاس، وريتشاردسن".

ثمَّ إنِّي حاولتُ جهدي، أن أقلبَ النَّظَرَ في كلامِ العربِ المُعتبرِ؛ عليَّ أجدُ ما يشهدُ لهذا الاستعمالِ المشارِ إليه؛ والذي شاعَ وذاعَ في القدم والحديث؛ حتى لا يكادُ يُعلَمُ له مُنكَرٌ.

وقد وقفتُ على بعضِ ما لا يجوزُ اعتباره حُجَّةً، لأسبابٍ يأتي بيأنها. وأعني به ما رويَ في:

1. لسان العرب (7/ 322 ع2): " وأنشد<sup>3</sup> لطفرة:

وفي الحَيِّ أَحْوَى يَنْفُضُ الْمَرْدَ شَادِنٌ \* مُظَاهِرٌ سِمْطِي لَوْلُؤٍ وَزَبْرَجِدٍ "

الوقوفُ على معنى البيتِ كَفَيْلٌ بإزالةِ اللَّبْسِ القائمِ بشأنِ جوازِ مثلِ هذا الاستعمالِ. وقد تولى ذلك ابنُ منظورٍ نفسه؛ لأنه قال قبلَ إirاده لهذا البيتِ: (والسَّمْطُ: الخيطُ ما دامَ فيه الحَرَزُ، وإلاَّ فهو سَيْلُكٌ. والسَّمْطُ: خيطُ النَّظْمِ لأنه يُعلَقُ، وقيل: هي قِلَادَةٌ أطولُ من المِخْنَقَةِ... وإذا كانت القِلَادَةُ ذاتُ نظْمينِ فهي ذاتُ سِمْطَيْنِ).

2. وجاء فيه أيضاً (11/ 415 - 416) قال كثيرٌ [عزّة]<sup>4</sup>:

لقد سِرْتُ شَرْقِيَّ الْبِلَادِ وَغَرْبَهَا \* وَقَدْ ضَرَبْتَنِي شَمْسُهَا وَظَلُّوْلَهَا

[قال ابنُ منظور: ] ويروى: لقد سِرْتُ غَوْرِيَّ الْبِلَادِ وَجَلَسَهَا "

ولا دليلٌ في هذا البيتِ؛ لَمَنْ تَأَمَّلَ ضبطَ كلمة (شَرْقِيَّ).

1 - وأعني به: القياس على التظير مما ثبت في لغة العرب .

2 - ذا في حدود علمي .

3 - وهو في (ديوانا زهير بن أبي سلمى وطفرة بن العبد ص20)، وشرح المعلقات السبع (ص66 البيت 6) .

4 - ديوان (ص259 إحسان عباس)، تاج العروس (29/ 403) .

3. شرح المعلقات السبع (ص168<sup>1</sup>): قال عمرو بن كلثوم في وصف ساقِي الجارية:

" 18- وَسَارِيَّتِي بَلَنْطٍ أَوْ رُحَامٍ \* يَرِنُ حَشَاشُ حَلِيهِمَا رَيْنَا "

ولا إشكال في هذا البيت؛ إذا علمت أن تقديره هو: وساريتين من بلنط، أو ساريتين من رُحَامٍ. ولا يستقيم أن يُحمَلَ كلٌّ من البَلَنْطِ، والرُّحَامِ على ساقِي الجارية في آن واحد؛ لأنه سيلزم منه أن للجارية ساقين إحداهما من بلنط، والأخرى من رُحَامٍ!

وحكاية هذا التقدير تُعني عن ردّه.

4. شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري (ص71):

" 3- وَجِيدٍ غَزَالٍ شَادِنٍ فَرَدَتْ لَهُ \* مِنْ الْحَلِيِّ سِمَطِي لُوْلُوٍ وَ زَبْرَجَدٍ "

يُقال في هذا البيت ما قيل في بيت طرفة بن العبد السابق.

و يراجع:

1. أخطاء ألفناها (ص39)<sup>2</sup>.

1 - البيت في لسان العرب (7/ 265)، والعين (7/ 473)، وفيهما أن " البَلَنْطُ شيءٌ يُشبهُ الرُّحَامَ إِلَّا أَنَّ الرُّحَامَ أَهَشُّ مِنْهُ

وَأَرَخَى ". وانظر: العُباب الزّاحر (ص24 حرف الطاء/بلنط).

2 - لم تُطلّ يدي هذا المرجع عند كتابة هذا التحرير.



**79- المَعْرُضُ<sup>1</sup> لا المَعْرُضُ:** يقولون: أُقيمَ اليومَ مَعْرَضٌ (بفتح الرَّاءِ) للكتابِ. والصَّوابُ أن يُقالَ: مَعْرِضٌ (بكسرِها)، وزانَ مَسْجِدٌ. وبذا ضُبِطَ في كلِّ من:

1. لسان العرب (7/ 180).

2. العين (1/ 272) باب العين والضاد والرّاء معهما).

3. المصباح المنير (ص 240 ع 1 و ص 415 الخاتمة).

(والعلة في ذلك أن اسمَ الزمانِ و المكانِ<sup>2</sup> يُؤْتَى<sup>3</sup> بهما من الفعلِ الثلاثيِّ على وزن مَفْعِلٍ، إذا كان الفعلُ صحيحًا مكسورَ العينِ في المضارعِ، نحو: عَرَضَ يَعْرِضُ مَعْرِضٌ، أو إن كان الفعلُ مثلاً وَاوِيًّا، نحو: وَعَدَ يَعِدُ مَوْعِدٌ<sup>4</sup>.

هذا ما قرره الحريريُّ في درّة الغوّاصِ؛ معتبراً ذلك من أوهام الخواصِ. وتبعه العدنانيُّ في معجم الأخطاء الشائعة (ص 167 رقم 688)، وأصحابُ الفضيلة في المعجم الوسيط (ص 595 ع 1).

وقال الفيوميُّ في المصباح المنير (ص 415 الخاتمة): (فصلٌ: إذا كان الفعلُ الثلاثيُّ على فَعَلٍ يَفْعَلُ، وزانَ ضَرَبَ يَضْرِبُ، وهو سالمٌ<sup>5</sup>؛ فالفعلُ منه بالفتح، مصدرٌ للتخفيف، وبالكسر اسمُ زمانٍ ومكانٍ، نحو: صَرَفَ مَصْرَفًا بالفتح، أي صَرَفًا، وهذا مَصْرَفُهُ أي زمانُ صَرَفِهِ، ومكانُ صَرَفِهِ. والكسر إمّا لِلْفَرَقِ، وإمّا لأنَّ المضارعَ مكسورٌ؛ فأجرى عليه الاسمُ، وفي التثنية: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾، أي مَوْضِعًا يَنْصَرِفُونَ إليه<sup>6</sup>... " .

وقد يُشكّل على ما سبق ما جاء في:

1- تهذيب اللغة (1/ 466 عرض) و<sup>7</sup> (1/ 296 عرض)<sup>1</sup>: (والمَعْرُضُ<sup>2</sup> المكان الذي يُعْرَضُ فيه الشّيء)، وعلّق

عليه

1 - قال في اللسان (7/ 180)، والعين (1/ 272) باب العين والضاد والرّاء معهما): (المَعْرُضُ: المكان الذي يُعْرَضُ فيه الشّيء). وفي المعجم الوسيط (ص 595 ع 1): ((المَعْرُضُ): مكانٌ عامٌّ تُعْرَضُ فيه نماذج من المنتجات الفنيّة أو الزراعيّة أو الصناعيّة. ومَعْرَضُ الشّيء: مَوْضِعُ عَرْضِهِ).

2 - والمرادُ باسمِ الزمانِ والمكانِ: الاسمُ المُشتقُّ لزمانِ الفعلِ ومكانه. وكان الأصلُ أن يُؤْتَى بلفظِ الفعلِ، ولفظِ الزمانِ والمكانِ؛ فيقال: هذا الزمانُ أو المكانُ، إيجازاً واختصاراً. - عن المصباح المنير (ص 415 الخاتمة) -

3 - أي: يُصاغان .

4 - درّة الغوّاصِ (ص 257/ الملحق رقم 1) .

5 - من حروفِ العلة .

6 - وشدّ من ذلك المَرَجُّ فجاء المصدرُ بالكسر كالاسمِ، قال الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ أي رُجُوعُكُمْ، والمعذرة، والمعفرة، والمعرفة، والمعينة. فيمن كسرَ المضارعَ، وجاء بالفتح وبالكسر أيضاً المعجزة والمعجزة . - عن المصباح المنير (ص 415 الخاتمة)

7 - تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- محققه بقوله في الهامش 3: (كذا في التّسختين واللّسان والتّاج، ضبطه الأخير بالحروف كمقعد).  
 2- تاج العروس (18/ 428): (والمعرّض كمقعد المكان الذي يُعرّض فيه الشّيء).  
 أمّا ما في تاج العروس فيرجح أنّ المؤلّف قد نقله من تهذيب اللّغة؛ لأنّه من مظانّ كتابه هذا.  
 وما في لسان العرب فهو ضبط - أحسب - أنّ طبعة بولاق 1301هـ (9/ 42 عرض) انفردت به، فقد ورد  
 النّصّ فيها كما يلي: (والمعرّض<sup>3</sup> المكان الذي يُعرّض<sup>4</sup> فيه الشّيء)، مخالفةً بذلك كلاً من طبعة:  
 أ- دار إحياء التّراث العربي - بيروت (9/ 147 عرض).  
 ب- دار صادر (7/ 180 عرض).  
 ج- طبعة دار المعارف (ص 2893 عرض).  
 والتي ورد فيها النّص: (والمعرّض<sup>5</sup> المكان الذي يُعرّض<sup>6</sup> فيه الشّيء).  
 ويبقى الإشكال في منقول صاحب تهذيب اللّغة؟.

### ويراجع:

1. أخطاء ألفناها (ص 11).
2. غريب الحديث لابن سلام (3/ 269).
3. فصيح ثعلب (ص 98 - 99).
4. لسان العرب (7/ 180).
5. مجموعة سليمان بن عبد الله التّيتقي في الأخطاء الشائعة/ مج 7.
6. المصباح المنير (ص 240 ع 1).
7. معجم الأخطاء الشائعة (ص 167 رقم 688).
8. المعجم الوسيط (ص 595 ع 1).

1 - تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي - بيروت، ط/الأولى 2001م.

2 - كذا ضبط، بفتح الرّاء ! .

3 - بفتح الرّاء .

4 - بالبناء للمعلوم .

5 - بكسر الرّاء.

6 - بالبناء للمجهول.

**80 - مِئَةٌ وَنَيْفٌ<sup>1</sup> و مِئَةٌ وَنَيْفٌ:** هما تركيبان جاريان على سَنَنِ العَرَبِ فِي الحِطَابِ، أَحَدُهُمَا أَفْصَحُ<sup>2</sup> مِنْ الآخَرِ، وَأَوَّلَى بِالاسْتِعْمَالِ. وَأَعْنَى بِالْأَفْصَحِ (مِئَةٌ وَ نَيْفٌ)، بِتَشْدِيدِ الياءِ فِي (نَيْفٍ)، كَمَا أَعْنَى بِالْآخِرِ الفَصِيحِ (مِئَةٌ وَ نَيْفٌ) بِتَخْفِيفِ الياءِ فِي (نَيْفٍ).

وَالضَّابِطُ فِي تَوْظِيفِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ (نَيْفٌ) هُوَ: أَنَّ كُلَّ مَا زَادَ عَلَى العَقْدِ<sup>3</sup>، فَهُوَ نَيْفٌ، حَتَّى يَبْلُغَ العَقْدَ الثَّانِي. وَعَلَيْهِ فَلَا يُقَالُ: (نَيْفٌ)، إِلَّا بَعْدَ العُقُودِ (10 إِلَى 90)، أَوْ المِئَاتِ، أَوْ الآلَافِ.

قَالَ أَصْحَابُ الفِضِيلَةِ فِي المَعْجَمِ الوَسِيطِ (ص 964 ع 1): ((النَّيْفُ] الزَّائِدُ عَلَى العَقْدِ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى ثَلَاثَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ أَرْبَعَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ فَهُوَ بَضْعٌ. يُقَالُ: عَشْرَةٌ وَنَيْفٌ. وَأَلْفٌ وَنَيْفٌ، وَلَا يُقَالُ: خَمْسَةٌ عَشْرَ وَنَيْفٌ. وَلَا نَيْفٌ وَعَشْرَةٌ)).

وَهَذَا الَّذِي حَكَمَهُ مِنْ جَوَازِ الوَجْهِينِ فِي (نَيْفٍ) بِتَشْدِيدِ الياءِ وَتَخْفِيفِهَا. جَارٍ عَلَى القِيَّاسِ. وَلَهُ نِظَائِرٌ كَثِيرَةٌ فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: مَيْتٌ وَمَيْتٌ، وَكَيْسٌ وَكَيْسٌ. وَهَيْنٌ وَهَيْنٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، كَمَا فِي: لِسَانِ العَرَبِ (9/342)، وَالْقَامُوسِ المَحِيطِ (ص 858 - 859 التَّوْفِ)، وَمَخْتَارِ الصَّحَاحِ (ص 687)، وَالْمِصْبَاحِ المُنِيرِ (ص 374/2 ع 2)، وَالْمَغْرِبِ (2/337)، وَالتَّهْيِئَةِ (5/140)، وَخَيْرِ الكَلَامِ (ص 58).  
قَالَ<sup>4</sup> عَدِيُّ بنِ الرَّقَّاعِ:

وُلِدْتُ تَرَابِيهَ<sup>5</sup> رَأْسُهَا \* عَلَى كُلِّ رَابِيَةٍ نَيْفٌ

وَيُرْوَى<sup>6</sup>: حَلَّتْ.

1 - قَالَ فِي اللِّسَانِ (9/342 ع 1-2)، وَالْمِصْبَاحِ المُنِيرِ (ص 374 ع 2): (قَالَ أَبُو العَبَّاسِ: الَّذِي حَصَلْنَا مِنْ أَقَاوِيلِ حُدَّاقِ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ أَنَّ النَّيْفَ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى ثَلَاثٍ، وَالبَضْعُ مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى تِسْعٍ). وَكَذَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ (2/337) نَقْلًا عَنِ المَبْرَدِ .  
2 - الْمِصْبَاحِ المُنِيرِ (ص 374 ع 2) .  
3 - فِي المَعْجَمِ الوَسِيطِ (ص 614 ع 2): (وَ [العقد] مِنَ الأَعْدَادِ العَشْرَةِ وَالعَشْرُونَ إِلَى التَّسْعِينَ).  
4 - اللِّسَانِ (9/342 ع 2) .  
5 - قَالَ مِصْحَحُ اللِّسَانِ: (وُلِدْتُ تَرَابِيهَ) كَذَا بِالأَصْلِ، وَلَعَلَّهُ وُلِدْتُ بَرَابِيهَ، وَاحِدَةُ الرِّوَايَةِ.  
نَعَمْ، فَقَدْ رَوَاهُ كَذَلِكَ فِي أُسَاسِ البَلَاغَةِ (ص 476 ع 3)، وَالاخْتِيَارِينَ (ص 11 رَقْم 16). وَرِوَايَةُ مَعْجَمِ المَقَائِيسِ (5/375 نَيْفٍ):

(وَرَدْتُ بَرَابِيهَ، رَأْسُهَا \* عَلَى كُلِّ رَابِيَةٍ نَيْفٌ).

قَالَ مَحْقَقُهُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ فِي الهَامِشِ "1": (كَذَا عَلَى الصَّوَابِ فِي الأَصْلِ وَالمَجْمَلِ. وَفِي اللِّسَانِ: "وُلِدْتُ تَرَابِيهَ"،

تَحْرِيفٌ).

6 - فِي دَرَّةِ الغَوَاصِّ (ص 210 رَقْم 176): (حَلَّتْ بَرَابِيهَ، رَأْسُهَا \* عَلَى كُلِّ رَابِيَةٍ نَيْفٌ) .

وعلى هذه الصيغة رُوِيَ أحاديثٌ كثيرةٌ منها ما حكاه ابنُ الجوزيِّ في غريبه (2/ 447)، قال: (قال البراء: كان المهاجرون يومَ بدرٍ نَيْفًا على السِّتين)، وقال في المغرب (2/ 337): (وفي الحديثِ أَنه عليه السَّلام ساقَ مائةَ بدنةٍ، نَحَرَ منها نَيْفًا وسِتِّينَ وأعطى عليًّا الباقي. وفي شرح الآثار: ثلاثًا وسِتِّينَ ونَحَرَ عليٌّ سبعةً وثلاثين).

واعتبرَ بعضهم أَنَّ تَخْفِيفَ الياءِ مِنْ (نَيْفٍ)، غلَطٌ من لحنِ العوام. قال في:

1. خير الكلام (ص58): (قال الحريريُّ و [ابن] الجوزيِّ: يقولون: مائةٌ ونَيْفٌ بإسكانِ الياءِ والصَّوابُ

تشديدها. أقول: يُمكنُ تخفيفها على مثالِ سَيْدٍ و مَيْتٍ، وأمثاله كثيرةٌ وقد قال صاحبُ القاموس: وقد يُخَفَّفُ).

2. لسان العرب (9/ 342 ع1-2): ([قال] الأزهرى: ومن نافٍ يقال هذه مائةٌ ونَيْفٌ، بتشديدِ الياءِ،

أي زيادة،

وهي كلامُ العرب، وعوامُ النَّاسِ يُخَفِّفون فيقولون: ونَيْفٌ، وهو لحنٌ عند الفصحاء).

3. دُرَّةُ الغَوَاصِ (ص210 رقم176): (ويقولون: مائةٌ ونَيْفٌ، بإسكانِ الياءِ، والصَّوابُ أن يُقالَ: نَيْفٌ

بتشديدها

....)

4. العين (8/ 376): (نيف: النَّيْفُ مُثَقَّلٌ هو الزيادة). ولم يحك فيه غير التشديد.

وقد سبق بيانُ وجهِ الصَّوابِ. وهو الَّذي اختاره ابنُ بابي في خير الكلام. ولعلَّ مَنْ منعَ منه، قصدَ إلى التَّنبيهِ

على الأَفْصح. والله أعلمُ بِنِيَّاتِ العباد.

هذا، ويتعلَّقُ بهذا المبحثُ غلَطُ شائعٍ نَبهَ عليه العدنانيُّ في معجم الأخطاء الشائعة (ص256 رقم1092)

قال: (ويقولون: جاء نَيْفٌ ومائةٌ رجلٍ. والصَّوابُ: جاء مئةٌ رجلٍ و نَيْفٌ)<sup>1</sup>.

**و لك أن تراجع:**

1. أدب الكاتب (ص48).

2. أساس البلاغة (ص476 ع3).

3. الفروق اللغوية ( 2235 حرف التَّون/الفرق بين النَيْفِ و البضع).

4. القاموس المحيط (ص858 – 859 التَّوف).

5. لسان العرب (9/ 342 ع1-2).

6. المصباح المنير (ص374 ع2).

7. معجم الأخطاء الشائعة (ص256 رقم1092).

8. المعجم الوسيط (ص 964 ع 1).

تمّ بحمد الله تعالى وتوفيقه  
والصلاة والسلام على خيرة خلقه  
نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان

## فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعريّ عليّ بن إسماعيل، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار - القاهرة، ط/الأولى 1397هـ.
3. أجد العلوم لصديق حسن خان القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلميّة - بيروت 1978.
4. اتفاق المباني وافتراق المعاني لسليمان بن بنين بن خلف أبي الربيع المصريّ، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار - عمّان، ط/الأولى 1985.
5. إثبات عذاب القبر للبيهقيّ أحمد بن الحسين، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان، عمّان - الأردن، ط/ الثانية 1405.
6. أحكام الجنائز وبدعها للألبانيّ محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف - الرياض، ط/الأولى للطبعة الجديدة 1412 - 1992.
7. إحياء علوم الدين للغزاليّ محمد بن محمد أبي حامد، دار المعرفة - بيروت. (وبذيله تخرّيج الحافظ العراقيّ لأحاديث الإحياء والموسوم ب: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرّيج ما في الإحياء من الأخبار).
8. أخبار المصحّفين للحسن بن عبد الله أبي أحمد العسكريّ، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر - دمشق، ط/الأولى 1416هـ - 1995م.
- الاختيارين = كتاب الاختيارين.
9. أخطاء ألفناها لنسيم نصر، دار العلم للملايين، ط/الأولى 1994.
10. أخطاء اللّغة العربيّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيّين تأليف: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، ط/الأولى 1991م - ط/الثانية 1993م.
11. آداب الرّفاف للألبانيّ محمد ناصر الدين، المكتبة الإسلاميّة - عمّان - الأردن، ط/الثالثة 1417 - 1996.
12. الأدب الصّغير والأدب الكبير لعبد الله بن المقفّع، تحقيق ودراسة: د. إنعام فوّال، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط/الثالثة 1420 - 1999.
13. أدب الكاتب لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق وضبط وشرح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت.
14. الأدب المفرد للبخاريّ محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت، ط/الثالثة 1409 - 1989.

15. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد التمارس، ط/الأولى 1404 – 1984.
16. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، ط/الثانية 1405 – 1985.
17. أساس البلاغة للزمخشري محمود بن عمر، تحقيق الأستاذ: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة – بيروت.
18. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ليوسف بن عبد البر أبي عمر، دار الكتاب العربي – بيروت. (مطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر).
19. أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري علي بن محمد، دار المعرفة.
20. الاشتقاق لابن دريد محمد بن الحسن اللغوي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط/الأولى 1411هـ – 1991م..
21. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ومعه الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، دار الكتاب العربي – بيروت.
22. إصلاح المنطق لابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط/الرابعة 1949.
23. إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم للدماغاني الحسين بن محمد، تحقيق وترتيب: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين – بيروت، ط/الثانية 1977.
24. إصلاح غلط المحدثين للخطابي حمد بن محمد أبي سليمان، دراسة وتحقيق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الشهاب – باتنة – الجزائر.
25. الأصول في النحو لابن السراج محمد بن سهل، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/الثالثة 1988.
- ط/أخرى: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/الثالثة 1417هـ – 1996م.
26. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ط/ 1415 – 1995.
27. الإعجاز والإيجاز لأبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد، دار الغصون – بيروت، ط/الثالثة 1405هـ – 1985م.
28. إعراب المحيط د. ياسين جاسم المحيميد.
29. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه الحسين بن أحمد، المكتبة الثقافية – بيروت 1407 – 1987.

30. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط/الخامسة عشرة 2002م..
31. الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ للسّخاويّ محمد بن عبد الرّحمن، دار الكتاب العربيّ - بيروت 1399 - 1979. (طبعة مصوّرة عن نسخة الأستاذ أحمد باشا تيمور - رحمه الله -).
32. الأغاني لأبي الفرج الأصبهانيّ، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط/الثانية.
33. الإفصاح عن أحاديث النّكاح لابن حجر الهيتميّ الفقيه، تحقيق وتخرّيج وتعليق: محمّد شكور أمريّر المياديني، دار الشّهاب - باتنة - الجزائر.
34. الإفصاح في فقه اللّغة لعبد الفتّاح الصّعيديّ و حسين يوسف موسى، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1407 - 1987.
35. ألفية الإمام محمّد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ - الجزائر (لا طبع، لا تاريخ!).
36. الأمالي في لغة العرب لأبي عليّ القاليّ إسماعيل بن القاسم البغداديّ، دار الكتب العلميّة - بيروت 1398هـ - 1978م.
- أمالي ثعلب = مجالس ثعلب.
37. الإمتاع والمؤانسة لأبي حيّان التّوحيديّ، صحّحه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزّين، دار مكتبة الحياة.
- إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون = السّيرة الحليّة.
38. الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ، دار الفكر - دمشق.
- أنوار التّزليل وأسرار التّأويل = تفسير البيضاويّ.
39. أنيس الفقهاء لقاسم بن عبد الله بن أمير عليّ القونويّ، تحقيق: د.أحمد بن عبد الرزّاق الكبيسيّ، دار الوفاء - جدّة، ط/الأولى 1406.
40. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ عبد الله بن يوسف، دار الجيل - بيروت، ط/الخامسة 1979.
41. الإيمان لابن منده محمّد بن إسحاق، تحقيق: عليّ بن محمّد بن ناصر الفقيهي، مؤسّسة الرسالة - بيروت، ط/الثانية 1406.
42. البحر المحيط لمحمّد بن يوسف أبي حيّان الأندلسيّ، دار الفكر.
43. البحور الزّآخرة في علوم الآخرة لمحمّد بن أحمد بن سالم بن سليمان السّفارينيّ التّابلسيّ الحنبلّيّ، تحقيق: محمّد إبراهيم شلبي شومان، دار غراس للنّشر والتّوزيع بالكويت، ط/الأولى 1428هـ - 2007م.
44. البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ محمّد بن عبد الله، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة - صيدا - بيروت، ط/الثانية (كُتبت المقدّمة عام 1391 - 1972).



45. البرّ والصّلة للمروزيّ الحسين بن حسن بن حرب، تحقيق: د.محمد سعيد بخاري، دار الوطن - الرياض، ط/الأولى 1419.
46. بصائر ذوي التمييز للفيروزباديّ محمد بن يعقوب، تحقيق: محمد عليّ النّجار.
47. البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها لعبد الرحمن حسن حبّنگة الميّداني (كُتبت المقدّمة في: 1414/4/9 = 1993-9-25 مكة المكرمة).
48. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات ابن الأنباريّ، حق وقدّم له: د.رمضان عبد التّوّاب، مطبعة دار الكتب 1970م..
49. بلوغ الأرب في أحوال العرب لمحمود شكريّ الألوّسيّ، مطبعة السّلام - بغداد.
50. البيان والتّبيين للجاحظ عمّرو بن بحر، تحقيق المحامي: فوزي عطوي، دار صعب - بيروت، ط/الأولى 1968.
- ط/أخرى: بتحقيق وشرح: محمد عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/السّابعة 1418 - 1998.
51. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد مرتضى الزبيديّ، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، عدد الأجزاء 40.
- تاريخ الأمم والملوك = تاريخ الطّبريّ.
52. تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ أحمد بن عليّ، دار الكتب العلميّة - بيروت.
53. تاريخ دمشق لابن عساكر عليّ بن الحسن، تحقيق: عليّ شيري. ط/أخرى: دار القلم دمشق.
54. تاريخ الطّبريّ محمد بن جرير، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1407.
55. تحرير ألفاظ التّنبيه أو لغة الفقه للتّنويّ يحيى بن شرف، تحقيق وتعليق: عبد الغنيّ الدّقر، دار القلم - دمشق، ط/الأولى 1408 - 1988.
56. تحفة الأحوذويّ شرح جامع التّرمذيّ للمباركفوريّ محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلميّة - بيروت.
57. تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيمّ الجوزيّة، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط/الثانية 1403 - 1983.
- تخرّيج أحاديث الإحياء للعراقيّ = إحياء علوم الدّين.
58. تخرّيج وتحقيق كتاب مفردات القرآن الكريم تفسير وبيان لأبي حذيفة الشّواني الكرديّ.
59. تخلص الشّواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاريّ عبد الله بن يوسف، تحقيق وتعليق: د.عباس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربيّ، ط/الأولى 1406 - 1986.

60. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي جلال الدين، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الثالثة 1409 - 1989.
61. التذكرة السعدية في الأشعار العربية للبيدي محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطابع النعمان بالنجف 1391هـ - 1972م..
62. الترغيب والترهيب للمندري عبد العظيم بن عبد القوي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1417.
63. تصحيقات المحدثين للحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، دراسة وتحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، ط/الأولى 1402هـ - 1982م.
64. تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة لمحبوب محمد موسى، دار الإيمان - الإسكندرية - مصر 2003.
65. التّعازي والمراثي للمبرد محمد بن يزيد، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1417هـ - 1996م..
66. التعريفات للجرجاني علي بن محمد، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/الثالثة 1417 - 1996.
67. تفسير البيضاوي عبد الله بن عمر، تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر - بيروت 1416 - 1996.
68. تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر 1984م.
- تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان في تفسير القرآن.
  - تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن.
  - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
69. تلبس إبليس لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، مراجعة وضبط: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1403 - 1987.
70. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله [صلى الله عليه وسلم] من الأخبار للطبري محمد بن جرير، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.
71. تهذيب الأسماء واللغات للتووي يحيى بن شرف، دار الفكر - بيروت، ط/الأولى 1996.
72. تهذيب اللغة للأزهري محمد بن أحمد أبي منصور، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
73. التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي محمد عبد الرؤوف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر - دمشق، ودار الفكر - بيروت، ط/الأولى 1410.
74. جامع البيان في تفسير القرآن للطبري محمد بن جرير، دار الفكر - بيروت 1405.

ط/أخرى: تحقيق: أحمد شاكر، مؤسّسة الرّسالة، ط/الأولى 1420 – 2000.

75. جامع الدروس العربيّة لمصطفى الغلاييني، راجعه: د.محمد أسعد النّادري، المكتبة العصريّة – صيدا – بيروت، ط/32 سنة 1417 – 1996.

76. الجامع في تاريخ الأدب العربيّ لحنا الفاخوري، دار الجيل – بيروت، ط/الثانية 1995.

77. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشّعب – القاهرة، ط/الثانية 1372.

ط/أخرى: دار الكتب العلميّة.

78. جمهرة أشعار العرب في الجاهليّة والإسلام لمحمد بن أبي الخطّاب الشّهير بأبي زيد القرشيّ، حقّقه وعلّق عليه وزاد في شرحه: د.محمد عليّ الهاشمي 1401هـ – 1981م.

79. جمهرة اللّغة لابن دريد محمد بن الحسن الأزدي، مطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد الدّكن، ط/الأولى 1344هـ.

80. جمهرة الأمثال لأبي الهلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط/الثانية 1988.

81. جمهرة خطب العرب لأحمد زكيّ صفوت، المكتبة العلميّة – بيروت.

82. جواهر الأدب في أدبيّات وإنشاء لغة العرب للسيد أحمد الهاشمي، تحقيق وتصحيح: لجنة من الجامعيّين، منشورات مؤسّسة المعارف – بيروت.

83. الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبيّ عبد الرّحمن بن محمد بن مخلوف، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات – بيروت.

ط/أخرى: دار الكتب العلميّة – بيروت.

• حاشية ابن القيم على سنن أبي داود = معالم السنن.

84. حاشية محمد بن مصطفى الخضريّ الشّافعيّ على ابن عقيل، دار الفكر.

• حاشية السندي على سنن النسائي = سنن النسائيّ.

85. حاشية السندي على صحيح البخاريّ، دار الفكر.

86. حاشية الصّبّان محمد بن عليّ على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة – بيروت.

87. حراسة الفضيلة لبكر بن عبد الله أبي زيد، دار العاصمة للنّشر والتّوزيع – الرّياض، ط/الرابعة 1421 – 2000.

88. الحلل في شرح أبيات الحمل لعبد الله بن محمد ابن السيّد البطلّيوسيّ، قرأه وعلّق عليه: د.يحيى مراد، دار الفكر، ط/الأولى 1424هـ – 2003م..

89. حلية الأولياء لأحمد بن عبد الله أبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/الرابعة 1405.
90. حلية طالب العلم لبكر بن عبد الله أبي زيد، دار الحجّة البالغة، القبة - الجزائر، ط/الثالثة 1412 - 1991.
91. الحور العين عن كتب العلم الشرائف دون النساء العفائف لنشوان أبي سعيد الحميري، حققه وضبطه وعلّق حواشيه ووضع فهرسه: كمال مصطفى، تقديم: محمد زاهد كوثرى، المكتبة اليمنى، دار أزال للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط/الثانية 1985م.
92. الحيوان للجاحظ عمرو بن بحر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/الثالثة 1388 - 1969.
93. خريدة القصر وجريدة أهل العصر للعماد الأصبهاني محمد بن محمد الوزير.
94. خزنة الأدب للبغدادي علي بن عبد الله، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط/الأولى 1987.
95. خصائص جزيرة العرب لبكر بن عبد الله أبي زيد، ط/الثانية 1421هـ.
96. الخصائص الكبرى للسيوطي جلال الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1405 - 1985.
97. الخصائص لعثمان بن جنيّ أبي الفتح، تحقيق: محمد عليّ النجار، عالم الكتب - بيروت.
98. خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لابن بالي القسطنطيني، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة - بيروت، ط/الثانية 1983.
99. الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي عبد الرحمن بن الكمال، دار الفكر - بيروت 1993.
100. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري القاسم بن عليّ، تحقيق وتعليق: عرفان مطرجي، مؤسّسة الكتب الثقافية - بيروت، ط/الأولى 1418 - 1998.
101. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن علان البكري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/العاشرة 1405 - 1985.
102. ديوان أبي الأسود الدؤلي لأبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال 1418 - 1998.
103. ديوان أبي ذؤيب الهذلي، دار صادر - بيروت، تحقيق وشرح: د.أنطونينوس بطرس، ط/الأولى 1424هـ - 2003م.
104. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل بعنلية: محمد حسين (لا تاريخ، لا طبع).
105. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط/الثالثة.
106. ديوان الخنساء ثماضر بنت عمرو، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت 1398 - 1978.

107. ديوان الشاب الطّريف.
108. ديوان الإمام الشافعيّ محمد بن إدريس، اعتنى به: محمد تبركان أبو عبد الله، دار الإمام مالك - الجزائر، ط/الأولى 1430 - 2009.
109. ديوان المتنبيّ أحمد بن الحسين أبي الطيّب، راجعه وفهرسه: د. يوسف الشّيش محمد البقاعي، دار الكتاب العربيّ - بيروت 1427 - 2006.
110. ديوان المعاني للحسن بن عبد الله أبي هلال العسكريّ، دار الجليل - بيروت.
111. ديوان عنتر بن شدّاد العبسيّ، تحقيق ودراسة (العالمية = ماجستير): محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي 1964 م.
112. ديوان حاتم الطّائيّ بشرح يحيى بن مدرك أبي صالح الطّائيّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. حنا نصر الحّيّ، دار الكتاب العربيّ - بيروت 1425 - 2004.
113. ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع مشتمل أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنّشر والتّوزيع - الكويت.
114. ديوانا زهير بن أبي سلمى و طرفة بن العبد، تعليق: كرم البستانيّ، دار بيروت للطباعة والنّشر - بيروت 1406 - 1986.
115. ديوان الشّماخ بن ضرار الذّبيانيّ، تحقيق وشرح: صلاح الدّين الهادي، دار المعارف - مصر.
116. ديوان عروة بن الورد و السّمؤال، دار بيروت للطباعة والنّشر - بيروت 1402 - 1982.
117. ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عبّاس، دار الثقافة - بيروت 1391 هـ - 1971 م.
118. ديوان كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، دراسة وتحقيق: سامي مكّي العاني، منشورات مكتبة التّهضة، مطبعة المعارف - بغداد، ط/الأولى 1386 هـ - 1966 م.
119. ديوان النمر بن تولب العُكليّ، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفسي، دار صادر - بيروت، ط/الأولى 2000 م.
120. ذمّ الهوى لابن الجوزيّ عبد الرحمن بن عليّ، تحقيق: مصطفى عبد الواحد 1962.
121. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني لمحمود أبي الفضل الألوسيّ، دار الفكر - بيروت 1398 - 1978.

122. الرّوض الأنف في شرح السّيرة<sup>1</sup> النّبويّة للسّهيليّ عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، تحقيق: عمر عبد السلام السّلامي، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط/الأولى 1421 - 2000.
- ط/أخرى: تحقيق: مجدي منصور الشّروى، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1418 - 1997.
123. زاد المسير في علم التّفسير لابن الجوزي عبد الرّحمن بن عليّ، المكتب الإسلاميّ، ط/الثالثة 1404 - 1984.
124. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيمّ الجوزيّة، تحقيق وتخرّيج وتعليق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسّسة الرّسالة، مكتبة المنار الإسلاميّة، ط/الثالثة عشر 1406 - 1986.
125. الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ للأزهريّ محمّد بن أحمد بن الأزهر الهرويّ، تحقيق: د. محمّد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة - الكويت، ط/الأولى 1399.
126. سبل السّلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام لمحمّد بن إسماعيل الأمير الصّنعائيّ، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط/الأولى 1408 - 1988.
127. سلسلة الأحاديث الصّحيحة وشيئ من فقها وفوائدها للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، مكتبة المعارف - الرياض 1415 - 1995.
128. سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، مكتبة المعارف - الرياض، ط/الأولى للطبعة الجديدة 1412 - 1992. المجلد السّادس، ط/الأولى 1421 - 2000.
129. سمط اللّاليء لأبي عبيد البكريّ، تحقيق وتصحيح: عبد العزيز الميمنيّ (مضاف إليها: ذيل الأمالي في شرح أمالي القاضي)، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر 1354هـ - 1936م.
130. السّنّة للخلال أحمد بن محمّد، تحقيق: د. عطية الزّهراي، دار الرّاية - الرياض، ط/الأولى 1410.
131. سنن ابن ماجه محمّد بن يزيد، تحقيق وتعليق: محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة.
132. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت. ط/أخرى: دار إحياء التّراث لعربيّ.
133. سنن التّرمذيّ محمّد بن عيسى، تحقيق: أحمد شاکر وآخرون، دار الحديث، الأزهر - القاهرة، ودار إحياء التّراث العربيّ - بيروت. ط/أخرى: دار الكتب العلميّة، ترقيم: محمّد فؤاد عبد الباقي.
134. سنن الدّارمي عبد الله بن عبد الرّحمن، تحقيق: فؤاد أحمد زمري و خالد السّبع العلمي، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط/الأولى 1407.

1 - هي سيرة ابن هشام .

135. السنن الكبرى للبيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة  
1414 - 1994.
136. السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البندراي و سيد كسروي حسن،  
دار الكتب العلميّة - بيروت 1411 - 1991.
137. سنن النسائي أحمد بن شعيب بشرح السيوطي وحاشية السندي، دار الكتاب العربي - بيروت.
138. سير أعلام النبلاء للذهبي محمد بن أحمد، تقديم: د. بشّار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط/الرابعة  
1406 - 1986 (طبعة محقّقة).
139. السيرة الحلبية لعليّ بن برهان الدين الحلبي، دار المعرفة - بيروت 1400.
140. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني محمد بن عليّ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار  
الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1405 - 1985.
141. الشافية لعثمان بن عمر أبي عمرو الدويني، تحقيق: حسن أحمد عثمان، المكتبة المكيّة - مكة المكرمة،  
ط/الأولى 1995.
142. شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محي الدين عبد  
الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/الأولى المحرم الحرام 1375هـ - أغسطس 1955م.
143. شرح الأشمونيّة لعبد بن عقيل، دار الكتب العلميّة - بيروت.
144. شرح الزرقاني محمد بن عبد الباقي على الموطأ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1411.
- شرح السيوطي على سنن النسائيّ ومعه حاشية السنديّ = سنن النسائيّ.
145. شرح المعلقات السبع للقاضي الحسين أبي عبد الله الزوزني، مكتبة المعارف - بيروت، ط/الخامسة  
1405 - 1985.
146. شرح المكوديّ عبد الرحمن بن صالح على ألفية محمد بن مالك جمال الدين، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد  
عبد الفتاح الأزهرّي، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر.
147. شرح النوويّ يحيى بن شرف على صحيح مسلم بن الحجاج، دار الكتب العلميّة - بيروت.
148. شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ أحمد بن محمد بن الحسن أبي عليّ، نشره: أحمد أمين وعبد السلام محمد  
هارون، دار الجليل - بيروت، ط/الأولى 1411هـ - 1991م.
149. شرح ديوان المتنبيّ للواحدّيّ عليّ بن أحمد أبي الحسن، طبع برلين بعناية فريدريخ ديتريصي 1861م.
150. شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحلّ للأعلم الشنتمريّ، تقديم وتعليق وفهرسة: د. حنا نصر الحتّي، دار  
الكتاب العربيّ - بيروت، ط/الأولى 1414 - 1993.
151. ديوان عمرو بن قميعة، تحقيق وتعليق: شايرلزلايل، طبعة باريس 1919م.

- ط/أخرى: تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصّيرفي، جامعة الدّول العربيّة - معهد المخطوطات العربيّة 1385هـ - 1965م.
152. شرح سنن ابن ماجه للسيوطي، وعبد الغنيّ، والدّهلويّ، قديمي كتب خانة - كراتشي.
153. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة - صيدا - بيروت، ط/الأولى 1416 - 1995.
154. شرح عبد الله بن عقيل على الألفيّة، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق، ط/الثانية 1985.
- ط/أخرى: دار الثّراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط/العشرون 1400 هـ - 1980 م.
155. شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى لمحمّد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصريّة.
156. شريط سمعيّ للألبانيّ محمّد ناصر الدّين رقم 92 الوجه الأوّل بعنوان: حكم الأذان ضمن سلسلة الهدى والنور.
157. شعب الإيمان للبيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: محمّد السّعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1410.
158. الشّعر والشّعراء لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، دار الثقافة - بيروت.
159. الصّحاح في اللّغة للجوهريّ إسماعيل بن حمّاد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط/الرّابعة كانون الثاني/يناير 1990م.
160. صحيح ابن خزيمة محمّد بن إسحاق، تحقيق: محمّد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ - بيروت 1390 - 1970.
161. صحيح البخاريّ محمّد بن إسماعيل، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط/الثالثة 1407 - 1987.
- ط/أخرى: دار إحياء الثّراث العربيّ.
162. صحيح التّرجيب والتّرهيب للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، مكتبة المعارف - الرّياض، ط/الخامسة.
163. صحيح الجامع الصّغير وزيادته للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، المكتب الإسلاميّ، ط/الثانية 1406 - 1986.



164. صحيح محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/الثانية 1414 - 1993.  
ط/أخرى: ؟...؟.
165. صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.  
ط/أخرى: دار الكتب العلمية.
166. الضعفاء للعقيلي محمد بن عمر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجعي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط/الأولى 1404 - 1984.
167. ضعيف الترغيب والترهيب للألباني محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف - الرياض.
168. ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي بإشراف زهير الشاويش.
169. ضوابط للدراسات الفقهية للشيخ سلمان بن فهد العودة (نسخة عارية من معلومات النشر والطبع!).
170. الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط/الثانية 1408.
- ط/أخرى: دار صادر - بيروت.
171. طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجُمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة.
172. ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، ط/الثالثة 1413 - 1993.
173. العُباب الزَّاحِر واللباب الفاخر للصَّاعاني الحسن بن محمد، دار الرِّشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق (حرف الهمزة، ط/الأولى 1398هـ - 1978م، تحقيق: قير محمد حسن/حرف السين تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط/الأولى 1987م/حرف الطاء 1979م، تحقيق: محمد حسن آل ياسين/حرف الفاء 1981م تحقيق: محمد حسن آل ياسين).
174. العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي.
175. عمدة القاري بشرح صحيح البخاري للعيني محمود بن أحمد الحنفي، دار الفكر.
176. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده للحسن بن رشيق أبي علي القيرواني، تحقيق وتعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت، ط/الخامسة 1401هـ - 1981م..
177. عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ومعه شرح ابن القيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1410 - 1990.
178. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال - بيروت.

179. عيون الأخبار لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدَّيْنَوْرِيّ، شرحه وضبطه وعلّق عليه وقدم له ورّتب فهارسه: د. يوسف عليّ طويل، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1406هـ - 1986م..
180. عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة أحمد بن القاسم الخزرجيّ، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.
181. غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للألبانيّ محمّد ناصر الدّين، المكتب الإسلاميّ، ط/الرابعة 1414 - 1994.
182. غريب الحديث لابن الجوزيّ عبد الرّحمن بن عليّ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجيّ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1985.
183. غريب الحديث لابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، ط/الأولى 1397.
184. غريب الحديث للقاسم بن سلامّ أبي عبيد الهرويّ، تحقيق: د. محمّد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط/الأولى 1396.
185. غريب الحديث للخطّابيّ حمّد بن محمّد، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة 1402.
186. غريب القرآن المسمّى ب(نزهة القلوب) لمحمّد بن عزيز أبي بكر السّجستانيّ، المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة بالرّعاية - الجزائر 1990.
187. الفائق في غريب الحديث للزمخشريّ محمود بن عمر، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي و محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط/الثانية.
188. فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ لأحمد بن حجر العسقلانيّ، تحقيق وتصحيح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط/الأولى 1414 - 1993.
189. فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التّفسير للشّوكانيّ محمّد بن عليّ، دار الفكر - بيروت.  
ط/أخرى: دار إحياء التّراث العربيّ.
190. الفتن لنعيم بن حمّاد المروزيّ، تحقيق: سمير أمين الزهيريّ، مكتبة التّوحيد - القاهرة، ط/الأولى 1412.
191. الفردوس بمأثور الخطّاب لشيرويه بن شهر دار الديلميّ، تحقيق: السّعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1986.
192. الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيّد البطليوسيّ، تحقيق: د. عليّ زوين، مطبعة العاني - بغداد (الكتاب جزء من رسالة العالميّة - ماجستير - جامعة القاهرة سنة 1976م).

193. الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية لعبد القاهر بن طاهر أبي منصور البغدادي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط/الثانية 1977.
194. الفروق اللغوية للحسن بن عبد الله أبي هلال العسكري، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة (!؟)، ط/الأولى شوال المكرم 1412هـ.
195. الفصل للوصل المدرج لأحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة - الرياض، ط/الأولى 1418.
196. الفصيح لثعلب أبي العباس، تحقيق ودراسة: د.صحي التميمي، دار الشهاب - الجزائر. (كُتبت المقدمة سنة 1405 - 1985).
197. فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي عبد الملك بن محمد أبي منصور، تصحيح: الشيخ محمد الزهري، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
198. الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق: د.مصطفى الشومي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر 1406 - 1985.
199. فوات الوفيات لمحمد بن شاعر الكتبي، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر - بيروت. ط/الأولى: الجزء 1 - 1973. الجزء: 2 - 1974. الجزء: 3 - 1974. الجزء: 4 - 1974.
200. فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي عبد الرؤوف، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط/الأولى 1356.
- ط/أخرى: دار الكتب العلمية - لبنان، ط/الأولى 1415هـ - 1994م.
201. القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شاطئ محمد بن يعقوب محمد الدين الفيروزبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/الثامنة 1426هـ - 2005م.
202. القسطاس في علم العروض صنعة محمود بن عمر جار الله الزمخشري، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف - بيروت، ط/الثانية 1410هـ - 1989م.
203. قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث لعبد السلام محمد هارون، مكتبة السنة، ط/الأولى 1409 - 1988.
204. قواعد الشعر لثعلب أحمد بن يحيى أبي العباس، شرحه وعلق عليه: محمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط/الأولى 1367هـ - 1948م..
205. الكامل في اللغة والأدب للمبرّد محمد بن يزيد، كتب هوامشه نعيم زرزور و تغايرد بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1407 - 1987.

206. الكامل في النحو والصرف والإعراب لأحمد قَبْش، دار الجيل - بيروت، ط/الثانية. (كُتبت مقدمة الطبعة الثانية بتاريخ 1974/01/01).
207. الكبائر للذهبي محمد بن عثمان، دار الكتب العلمية - بيروت.
208. كتاب الاختيارين (المفضليات و الأصمعيّات) للأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط/الأولى، دار الفكر - دمشق 1420 - 1999.
209. كتاب (ليس) لابن خالويه الحسين بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، المكتبة الجامعية - الإسكندرية 2004.
210. كتاب الرّسم في تعليم الخطّ للشيخ محمد بن يوسف أطفيش، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1986.
211. الكتاب لسبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/الثالثة 1408هـ - 1988م.
212. كتب حذرّ منها العلماء لمشهور حسن آل سلمان، تقديم الشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد، دار الصّميعيّ، ودار ابن حزم - بيروت، ط/الأولى 1415 - 1995.
213. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني إسماعيل بن محمد، تصحيح وتعليق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، ط/الرابعة 1405 - 1985.
214. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة القسطنطيني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1413 - 1992.
- ط/أخرى: ...
215. الكشكول لمحمد بن حسين بهاء الدين العاملي، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1418هـ - 1998م.
216. الكليات لأيوب بن موسى أبي البقاء الكفوي الحسيني، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت 1419هـ - 1998م.
217. كيف تكون فصيحاً؟ لسامح عبد الحميد، تقديم: د. ياسر برهامي، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع - الإسكندرية.
218. اللباب في علل البناء والإعراب لعبد الله بن الحسين أبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، ط/الأولى 1995.
219. لحن العوام لأبي بكر الزبيدي محمد بن حسن، تحقيق: د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/الثانية 1420 - 2000.

220. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور أبي الفضل، دار صادر - بيروت.  
• ليس = كتاب (ليس).
221. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط/الثالثة 1406 - 1986.
222. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للآمدي الحسن بن بشر أبي القاسم، صححه وعلّق عليه: د. ف. كرنكو، دار الجيل - بيروت، ط/الأولى 1411هـ - 1991م.
223. مجالس ثعلب أحمد بن يحيى أبي العباس، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف - مصر.
224. مجمع الأمثال للميداني أحمد بن محمد، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت.
225. مجمع الحكيم والأمثال في الشعر العربي لأحمد قبّش (كُتبت المقدمة في 01/ 01/ 1979م).
226. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي عليّ بن أبي بكر، دار الريان للتراث - القاهرة، ودار الكتاب العربي - بيروت 1407.
- ط/أخرى: دار الفكر - بيروت 1412 هـ.
227. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دار عالم الكتب.
228. مجموعة سليمان بن عبد الله التتقي في الأخطاء الشائعة.
229. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني حسين بن محمد، (الكتاب خال من جميع معلومات الطبع والتشريح!).
230. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده عليّ بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت 2000.
231. المحلّي لابن حزم الظاهريّ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
232. المحيط في اللغة للصّاحب إسماعيل بن عبّاد الوزير، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت، ط/الأولى 1414هـ - 1994م
233. مختار الصّحاح للرازي محمد بن أبي بكر، دار الجيل - بيروت 1407 - 1987.
234. مختصر سنن أبي داود للمنذريّ، ومعه معالم السنن للخطّابيّ وتهذيب ابن القيم، تحقيق: أحمد محمد شاكر و محمد حامد الفقيّ، دار المعرفة - بيروت.
235. مختصر صحيح مسلم للمنذريّ عبد العظيم زكيّ الدّين، تحقيق: محمد ناصر الدّين الألبانيّ، قصر الكتاب - البلدة - الجزائر، ط/الأولى 1411.

236. مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر أبي عبد الله المروزي، فيصل آباد - باكستان، ط/الأولى على الكمبيوتر 1408هـ - 1988م.
237. المخصّص في اللغة لابن سيدة عليّ بن إسماعيل، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، ط/الأولى 1417هـ - 1996م.
238. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبد المؤمن بن عبد الحق ابن شمائل صفيّ الدين القطيعي البغدادي الحنبلي، دار الجيل، ذ - بيروت، ط/الأولى 1412هـ.
239. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملاّ عليّ القاري الحنفيّ، دار الفكر.
240. الزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسيوطيّ عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، ط/الأولى 1425-1426/2005.
- ط/أخرى: تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الأولى 1998.
241. المستدرک على الصّحیحین لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوريّ، دار الحرمين للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط/الأولى 1417هـ - 1997م..
242. المستقصى في أمثال العرب للزّنجشيريّ محمود بن عمر، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط/الثانية 1987.
243. مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقيّ، دار المعرفة - بيروت، ط/الأولى 1398.
244. مسند أبي يعلى أحمد بن عليّ الموصليّ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتّراث - دمشق، ط/الأولى 1404 - 1984.
- ط/أخرى: دار الكتب العلميّة.
245. مسند أحمد بن حنبل، مؤسّسة قرطبة - مصر ( الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها ). ط/أخرى: دار إحياء التّراث العربيّ.
246. مسند البزّار أحمد بن عمرو، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسّسة علوم القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، ط/الأولى 1409.
247. مسند الطيّالسي سليمان بن داود، دار المعرفة - بيروت.
248. المصباح المنير للفيومي أحمد بن محمد، دار الحديث - القاهرة 1424 - 2003.
249. مصنّف ابن أبي شيبه عبد الله بن محمد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرّشد - الرّياض، ط/الأولى 1409.
- ط/أخرى: دار الفكر.

250. مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/ الثانية 1403.
251. المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلبي، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي - بيروت 1401 - 1981.
- معالم السنن = مختصر سنن أبي داود.
252. معاني القرآن الكريم للنحاس أحمد بن محمد، تحقيق الشيخ: محمد علي الصابوني، مراجعه: د. محمد المختار المهدي. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - السعودية، ط/ الأولى 1408 - 1988.
253. معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب - بيروت، ط/ الأولى 1405 - 1985.
254. معجز أحمد للمعري أحمد بن عبد الله أبي العلاء.
255. معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان - بيروت، الطبعة الجديدة 1985.
256. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، ط/ الثانية 1996.
257. معجم الأفعال المتعدية بحرف لموسى بن محمد بن الملياني الأحمدية. (فرغ من تأليفه في 22 من رمضان 1377هـ = 6 من سبتمبر 1977م).
258. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر - بيروت.
259. المعجم الصغير للطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق: محمد شكور و محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمّار - عمان، ط/ الأولى 1405 - 1985.
260. معجم القراءات القرآنية، إعداد: د. عبد العال سالم مكرم و د. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط/ الأولى 1405 - 1985.
261. معجم القواعد العربية في النحو والصرف لعبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط/ الأولى 1406هـ - 1986م.
262. المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، ط/ الثانية 1404 - 1983.
263. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، دار الدعوة - استانبول. دار سحنون - تونس 1987.
264. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار ومطابع الشعب - مصر.

265. معجم المقاييس في اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1399هـ - 1979م.
266. معجم المناهي اللفظية لبكر بن عبد الله أبي زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط/الثالثة 1417 - 1996.
267. المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط/الرابعة 1426 - 2005.
268. معجم لغة الفقهاء د. محمد رواس قلعه جي و د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط/الأولى 1405 هـ - 1985 م. ط/الثانية 1408 هـ - 1988 م.
269. معجم ما استعجم للبكري عبد الله بن عبد العزيز، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب - بيروت، ط/الثالثة 1403.
270. المغرب في ترتيب المعرب لابن المطرّز ناصر الدين بن عبد السيد بن عليّ، تحقيق: محمود فاخوري و عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط/الأولى 1979.
271. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لعبد الله بن هشام الأنصاريّ، تحقيق وضبط: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ.
272. المغني لابن قدامة عبد الله بن محمد المقدسيّ (ومعه الشرح الكبير) دار الكتاب العربيّ - بيروت.
273. مفاتيح العلوم للخوارزميّ محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/الثانية 1409هـ - 1989م..
274. مفتاح الإعراب لمرجان، دار الفكر.
275. المفردات في غريب القرآن للحسين بن محمد الشهير بالرّاعب الأصفهانيّ، تحقيق وضبط: محمد سيّد كيلاي، دار المعرفة - لبنان.
276. المفصل في صنعة الإعراب للزّمخشريّ محمود بن عمر، تحقيق: عليّ بو ملحّم، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط/الأولى 1993.
277. المفصّليات للمفضّل الضّبيّ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط/السادسة.
278. مقامات الحريريّ القاسم بن عليّ، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت 1398 - 1978.
279. المقتضب للمبرد محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط/الثالثة 1399 - 1979.
280. مقدّمة ابن خلدون عبد الرّحمن بن محمد، دار القلم - بيروت، ط/السابعة 1409 - 1989.
281. من عاش بعد الموت لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد حسام بيضون، مؤسّسة الكتب الثقافية - بيروت، ط/الأولى 1413.



282. مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني محمد عبد العظيم، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت، ط/الأولى 1996.
283. المنجد في اللغة والأعلام، دار الشروق - بيروت، ط/الحادية والعشرون.
284. موسوعة النحو والصرف والإعراب د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، ط/الأولى شباط (فبراير) 1986.
285. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة السادسة.
286. النسبة إلى المواضع والبلدان لعبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد باخرمة جمال الدين الحميري.
287. نشوار<sup>1</sup> المحاضرة وأخبار المذاكرة للقاضي التتوخي المحسن بن علي، تحقيق: عبود الشالحي، دار صادر - بيروت، ط/الأولى 1973م - ط/الثانية 1995م..
288. نصوص في فقه اللغة العربية للسيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية - بيروت 1970.
289. نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان للحسن بن حيدر بن علي القرشي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف - الرياض، ط/الأولى 1982.
290. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير المبارك بن محمد، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت 1399 - 1979.
291. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني محمد بن علي، دار الكتب العلمية - بيروت.
292. الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، دار إحياء التراث العربي.
293. الورع لأحمد بن حنبل، تحقيق: د. زينب إبراهيم القاروط، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1403 - 1983.
294. الوساطة بين المتنبّي وخصومه في نقد شعره لعلي بن عبد العزيز أبي الحسن الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط/الأولى 1427هـ - 2006..
295. الوفا بتعريف حقوق المصطفى لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، دار المعرفة.
296. يتيمة الدهر في محاسن شعراء العصر لعبد الملك بن محمد أبي منصور الثعالبي، مطبعة الصاوي، ط/الأولى 1353هـ - 1934م.
- ط/أخرى: شرح وتحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/الأولى 1403هـ - 1983م.

<sup>1</sup> - في كشف الظنون (2/ 1953)، وهدية العارفين (1/ 446) باب اللام، وأبجد العلوم (3/ 84): (نشوان) بدل (نشوار)

## فهرس المحتويات

المادة	الرقم
الإنسان لا الإنسانية	41
صحفي لا صحفيّ	42
مُعلّق لا مغلوق	43
زعم - الزعم	44
المتوفّي أم المتوفّي	45
سوّغ لا برّر، والتسويغ لا التبرير	46
العضو الرئيس لا الرئيسيّ، والأعضاء	47
الرئيسة لا الرئيسيّة	
ونحى - توخّى	48
باديء بدء لا باديء ذي بدء	49
رجال بُؤس و بُؤس و بائسون لا بُؤساء	50
الحداثة لا الحداثة	51
خُلف لا خلوف	52
إلا أن الله أعانني عليه فأسلم لا فأسلم	53
بئر ذي أروان و ذي ذروان	54
القدوم لا القدوم	55
المنفق سلعته لا المنفق	56
نهي عن الخلق لا الخلق	57
العارية لا العارية	58
الحديبية لا الحديبية	59
الوهم - الوهم - الإيهام	60
بين الاسم واللقب والكنية	61
الحيوية لا الحيائية	62
إياك نعبد وإياك نستعين	63

بين التّقييم والتّفويم	64
الظلّ - الفيء	65
خير لا أخير، وشرّ لا أشرّ	66
زوج	67
مئة لا مائة	68
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	69
بين الفقير والمسكين	70
برهّة - هنيهة	71
ل ب س	72
بين الأشفار والأهداب	73
القوامّة - القيام - القوام	74
تبارك الله ربّ العالمين	75
الصّلاحية لا الصّلاحية	76
الأودية لا الوديان	77
سورة النّور والأحزاب لا سورتيّ النّور والأحزاب	78
معرّض لا معرّض	79
مئة ونيف - مئة ونيف	80